

تأليف: الدكتور كميل الساري



**الإختلالات البنيوية والسياسات النقدية  
والمالية الدولية: الأسباب الحقيقية؟  
وأي تداعيات على العالم العربي؟**

 **Cabrera**  
editions

ترجمة: الدكتور كامل المرعاش

# الإخـ تـلـلـات البـنـيـويـة والسياسات النقدية والمالية الدولية: الاسباب الحقيقية؟ وأى تداعيات على العالم العربى؟

تأليف: الدكتور كميل السارى

ترجمة: الدكتور كامل المرعاش

# الفهرس

13.....مقدمة

## الجزء الاول:

### وضع العملة ودورها في النشاط الاقتصادي

21.....الفصل الاول: مناقشة قيمة العملة

21.....القسم 1: نظريات في دور العملة

27.....1. قيمة العملة، موقف "فولي"

31.....2. قيمة العملة ومعدل سعر الصرف، أسس التحليل

32.....القسم 2: أي سياسات لسعر الصرف وأي مستويات لمعدلات الصرف؟

33.....1. معايير الصرف، معدل سعر الصرف المرجعي: أي توازن وأي مستوى

37.....2. المحددات الهيكلية للصرف: أي قياسات؟

39.....3. تكافؤ القوة الشرائية ومعيار آخر للصرف؟

41.....الفصل الثاني: العملة: من القيمة الفعلية إلى قيمتها النسبية

43.....القسم 1: محددات القيمة الفعلية للعملة

45.....1. تعريفات

47.....2. من العملة إلى ظهور قيمتها

54.....3. العملة، الإنتاج وتبادل السلع

54.....(1) أسعار السلع الوسيطة، معدل الربح وقيمة العملة

55.....(2) الأجر، الاسعار والقيمة الفعلية للعملة

58.....(3) معدل الربح، التراكم، الأجر والقيمة الفعلية للعملة

59.....(4) التغير في معدل الربح

61.....(5) القرض، معدل الفائدة والقيمة الفعلية للعملة

63.....(6) نظام القرض والقيود النقدي

65.....القسم 2: من القيمة النسبية للعملة إلى معدل سعر الصرف

1. القيمة النسبية للعملة (VRM): بعض المفاهيم.....67
2. القيمة الفعلية للعملة: بعض النقاط المرجعية.....72
3. القيمة النسبية للعملة (VRM): وضع النماذج النظرية.....74
4. المميزات الوطنية والعناصر المكونة للقيمة النسبية للعملة.....77
5. نظام الأجور والتباينات الوطنية للإنتاجية.....78
6. تراكم رأس المال والقيمة النسبية للعملة.....81
7. المحددات الأخرى للقيمة النسبية للعملة.....83
- 1 ( القيمة النسبية للعملة ومعدل سعر الصرف المتوازن.....85
- 2 ( حركة رؤوس الأموال ، معدل الربح والقيمة النسبية للعملة.....87
8. الانتقال من القيمة النسبية للعملة الى معدل سعر الصرف.....91

## الجزء الثاني:

### الاختلالات الهيكلية، والسياسات النقدية والمالية

- الفصل الاول: تصاعد دور المالية الدولية.....99
- القسم 1: سيطرة المالية الدولية.....100
1. عدم التوازن و النظام المالي الدولي.....102
- 1 ( موقف مونديل.....107
- 2 ( انفتاح قوي للاقتصاديات: ماك كينون.....108
- 3 ( طبيعة التخصص: كين.....109
- 4 ( الاندماج المالي والضريبي: انغرام وجونسون.....110
- 5 ( تجانس الميزات: كوبر وكيندلبرجير.....110
1. التمويل الدولي: إفلاس الليبرالية المتطرفة.....110
2. نظام يلفظ أنفاسه.....117
- القسم 2: خطط التكيف الهيكلي والتعويم : ما هي الحصيلة؟.....124
1. المقاربات المختلفة.....130

|          |                                                           |
|----------|-----------------------------------------------------------|
| 132..... | (1) مقارنة قبل - بعد                                      |
| 134..... | (2) مقارنة مع - بدون                                      |
| 136..... | (3) مقارنة الواقع مقابل الأهداف                           |
| 136..... | (4) مقارنة المقارنة بين سياسات المحاكاة                   |
| 138..... | 2. خطط التكيف الهيكلي: ما هي الأسس نظرية ؟ ومدى الفعالية؟ |
| 140..... | 3. خطط التكيف الهيكلي والنمو المنفتح على الخارج           |
| 145..... | 4. خطط التكيف الهيكلي: نقاش سنوات 1990-2000               |
| 151..... | الفصل الثاني: العملة والأسواق الموازية                    |
| 153..... | القسم 1: عدم قابلية العملات للتحويل                       |
| 155..... | 1. الدين، التبعية والسوق الموازية                         |
| 161..... | 2. العملة كبضاعة، قابلة للتبديل وغير قابلة للتبديل        |
| 165..... | 3. عدم قابلية العملة للتبديل والتنمية                     |
| 171..... | 4. عدم القابلية للتبديل والسوق الموازية للعملة الصعبة     |
| 172..... | القسم 2: سياسات سعر الصرف والسوق الموازية للعملات الصعبة  |
| 173..... | 1. نموذج "أجينور"                                         |
| 180..... | 2. إصلاحات الأسواق الموازية: موقف "أجينور" و "فلوود"      |
| 182..... | 3. لأسواق السودان والعملات الصعبة وخفض قيمة العملات       |
| 185..... | 4. الربط بالدولار ونظام العملة                            |

# الجزء الثالث: من الازمة النقدية والمالية الي الازمة الاقتصادية (2013/2008)

## الفصل الاول: تجدر الازمة المالية والاقتصادية منذ عام 2011.....192

### القسم 1: الازمة في منطقة اليورو.....194

1. هل العملة الموحدة تفرض سياسات مالية مماثلة.....198
2. الدولار مقابل اليورو: محدودية اتفاقات ماستريخت.....199
3. الازمة اليونانية واتفاق بروكسل في 21 يوليو 2011.....201
4. الازمة الأوروبية بعد اتفاق 9 ديسمبر 2011.....206
5. اليورو: ما هي شروط البقاء على قيد الحياة ؟ تحليل معمق.....210
- (1) من التكامل من خلال الاسواق الي تكامل الانتاج.....216
- (2) تحقيق مشاريع مشتركة على غرار EADS.....217
- (3) افاق جديدة للتعاون بين الشمال والجنوب.....218
- (4) هل ينبئ ارتفاع البورصة بنهاية الازمة.....219
- (5) بنك الاحتياطي الامريكي على خطى المركزي الاوروبي.....220
- (6) حالة الدين في الولايات المتحدة.....223
- (7) من هم الدائنون للولايات المتحدة؟.....227
- (8) هل هناك أي خطر للعدوى الي البلدان الاخرى في منطقة اليورو.....228

### القسم 2: إصلاح النظام النقدي الدولي.....230

1. اصلاح المؤسسات المالية الدولية.....234
2. معالجة مشكلة الدولار والدين الامريكي.....238
3. المكتسبات والآمال لـ/مجموعة العشرين.....240
4. ما بعد الازمة المصرفية، ازمة الديون للبلدان الاوروبية.....245
5. ما مصداقية خفض تصنيف فرنسا من قبل وكالة موديز بحلول 20 نوفمبر 2011.....248
- (1) قرار وكالة موديز بتخفيض تصنيف فرنسا والحفاظ على.....
- توقعات سلبية لاقتصادها يعكس العوامل الرئيسية المترابطة.....248
- (2) بيان وكالة موديز.....250

## الفصل الثاني: العالم العربي في مواجهة الاختلالات

|     |                                                               |
|-----|---------------------------------------------------------------|
| 252 | النقدية والمالية الدولية                                      |
| 257 | القسم 1: التكامل الاقتصادي العربي                             |
| 259 | 1. المجلس الاقتصادي العربي                                    |
| 262 | (1) اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية                         |
| 265 | (2) السوق العربية المشتركة                                    |
| 266 | (3) محاربة البطالة في البلاد العربية                          |
| 267 | (4) الاجتماع الاخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي        |
| 268 | 2. اتفاقات التكامل الاقليمي العربي                            |
| 274 | 3. مجلس التعاون لدول الخليج العربي                            |
| 275 | (1) الهيكل التنظيمي                                           |
| 279 | (2) التحديات التي تواجه اقتصادات دول المجلس                   |
| 282 | 4. اتحاد المغرب العربي                                        |
| 283 | (1) الهيكل التنظيمي                                           |
| 286 | (2) التحديات الاقتصادية التي تواجه الاتحاد المغربي            |
| 290 | القسم 2: التكامل الاقتصادي المغربي                            |
| 291 | 1. عملية التكامل النقدي المغربي                               |
| 291 | (1) علاقة المغرب العربي بالشرق العربي                         |
| 292 | (2) العملة الموحدة الدرهم في الفضاء المغربي                   |
| 295 | 2. ما يناسب الوضع في المغرب الكبير                            |
|     | 3. شراكة المغرب مع مجلس التعاون الخليجي لا يجب ان تتعارض      |
| 298 | مع بناء جماعة اقتصادية مغربية                                 |
| 301 | 4. الازمة المالية الدولية و "الربيع العربي"، العواقب والاثار؟ |
| 304 | (1) الاثار على الجزائر                                        |
| 305 | (2) الاثار على المغرب                                         |
| 306 | (3) الاثار على تونس                                           |
| 311 | (4) الاثار على ليبيا                                          |

315..... (5) الآثار على موريتانيا.

319..... (6) ما هي الحلول المستدامة.

322..... (7) ما اقترحه.

324..... الخلاصة

333..... المصطلحات والمختصرات

336..... الببليوغرافيا



الاهداء

الي ذكرى والدي و والديتي.....

الي ذكرى جديتي.....

الي مخايل، سارة وادم و نادية.....

## كميل الساري حامل دكتوراه فى العلوم الاقتصادية واخرى فى المالية العالمية وخبير فى

### الاقتصاديات المقارنة

- درس فى العديد من الجامعات الباريسية منها السوربون الجديدة 3 وباريس 12 وباريس 13 وباريس 18 وكذلك فى المدارس العليا للتجارة.
- درس على المستوى الدولي فى الجزائر والكويت ديفوار ومالي والمغرب والسينغال.
- عمل منشطا لشبكة الأعمال والشركات فى شرق باريس، وطور منذ عام 1982 نشاطات استشارية ومرافقة الشركات فى السوق الفرنسي وعلى المستوى الدولي.
- قاد بعثات اقتصادية فى 52 دولة.
- ومن خلال هذه المهمات اكتسب المعارف حول التطور الاقتصادي فى البلدان التى زارها والاستفادة من الخبرات هناك ومن خلال اللقاءات مع المؤسسات ومع العاملين فى القطاع الخاص.
- رئيس معهد الدراسات الأوروبية والمغربية للتوقعات
- عضو فى مجموعة أوروبا المواجهات "تينك-تاتك" المتخصصة فى إعداد التصورات حول الاتحاد الأوروبي، وعضو فى معهد العلاقات الدولية و الاستراتيجية "إريس"، وهو مدير برنامج (ملتقى شركات شرق باريس)
- باحث مشارك فى جامعتي كويبيك ومونتريال
- المستشار السابق لـ صندوق النقد الدولي
- عضو سابق فى مجلس إدارة جامعة باريس الثالثة عشر ومنسق لجنة العلاقات بين الجامعة والشركات.
- الأمين العام السابق لوكالة التعاون الكمبودية-الفرنسية.

## أصول أفكاره في كثير من الأحيان محذرة:

غادرت مسقط رأسي الدار البيضاء (المغرب) في مايو 1977 للاستقرار بفرنسا، بعد مشاركتي في الحركات الطلابية، هربت بأعجوبة من موجة من الاعتقالات لناشطي حركة الامام في 23 مارس.

وبمجرد أن حصلت على (دبلوم الدراسات المعمقة) عام 1982 في تخصص النقود-المالية-المصارف من الجامعة العاشرة باريس نانثير، وكانت لدي رغبة حقيقية لمعرفة العالم الاقتصادي الحقيقي، وفي الوقت نفسه مواصلة دراسة الدكتوراه. كذلك قمت بنشاط تطوير الاقتصاديات المحلية في عدة أماكن من منطقة سين سان دنيس وناقشت دكتوراه الحلقة الثالثة تحت موضوع "سعر الصرف، والدور الاقتصادي للدولة: محاولة خلق نموذج" والتي ناقشتها دافعت في يناير عام 1987.

بعدها واصلت أبحاثي الأكاديمية أستاذًا في جامعات مختلفة وفي مدارس عليا مواصلا في الوقت نفسه عملي في دعم الأعمال التجارية، والشركات الصغرى والمتوسطة في ديسمبر عام 2000 دافعت عن أطروحة دكتوراه ثانية تحت عنوان "سياسات أسعار الصرف في المغرب والجزائر: دراسة مقارنة" وكمستشار للممثلين المنتخبين المحليين في مجال التنمية الاقتصادية والدفاع عن العمل، شاهدت انخفاض مستوى التصنيع في النسيج الاقتصادي لمنطقة باريس من دون أن يكون لذلك أي فائدة لصالح الريف كما كان ذلك هدفا للجنة داتار (اللجنة الوزارية للتخطيط الريفي وجاذبية الأقاليم). في عام 1985، بدأت في مرافقة ودعم الشركات الباريسية في عملياتها الدولية في أكثر من 53 بلدا في جميع القارات.

في عام 1986، طلب مني الرئيس السابق لبلدية مونتروي العمل على بناء شراكات بين الشركات في المدينة ونظرائهم الجزائريين. وكان هذا بداية لمغامرة جميلة استمرت حتى عام 2008، وتخللتها مشاريع ودعم للاقتصاد الجزائري على مستوى الجمعية الوطنية والمؤسسات التجارية الفرنسية. لقد نظمنا المنتديات واجتماعات الأعمال حتى خلال سنوات التسعينيات، مع المخاطر الجسدية التي لا شك فيها.

جهدنا حصل على دعم المجلس الإقليمي لمنطقة باريس الكبرى وغرف التجارة والصناعة في فرنسا. لقد قدت عدة بعثات اقتصادية الي المغرب والمشاركة في المعارض التجارية مثل سيستيب SISTEP ومعرض فرنسا. ولا أستطيع أن أنسى رحلاتي مع الشركات الي ليبيا

وتونس وموريتانيا. وفي إطار هذا النهج المنطقي فقد أعددت رسالة الدكتوراه الثانية، تحت عنوان، سياسات أسعار الصرف للجزائر والمغرب، وناقشتها في شهر ديسمبر عام 2000. هذه "الحيرة" بين التدريس والبحث الجامعي ودعم للشركات في شرق باريس في سعيهم للحصول على فرص في 52 بلدا، ساعدني على وضع رؤية واقعية للاقتصاد واكتساب القدرة على التكهن الصحيح في كثير من الأحيان.

وعلى عكس أنصار التفكير الأوحده، دافعت عن النمو الاقتصادي في وقت مبكر بدلا من سياسات النقشف التي تجد رواجاً في أوروبا. ونددت بديكتاتورية الأسواق المالية. هذه الأفكار أصبحت مشتركة منذ انتخاب فرانسوا هولاند، رئيسا للجمهورية الفرنسية.

مع الأخذ في الاعتبار تقلبات منطقة اليورو، أنا لم اقترح عملة موحدة للفضاء المغربي، ولكن عملة مشتركة، تقوم على أساس التقارب الاقتصادي. ويتم تسليط الضوء على بناء الفضاء المغربي للتجارة الحرة وحركة رؤوس الأموال والأشخاص. والشراكات الصناعية يجب ان تسير جنبا الى جنب مع التسويات المصرفية. والسوق الواحدة تصبح بدون معنى إذا لم تعمل الحكومات على التوفيق بين قوانين الاستثمار والتجارة والجمارك.

كميل الساري

[www.camille-sari.fr](http://www.camille-sari.fr)

## أوجه الشكر لأساتذتي الذين عرفوني على علوم الاقتصاد وعلى وجه الخصوص:

دومينيك شتراوس خان، مورييس الياس، جان ماري شوفالييه و فيليب هجون. والي فيليب هرتسوغ، سوزان دوبرنهوف، ميشال اغليتا، أندريه اورليان، الذين علموني معنى الحذر. والي فرانسواز رونفيرسيه، بيير للو، الذين اتاحوا لي الاندماج في مسار النقد والتمويل والمصارف وهو عالم لم اتوقف عن اكتشاف اسراره. كذلك الي جيزلان ديليبلاس، اليان كارزكلان، عبد الحق لعميري وبول جاك ليمان الذين يكرموا بإعطاء افكارهم المستنيرة حول هذا الكتاب، وأشكرهم جميعا.

وأعرب عن امتناني الي كل الذين ساعدوني على انجاز هذا البحث. جان- ميشيل شابيه، الذي اعطى الثقة في شاب حاصل على دبلوم في عام 1982 وهو كان الاصل في سيرة غنية جدا بالنصائح والدفع بالشركات. الشكر موصول الي بلدية مونتروي والي مجلس منطقة باريس الكبرى اللتان اتاحتا لي المساهمة في نقل التقنية والمعرفة الي 52 بلدا خلال 25 عاما. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالبعثات الاقتصادية في السفارات الفرنسية لقدرتها الكبيرة لتقديم الوقائع الاقتصادية والمالية في البلدان التي تمت زيارتها، والتي تكمل تحليلات المسؤولين الوطنيين.

وأنا ممتن مدى حياتي الي جوردي بلانس واسحق اسين لما قدموه من دعم عام 1977 في فترة مضطربة جدا. كما أتوجه بالشكر إلى محمد القلاي لقراءته الإيجابية والي الناشرين لهذا الكتاب. شكرا الي ميكائيل الساري، الذي يدير بدقة وكفاءة الترويج لهذا الكتاب والي موقعي على الانترنت.

## الشكر الي وسائل الاعلام:

وأود أن أشكر وسائل الإعلام التي ساعدتني على شرح ومعرفة أفكاري، والتي ايضا حفزتني على تعميق أفكاري: فرنسا 24 و افريقيا 24 والاعلامية السعودية و بي. اف. ام. و الاقتصادية السعودية والجزيرة وتلفزيون دبي وتلفزيون قطر والدولية و راديو مونتي كارلو و راديو بلس والمغرب وتلفزيون الكويت وميدي ان و راديو الأطلسي و إذاعة الشرق وقناة القارة وتي. في. المغرب، و تلفزيون بور و راديو كندا و راديو سولاي و راديو الدولية الجزائر والأمازيغية تي في و تي. ار. تي. العربية وتلفزيون لبنان وقناة الميادين والصحافة الفرنسية والمغربية والدولية.

## مقدمة

يعتبر تحديد معدل سعر الصرف الذي يشرح القيمة النسبية للعملات بحثا عن نقطة عميقة تتزامن مع الأساسيات الاقتصادية، وإن النظريات الأساسية تقدم تفكيرا يتعلق بمعدل التوازن الذي يسود عادة في السوق. وإن الأوجه المختلفة لتكافؤ القدرة الشرائية توجه التحقيقات بشأن تحديد معدل سعر الصرف من حيث القوة الشرائية للعملة لضمان الاستقرار، بعيدا عن التقلبات وإن النقاش يدور حول العلاقة بين السعر ومعدل الصرف. ويتعين تحديد اتجاه السببية وكذلك التأكد العيني من تكافؤ الطاقة الشرائية. وإن التعريف الأكثر جاذبية هو تعريف تسيانغ (1959) Tsiang الذي يوحي بأن الانحراف عن معدل الصرف العائم بالنسبة لتكافؤ الطاقة الشرائية هو مؤشر لقوة المضاربة في سوق الصرف الأجنبي. أما "دورنبوش" فقد ركز على العوامل الحقيقية أحيانا ، وعلى المتغيرات المالية فيما يتعلق بتحديد معدل الصرف.

أما "ساكس" فقد حدد على طريقته معدل الصرف المتوازن ولكن بموقف تمييزي تجاه طريقة تحديد الرواتب وبوضوح، يرتبط التوازن في سوق الصرف الأجنبي بالتوازن في سوق العمل (نسبة جمود الأجور وتطورها مع ارتفاع الأسعار). وإن فعالية السياسة النقدية والميزانية في نظام معدل سعر الصرف المرن يعتمد على عملية تحديد الأجور والحصة من الأرباح. ومن جانبه يقترح "كروغمان" ضمان استقرار أسعار الصرف بشدها عن التقلبات الضيقة ويعترف بعدم معرفة معدل سعر صرف متوازن. و بالنسبة لمعايير الصرف ومعدل سعر الصرف المتوازن، تتواجه مدرستان:

(1) تدعو إحدى المدارس إلى نظام معدل سعر صرف ثابت وتقترض ضمنا أو صراحة تدخلات الدول المنسقة بشكل يضمن لمعدل الصرف الاستقرار الدائم لتجنب التقلبات الطائشة.

(2) و تدعو مدرسة أخرى إلى نظام معدل سعر صرف مرن أكثر ثقة في السوق وذي قدرة على إيجاد التوازن من خلال آلياتها الخاصة وهي تتماشى مع النظريات الكلاسيكية الجديدة والنقدية. وإن كلا النظريتين لم يتمكننا من مقاومة الوقائع. ولا يمكن لأسعار صرف العملات أن تظل دائما منفصلة عن المقومات الجوهرية وبعبارة أكثر دقة عن المتغيرات

الحقيقية الرئيسية، الناتج الإجمالي المحلي والأجور والأرباح. معدلات أسعار الصرف المرنة لم تتولد عنه تطورات متقاربة مؤدية إلى التوازن المطلوب، وفي هذا التحليل برزت فكرة التفاعل بين الأسواق المختلفة حيث يحيل كل منها اتجاهاته نحو التوازن مع الآخر.

سوق العمل مثلا يتوازن لصالح مرونة في الأجور، والأمور كذلك بالنسبة لسوق السلع والخدمات الذي يستعيد مساره للتوازن بواسطة مرونة الأسعار، على أن أنصار معدلات أسعار الصرف المرنة في تناقص من حيث العدد. وتم التأكيد أن نظام الصرف هذا هو سبب عدم الاستقرار الكبير في ميزان المدفوعات ونظام النقد الدولي.

وسواء وجدت العملة والبضاعة أم لا، فالعملة لها قيمة، وقام "فولي" (1982 Foley) بإعداد علاقة موازية ونسبية بين العملة وفترة العمل الاجتماعي غير الملموسة وانطلق من الاعتبار التالي: إن القيمة المضافة في أي عملية إنتاج أو مجمل عمليات الإنتاج المضاعفة بقيمة العملة هي مساوية للعمل المباشر الذي بذل في إنتاج سلعة أو سلع.

إن هندسة عملة مشتركة مغاربية وفي المدى المتوسط العملة المشتركة العربية، تنطلق من وضعية العملة التي تعطيها القيمة للتوصل الى تحديد القيمة النسبية للعملة التي هي ليست سوى العلاقة بين القيم الفعلية للعملات. وعليه يحدد معدل سعر الصرف طبقا للعاملين المتغيرين، القيمة النسبية للعملة والمؤشر الذي يبرز سلوكيات المضاربة اللاعقلانية في الاسواق.

ومع رفض اعتبار معدل الصرف كسعر كجميع الأسعار، قد يكون في نهاية الأمر محدد حسب العرض والطلب وبذلك نقع في مجال تحليل آخر يعطي للعملة وضعاً خاصاً وهو وضعية خاصة وضعية البضاعة التي تبرز وحدة زمن العمل من أجل خدمة المعادل العام للبضائع وهو ما يفسر العلاقة بين القيمة الفعلية للعملة والقيمة المضافة.

ويجري الأمر كأن العملة الوطنية قدمت الى السوق الدولي للعملات الصعبة بعدد محدد من المكتسبات أو المعوقات التي تقاس بالأسس الاقتصادية وفارق معدلات سعرا لتضخم وفارق معدل سعر النمو وفارق الإنتاجية. وانطلاقاً من هذه المواجهة يثبت سوق سعرا لصرف التكافؤ المحدد ومهما كان التقييم المعطى لسلوك الصرافين فإن المعلومات التي تظهر على شاشاتهم لها معنى حقيقي ما عدا عمليات المضاربة وللأسس الاقتصادية التي لها دور رئيسي في تحديد معدل

سعر الصرف ولكن الاستباق والمضاربة حول التطور المستقبلي لهذه الأسس يؤدي إلى التغير الكبير جدا في معدلات أسعار الصرف القصير المدى.

كيف ننقل من تحديد القيمة الفعلية للعملة إلى قيمتها النسبية؟ وباستعادة تعريف قيمة العملة طبقا للقيمة المضافة وبعد تقسيمها بالإمكان الانطلاق الي أبعد من ذلك في تقييم الروابط بين قيمة العملة والربح، قيمة العملة والأجر، قيمة العملة ورأس المال المتنقل أو المساهمات، قيمة العملة ورأس المال... إلخ. وعليه هل يمكن تقييم أثر تقلبات أسعارا لمواد السلع الوسيطة على معدل الأرباح ومن هناك على قيمة العملة ونحن نفترض فعلا أن يتم قبول العملة يعني أن قدرتها الشرائية تزداد بالنسبة لزيادة معدل الربح وفعالية الاقتصاد وعليه فإن كل ما يضعف تطور معدل الربح له أثر سلبي على القيمة الفعلية للعملة وإن أثار تقلبات الأجور على الأسعار وانطلاقا من القيمة الفعلية للعملة تبرز وجهة نظرنا توجهها مختلفا عن ذلك الذي حددته النظرية السائدة.

ولا أعتبر إعادة تقييم الأجور كتفسير وحيد لزيادة الأسعار بل ينبغي إدراج الإنتاجية كعنصر يمكن أن يبرر زيادات الأجور وإن العملة هي المرآة التي تعكس الروابط الاجتماعية للإنتاج وطرق تقسيم الثروات وعندما تكون الأمور متساوية يمكن أن يحدث تلاقي للربح والأجور وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاع المؤشر النقدي للأجر لقيمة نقدية أعلى وبسعر رأس مال ثابت يمكن أن يترجم سواء بتخفيض معدل الربح أو زيادة في سعر سوق البضائع وفي هذه الحالة الأخيرة تنخفض القيمة الفعلية للعملة وإن العملة باعتبارها الرابط الاجتماعي بين أرباب العمل والأجراء فهي تلعب دور منظم معدل الربح مع وجود تقلبات هامة في الأجور وبالإضافة إلى العلاقة السببية المتبادلة بين العملة وعمليات الربح والأجور ووسائل الإنتاج والإنتاجية فإن العملة تضيف إلى هذا الترابط - التناقض ترابطا ينبغي توضيحه بين العملة والقرض، وإن هذا الترابط يركز على أهمية قدرة تعويض الدين الذي كان قد وافق عليه النظام البنكي الهرمي (البنك المركزي--- بنوك من الدرجة الثانية) وإذا كانت القروض الموزعة لا يوجد لها مقابل في توليد الثروات، توجد فرص كبيرة بأن جزءا منها لن يتم تعويضها، وفي هذه الحالة تنخفض العملة نتيجة وجودها بوفرة.

و عند تحديد العناصر المؤثرة في القيمة الفعلية للعملة سوف يتم تحديد القيمة النسبية لها وتكون هذه الأخيرة متأثرة بحيوية المقارنة بين أجور الدولة "أ" وأجور الدولة "ب" أي  $W_A/W_B$ . ويكون الأمر نفسه بالنسبة لفارق الربح  $\pi_A/\pi_B$  من الإنتاج  $Q_A/Q_B$  والمساهمات ووسائل الإنتاج  $MP_A/MP_B$



ومعدل الفوائد  $t_{iA}/t_{iB}$  والعمل المباشر المندمج في كل من البلدين  $L_A/L_B$  ، وقد تكون القيمة النسبية للعملة القياس الأكثر موضوعية وواقعية بالنسبة لمعدل سعر الصرف إذا تم استبعاد  $\varepsilon t$  والذي يمثل سلوك المضاربة ويتم حذفها انطلاقاً من العملية الحيوية للمقارنات الدولية للمعطيات الحالية والمستقبلية بين دولتين أو أكثر.

ويتم تركيز العدسة على التطورات المتغيرة حسب الدول سواء الهيكلية (تنظيم العمل، مستوى الإنتاجية، وتيرة النمو، درجة التخصص، أوجه توزيع المساهمات) أو المتعلقة بالظروف الاقتصادية السائدة (السياسات الاقتصادية، النقدية والمالية) ويوجد تطور هيكلي متغير حسب الدول تمس أساساً عوامل تدرج في تحديد القيمة الفعلية للعملة أي الأجر، الربح، الإنتاجية ورأس المال وإن عملية تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية تخضع لضغط داخلي لكل فضاء وطني وإلى التفاوت المتولد من اختلافات وطنية، وإن تغير معدل سعر الربح المحلي والأجنبي يعطي للروابط الاقتصادية الدولية طابعاً متحركاً وغير ثابت يحكم التنقل المتواصل لرؤوس الأموال من أجل البحث عن أفضل مردود عيني ومالي ممكن.

وإذا كانت القيمة النسبية للعملة تعكس العلاقة بين القيم الفعلية لل عملات الوطنية يضاف إلى ذلك متغير واحد وهو "  $\varepsilon t$  " يقيس ما هو غير مؤكد والاستباق وسلوك المضاربة في السوق ولنا إجمالاً ما يلي:

$$txc = VRM + \varepsilon t$$

مع

معدل نسبي للعملة

وعندما  $txc$

يتم رسم الإطار العام مع تحديد القيمة الفعلية للعملة والقيمة النسبية لها يتم استنتاج، معدل سعر الصرف فيما بعد ولقد سعينا لفهم تكوين معدل سعر صرف "غير ملوث" بعمليات المضاربة. وإن عدم قابلية التحويل تتميز بوضع سوء توازن أي أن العملات غير الخاضعة لآلية سوق الصرف مع بعض الاستثناءات النادرة لا يمكن أن تعكس التوازن الجوهرية لأنها محددة بشكل إداري.

وإنه من غير المؤكد أن تكون العقلانية نزعة التدخلات في ظاهرة تدخل الدولة اكبر من الفعالية المفترضة للأسواق. الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2009/2007 تدلنا مع ذلك على المزيد من الانتباه إلى القوانين الثابتة للسوق مع توخي سياسات مشتركة عامة وخاصة.

ويرى البعض مثل ماك كينون (1988) Mc Kinnon إن عدم قابلية التحويل هي ميزة منحت للدول النامية لتتمكن من حماية اقتصادها وبالنسبة للبعض الآخر فهي عائق يحد من التبادل بشكل أحادي مع شركائهم الأجانب وإذا كان صحيحا أنه لا يمكننا تقوية نظرية تدرس نظام تثبيت العملات غير القابلة للتحويل بالإمكان مع ذلك مناقشة النتائج والآثار.

وإن ارتفاع أهمية المالية الدولية يترجم أزمة المديونية وعدم التوافق بين القروض الموزعة والثروات التي تم إنشاؤها، وإن هذا الاتجاه يتفاقم بانعدام الانتظام غير المحدود للأسواق المالية. و إننا نجد نفس الصورة معدة على المستوى الوطني حول علاقة المديونية  $\longleftrightarrow$  عدم كفاية نمو القيمة المضاف  $\longleftrightarrow$  انخفاض القيمة الفعلية للعملة.

وإن الدول النامية التي تحصلت على كم كبير من رؤوس الأموال كانت غير قادرة على التعويض لأن نموها توقف و قدرتها الاقتصادية أصبحت غير متوازنة وأصبحت بدون هياكل، أما الدول المتقدمة فهي لم تتخلص من الأزمة المالية التي تثقل كاهلها بالديون نتيجة عدم توازنها وبذلك يتزايد عجزها وتتكون الحلقة المفرغة: مديونية  $\longleftrightarrow$  نفدية وفي الميزانية ركود بطالة  $\longleftrightarrow$  مديونية والكل ~~تربط~~ على أن ثقل الدين وسوء توازن المدفوعات الخارجية وضعف الإنتاج الوطني للاستجابة إلى احتياجات العائلات هي السبب في تنمية السوق الموازي للعملات الصعبة.

وفي بعض الدول العربية، اتخذ ذلك أكثر بعدا حيث كان المعدل المذكور هو المعدل الرسمي ومنذ ذلك فإن الخطاب حول قابلية العملة للتحويل يبدو أقل مصداقية وهو ما يبرر إثارة مسألة عدم تحويل العملة ذات العلاقة بالسوق السوداء للعملات الصعبة وإن النقاش مفتوح حول العلاقة بين عدم تحويل العملة والسوق الموازي.

ولفهم أفضل لسياسات الصرف في البلدان العربية من الضروري العودة إلى الدراسة النظرية ويحصل تقدم في البحث عن معدل سعر صرف يتناسب مع الأسس الاقتصادية لهذه الدول.

وإن الهول الذي سببته تنمية السوق السوداء للعملات الصعبة في عديد من الدول العربية، خاصة في السنوات 1980 و1990 يحث السلطات على البحث عن التحويلية أو على الأقل على إعطاء

قيمة مقدرة لعملاتها تحدد سعره القريب ما أمكن من الواقعية. وإن النقاش حول إعادة التقييم هو شاهد على البحث الحيوي لقيمة العملة. ويمكن أن نتساءل عن الخيارات المطلوب إقرارها في هذه المادة وبذلك يتصادم موقفان متشددان حيث يركز الأول على مفهوم ليبرالي جديد وذو النزعة النقدية التي تدعو إلى الانتظام الذاتي بواسطة قوة الأسواق و تنمية المرونة المختلفة (أسعار، أجور و معدلات أسعار الصرف) ويدعو الثاني الى التثبيت الإداري لمعدل سعر الصرف. ويوصي منظرو صندوق النقد الدولي بالخصخصة وعدم التزام الدولة و انخفاض معدل سعر صرف وإن مناقشة خطط التصويب الهيكلي تمكن من فهم فرص النجاح أو الإخفاق في مثل هذه البرامج و انعكاساتها في مجال النمو و التضخم و معدل سعر الصرف و التشغيل .

وإذا لم تكن الأجهزة الإنتاجية للبلدان العربية، في نفس المستوى وليست لها نفس القدرات فلن يظل الأمر أقل من أن معيار الفعالية والإنتاجية سوف لن يكون بنفس الطريقة في اقتصاديات مختلفة. وإن الحديث عن الصناعة غير كاف لقياس علاقة القيمة الفعلية للعملة والقيمة النسبية للعملة والأسس الاقتصادية حيث أن الزراعة و السياسات الزراعية للدول العربية تشكل ثقلا هاما نظرا لعدد الأجراء ومساهماتهم في الناتج الإجمالي المحلي.

إن العمل و البطالة في هذه الدول، يشيران الى درجة تجانس الاقتصاد و الإمكانيات المتاحة للسكان من أجل إنشاء الثروات. كما أن البطالة مصدر تزايد الأنشطة غير الرسمية والسوق السوداء للسلع و الخدمات والعملة الصعبة، ولا يمكن ضمان التوازن المالي الكبير و النقدي و للميزانية في النمو الاقتصادي والتشغيل. وتوجه القدرة الشرائية الداخلية وقدرة تنمية السوق الداخلي المستثمرين الأجانب حيث تسعى أي شركة للبحث عن سوق أجنبي إذا تأكدت من تسويق موادها وذلك حسب درجة الاستهلاك المطلوبة وإن قدرات كل دولة على الاستفادة من الدعم المالي الخارجي سوف تكون على مختلف الأشكال.

ومن المؤكد أن تتأثر بذلك احتياطات الصرف وميزان المدفوعات. ويوجد مصدر آخر لتوازن ميزان المدفوعات أو تقلبات أسواق الصرف يتكون من إيرادات العملة الصعبة الناتجة عن الهجرة العربية في أوروبا وتتم تحويلات العمال العرب إلى الخارج عن طريق المصارف بمعدل سعر الصرف الرسمي ( وهو ما يفسر ضعف السوق السوداء)، أما تلك التي تتم لدى نظرائهم في دول أخرى، فهي تتم عن طريق السوق الموازية نتيجة وجود فارق بين السوق الرسمي والسوق

الموازي. وحيث أن لتحويلات رأس المال والعمل لهما أثر مؤكد على ميزان المدفوعات وكذلك على الديون الخارجية.

ومنذ الثمانينات توجهت بعض البلدان العربية إلى ممارسة برنامج الإصلاح الهيكلي تجاه مديونية كثيفة، و أصبح الدين فيها لا يطاق حتى انها قبلت، اللجوء إلى إعادة التقسيط وكان لهذا الوضع ثقل كبير على إمكانيات الصرف. وحدد التقديرات للعملة الصعبة للدولة والنظام المصرفي وبذلك تمت دعوة القطاع الخاص إلى البحث عن العملة الصعبة في السوق الموازي من أجل تسوية مشتريات السلع والخدمات الأجنبية أو والاستثمار في الخارج في الفنادق والصيانة والعقارات. إن مساهمات العملة الصعبة التي تعود إلى تحويلات المهاجرين في الخارج هي ذات أثر كبير في المبالغ والمشاريع وخاصة العقارات وإن التكامل الاقتصادي المغربي يتم إدراكه كوسيلة ناجعة على سبيل الاستقلال الاقتصادي وتنمية التبادل المفيد بشكل متبادل بين دول المنطقة وإن ما هو مرجو هو تبعية أقل وتسهيلات ضخمة في التجارة بدون استعمال عملة صعبة شديدة التداول. وإن الصعوبات المرتبطة ببناء اتحاد المغرب العربي حقيقية وكثيرة التداول كما أن الانقسامات السياسية الوطنية منتشرة ولكن أنشطة المجتمع المدني المغربي (مقاولون، فنانون وعلماء) تعطيه دفعا جديدا. وإذا كنت أعتقد أن العملية سوف تكون بطيئة جدا فيمكن التفكير الراسخ في تحقيق عملة مشتركة ونظام نقدي مغربي.

ولكي لا نضع المحراث قبل البقرة سوف يكون من الضروري إرساء سياسات تقارب اقتصادي منسقة على نطاق المغرب العربي والتشجيع على الشراكات المفيدة بشكل متبادل على أن الزعامة على النطاق الإقليمي هي خاطئة ومن الأفضل أن نكون مجموعة أقوى بدل طرف واحد قوي وإجمالا، يتم التركيز على العناصر المحددة الهيكلية لمعدل سعر الصرف والإجراءات التي تطبق عليه وهذا يستجيب جزئيا لمسألة الإفراط أو سوء تقدير العملة. وعندما يكتمل التكامل المغربي، يمكننا تصور وحدة مع مصر.

## الجزء الأول:

## وضع العملة ودورها في النشاط الاقتصادي

كل مراقب للحياة الاقتصادية الحديثة، يستطيع أن يتبين الدور الفعّال للعملة. فجميع العلاقات الاقتصادية بين الأفراد تقوم بالنقود، ولقد نشأت العملة وتطورت مع تطور اقتصاد المبادلة أي اقتصاد السوق، ومن ثم فهي لم توجد دائماً في كل المجتمعات وإنما وجدت مع وجود المبادلة وتطورت عبر تاريخه.

فالعملة بدأت كسلعة تقبل في التداول كقيمة استعمال، أي لإشباع حاجة معينة، ثم تطورت لتصبح أداة الأفراد في الحصول على السلع الأخرى التي تشبع حاجاتهم عند التبادل، ثم آلت في اقتصاد المبادلة إلى أن تكون قيمة في ذاتها لما تتمتع به من قبول أفراد المجتمع. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه إلى جانب هذا الدور الفعّال للعملة، فإنها قد تؤثر تأثيراً عكسياً على الاقتصاد القومي، وذلك إذا ما أسيء إصدارها من حيث النوع أو الكمية، أو التوجه إلى الأنشطة الاقتصادية بغير الكمية الضرورية.

وتهدف دراستنا لموضوع العملة إلى إبراز دورها في الاقتصاد القومي، وشرح المبادئ الأساسية للنظم النقدية المختلفة، وكذلك دور المؤسسة النقدية والمالية، خاصة أن العملة في الاقتصاد الرأسمالي أصبحت مسألة مصرفية، ذلك أن البنوك أصبحت تخلق العملة.

مما تقدم يتعين أن نستهل دراستنا بالمعرفة الأساسية للنظريات عن العملة والخاصة بنشأتها وتطورها ووظائفها، دورها في النظم الاقتصادية المختلفة، أنواعها والأسس التي يعتمد عليها الأفراد في قبولهم لها مقابل ما يؤدونه من أعمال أو ما يتنازلون عنه من سلع.

هذه المعرفة الأساسية تؤدي بنا إلى الانتقال - بعد أن تأكد لنا أن العملة ليست مجرد وسيط في المبادلات ومقياس للقيمة، بل عنصر هام من عناصر الاقتصاد يؤثر في النشاط الاقتصادي تأثيراً فعالاً - إلى دراسة قيمة العملة والنظريات المختلفة الخاصة بتقدير قيمتها الاقتصادية.

### الفصل الاول:

## مناقشة العملة وقيمتها

إن هدف الدراسة المتبع هنا يضع معدل سعر الصرف ضمن إشكالية العملة وتتركز هذه المقاربة على قيمة العملة ويبدو أن مناقشة وضعها ضروري وقد نتج بالفعل مفهوم معدل سعر الصرف عن وضعية العملة وإن الهدف هو أن نبين أن العملة ليست محايدة وأن اندماجها في النشاط الاقتصادي ينبغي أن يبرز في العوامل التي تؤثر في قيمتها وعلى العكس فإن النظرية التقليدية تعتبر العملة مثل أصول مالية تعود قيمتها إلى المواجهة بين العرض والطلب.

إن إرجاع دراسة معدل سعر الصرف بالكامل إلى إشكالية العملة يفرض مناقشة وضعيتها مسبقاً. وتفترض النظرية التقليدية أن معدل سعر الصرف لا يعكس التوازن الحقيقي في العمليات التجارية بين الدول. أما بالنسبة لنظام الصرف غير الثابت فإن معدل سعر الصرف الحقيقي للتوازن والثابت باعتباره مرجعاً لم يتم التأكد منه ميدانياً (تايلور 1995). ويوجد مأخذ على النماذج التقليدية لاعتبار معدل سعر الصرف كسعر بسيط للسوق ينظمه قانون العرض والطلب.

### القسم 1:

#### نظريات في دور العملة

في نظريات سوء التوازن تدرج العملة باعتبارها أداة تسهل التعاملات بتكلفة أقل وينظر للعملة على أنها وسيلة تبادل دون أن تكون في الإنتاج. أما بالنسبة لـ /شميدت ( 1977 ) Shmidt، فيرى أن عملة الائتمان والعملة غير المادية ناتجة عن أنشطة الإنتاج وهي البديل الصحيح للسلع المتداولة دون قيمة فعلية وإن العملة يتم تدميرها عندما تتوقف عن تصريف الناتج الوطني وتخفي بذلك قدرتها الشرائية وإن فكرة الإبقاء على عملة تتجاوز حدود الدول ناجم عن عدم تحديد معدل سعر الصرف نتيجة كون العملات الوطنية لا يمكنها أن تحول قدراتها الشرائية إلى الخارج. وإن دراسة وضعية العملة في كتابات السيد (أغليتا Aglietta. M. تطور مفهوم معدل سعر الصرف وكذلك (السيد أ. غليتا و أ. أورليان، 1982. Aglietta et A. Orlean Mr، السيد أغليتا، 2007 Aglietta ، أ. أورليان، 2008 A. Orlean).

وعندما كان الكاتب يعتبر العملة كبضاعة تمثل مقدار العمل غير الملموس كان معدل سعر الصرف مرتبطاً بالأسس الاقتصادية للدول وتم اعتبار ذلك كوسيلة لانتظام توزيع الدخل. ولكن

عند تحديد تعريف العملة لاحقا كشيء بسيط دون قيمة ووجود منافسات حولها، يكون معدل سعر الصرف حينئذ نتيجة سلوك تشبهي للعوامل الاقتصادية.

أما القول بأن للعملة قيمة فهو اعتراف بأن لها وضعية متميزة وانطلاقا من تعريفها يمكن التفكير في قيمتها ومعدل سعر الصرف وإذا تم اعتبار العملة وسيطا بلا صوت في التبادل يمكن اعتبار المواجهة بين العرض والطلب للعملة باعتبارها تحدد السعر وتتواجد بذلك في مجال نظري تقليدي جديد بشكل جوهري. وأما أن تفهم العملة على أنها شيء مرغوب تدور حوله مشاعر الاستحواذ على الثروات (أغلياتا و أ. أورليان، 1981 Aglietta et A Orlean) وفي هذه الحالة لا يمكن التوقع أن يكون لها قيمة.

وإذا كان للعملة علاقة طردية مع السلع حيث أنها لا يمكن أن تتواجد معها ينجم عن ذلك مباشرة بالألا تكون هذه العملة سلعة ( مهما كانت الخصوصيات) أي ألا تكون العملة بضاعة مميزة ذات الموصفات الخاصة التي تعطىها في النهاية قيمة وإن مسألة قيمة العملة وظروف تغيرها وثيقة الصلة بوضعيتها وعندما يكون تحديد معدل سعر الصرف مرتبطا بالقيم النسبية للعملة أعطىناه وضعية تتناسب مع القيمة. وبالفعل سواء كانت العملة بضاعة ولها انطلاقا من ذلك قيمة فعلية أو كانت مخفية تم تحديد قيمتها سلفا، وعليه لا يوجد مجال لمناقشة قيمتها، وفي هذه الحالة الأخيرة لا يحتذى بتعريف معدل سعر الصرف ولذلك من الضروري عرض أو تحديد نسبية مختلف مفاهيم العملة، ولنعرض بعضا منها.

ويؤيد كينز Keynes ما يراه ماركس الذي اكتشف مشكلة انسياب العملة، وقد اكتشف ماركس Marx أن طبيعة الإنتاج في العالم الحقيقي لا تساهم، خلافا لما يراه الاقتصاديون عادة من دورة (سلع - نقد - سلع)، إن تبادل منتج مقابل عملة للحصول على مزيد من المنتج... وليس أبدا استباقا للمؤسسات التي تشارك في دورة (سلع - نقد - سلع): صرف العملة لشراء بضائع (أو العمل) للحصول على مزيد من العملة.

أما كينز (1931) Keynes ص 81، فقد أوضح دور العملة في العلاقة الاجتماعية بين المتعهدين وأصحاب الأجور، وهو يطور مفهوما أصيلا عن دور الدولة والمدينين في انخفاض قيمة العملة من أجل القيام بالتحويلات على حساب العائلات، وابتداء من الجزء الأول من كتابه بعنوان "محاولات في العملة والاقتصاد" (1931) فهو درس "الآثار الاجتماعية لتقلبات قيمة العملة" وأوضح في بداية دراسته أن أهمية العملة تكمن في ما تسمح باكتسابه وشدد "كينز" Keynes

على أن تغيير قيمة العملة يتم على مستوى الأسعار مهما كان ذلك في المجتمع بدرجة أن التأثير أصبح جلياً بشكل غير متساوون تغير قيمة العملة قد يكون بدون أثر إذا كانت نسبية لكل العالم وإذا كانت مؤثرة في جميع التعاملات بانتظام، وفي هذه الحالة بين "كينز" Keynes أن قيمة العملة عندما تتغير بانتظام فلا يتم ذلك لجميع الأفراد أو جميع الاستخدامات، و"هكذا فإن تغيير الأسعار والمكافآت النقدية يؤثر في مظاهره النقدية بصفة عامة في مختلف الطبقات الاجتماعية بشكل غير متساو فهي تغير مالكة الثروة وتنتشر الرخاء وتقلل الكثير بتوزيع الغنائم على أن الحسابات تم الإخلال بها وخيبت الآمال (مرجع سابق)، وللتذكير بالآثار الضارة على الاقتصاد نتيجة تقلبات قيمة العملة منذ 1914.

ويضيف كينز Keynes قائلاً: "سبب التضخم مثل الانكماش في خسائر كبيرة حيث أن كل أحد له أن يغير توزيع الثروة بين مختلف الطبقات الاجتماعية حيث أن التضخم هو الأسوأ من الاثنين من خلال هذا التقرير"، وإن هذه الملاحظة في مواجهة الأحداث الاقتصادية الحالية تظهر جانبها المتوقع المؤكد، وإن "كينز" Keynes على حق عندما يندد باستخدام التضخم مثل الانكماش من أجل تعبئة أو توقيف إنتاج الثروات مع التشديد على الجانب المؤذي للانكماش.

ويقدم كينز Keynes دراسة نوعية لأولئك الذين يستغلون تقلبات قيمة العملة بزيادة ثرواتهم وإن تخفيض قيمة العملة يعود حسب كينز Keynes إلى "عدم تخصيص الحكومات في المالية والتأثير السياسي القوي لطبقة المدينين (...)" وإن قدرة إقرار الضرائب على الناس بتخفيض قيمة العملة تكون دائماً مرتبطة بسيادة الدولة منذ أن قامت روما باكتشاف ذلك" (نفس المرجع ص21). وإن الأفراد المجبرين على دفع مبالغ ثابتة في موعدها مثل المزارعين والمدينين كانوا يستفيدون من هذا التطور وهو ينطبق على رجال الأعمال للقرن العشرين. وبذلك تسمح هذه الحركة لطبقات اجتماعية جديدة ميسورة الحال بزيادة الثروات على حساب الطبقات القديمة". وبهذه الطريقة يمكن لكل جيل نزع الميراث جزئياً أي ميراث الجيل السابق. (المصدر السابق) وإن انخفاض قيمة العملة يعطي ميزة مؤكدة لأولئك الملتزمين بدفع مبالغ ثابتة كل سنة نتيجة الأرباح المحققة في أعمالهم وفي هذه الحالة يقوم رجل الأعمال بتعويض دائنه قيمة أقل من رأس المال المقدم في البداية.

ويضيف "كينز" Keynes مذكرة أخلاقية تفيد أن الربح الشرعي الوحيد لرجل الأعمال هو الناجم عن الأنشطة الضرورية للمجتمع. وإذا كان انخفاض قيمة العملة لا يشجع المستثمرين فهو



يؤدي إلى فقد الثقة النقدية لدى المتعهدين، وإن أثر انخفاض قيمة العملة على أصحاب الأجور هو نقصان دخلهم الحقيقي. ولكن في دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بإمكان أصحاب الأجور فرض تحسن في طاقتهم الشرائية.

ويزيد المتعهدون إنتاجهم فقط في حالة أن تخفيض قيمة العملة يحمل في داخله أرباحاً مؤكدة. وعندما أدخل "كينز" Keynes التفريق بين الميزة الخاصة من المتعهدين المانحين أو المقترضين وبذلك تتضح الأمور. وعليه سوف تجد المجموعة المساهمة من المانحين أنه من المفيد أن يتم تخفيض الإنتاج إذا استبق تخفيض قيمة العملة، وعلى العكس من ذلك بالإمكان أن تستفيد منها بزيادة الإنتاج وهو ما من شأنه تضخيم الديون ويتم ذلك بواسطة تغيير قيمة العملة كما وضع "كينز" علاقة واضحة وصريحة بين قيمة العملة والإنتاج.

وتقدم المؤسسات المال (على شكل أجور و وسائل إنتاج) بهدف الحصول على استرجاع مبلغ على شكل إشارات نقدية أكثر أهمية، وإن المتعهدين يكسبون المال في حالة ارتفاع الأسعار ويخسرون في حالة انخفاضها، (المرجع المذكور ص. 33) و هو حوار حديث خاضه "كينز" Keynes بشكل أكثر وضوحاً متسائلاً "هل ينبغي تحقيق أكثر تضخم ونمو أو على العكس تفضيل الانكماش على التراجع" واختار "كينز" Keynes الوضع الأوسط بالخصوص. وتم اقتراح إدارة نقدية تأخذ في الاعتبار آليات السوق بجعلها تلعب دورها في الرابطة الاجتماعية. و في نفس الوقت ومن أجل تفادي التباين المؤثر في عمليات الإنتاج ينبغي الحفاظ على العملة من عمليات المضاربة بواسطة تدخل المؤسسات.

ويرفض "كينز" Keynes التضخم باعتباره مصدر عدم مساواة بين الأفراد والطبقات ولا يشجع على التوفير، وبتخفيض الأسعار يؤدي الانكماش من جانبه إلى إفقار أصحاب الأجور والمؤسسات لأنه يحث المتعهدين على الإبقاء على معدل الإنتاج من أجل عدم تحمل الخسائر، وهي نتيجة لذلك ذات أثر خطير على وضع التشغيل" (المرجع المذكور) وعلى العكس من ذلك، يؤدي الانكماش إلى تكثيف النشاط الصناعي بشكل متزايد ومن المفيد أن نرى كينز Keynes يندد بالانكماش لأنه يؤدي إلى زيادة خطورة البطالة والإفقار مضيفاً أنه "لسنا مجبرين على وضع هذين الشريين في الميزان".

وإن قواعد السياسة الاقتصادية لكينز Keynes مقدمة بشكل مطلق وهي تبدو قابلة للتطبيق دائماً مهما كانت الظروف الاقتصادية... وهو مغاير لوجهة نظر "كينز" Keynes القائلة بأن "النتائج

المباشرة للسياسة التوسعية قد تكون إجبار الحكومة على الاقتراض وإثقال الميزانية والمبالغة بزيادة استيرادنا."

أما "كينز" (1930) Keynes فهو قد سعى إلى تحديد قيمة العملة وأقر معيارا مجدولا (قدرة شراء العملة تم تقديره انطلاقا من مجموع السلع) وهو مفهوم سائد منذ نهاية النظام التقليدي لمعيار الذهب.

وإن التقرير المتعلق بالأجور (بوير و دراش Boyer et Drache، 1996) والذي يعطي ميزة للأجر على حساب رأس المال (الذي تم قياسه حول الإنتاج والأسعار) رافقه انتظام البنك والمالية بواسطة السلطات النقدية وبذلك أكدت سهولة تمويل استثمارات صناعية بمعدل فائدة ضعيف (بليهن Plihon 1996)، وإن هذه الفترة التي يمكن تصنيفها بالكينزية نسبة لكينز Keynes التي يتجدد طلبها تنتهي مع المد الليبرالي النقدي الذي يثبت العولمة المالية وهي التي انحرفت بشكل حتمي نحو نظام مالي مرتبط بالمضاربة مصدر عدم الاستقرار. وأصبحت وضعية العملة الوطنية أكثر تعقيدا لأنها أصبحت رهان المصالح المتناقضة التي تبرز عن طريق علاقات القوة والنزاعات على المستوى الدولي. (دي برونهوف de Brunhoff، 1996).

وتثير نظرية الانتظام (بوير و سايار Boyer et Saillard، 1995) تقرير فورد للأجور الذي يتميز بخمسة "أشكال مؤسسية": النظام المالي، تقرير الأجور، أشكال المنافسة، طبيعة الدولة والترابط بالنظام الدولي.

وحسب "غوتمان" Guttman (1995) فإن العملة باعتبارها شكلا من أشكال رأس المال هي تجسيد لرأس المال لأن أي استثمار هو بطريقة ما صرف يهدف إلى تحقيق الربح وعليه تعتبر العملة الائتمانية رأس مال .

وتعتبر مقاربة "كينز" Keynes أن القروض لها ودائع بشكل يجعل أنه عندما يقوم بنك ما بتمويل مشروع استثمار فهو يشارك في إنشاء وديعة جديدة في حين أن مشاريع الاستثمار الجديدة لن تكون "ملتزمة إلا إذا شملت خطط التمويل التي تستبق تكوين التوفير المستقبلي في الفترة التي أصبحت فيها المصاريف المجدولة حسب تنفيذ المشاريع استثمارات فعلية" أ. غلياتا A. glietta (1995) ص. 55-85.

وكما اقترح ذلك "دي برونهوف" de Brunhoff (1976) إن الانشاء النقدي دون انقطاع على شكل قروض مصرفية يؤدي إلى خسائر ومخاطر يتحملها المستخدمون للعملة الوطنية.

أما "جوتمان" (1994) Guttman فقد أوحى بأن مثل هذا "الختم" النقدي يوفر أكثر مرونة للتصويب العنيف المرتبط بانكماش المديونية بتقادي التدمير الكلي لرأس المال الذي كان حدثا مميزا ضمن الكساد الاقتصادي السالف ولكن بتخفيض تدريجي لقيمة العملة.

وتربط "سوزان دي برونهوف" (1996) Suzanne de Brunhoff العملة بالدين والمالية دون أن ننسى أن هذه الأخيرة هي وحدة الحساب وأسلوب تنقل قيم البضائع المنتجة محليا بواسطة أصحاب الأجور، وقد كتبت بشكل جلي قائلة: "تضمن العملة التقييم المشترك وحركة التبادلات والدخول، وهي تعكس في نفس الوقت الضغوطات: بين البيع والشراء، الدين والتسوية، وبين الأجور والأرباح، وبين الاقتصاد المحلي والدولي".

وينسب "جوتمان" Guttman (1996) إلى العملة دورا رئيسيا في المجتمعات السائدة "وبسيادة اقتصادنا باعتباره الممثل الوحيد للدخل وللشكل الصافي لرأس المال". وينبغي أيضا أن نفهم جيدا أن العملة ليست شيئا يأتي من السماء (مثل "النعمة الإلهية" مثلما يوحي به فريدمان Friedman)، ولكن يتعلق الأمر على العكس بمؤسسة اجتماعية شديدة التعقيد عرضة لتغييرات تاريخية"، (نفس المصدر) ويترتب عن ذلك وضع هجين للعملة، بسبب ميزاتها المتناقضة للأمالك العامة (عملة صادرة وتديرها الدولة) وبضاعة خاصة (عملة أنشأتها البنوك). وإن النظام المصرفي في وضع استقرار إذا تم التحكم في هذا التناقض.

وإن تحرير معدلات سعر الصرف ومعدلات الفوائد وعمليات رؤوس الأموال شجع على الارتفاع الكبير في الضغوطات المسببة لعدم استقرار الأسواق وإن ما هو موضع شك هو تطوير أشكال جديدة لعملة البنك الخاص أي الاموال المخلوقة من طرف البنوك والتي أثرت في فعاليات السياسات النقدية والانتظام المصرفي". وقياسا على أن جانب البضائع الخاصة للعملة قد ازداد قوة وتأثير، أصبح النظام المصرفي غير ثابت أكثر فأكثر وتطلب الامر إدارة العملة كملك عام وهذا يسهل تدخل الدولة في اخر المطاف لإنقاذها في حالة الخطر.

(غوتمان 1996) Guttman، شجع التضخم بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل على التراكم الاسمي القائم على الأرباح الحسابية الصرفة، المتحققة بواسطة تقييمات التكاليف الجارية في عملة ذات قيمة أعلى من تلك السائدة في فترة حساب الدخل، ويرى الكاتب في إضعاف رأس المال المالي بين 1966 و1982 والتوسع الدولي لنظام عملة الائتمان، مكونات الأزمة النقدية وعمليات المضاربة الهجومية.

## 1. قيمة العملة: موقف "فولي"

بعد هذا العرض لمختلف المواقف حول العملة وقيمتها، لندرس وجهة نظر "فولي" Foley (1982) المتعلقة بقيمة العملة وهو مفيد جدا لأنه يسمح بإعطاء تعريف لقيمة العملة.

أعطى فولي Foley (1982) توضيحا جديدا لهذه الفكرة ووضعها في جوهر التحليل الذي يحاول التأكد من نظرية القيمة- العمل في حالة أن الأسعار لا تكون نسبية لقيم العمل وهي تمثل تكلفة العمل المودعة في السلع؟

وللقيام بذلك يستعمل الكاتب كأداة مركزية مفهوم قيمة العملة والملائمة لقيمة قوة العمل وينحصر مجال البحث في اقتصاد رأسمالي مغلق ينتج سلعا واردة من مختلف المؤسسات. ويتعلق مقال " فولي" بالمحددات العامة من قيمة العملة في حالة أنها قد لا تكون مرتبطة بمعيار وأن قيمة العملة تظهر معادلتها ووقت العمل المرتبط بإنتاج السلعة وسوف يتم تحديده إذا كانت العملة وحدة حساب غير ملموسة ومن أجل تحديد مفهوم قيمة العملة، وانطلق "فولي" من الفرضية التالية: إن القيمة المضافة لأي عملية إنتاج أو أية عمليات إنتاج ذات علاقة بقيمة العملة هي مساوية للجهد المباشر التي تم بذله في إنتاج السلعة أو مجموعة السلع ، أما قيمة العملة فهي تمكن من نقل كميات العملات في وقت العمل.

$$m = \frac{Lda}{VAa} \quad \text{وإذا افترضنا أن :}$$

$$M = \text{قيمة العملة}$$

$$Lda = \text{العمل المباشر الملحق}$$

$$VAa = \text{القيمة المضافة الملحق}$$

وإن هدف "فولي" هو التأكد من نظرية قيمة العمل في حالة كون الأسعار تكون نسبية لقيم العمل والعكس، ولكن للتوصل إلى تعميم نظرية قيمة العمل في حالة كون الأسعار النقدية للسلع غير نسبية لقيم العمل ، يقترح الكاتب تعميم مفهوم قيمة العملة، وللقيام بذلك قام بتحديد قيمة العملة مثل نسبة العمل المباشر الملحق للقيمة المضافة للعملة وفي هذا التصور قد يكون من الممكن مواصلة تفسير قيمة قوة العمل كعمل غير ملموس يمثله الأجر الذي هو أجر نقدي مضاعف بقيمة العملة.

○ تعريف الحالة حيث تكون الأسعار نسبية لقيم العمل:

$$V_m = \frac{L_{da}}{V_{Aa}}$$

مع:

$$V_m = \text{قيمة العملة}$$

$$L_{da} = \text{العمل المباشر الملحق}$$

$$V_{Aa} = \text{القيمة المضافة الملحقة}$$

ومع :

$$\Pi = L_c - L_p = L_{np}$$

$$\Pi = \text{الربح}$$

$$L_c = \text{العمل المدرج}$$

$$L_p = \text{العمل المدفوع أجره}$$

$$L_{np} = \text{العمل ذي الأجر غير المدفوع}$$

إن هدف "فولي" Foley هو التأكد من نظرية قيمة العمل في حالة أن الأسعار قد تكون نسبية لقيم العمل الاجتماعي (أي تكلفة العمل في السلع) ألا تكون الأسعار نسبية لقيم العمل. التعريف في حالة أن تكون الأسعار غير نسبية لقيم العمل:

$$V_{Aa} \times V_m = L_{da}$$

$$V_A = W + \Pi$$

$$W \text{ تعبر عن الأجر}$$

$$V_I = W_o \times V_m$$

مع :

$$V_I = \text{قيمة قوة العمل}$$

$$W_o = \text{الراتب النقدي}$$

ولنا من خلال هذه المعادلة الأخيرة علاقة وطيدة في اقتصاد تجاري بين الوحدة النقدية ووقت العمل الاجتماعي المجرد.

$$P_b = \frac{V_t}{Q_b}$$

مع :

Pb = اسعار السلع  
Vt = قيمة المبيعات  
Qb = كمية السلع المباعة

$$VA = Pb - Cns$$

او:

$$Cns = \frac{Ci}{Qb}$$

و:

$$Cns = \frac{Ci}{Qb}$$

حيث أن: Cns = التكاليف غير الأجرية

و Cns =

إن قيمة العملة هي إحدى الحقوق بشأن مبلغ معين من العمل الاجتماعي المعنوي الذي حصل في الاقتصاد المعني،

“Ci” هي تكاليف المساهمات، “Cns” سوف تكون من خلال كارل ماركس (1867)، رأس المال الثابت، Wo رأس المال المتغير و II قيمة الزيادة، وحيث تم اعتبار العمل على أنه ضروري وبسيط على المستوى الاجتماعي.

إن الفكرة الرئيسية للكاتب هي تعميم مفهوم قيمة العمل في حالة أن الأسعار تتباعد عن قيم العمل بواسطة تعريف قيمة العملة، أما إذا كانت العملة نسبية للأسعار يكون التبادل متساويا. وعلى العكس، إذا كانت Lda أقل من Pb، يكون البائع هو الرابع، أما إذا كانت Lda أكثر من Pb يكون البائع هو الخاسر، ويشير تفسير قيمة العملة حسب "فولي" Foley إلى ميزة التناسب مع فكرة أن القيمة أنشئت في الإنتاج وتم الحفاظ عليها في التبادل بشكل يجعل مبلغ القيمة التي تم

الفوز بها أو خسارتها من طرف جميع المنتجين في التبادل مساوية لصفر، وهو ما يعني أنه من خلال معدل قيمة العملة التي حددها "فولي" Foley:

$$V_m = \frac{L_{da}}{V_{Aa}}$$

$V_m$  يتغير سواء نتيجة تغير  $L_{da}$  مع  $V_{Aa}$  الثابتة أو نتيجة تغير المتغيرين  $V_{Aa}$  و  $L_{da}$  معا، وينجم عن ذلك أن  $V_m$  تتزايد عندما يكون العمل المباشر متكاملا ويرتفع  $L_{da}$  وينخفض عندما ترتفع القيمة المضافة.

وإذا ارتفعت القيمة المضافة وظل العمل المباشر الملحق دون تغيير فهذا يعني أن إنتاجية العمل قد زادت أو أن الاقتصاد أصبح ذا أداء جيد، وتظل قيمة البضاعة مستقرة في هذه الظروف وكذلك أسعارها، أما الربح فهو يتطور، وحسب تعريف "فولي" إن القيمة المضافة الملحقة، باعتبارها مصطلح تسمية نقدية، يعني ذلك أن إجمالي هذه القوة يقاس بالوحدات النقدية، وإن قيمة العملة ينبغي أن تنخفض نتيجة زيادة القيمة المضافة الملحقة.

يطرح "فولي" Foley تحديثا لنظرية قيمة العمل في فترة تاريخية بعد أزمة 1929 والتطبيقات الأولى لنظرية فورد، وإن أجر قوة العمل ليس معادلا للحد الأدنى الذي يسمح بتعايش العمال، وبالإضافة لذلك منذ نقد النظرية الماركسية لقيمة العمل من طرف عدد من الاقتصاديين، بما فيهم أولئك الأقرب منه، يبحث الكاتب عن تفسيرات جديدة.

وإذا كان "فولي" Foley 1982 قد نجح في ربط السعر بقيمة البضاعة وقيمة العملة والعمل المعنوي، وتعريف قيمة العملة باعتبارها العلاقة بين العمل المباشر الملحق والقيمة المضافة الملحقة فهي تستحق بعض التوضيحات، وإن الأسباب التي أشار إليها الكاتب لإدراج مفهوم قيمة العملة غير مفهومة على أن قيمة العملة يفترض أن تكون مساوية للعلاقة بين المجموعتين والعمل المباشر الملحق والقيمة المضافة الملحقة.

و أخيرا للمقال الفضل في إثارة مشكلة سوء التوازن بين القيمة والسعر وهو ما يحث على مواصلة البحث في هذا الاتجاه المرتبط بقيمة العملة بدراسة معدل الربح، ومن خلال جدول قراءة المساهمات لـ/فولي Foley، حاولت التوصل إلى الرابط بين وضعية العملة وقيمتها ومعدل

سعر الصرف. وقد مكن مقال "فولي" Foley من توضيح بعض سبل تحديد قيمة العملة. وإن هذه المناقشة ضرورية لفهم فكرة القيمة الفعلية للعملة، ولكن لفهم أسباب تغير هذه القيمة ينبغي أن نجعلها في علاقة مع المتغيرات الحقيقية المؤدية للتأثير فيها، وبعبارة أخرى ينبغي إدماج العملة في الأنشطة الاقتصادية علما بأن ذلك لا يغنينا عن طرح مشاكل نظرية وتحليلية.

## 2. قيمة العملة ومعدل سعر الصرف: أسس التحليل

في هذا الفصل سوف يتم التركيز على دور العوامل الجوهرية بالنسبة لتحديد معدل سعرا لصرف ويهدف ذلك إلى البحث عن العوامل الحقيقية المهيمنة في تحديد معدل سعر الصرف، وإن القيم النسبية للعملات تعكس تمايز الهياكل والأسعار والتوازن النقدي والمالي سواء الداخلي أو الخارجي بين مختلف الدول، وإن القيمة النسبية بالعملة "د" المحلية مقابل العملة الأجنبية "ز" تمر بديناميكية مقارنة بين القيم الفعلية أو الباطنة للعملتين المعترتين، وسوف يتضح بأن استقرار القيمة الفعلية للعملة مرتبط بشكل جوهري بتطور القيمة المضافة وإن التباين يؤثر في كليهما، وإن صعوبة تحويل القياسات الظاهرة في عملة واحدة، تبرز إلى أي درجة لا تعكس معدلات سعر الصرف قيم الكميات المادية.

وإن كانت موجهة بواسطتها في حالة العملات القابلة للتحويل. وهذا يطرح مشكلة استعمال العملات الوطنية من طرف البنوك والتجار في الأعمال الدولية، وإن نظرية تكافؤ قدرات الشراء تقيد ضمنا أن معدل سعر صرف التوازن يتدخل بين البضائع والعملات، ومن جهة أخرى، يستخدم معدل سعر الصرف في ربط مستوى الأسعار الوطنية بأسعار البضائع الأجنبية وبالإضافة إلى التقلبات قصيرة المدى للصرف، يقترح المفكر "ماك كينون" Mc. kinnon تصحيحا لنظام القياس المختلف، من أجل مقارنة الدخل الوطنية للدول الغنية والفقيرة وإن سعر المواد غير القابلة للتبادل كما يرى "ماك كينون" Mc. kinnon، وهو أضعف بكثير في الدول الفقيرة منه في الدول الغنية، وإن هذا الاستنتاج ليس جديدا، وإن أوجه التبادل بين الدول في طريق النمو والدول المتقدمة هي غير ملائمة للأولى.

ولكن "ماك كينون" Mc. kinnon يضيف أنه " بسبب أن مصروفات السلع غير التجارية تصل إلى حوالي 40% من الناتج الإجمالي المحلي لأغلب الدول، فإن التحول المباشر يركز على معدل سعر الصرف (الذي يهدف إلى انتظام أسعارا لسلع القابلة للتبادل) ولا يقدر الدخل



الحقيقية لكل ساكن من الدول الأكثر فقرا مقارنة بالدول الأغنى. وتكون المحددات الهيكلية للصرف ذات أولوية.

## القسم 2:

### أي سياسات لسعر الصرف وأي مستويات لمعدلات الصرف؟

من أجل تفادي البقاء محصورا في فرضية التعويض في إطار العملات، اقترح "ماك كينون" Mc. kinnon استخدام أدوات أخرى وبسيطة، مثل معدلات الفائدة التي كانت تستخدم في مراقبة التضخم العالمي، وكانت الدول تستخدم الفوارق في معدلات سعرا لفائدة من أجل أهداف في مجال معدل سعر الصرف الاسمي، وإذا كان مقترح "ماك كينون" Mc. kinnon يبرز بساطة الحسابات وأنماط الصرف التي تجمع السياسات النقدية للدول ذات المواقف المتماثلة، على أن الانتقادات كثيرة وهي تأتي أولا من أولئك الذين يعارضون معدلات سعرا لصرف المرنة التي تعطي هامش مناورة للدول في التحكيم بين النمو والتضخم. تكافؤ الطاقة الشرائية والذي هو مصدر هذا الاقتراح هو محل رفض من طرف بعض الاختصاصيين لأن السلع ليست قابلة للتعويض وإن اكتسابها لا يتم فقط على أساس أسعارها.

وبالإضافة لذلك تظهر معدلات التضخم متفارقة إذا كانت معدلات سعر الصرف ثابتة والانتاجية مختلفة، وفي هذه الظروف يكون هدف التضخم العالمي بدون قيمة صعب التحقيق. أما "ار. دورنبوش" R. Dornbush 1988 فهو ينتقد "ماك كينون" Mc. kinnon على أنه لم يأخذ في الاعتبار معدل سعر الصرف الحقيقي كعنصر مؤثر في الميزان الجاري، وعليه فإن العجز في الميزان الجاري للولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليابان يتناسب مع الفوارق بين التوفير والاستثمار في كل بلد وبين الدول. وانطلاقا من هذه النظرة يكون الميزان الخارجي موجهها بسياسة الميزانية، وحسب ار. دورنبوش R. Dornbush فإن معدل سعرا لصرف الحقيقي ودور الأسعار المرتبطة بالضبط الخارجي يكون ذا أهمية بالغة. أما "ماك كينون" kinnon Mc. فلم يأخذ في الاعتبار في تحديد معدلات سعر الصرف غير التحرك غير المستبق لطلب العملة بين الدول، وإن الاستباق في حالة التضخم يحدد سعر التبدل بين العملات الصعبة كما أن مقترح "ماك كينون" Mc. kinnon الذي يستلهم أفكاره من النظرية النقدية على المستوى العالمي والتي سماها "معيار- ذهب وبدون ذهب" فهي مرفوضة من قبل معارضي المقاربة

النقدية، ويرى "كروغمان" Krugman و أوبستفلد "Obstfeld 1994 أن المقاربة النقدية لتكافؤ الطاقة الشرائية ليست الأكثر تمثيلاً، هذا وتسمح مقاربات أكثر واقعية من أن يجعل من هذا التكافؤ حجراً لزاوية.

#### 1. معايير سعر الصرف، معدل سعر الصرف المرجعي: أي توازن وعلى أي مستوى؟

حسب برجستن 1983 Bergsten و وليامسون 1985 Williamson ، توجد ثلاثة مفاهيم للتوازن:

- معدل سعر صرف السوق الذي يضمن التوازن بين العرض والطلب دون تدخل عام وتوجد فكرة التوازن في النماذج النقدية وتتعلق بمعدل سعر الصرف الاسمي.

- معدل سعر صرف التوازن الاعتيادي وهو يتناسب مع المعدلات الناجمة عن السوق المتكافئ والعقلاني وهو يعود في نماذج معينة إلى المتغيرات للاقتصاديات الكبرى.

- يشير معدل سعر صرف التوازن الجوهرى إلى تخفيض العملة بالزيادة والعكس.

إن معدل سعر صرف التوازن الاعتيادي حسب وليامسون Williamson هو " معدل من شأنه إيجاد فائض أو عجز اعتيادي يساوي تدفق رؤوس أموال خفي ملائم لأفضل مستوى توازن داخلي يمكن أن يمس البلد دون اتخاذ إجراءات وقائية"، ويتعلق الأمر بمفهوم توازن طويل المدى حيث يتم الحديث عن معدل سعر الصرف الحقيقي أي فارق التضخم بين الدول ويمكن أن تتغير في حالة وجود حركة رؤوس أموال تحمل تقلبات العرض والطلب للمواد المتبادلة مثل تطورات الإنتاجية وتغيرات مصطلحات التبادل، ويتناسب معدل سعر صرف التوازن الاعتيادي مع وضع التوازن طويل المدى وهو بذلك أكثر استقراراً في حين أن هذا المعدل المذكور يتأثر بمتغيرات مثل معدل الفائدة وسياسة الاقتصاديات الكبرى وهو ما يجعلها غير مستقرة، وفي حين أن معدل سعر صرف التوازن الاعتيادي يركز على أنماط تتعلق بتدفق رؤوس الأموال الخفية ووضع التوازن الداخلي، ويتولد هذا المعدل عن نموذج الاستباق المنطقي في عالم يتميز بانفصال المعلومة وعدم تماثلها.

وإن هذا المعدل هو مقترح لـ/ وليامسون Wlliamson وضعه في إطار تعريفه لمنطقة مستهدفة باعتبارها "هامش تقلب معدل سعر الصرف من جهة ومعدل سعر توازن من جهة أخرى تم تحديده طبقا للمعطيات الاقتصادية الحقيقية على أن هذا الهامش هو موضع اتفاق بين مختلف الدول".

ولذلك يعود الفضل في التعبير بوضوح عن الرابطة الوثيقة بين معدل سعر صرف التوازن والمتغيرات الحقيقية بالإضافة الى هوامش التقلبات حول هذه القيمة من معدل سعر الصرف. وإن معدل سعر الصرف للتوازن الجوهرى هو المعدل الفعلي الحقيقي المرتكز على التنافسية وميزان المدفوعات، ويعود توازنه إلى هيكل تجارة البلد وفوارق التضخم، فلا توجد علاقة أحادية بين السعر ومعدل سعر الصرف، حيث أن معدل سعر صرف التوازن الجوهرى يحدد انطلاقا من العوامل الحقيقية ويستخدم كمرجع لتكافؤ القدرة الشرائية.

وإن احتساب معدل سعر صرف التوازن الجوهرى يمضي إلى أبعد من استخلاص تكافؤ الطاقة الشرائية حسب متغيرات مصطلحات التبادل وتوجهات الإنتاجية بمثابة متغيرات حقيقية دائمة. ولدى الحصول على مستوى توازن جوهرى لميزان المدفوعات يحاول وليامسون Williamson احتساب معدلات سعرا لصرف الضرورية لفترة أساسية وذلك لتوازن جزء الميزان الاعتيادي غير المغطى بتدفق رؤوس الأموال، وإن الميزان الاعتيادي CB هو طبقا لمصطلحات التبادل TT وضغط الطلب D ومعدل سعرا لصرف الفعلي الحقيقي REX .

$$CB=F(TT,D,REX)$$

وإن معدل سعر صرف التوازن هو معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي الضروري لبلوغ أهداف الميزان الاعتيادي وبلاستنتاج بالنسبة للفترة الأساسية (1976-1977) يدرج وليامسون Williamson المتغيرات الحقيقية التي يرى أثرها على معدل سعر صرف التوازن الجوهرى باعتباره هاما ومن أجل أن ينجح بلد في تكامله داخل منطقة مستهدفة، ينبغي أن تكون له إرادة بلوغ معدل سعر صرف جيد " يشارك في إنجاز التنافسية المستدامة، وبالإضافة لذلك ينبغي أن يتمتع ذلك البلد بتثبيت الأسعار وذلك لتفادي التباين في التضخم.

وإن إقامة نظام صرف ملائم يفترض اتفاقا متعدد الأطراف تكون وسائله هي التالية:

● الإرادة الضرورية للدول للالتزام: إن المناطق المستهدفة لـ/ وليامسون

لا تفرض هوامش "شديدة" مع ضرورة التدخل لتفادي ألا يبتعد معدل

سعر صرف السوق عن المعدل المركزي ويتعلق الأمر على العكس "بهوامش مرنة" تسمح للسلطات بالامتناع عن الدفاع عن عملتهم إذا رغبوا في ذلك، ومع ذلك إن البلد الذي قد تتجاوز عملته الهوامش المسموح بها ينبغي أن يبدأ استشارات دولية لضمان عودة معدل سعر الصرف في إطار الهوامش المقررة، وإن التنسيق يمكن أن يأخذ شكل تقارب السياسات من أجل الحد من عدم التوازنات الكبيرة، ويمكن أن يكون التصويب مقاساً أكثر بالتقييم إذا كانت الاضطرابات غير اقتصادية أو أن الأثر على السياسة الاقتصادية غير سلبي.

- إن هوامش التقلبات تكون بنسبة أكثر من 10% حول المعدلات المركزية، وهو ما يكون في حد ذاته تفاد للأزمات المركزية في حالة وجود تفاوت بالنسبة لمعدل سعر الصرف المركزي وعليه قد يكون هامش 10% مناسباً لهامش الخطأ بالنسبة لاحتساب معدل سعر صرف التوازن الاعتيادي.

- يمكن تغيير المناطق المستهدفة مع احترام طرق مراجعة المعدلات المركزية التي تأخذ في الاعتبار تفضيلية التضخم الملحوظ والمعطيات الجوهرية للاقتصاديات كلما كان ذلك ضرورياً، ولن يكون الأمر كنظام بريتون وودز (النظام النقدي والمالي العالمي، تأسس عام 1944 في بريتون وودز بالولايات المتحدة) أو SME (النظام النقدي الأوروبي) حيث تتم عمليات التغيير على شكل ضربات، ويعرف وليامسون Williamson الهدف الأسمى باعتباره منطقة انزلاق.

- وإذا كانت السلطات تظهر شفافية شاملة بالنسبة لتقديرها للمستوى "الجيد" لمعدل سعر الصرف، يمتلك السوق معلومات تجعل المضاربة أقل شدة، وإن البلد الذي يواصل تحقيق أهداف سياسية ملائمة لوضعه هو الآن مدعو لعدم ممارسة استراتيجية السرية، وهو ما مارسه الحكومة المجرية في منتصف التسعينيات وسوف تكون

الأسواق موجهة عن طريق معلومة كاملة وبواسطة نقطة إرساء مثبتة.

- إن تسيير معدل سعر الصرف يفرض الاستعانة باليات ملائمة للسياسة الاقتصادية، وخلافا للمقاربة النقدية يقترح وليامسون Williamson ألا يستخدم معدل سعر الصرف كهدف حصري في السياسة النقدية وهو يدافع عن التدخل المنسق للبلدين المعنيين بواسطة تغيرات معدل سعر الصرف لديهما، وإن مراقبة رؤوس الأموال يمكن من التأثير في معدل سعرا لصرف بغض النظر عن معدل الفائدة، ولكن درجة استعمال مثل هذه الآلية يصطدم بتحرير الأسواق المالية على المستوى الدولي حيث أن سياسة الميزانية يمكن أن تغير إلى الأفضل الطلب الداخلي بدل التأثير في الميزان الخارجي وإن هذه الآلية قليلة المرونة حسب وليامسون Williamson وهي قادرة لحد قليل على توجيه معدل سعر الصرف وقد تكون الثنائية التلقائية لهذه السياسات المختلفة أكثر حكمة ويهدف نظام المناطق المستهدفة الذي عرضه وليامسون Williamson بأن يكون موقعه نظام معدلات صرف ثابت وأخرى غير ثابتة.

إن تباين التضخم يكون ضعيفا للمحافظة على الهدف الحقيقي الثابت لسعر الصرف، وإن الهوامش المرنة تسهل تصويب ميزان المدفوعات نتيجة الصدمات الحقيقية الدائمة والتي تمكن السياسة النقدية من أن تكون مستقلة أكثر، وإذا أمكن لمفهوم المنطقة أن يشد هوامش تقلب العملات فهو قد لا يمكنه أن يكون مثل نظام معدل سعر الصرف الثابت، ويعود الفضل في مقترح وليامسون Williamson إلى أنه ينوع المتدخلين في تحديد معدل سعر صرف التوازن بإدراج هياكل اقتصادية وتغييرات حقيقية تمس الإنتاج والميزان الجاري.

ونحن بعيدين عن دعاية صندوق النقد الدولي حول ضرورة تخفيض العملة لتحقيق التصويب الخارجي وينبغي ألا يخفي ذلك الصعوبات المرتبطة بطريقة احتساب معدلات التوازن الداخلي والمعدل الجيد للصرف على أن حالة الولايات المتحدة تشكل مشكلة حيث أن البلد الذي أصبح يقرض رؤوس أموال صافية يمتلك عملة تلعب دورا دوليا وإن أخذ الدولار في الاعتبار في

الحسابات والاعتدال يمكن أن يؤثر في النتائج المتعلقة بتحديد المعدلات الحقيقية ولا توجد أية مشكلة غير ذي أهمية كما أن مكانة الدول في طريق النمو في مثل هذا النظام والإقصاء الضمني للعملات غير القابلة للتحويل التي تتم إدارتها بشكل أو بآخر أي بشكل إداري. و يجب أن نعطي أولوية لمناطق محددة بشكل جيد من الناحية الجغرافية مع تنسيق داخلي للمناطق.

ومن المؤكد أن روح السيطرة للبعض (وليس الأمر بالنسبة لجميع العملات الصعبة الرئيسية) هي غير متعاونة ومن شأنها استمرارية التقلبات النقدية الدولية، كما يجب التشديد على أن الأنظمة النقدية الإقليمية لا تقاوم تباين الهياكل الاقتصادية للدول المنظمة إليها، وفي حالة وجود جهود تقارب للسياسات الاقتصادية والنقدية مع تضحيات جسيمة من ناحية النمو والبطالة يمكن أن يؤدي إلى فشل الاتحاد النقدي وتلك كانت حالة النظام النقدي الأوروبي في شهر أغسطس 1993. ولهذا السبب فإن أية سياسة للصرف لدولة ما ينبغي أن تركز على بعض الأهداف (أنماط أو مراجع) لمعدلات سعر الصرف التي قد ترتبط بالأسس الهيكلية.

وإن الفعالية الاقتصادية والاجتماعية وقدرة إنشاء الثروات المقبولة من حيث النوع والكم هي التي تبني قوة العملة وتدعمها، ونحن نقترح منهجية خاصة ولكن قد يكون من المهم معرفة محاولات قياس معدل سعر الصرف من خلال المكونات الهيكلية المحددة.

## 2. المحددات الهيكلية للصرف: أية قياسات؟

معدل سعر الصرف نسبيا لسلة العملات، وتم الحصول على هذه السلة نتيجة توازن العملات الصعبة المكونة له، فهو يتكون من كميات ثابتة وقابلة للتصويب وهي العملات الصعبة التي تكونه، وتعود هذه الكميات إلى الثقل الاقتصادي للدول المعنية في المبادلات والاستثمارات مع البلدان المعنية بالأمر، وتحددها السلطات النقدية لكل بلد، وإن مكونات هذه السلة يجعل من تغيرات العملات الصعبة التي تكونه تعوض بشكل واسع وهو ما يعني ضمان استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

ويشكل قياس معدل سعر الصرف من المساوي الكبيرة نتيجة كونه مفصولا عن حقيقة الطاقة الشرائية للعملة الوطنية، وإذا كان الدينار الجزائري يعادل في سنة 1986، 0,80 فرنك فرنسي، فهو الأثر لارتفاع الدولار بالنسبة للفرنك الفرنسي. ومن المحتمل أن يكون الدينار الجزائري له ميزة الارتباط بعملة الولايات المتحدة ؟ ونحن تناولنا ذلك في كتابنا عام 2011 بعدم الاعتراف

من طرف السوق الموازي لهذا المعدل، وعليه من الضروري البحث عن وجهات أخرى بالنسبة لسياسة صرف ذات مصداقية في نظر السوق ولكنها تحفظ المصالح الوطنية. وتعطي منظمات دولية معينة معدلات تكافؤ القدرة الشرائية لمستويات الناتج الإجمالي المحلي والطلب النهائي، وإن معدل سعر الصرف الحقيقي لدولة أو مجموعة من الدول  $I, I, XRAI$  هو مساو للعلاقة بين معدل سعر الصرف الاسمي ومعدل التكافؤ الدولي للأسعار (تكافؤ القدرة الشرائية) لذلك المؤشر:

$$XRAI = \frac{e_i}{PPPAI}$$

وإن احتساب أنماط الصرف يتم حسب الأخذ في الاعتبار التوازن الداخلي والخارجي للدول، وقد اقترح "لافاي" (1985) Lafay مقارنة يكون فيها جانب الأنماط هو المحدد ومن أجل تعريف معدلات الصرف المرجعية يرتكز "لافاي" على طريقة نشر سوء التوازن بين الدول بالأخذ في الاعتبار هيكلها الاقتصادية الخاصة. ولا يختلف هذا التوازن بسبب التبعية المشتركة المتزايدة بين الدول الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية لأن كل اقتصاد له خصوصياته المختلفة التي تزداد خطورة نتيجة سوء تشغيل النظام النقدي الدولي.

ويعتبر "لافاي" Lafay أية منطقة تشكل مجموعة ذات المجموع السلبي ما يربحه البعض يخسره الآخرون، نظراً لأن سوء توازن الميزان الخارجي أو البطالة تنعكس على الدول الأخرى في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية، ومن أجل تفادي ظهور سوء توازن مؤد لعدم الاستقرار، فهو يقترح مؤشرات تسمح بتوزيع نسبي نتيجة سوء التوفيق داخل المنظمة المذكورة بالنسبة للناتج الإجمالي المحلي، ويكون الأمر نفسه بالنسبة لانتشار البطالة.

وبين "لافاي" Lafay أن فوارق الميزان التجاري الحالي ومعدل البطالة تعود إلى ظروف تقسيم الناتج القومي المحلي داخل المنظمة و إن تباين الدخول بين دول التعاون الاقتصادي للتنمية يملئ الفوارق المتعلقة بالميزان التجاري العادي في حين أن الفوارق المتعلقة بالبطالة مرتبطة بتباين الإنتاج، ومن هنا يستخلص "لافاي" Lafay أقساطاً "عادية" لكل بلد سواء من حيث الدخل أو الإنتاج الكلي لمنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية حيث تنجم عنها مؤشرات لمعدل سعر صرف حقيقي "عادي" وإذا أخذنا مجموعة دول مرجعية، يبرز مؤشر الصرف الحقيقي لبلد ما

الفارق بين حصته في الدخل باعتباره الناتج الإجمالي المحلي الذي تم قياسه كقيمة دولية وحصته في الإنتاج (الناتج الإجمالي المحلي الذي تم قياسه بتكافؤ الطاقة الشرائية)، ويضع كروغمان (1989) Krugman بالتوازي النمو السريع والعجز في الميزان التجاري مع الدمج الجيد المرن للدخل والاتجاه التجاري نحو الفائض.

### 3. تكافؤ القوة الشرائية ومعيار آخر للصرف؟

إن فشل تكافؤا لطاقة الشرائية ينبغي أن يعطي إشارات حول طريقة بناء نماذج أكثر قربا للواقع ويذكر هاذين المؤلفين أسباب عدم الارتياح الناجم عن تطبيق نظرية معدل سعر الصرف المرتكز على قانون السعر الواحد.

- لن يكون هناك سعر واحد بسبب أسعارا لنقل وقيود التبادل ويمكن أن تشكل هذه الحواجز قيودا فعلية لتتنقل السلع على النطاق الدولي.
- يمكن أن ينقطع الرابط بين أسعار السلع القابلة للتبادل نتيجة الممارسات الاحتكارية في سوق السلع.
- إن التغييرات في معدل سعر الصرف لا يمكن أن تعوض الفرق في الكشف الرسمية للتضخم لأن إحصائيات التضخم المنشورة في مختلف الدول ليست مرتكزة على نفس سلال السلع، ومن جهة أخرى أغلب الأسعار في الاقتصاد هي جامدة ويتطلب تصويبها الوقت الكافي. وإن الفوارق بالنسبة لتكافؤ الطاقة الشرائية هي أكثر أهمية على المدى القصير منها على المدى الطويل، و في حالة التغييرات العنيفة لمعدل سعر الصرف، لن يتم تصويب الأسعار بشكل فوري.

وقد أعد موسى من جامعة شيكاغو مقارنة لانحرافات تكافؤ الطاقة الشرائية في إطار صرف ثابت وصرف متقلب ثم توصل إلى أن معدل سعرا لصرف المتقلب يؤدي بشكل أكثر انتظام إلى انحرافات أكثر حدوثا وأكثر أهمية بالنسبة لتكافؤ الطاقة الشرائية.



## الفصل الثاني: العملة: من القيمة الفعلية للعملة الي قيمتها النسبية

منذ ترك ربط العملة بالذهب يتم تحديد البحث عن معدل سعر الصرف الحقيقي للتوازن تارة حسب مصطلحات حقيقية ( نظرية تكافؤ الطاقة الشرائية) وأحيانا بمصطلحات نقدية ومالية، ويبحث المفهوم الأرثوذكسي عن إرساء سعر توازن أو سعر واحد ثابت للبضاعة. لقد درسنا مختلف المفاهيم المتعلقة بمعدلات سعر صرف التوازن وأنماط الصرف ومعدلات سعر الصرف التي تتلاءم مع العناصر الجوهرية (كميل الساري 1987)، وقد فرض تقلب

العملات البحث الثابت عن تثبيت حقيقي أو نقدي ومالي (تأثير معدل الفائدة على الأصول المالية مثلا)، ومنذ نهاية تعبير العملة بالذهب وربط الاتجاهين على النطاق المحلي والدولي تولد عن ذلك نقاش انتهى بإقامة نظام بريتون وودز في سنة 1944، ويرد "أتباع مذهب التدخل " على المنادين بالليبرالية التي تدعم تقلب العملات بمعدلات سعر صرف تدار جماعيا (مثل اليورو) أو مؤسسة دولية (عملة دولية) جوتمان (1944) Guttman.

وإن الدفع القوي للآليات الاقتصادية والنقدية يمكن أن يبدو كارثيا بالنسبة للنمو والعمل، وإن التحليل الذي يلي يحاول دراسة قيمة العملة مما يعكس العناصر الجوهرية دون ترك الأمور حسب سلوك المضاربة في السوق، وإن مشكلة التوصل لتحقيق أشياء وذلك مهما كانت الطرق والدراسات المعتمدة، تكمن في نوعين من التناقض:

(1) ينبغي أن تكتسب العملة الوطنية قيمة على المستوى الوطني وتجتاز مشكلة التوفيق بين الحركة الداخلية والدولية.

(2) إن التوفيق بين الحركة الصناعية والاقتصادية الحديثة و"الحركة المالية" للعملة حسبما ذكره "كينز" Keynes لا تتم بسهولة.

وفي الوقت الذي تعلن فيه العملات الوطنية أسعار السلع والخدمات فهي تعتبر أيضا بمثابة أصول مالية. ومن حيث المبدأ في الصرف المرن أيضا، ينبغي أن تؤدي المواجهة بين العرض والطلب على العملات ذات العلاقة بتصويبات الأسعار الداخلية، إلى تحديد معدل سعر صرف حقيقي لتوازن التعاملات الجارية بين الدول ولكن هذا المعدل للصرف لا يوجد وإن العناصر المالية تلعب دورا كاملا، كما أن العملة وحدة الحساب ووسيلة تنقل البضائع فهي مرتبطة بالائتمان والمالية، وفي غياب تلك العملة الدولية، يتعين تحديد المتغيرات التي تؤثر عن قرب أو بعد في القيمة الباطنة أو الفعلية للعملة وكذلك قيمتها النسبية، وإن معدل سعر الصرف هو إضافة هذه القيمة والمتغير الذي يمثل عناصر غير أساسية والتي سوف نتحدث عنها فيما بعد. ونحن نبحت عن تحديد معدل سعر صرف يستجيب بطريقة أفضل لظروف تبادل البضائع الذي يعكس بشكل أو ثقل روابط أسعار البضائع المتبادلة بين دولتين "أ" أو "ب" مع افتراض وجود أسعار مرجعية للسلع المتبادلة.

وتجري حاليا مقارنة الدينار الجزائري بالدرهم المغربي حسب القيمة المقدرة لكلا العملتين بالعملة الصعبة وخاصة اليورو وسواء في السوق الرسمية أو السوق الموازية، ونظرا لتطور

التبادل عن طريق التهريب بين الجزائر والمغرب واعتبارا لضعف تبادل السلع والخدمات بين الدولتين بالطرق الرسمية والمشروعة، يكون معدل سعر الصرف الأكثر رمزية هو المعمول به في السوق السوداء.

وإن هذا المعدل الذي تعتبره بعض المنظمات مثل صندوق النقد الدولي ضمنا باعتباره يعود للسوق هو الأصح لأنه ناجم عن العرض والطلب، فهل هو أكثر ملاءمة ليتم التبادل دون تحويل القيم من بلد لآخر؟

وإن الإجابة على هذا السؤال سلبية لأنه وبالفعل يكون المعدل متأثرا بسلوكيات المضاربة القوية في سياق النقص الحاد للعملة الصعبة. وإن تدني قيمة الروبل في سنوات التسعينات، مثلا ناتجة عن وشوك انطلاق عملة غير قابلة للتحويل والتي تعيش بلدها في مستوى احتياطي صرف منخفض جدا لدى تسليمها لقوى السوق. وإن معدل سعر الصرف الذي يسمح بالتبادل المتكافئ بين البلدين هل هو الذي يحول البضاعة المصنوعة في المغرب إلى ما يعادلها بالعملة الجزائرية بشكل تكون فيه هذه المحادثة هي التي تضر أقل ما يمكن المتبادلين؟

وإن النقاش الحالي حول الإفراط في الارتفاع وأحيانا التخفيض يأخذ أهمية كبيرة في سياق عولمة الاقتصاد وأزمة النظام الإنتاجي، وعليه تمثل سياسات الصرف المتبعة في مختلف دول أمريكا اللاتينية رهانا من الدرجة الأولى، كما أن مجموع الإصلاحات المنفذة في البرازيل منذ سنة 1991 تحمل اسم عملة هذا البلد " المخطط الحقيقي".

وبالنسبة للقادة واقتصادي أمريكا اللاتينية، قد يصبح الإفراط في ارتفاع عملاتهم السبب الأساسي في السيطرة على التضخم، حيث يشتكي صناعي هذه الدول من الإفراط في التقدير باعتباره السبب في افلاس مكونات عديدة لاقتصاداتهم وخاصة القطاعات الحساسة من ناحية الاسعار مثل النسيج والأحذية. ولن نعود إلى مسألة معدل سعر صرف التوازن الذي يشد جميع العروض الأرثوذكسية المذكورة سلفا ولكن من الضروري الملاءمة بين سعر العملة والجوانب الجوهرية من ناحية ومتطلبات ديناميكية النمو والعمل في إطار غياب التضخم من جهة أخرى. وفي حالة غياب آليات السوق – في حالة عملة غير قابلة للتحويل- ينبغي على الدولة تحقيق انتظام سوق الصرف طبقا للمعايير التي سوف تتم مناقشتها لاحقا ولكن في رأينا ينبغي أن يعكس معدل سعر الصرف القيمة النسبية للعملة.

## القسم 1

## محددات القيمة الفعلية للعملة

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو والتي تتميز بانحصار إمكانيات التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة. إن آلية سعر الصرف تعتبر العنصر الأهم في التفكير المالي الحديث نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن تبعا للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة، حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الاستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع.

وقد أصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها، كسعر الصرف العائم الثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان النامية، وبالنظر إلى سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الغير متوازنة والمتكافئة تعرف ثقل المديونية الداخلية والخارجية المتزايدة، والمنظمات المالية والنقدية الدولية تقترح التخفيض في حجم هذه المديونية، وتبعا لذلك التحكم في ميكانيكيات أسعار الصرف لإيجاد حلول ناجحة لعملية التنمية.

إن العملة باعتبارها علاقة اجتماعية هي مثل غرفة الأصدقاء لمختلف الإرهاصات التي تتم خلال اليوم حول توزيع الثروات بين مختلف العناصر الاقتصادية. ويتعلق الأمر بالتركيز على وضع العملة داخل علاقات النزاعات بين أصحاب الأجور والمقاولين وبين الصناعيين والمصرفيين. إن قوة العملة تظل رهينة الأداء الجيد للاقتصاد، ودرسنا كيف تقوم العملة بشكل ملموس بتسجيل العمليات المتعلقة بمختلف مكونات عملية الإنتاج والتوزيع، ولا تكتفي العملة بهذا الدور السلبي ولكنها تتفاعل بنفسها مع هذه المتغيرات.

إن مسألة معدل الصرف الأقصى أو التوازن هو أمر ملح لجميع الاقتصاديين المختصين بالمسألة وكذلك القادة السياسيين الذين لا يعرفون كيف تتلاءم السياسات الاقتصادية والنقدية مع مستويات سعر الصرف الذي يتوجب أن ينسجم مع التوازن الداخلي والخارجي. وعليه فإن الأزمة المالية الدولية الحالية يتوجب معالجتها بشكل متلائم من خلال:

- وضع ضوابط أكثر صرامة للأوراق المالية والأصول المالية.

- جعل نشاطات صناديق الاحتياط وصناديق المضاربة الأخرى أكثر شفافية مع السيطرة على درجة الخطر.
- تأمين وكالات التصنيف الائتماني والحد من سيطرتها.
- اتخاذ تدابير صارمة ضد الملاذات الضريبية، مواطن لإيداع الأموال التي تأتي من مصادر غير معروفة والمصارف التي تحتفظ بحسابات سرية والصناديق وشركات أخرى متعددة الجنسيات.
- تنظيم وتحديد سقف لمكافآت مدراء الشركات الكبرى والمصارف العابرة للحدود الوطنية بحيث لا تتجاوز 40 ضعفا لمتوسط الأجر. والمدراء الذين يمنحون علاوات على شكل أسهم لا بد وان يفهموا من الآن فصاعدا بأن الجشع لم يعد مقبولا من طرف الرأي العام.
- إصلاح طريقة وضع المكافآت للمضاربين الذين يربحون في كل معاملة وعدم بخس قيم الأسهم من أجل تحقيق الربح.
- إنشاء مجلس للاستقرار المالي ليحل محل منتدى عدم الاستقرار المالي، ويتوجب أن يحظى هذا المجلس بسلطات حقيقية للسيطرة والإلزام وإنزال العقوبات، ويجب أيضا أن تكون له سلطة التحذير من الأخطار والأزمات المنتظمة.

## 1. تعريفات

لكي نتمكن من فهم جيد لتعريف محددات القيمة الفعلية للعملة، توجد ثلاثة أنواع من التحليلات الممكنة:

- (1) الدراسة التي تعتبر معدل سعر الصرف هو الأكثر ملائمة باعتباره يعكس أفضل علاقة للأسعار بالمضمون الحقيقي للبضائع.
- (2) الدراسة التي توصي بالمركزية والتحديد الفوقي لعلاقة سعر القيمة الفعلية للبضائع والتي تنطلق من القيمة الخارجية للعملة.
- (3) الدراسة المنسوبة لـ/كينز أو الكينزيين الجدد والتي توصي بثنائية آليات السوق والعقلانية العامة والتي تنعكس بتدخل فعال للدولة في الأسواق.

وإثر أعمال فولبي المعروضة سلفا، أقترح تحديد قيمة العملة بالطريقة التالية:

$$m = \frac{L}{P \cdot S \cdot N} = \frac{L}{VA} = \frac{L}{W + \Pi}$$

m = قيمة العملة

PSN = المنتج الاجتماعي الصافي

L = تكلفة العمل المباشر المضاف للسلع

VA = القيمة المضافة

W = الأجر

III = الربح

وإن هذا التعريف لقيمة العملة يقدم خلاصة العلاقة: قيمة مضافة/ قيمة العملة، وإن القيمة المضافة الملحقة مساوية للقيمة النقدية للسلع المستهلكة المضافة لقيمة العملة في مخازن السلع في الفترة بين بداية السنة ونهايتها والتي تشمل مخازن وسائل الإنتاج، وإن القيمة المضافة الملحقة هي قيمة الإنتاج التجاري الصافي، وإن العمل المباشر الملحق يساوي مجموع العمل المدرج ضمن الإنتاج، وبدراسة القيمة المضافة، يمكن التقدم أبعد من ذلك في تقييم الروابط، قيمة العملة، الربح، قيمة العملة، الراتب، قيمة العملة، المساهمات، قيمة العملة، رأس المال... إلخ، وإن المهم هو التأكد الميداني من روابط قيمة العملة والمؤشرات مثل الأجر والربح والمواد المساهمة في الإنتاج... إلخ.

وبربط معدل الربح ومجموع الأرباح يتم إنشاء علاقة بين القيمة الفعلية للعملة ومعدل الربح وبذلك يمكن توفير علاقة بين القيمة الفعلية للعملة ومعدل الفائدة عن طريق معدل الفائدة ويمكن افتراض أن تخصم الفائدة من الربح ويكون معدلها هو معدل السوق المالي وهو أيضا يعود للعرض والطلب بالنسبة للدين، وإجمالاً إن ربط القيمة الفعلية للعملة بالقيمة المضافة هو ربط العملة بمجمل البضائع المنتجة. وبالثروة التي حصلت أخيراً، ومن أجل تثبيت عملتها الوطنية البيزو Peso ربطت الأرجنتين إصدار عملتها بالمساهمة من العملة الصعبة وهو مخفض بشكل قوي، ولا يمكن أن يتلخص المقابل النقدي في وظيفة واحدة وهي ميزان المدفوعات - ذهب و العملات الصعبة.

وينبغي أن تتوصل بحوثي إلى تقييم العناصر المؤثرة في القيمة الباطنة أو الفعلية للعملة. فهل ستكون العملة مرتبطة حصرا بالبضائع المنتجة أو بصفة أدق بالثروات المجمعة نتيجة النشاط الاقتصادي في مجمله بما في ذلك الخدمات؟

وإذا كانت الإجابة إيجابية لا يمكن عدم اعتبار دور العناصر العديدة سواء النقدية أو المالية والضغوطات الخارجية. ويتم تحديد القيمة النسبية للعملة باعتبارها العلاقة بين القيمة الفعلية للعملة لبلد "أ" و القيمة الفعلية للعملة لبلد "ب"، على أساس المقارنة بين مكونات كليهما، وهكذا لنا ما يلي:

$$VRM = \frac{f1 (WA, P A, QA, MPA, tAi, IA)}{f2 (WB, P B, QB, MPB, tiB, IB)}$$

وتتأثر بذلك القيمة الفعلية للعملة VRM بديناميكية المقارنة بين أجور دولة "أ" مع أجور دولة "ب" وكذلك الأمر بالنسبة لفارق الربح والإنتاج QA-QB، المساهمات ووسائل الإنتاج MPA-MPB ومعدلات الربح tai-tib والعمل المباشر الملموس في كل من البلدين IA-IB ويمكن أن تعتبر القيمة النسبية للعملة VRM أداة للقياس الموضوعي والحقيقي لمعدل سعر الصرف الذي يستبعد من حيث التعريف العناصر التي تمثل سلوك المضاربة. هذا التعريف لقيمة العملة سيحل مشكلة عدم تحويل العملات العربية، ويضمن في المستقبل استقرارا نقديا مؤكدا حيث أن العوامل الاقتصادية تؤثر في تطور القيمة النسبية للعملة، هي أكثر جمودا من سلوك المضاربة أو/ وتحديدها عن طريق السوق، وإن اختيار المسبب للتضخم يتم تبريره بالخوف من إبعاد التأثير السلبي الذي يمكن أن يحدثه التضخم على القيمة النسبية للعملة، ولكن الخوف من أن نرى بلدا ذا معدل تضخم قوي ينتج أقل لأن أسعاره الداخلية ترتفع في حين أن معدل سعر الصرف ثابت ويكون بذلك أقل قدرة على التنافس، وفي نفس الوقت يمكن أن نترك لكل بلد تصويب أسعاره المقررة للتصدير على حساب شريكه الخارجي مع احتفاظه بمعدل صرف ثابت. وعليه يوجد حلان ممكنان:

- تسجل القيمة النسبية للعملة VRM جميع المتغيرات للقيمة الفعلية للعملة باعتبارها صندوق تسجيل متغيرات أسعار الإضافات بالنسبة لنفس المؤشرات المنكمشة.

- يمكن أن يتم تحديد القيمة النسبية للعملة VRM كما سبق ولكن إجمالاً حسب تطور الناتج الإجمالي المحلي المنكمش في البلدين.

وإن قيمة العملة الخارجية يمكن أن تعكس في هذه الظروف المستويات وتطور إنتاجية هذه الدول، وعندما نصل إلى معدل سعر الصرف تم تحديده كإضافة للقيمة النسبية للعملة ومتغير  $E_t$  يشير إلى عدم التأكد والاستباق غير المثبت والمضاربة وعناصر أخرى غير عقلانية، ويكون لنا في تلك الحالة:

$$e = VRM + \varepsilon_t$$

## 2. من العملة إلى ظهور قيمتها

لقد أعطيت تعريفا لقيمة العملة، وفي تطور لاحق، سوف أحاول أن أصف بمزيد من التفاصيل العناصر التي تجعلها تتغير، وإن أسباب اللجوء إلى العملة لتحديد معدل سعر الصرف هي التالية:

- مهما كان التقييم الذي يمكن تقديمه حول مستوى العقلانية السائد في أسواق الصرف، يتم تقييم العملة حسب معاييرها الخاصة ومردوديتها المالية الحالية والمستقبلية.

- وإذا قمنا بقراءة أكثر دقة لردود أفعال المصرفيين تجاه المعلومات الواردة في المؤشرات المرئية، لا يتفاعل معدل سعر الصرف إجباراً مع المعلومات المالية الجديدة فقط ولكن الدولار الأمريكي واليورو أو الين الياباني وهم يستجيبون إلى العوامل الحقيقية. وإن هذه العملات الصعبة الأساسية لا تتغير فقط عند إعلان ارتفاع أو انخفاض معدلات أسعار الفائدة ولكن أيضاً تجاه أرقام البطالة والتضخم والضغط الحالي أو المسبق في الأجور، وتجاه أسعار الجملة والقطاعي وقيمة الميزان التجاري أيضاً.

تتم دراسة تغيرات الدولار على ضوء تطور ظروف الولايات المتحدة وبعبارة أدق، مستوى نموها الاقتصادي.



" وأخيرا إن استباق انتعاش نمو الولايات المتحدة الذي قد يسببه ارتفاع معدل سعر الصرف قد يؤدي إلى فقدان الدولار إحدى قوة جذبه الرئيسية وهي الفوارق الظرفية لصالحه أساسا والتي تغذي استعادته لنشاطه".

وإن نماذج دورنبوش وساكس وكروغمان Krugman, Dornbush, Sachs التي عرضها كميل الساري (1987) تركز على المحددات المالية في حين أن هذه الأخيرة ناجمة عن سلوكيات واقعية، وإن التأثير على المعدلات و أو بواسطة السياسة النقدية تستجيب إلى معطيات حتمية جوهرية واقتصادية، وعليه لا نستغرب أن يكون العمل على معدل سعر الصرف متبوعا بتنمية أكثر تفصيلا تتعلق بالمتغيرات المؤثرة في قيمة العملة، وإن نقطة الانطلاق هي العلاقة البسيطة للمعادلة بين العملة التي لها قيمة تعطيها طاقة شرائية ومجمل البضائع المتوفرة، وبالإضافة إلى تكافؤ الطاقة الشرائية، تكون العلاقة هي المعادلة بين العملة والبضاعة، وهي موجودة في النظرية الماركسية ونظرية كينز keynes وما قبله.

و من أجل فصل آثار قيمة العملة عن مختلف مكونات القيمة المضافة، فلنعتبر في مرحلة أولى الفرضيات المقيدة H1 H2 H3 H4. وإذا تم الاعتراف للعملة بوضعية (بضاعة خاصة) تعطيها قيمة فلنا الحق في التساؤل عن الأسباب المؤدية لتقلبات هذه الأخيرة، وإن عجز النظريات التقليدية في إدماج العملة في الاقتصاد بشكل مقبول لا يمنع حدوث محاولات أخرى في هذا الاتجاه.

وفي هذا البحث، أضع برهانين أساسيين لتحديد جوانب مقاربة القيمة الفعلية للعملة:

- حسب المفهوم المقتبس لدى S.de Brunhof تعتبر العملة علاقة

اجتماعية وهو معارض لطرح حيادها.

- تدرج العملة في عملية الإنتاج وتوزيع الثروات.

وإن العملة علاقة اجتماعية تبرز في جميع مراحل الإنتاج (شراء المواد الأولية، آلات، قوة العمل) وفي تنقل البضائع وينسجم الأمر مع إدماج العملة في مختلف مراحل الإنتاج وتنقل البضائع، وتبرز العملة مع تقويتها على توزيع الثروات وترتبط قيمتها بالبضاعة.

ومن أجل تحديد المادة المشتركة لمختلف البضائع، ينبغي إيجاد قاسم مشترك لها، وإن النوعية المشتركة للبضائع هي تجسيد القيم التي تعبر عن تكلفة الاجور والمواد المضافة المدرج فيها في نهاية عملية معقدة لإنتاجها، ويصعب في اقتصاد نقدي تفهم تبادل بضائع دون عملة، ومنذ ذلك

الوقت، تم إدراج العملة كعلاقة اجتماعية (دي. برونهوف 1979 de Brunhof)، وإن البضاعة/العملة تستخدم كتعبير مباشر عن قيمة البضائع، وإن العملة هي الوحيدة التي يمكن أن تصبح قابلة للتبادل مع جميع البضائع ولا ينبغي أن تكون أو أن تقبل كوسيلة بسيطة لتنقل السلع وإن العملة موجودة في جميع مراحل الإنتاج والتنقل.

وعليه قبلت عدم حيادية العملة وضرورة تكاملها في العملية الإنتاجية ويمكننا تطوير التأثير المتبادل بين قيمة العملة والمتغيرات الحقيقية، وتتناسب كل مرحلة إنتاج وتنقل البضائع مع العلاقة النقدية، ولنفترض في المرحلة الأولى وجود تحويل النقود إلى بضائع، ويتم ذلك عن طريق اكتساب وسائل الإنتاج من جهة MP ودفع الأجر W من جهة أخرى، وإن أي تغيير في قيمة العملة يؤثر في MP و LW (العمل بأجر) من حيث الكم والعكس.

وبعبارة أخرى يؤثر انخفاض قيمة العملة في الأجر ويزيد سعر وسائل الإنتاج المستوردة وهو ما من شأنه تغيير رأس المال K المنتج للقيمة، ويعود ذلك إلى ردة فعل الأجراء نتيجة انخفاض الطاقة الشرائية الملازمة لانخفاض العملة، وللحفاظ على معدل الربح، يمتلك المتعهدون آليات تصويب مثل الأسعار، ومن شأن هذه العمليات أن تؤدي إلى تغيير قيمة العملة وبذلك القيمة النسبية ومعدل سعر الصرف.

وإذا وردت LW باعتبارها تعود إلى رأس المال محل الالتزام، لا يعود ذلك فقط لأن العملة تتدخل على شكل دفع قيمة مقابل نشاط بشري. وإن دفع النقود بهذا الشكل هو ضرورة يملئها الفصل بين MP و LW ولا تنتج العلاقة بسبب طبيعة العملة، وعلى العكس، إن وجود هذه العلاقة هو الشرط لهذه الوظيفة النقدية التي سوف تكون مشترطة بشكل سلبي بتغير علاقة تبادل العملة، كما أن إدراجها في تكوين وسير المرحلة الأولى للعملية الإنتاجية يتم بفرضية اقتصاد نقدي (مقابل نظام المقايضة).

وإن العملة هي علاقة اجتماعية للإنتاج ينبغي أن تدرج في عمليات الإنتاج وتنقل البضائع، وإن تحديد قيمتها مرتبط بالحركات التي تؤثر في مثل هذه العمليات وإن أي تغيير في علاقتها بالتبادل يغير مختلف مراحل العملية الإنتاجية، ويتعلق الأمر إذا بدورة متواصلة بشكل جيد.

وهكذا مع التقدم في التسلسل النقدي الذي يترجم التجديد المتواصل للتقدم النقدي وعودته على شكل عملة، لا يمكن إطلاقاً تجنب آثار العلاقات النقدية وأيضاً تأثيرها على التغير، وبذلك يحصل تدخل دائم للعملة في المرحلة المتكررة بالكامل، وبذلك تتدخل العملة كعلاقة اجتماعية أيضاً في

علاقات الأعمال بين متعهد ومتعهد آخر مع محاولات لسيطرة الواحد بالنسبة للآخر في بعض الحالات (بين معطي الأوامر والمتعهد من الباطن مثلا).

وإن العملة كمعادل عام للبضائع لا يمكن أن تبقى محايدة أو غير متأثرة بسير الإنتاج التجاري والتغيرات المؤثرة فيها، وعندما تتغير قيمة البضاعة، نكون في وضع غير مؤكد بالنسبة للقضية المركزية، فهل يتعلق الأمر بتغير في ظروف إنتاجها أو تغيير في قيمة شكلها كقيمة (العملة) وفي أي مدى؟

إن العملة باعتبارها علاقة اجتماعية هي مثل حجرة الأصداء لمختلف التيارات التي تتم خلال اليوم حول توزيع الثروات بين مختلف العناصر الاقتصادية، ويتعلق الأمر بالتركيز على وضع العملة داخل علاقات النزاعات بين أصحاب الأجور والمتعهدين وبين الصناعيين والمصرفيين. ونظرا لأن العملة هي علاقة اجتماعية فإن تحديد قيمتها مرتبط بالعمليات التي تؤثر في العناصر المكونة لمجمل قيم البضائع، ولكن المعلومة الأهم هي العلاقة التي تربط قيمة العملة بمجمل أسعار البضائع والقيمة المضافة ومكوناتها  $W$  والربح ووسائل الإنتاج و  $q$  (الإنتاج)، وإن العملة المعرفة كبضاعة محددة تكتسي وضعية المعادل العام وتفترض هوية مادة مع مجمل البضائع المتنقلة بما في ذلك كم العمل الحالي والماضي الذي تم احتواؤه، أما من حيث المعدل العام، فإن معيار الأسعار هو مقياس هذه القيم والمجاميع.

$$+ \quad - \quad + \quad - \quad - \quad +$$

$$\delta VPM = f_1(\delta \pi, \delta Mp, \delta Q, \delta Lw, \delta W, \delta TE)$$

ونظرا لفرضية التعامل المتبادل في العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، نستطيع القول بأن المتغيرات  $W, \pi, Mp, T, Q, Lw$  تؤدي إلى تغيرات في قيمة العملة، وإن تغيرات الأسعار  $LW, Mp, W, \pi, T, Q$  لها آثار على قيمة العملة حيث أن الأشياء تظل متساوية، ومن أجل إيقاف مختلف العمليات المؤثرة في قيمة العملة ومعدل سعر الصرف ينبغي إدراجها في مختلف عمليات الإنتاج (التي تشمل قوة العمل والسلع) وتنقل البضائع وتوزيع الثروات (التي تتحكم في تكوين الدخول ودورة جديدة لرأس المال).

$$\delta \pi = -\delta W$$

وانطلاقاً من ذلك تتم دراستنا لتحديد القيمة الفعلية للعملة، وبالإضافة لذلك تؤثر عمليات  $M_p$ ،  $W, Q, L, W$  في مستوى معدل سعر الربح، وفي نهاية الأمر إن تقلبات معدلات سعر الربح هي المسببة لجميع الاضطرابات المؤثرة في العلاقات النقدية بين المتعهدين وأصحاب الأجور وداخل طبقة المتعهدين وبذلك فإن سلوك الدولة وكذلك إدارة العملة والاقتصاد في وضع غير سوي، وإن هذه الاضطرابات تقلب القيمة الفعلية للعملة، كما أن سوء التوازن الجوهري هو المسبب للتباين النقدي، وهذه هي المعادلة التي تحمل التطورات التي تحصل فيما بعد، وتنخفض قيمة العملة (وترتفع الأسعار عندما تزداد أسعار وسائل الإنتاج أو إذا ارتفعت تكلفة الأجور بشكل أسرع من إنتاجية العمل) وعلى العكس من ذلك إن إنشاء الثروات الجديدة بدون زيادة العمل بأجر  $L, W$  أو السلع، تؤدي إلى تقلب القيمة الفعلية للعملة (الأسعار تنخفض)، وإذا كتبنا قيمة العملة كما يلي:

$$V_m = L/Y$$

$$Y = PQ$$

و من :

$$V_m = \frac{L}{Q} \cdot \frac{1}{P}$$

مع:

$$Q = \text{كمية الإنتاج}$$

$$P = \text{المستوى العام للأسعار}$$

$$L/Q = \text{عكس الإنتاجية الفيزيائية للعمل}$$

$$P/1 = \text{عكس المستوى العام للأسعار}$$

$$V_m = \frac{L}{Q} \cdot \frac{1}{P}$$

وعندما تزداد  $Q/L$  يترتب عن ذلك أن تنخفض  $L/Q$

وتتغير الأسعار مع قيم السلع، وإذا زادت الإنتاجية تنخفض قيمة السلع، وإذا كانت الأسعار النقدية تعكس القيم، فإن الأسعار تنخفض ولكن إذا زادت الإنتاجية للعمل تنخفض القيمة بنفس صفة الأسعار، وفي هذه الحالة تظل قيمة العملة  $V_m$  ثابتة، ويتم تعويض انخفاض  $L/Q$  بارتفاع  $P/1$  لأن  $P$  تنخفض وعليه فإن قيمة العملة لا تنخفض، وفي هذه الحالة إذا لم تنخفض الأسعار، نكون في سوء توازن هيكلية، وإن المساواة بين سعر  $\sum P$  وأسعار = قيم  $\sum P$  لا يحتذى بها. وعليه يمكن قلب المعادلة.

$$V_m = \frac{L}{Q} \cdot \frac{1}{P}$$

وإن تغير قيمة العملة هو الذي يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار وللحصول على تقلبات قيمة العملة، ومن الضروري و الأفضل إدماجها في مختلف مراحل عملية الإنتاج وتنقل البضائع. معدل الربح:

$$\pi = \frac{\Pi}{K} \text{ مع } \Pi = \text{الربح}$$

وتتدخل العملة في تطور  $LW, W, Mp$  ورأس المال  $K$  وفي نهاية حساب  $\Pi$  ذات العلاقة بأسعار هذه الأخيرة، وتعتبر العملة بالنسبة لذلك بمثابة المحفز للروابط الاجتماعية ذات النزاعات والتي تتم بوضوح في تقلبات هذه المتغيرات المختلفة وهي أيضا وسيلة توزيع مباشر أو غير مباشر لمختلف التوترات وتتفاعل العملة مباشرة مع عمليات  $W$  وسائل الإنتاج  $LW$  عندما تحاول الدولة أو مجموعة الضغط الإلقاء بثقلها على قيمتها لتغيير العلاقة النقدية لصالحها وإن الأسعار هي الوسيلة التي تحدث عن طريقها الاضطرابات وسوف تدرس مثلا تأثير تقلبات أسعار المواد الخام والمواد نصف المصنعة على أسعار وسائل الإنتاج ومعدل الربح وكذلك على القيمة الفعلية للعملة والقيمة النسبية للعملة ومعدل سعر الصرف.

وبإدماج العملة في عملية الإنتاج والتنقل لدينا وسيلة إضافية لدراسة حركة القيمة الفعلية للعملة في حالة ما تعرضت إلى اضطرابات مكشوفة في مختلف مراحل الدورة الانتاجية وفي حالة

لاحقة تتدخل الدولة عندما تولد ضغوطات تنتج عنها أوضاع صعبة التسيير، ويترتب عن ذلك اعتراف ضمني بعملية منظمة تقوم بها الدولة من أجل احتواء الأزمات ولتفادي سوء التوازن الاجتماعي، ولكن ومهما كان الحل المفترض، يوجد دائما تناقض ويمكن أن نتساءل إذا كانت مصدر عدم استقرار وضغوط دائمة تنفي أية إمكانية لتحقيق توازن اقتصادي كلي أو التوازن الجزئي لأن كل قطاع اقتصادي يسيطر عليه تناقض المصالح، وتنتج الاضطرابات النقدية المؤثرة في القيمة الفعلية للعملة عن وضع سوء التوازن الاقتصادي.

وأخيرا إن دراسة الدور الاقتصادي للدولة ينبغي أن يشمل أيضا السياسة النقدية وسياسة الميزانية وكذلك التدخل التنظيمي (اللوائح) الذي يلعب دورا هاما في التشغيل الاقتصادي (انتظام أسعار معينة، قيود جمركية وتجارية، ضرائب مباشرة وغير مباشرة، مرافقة اقتصادية وانتظام سوق العمل إلخ)، وقد أدت ممارسة الدولة إلى تحديد سعر صرف معين و طرد العملة الحديدية (الذهب والفضة) من المحيط الوطني لتنتقل العملة وأصبحت الأوراق المالية الصادرة من البنك المركزي غير قابلة للتحويل للذهب والتي تستخدم كوسيلة للتسديد لأن الدولة فرضت قبولها دون قيود وذلك بحكم القانون، وإن هذا التحول العميق للنظام النقدي سوف يغير إدارة الأزمات حيث أن الدولة أصبحت الضامن للعملة، وهذا يطرح من البداية مشكلة وضعية العملة ويحث على بذل جهد من أجل إدماج العملة بوظائفها الثلاثة: قياس القيم ووسائل نقل البضائع واحتياطات القيم مع عدم التخلي عن أي منها.

ويفترض أن يكون ذلك مطابقا للعلاقات الإيجابية بين قيمة العملة والقيمة المضافة وبين قيمة العملة ومختلف المكونات والنتيجة عن القيمة المضافة، ونقترح من البداية ما يلي: رفع القيمة الداخلية للعملة (ترتفع طاقتها الشرائية في إطار وحدة العمل) عندما ترتفع القيمة المضافة لها. إن قوة العملة هي رهن صلابة وقوة الاقتصاد، وسوف ندرس كيف تقوم العملة بشكل ملموس بتسجيل العمليات المتعلقة بمختلف مكونات عملية الإنتاج والتوزيع، ولا تكتفي العملة بهذا الدور السلبي ولكنها تتفاعل بنفسها مع هذه المتغيرات.

وتتحمل العملة تأثير الضغوط الاقتصادية نتيجة كونها رابط اجتماعي وينبغي أن تدعم هذه الملاحظة فكرة أن العملة المدمجة في مختلف مراحل عملية الإنتاج ترى قيمتها تتغير في حالة أنها تنجز ثلاثة مهام متميزة، حيث سيكون من الضروري إدراج مشكلة الائتمان وبصفة عامة مسألة تمويل تكديس رأس المال ودوره في تقييم (أو تخفيض) القيمة الفعلية للعملة، وإن تدخل

الدولة كمنظم في هذه النزاعات يضمن الانتظام يمكن أن يتحقق على المستويات النقدية والميزانية.

إن المقترح الأساسي الذي سوف يكون الشرط لجميع التطورات اللاحقة هو أن تتحمل قيمة العملة تأثيرا لاقتصاد الحقيقي أو ما نسميه بصفة جماعية العناصر الجوهرية.

### 3. العملة، الإنتاج وتبادل السلع

إن مسألة معدل الصرف الأفضل أو التوازن هو أمر ملح لجميع الاقتصاديين المختصين بالمسألة وكذلك القادة السياسيين الذين لا يعرفون كيف تتلاءم السياسات الاقتصادية والنقدية مع مستويات سعر الصرف الذي ينسجم مع التوازن الداخلي والخارجي.

(1) أسعار السلع النصف مصنعة ومعدل الربح وقيمة العملة

وباستعادة المعادلة المتعلقة بالقيمة الفعلية للعملة.

$$m = L/VA$$

وباعتبار القيمة المضافة VA في تعريفها الاصطلاحي التقليدي هي:

$$VA = Q - CI$$

مع:

Q = الإنتاج الشامل

CI = السلع الوسيطة

وبذلك نستخلص العلاقة بين m و CI

ويمكن أن نفترض الجانب الحالي لتأثير أسعار المواد الخام ونصف المصنعة على قيمة البضائع المنتجة، وإذا أراد المنتجون الحفاظ على معدلات سعر الربح ينبغي رفع أسعار تلك البضائع، كما أنه بإمكان المؤسسات زيادة حجم الربح بزيادة سعر بيع هذه البضائع ولكنهم سوف يواجهون مسألتين مرتبطتين ببعضهما، وقد يؤدي ذلك إلى ردة فعل سلبية من طرف أصحاب الأجور، وإن التنافس من جهة أخرى يفرض حدا للتأثير على الأسعار حيث يتعلق الأمر بسوق مفتوح وعريض وإن الضغط على الأسعار في ازدياد، وبصفة عامة، إن هذا الوضع الذي يصف صدمة حادة ناجمة عن تقلبات أسعار المواد الخام أو المواد نصف المصنعة على عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج لرأس المال، تسلط الضوء على العلاقة النقدية ويغذي التباين الذي تنشره هذه العلاقة. وإن عدم استقرار هذه الأسعار يولد عدم التأكد من توقع تحقيق الإنتاج ومن هناك الأسعار القابلة

للتطبيق والمؤهلة لاكتساب الأسواق المفقودة أو ضمان المكتسبات الحالية، وإن هذا الموقف لا يتلاءم فعلا مع أي مشروع أقصى لرأس المال والذي يمكن أن ينشر إعادة الإنتاج.

## (2) الأجر والاسعار والقيمة الفعلية للعملة

وبالعودة للمعادلة النسبية لـ/ القيمة الفعلية للعملة

VPM من وضع فرضية VA يمكننا تشكيل الرابط VA و بين M و W

يمكننا الحصول على المعادلة :

$$m = L/VA = \frac{L}{W + \pi}$$

وينظر إلى الأجر من قبل البعض، وخصوصا من قبل أصحاب النظرية الكلاسيكية-الجديدة كتكلفة. وفي هذه الحالة فهو يعد من الفروق في معدل الربح. و لقد شاهدت بعض انهيارات البورصات عقب الإعلان في شهر أكتوبر 1996 عن خلق هائل للوظائف في الولايات المتحدة خوفا من تصاعد مطالب الأجور بسبب النمو الاقتصادي الذي ولد فرص العمل.

العامل لم يعد يكافئ بمستوى محدد يؤمن له الحد الأدنى من احتياجاته وعائلته بهدف تسهيل عملية توليد مزيد من القوي العاملة، كل شيء يبقى متساوي من جانب آخر، ويمكن تحقيق نمو متزامن للربح والراتب المرمز له بـ W. وليست في الشركات التي تطبق أجور زهيدة يوجد معدل أرباح أكثر ارتفاعا. ويمكننا التأكيد أن الإبداع غير الكافي يقود إلى مستقبل غير مؤكد. أجور مرتفعة تذهب متزامنة مع البحث عن تحديث أداة الإنتاج وتحسين الجودة. الصناعة الألمانية تمكنت من تحقيق السبق في بعض نواحي الصادرات واندماج قطاعاتها مع أجور هي الأعلى في العالم، وعملة ذات قيمة عالية الجودة والثقة هي التي لها الكلمة الفصل. من جانب آخر بالنسبة لبعض المنتجات المصنعة فان عامل يحصل على عائد جيد وله كفاءة عالية يمكن أن ينتج أكثر ثلاث مرات من عامل آخر يحصل على عائد اقل وكفاءته اقل.

ارتفاع الإنتاجية للعمل تترجم في ارتفاع الربح. القيمة الفعلية للعملة يمكن أن تبقى مستقرة فيما لو أن الأجر مقدرا بسعر معين مدرجا في البضائع حيث يبقى ضعيفا. بمعنى آخر الأجور الحقيقية لا تزيد لكن فيما لو أن العاملين طالبو برفع مكافأتهم  $\delta W$  مقابل تحسين الإنتاجية في  $\delta TE$ .

فان العديد من الحالات سوف تظهر لنا:



• في حالة أن:

$$\delta W / \delta TE > 0 \Rightarrow \delta m < 0 ;$$

فمن خلال هذا الشكل فإن الأجر سوف يتضاعف بوتيرة أسرع من الإنتاجية، وهو ما يقل من ربحية الاقتصاد الذي يفقد فاعليته. العملة تتعرض للضغط حسب افتراضية أن قيمتها الفعلية هي مرتبطة بشكل ايجابي بمعدل الربح.

• وفي حالة أن :

القيمة الفعلية للعملة ترتفع لان الربح يرتفع اكثر من الاجر فالمعادلة تكون:

$$\delta W / \delta TE < 0 \Rightarrow \delta m > 0 ;$$

• وفي حالة أن :

$$\delta W / \delta TE = 0 \Rightarrow \delta m = 0$$

فان التأثير الفعلي على القيمة الفعلية للعملة VPM محايد وفي حالة عدم حصول أي تغيير حول محددات القيمة الفعلية للعملة وهي الأجر ومعدل الربح، فان القيمة الفعلية للعملة ترتفع لان الاقتصاد يستفيد من الحركة الايجابية حول معدل الربح. المتغيرات المركبة للأجر والإنتاجية تنتجان تأثيرات مؤكدة على القيمة الفعلية للعملة. الفائدة مرتبطة مباشرة بالأجرة، وهذا يترجم في علاقة أجريه نقدية بين أصحاب الأعمال والعاملين. ويمكننا الاعتقاد أن قيمة العملة تتأثر بالمتغيرات لهذين المتراكمين الاقتصاديين. العملة هي صندوق تسجيل للتوترات حول توزيع الثروة التي لعبت دوراً هاماً في توجيه العائدات الناتجة لمصلحة إحدى الفئات الاجتماعية على حساب الأخرى. من هذه الحقيقة، العملة هي أساساً لتراكم رأس المال وتعمل على تسوية الأسعار. ارتفاع الأجر النقدي يحيد بفعل انخفاض في القيمة الفعلية للعملة (وهو ما يؤدي إلى تخفيض الأجر الفعلي مع الأخذ في الاعتبار مستوي التضخم).

دولاناي Delaunay يقترح أن "التعديلات التي قدمت منذ ما يقرب من قرن من الزمان في طريق تحديد قيمة التبدل للعملة، غيرت بشكل عميق شكل العلاقة التي وجدت من قبل بين مجال الأسعار والقيم". تغير الإنتاجية والأجور المتحكم فيه من قبل العملة سمح بالاحتفاظ أو حتى بوجود ارتفاع فائدة. على مستوى الاقتصاد-الكلي، الأجر هو مولد هام للقوة الشرائية ومن ثم للاستهلاك. ولذا فإن الرأسمالية استطاعت خلق الظروف لتنمية أسواقها، بفعل دعم الطلب على الاستهلاك من خلال زيادة الأجور الفعلية. لكن ارتفاع التعبير النقدي للأجر عن التقدير-القيمي

النقدي وسعر رأس المال من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في معدل الربح أو بارتفاع في أسعار السوق للبضائع. العملة كعلاقة اجتماعية بين أصحاب الأعمال والعاملين تلعب دوراً في تنظيم معدل الربح مع وجود تقلبات هامة في الأجور.

القيمة الفعلية للعملة تنخفض قيمتها في نظام اقتصادي متطور، الدخول من الرواتب تشمل الرواتب المباشرة بالإضافة إلى المساعدات الاجتماعية بدون احتساب عمليات الدفع من قبل الدولة إلى السلطات المحلية. وتوزيع الثروة هذا يتم في جزء كبير منه بفضل الاستقطاعات والأداءات التي تفرض على الشركات. ولا يجب أن ينسى أيضاً أن العامل يحصل على راتب صافي (يخصم منه الإداءات الاجتماعية) والتي يجب أن تطرح من الضرائب المباشرة. المرتب هو في جوهره يعد من معطيات علاقات الإنتاج الاجتماعية والتي تتحول إلى علاقات نقدية.

### (3) معدل الربح و تراكم راس المال، الأجر والقيمة الفعلية للعملة

بوضع :

$$m = \frac{L}{VA} = \frac{L}{W + \Pi} = \frac{L}{Q - Ci}$$

لقد رأينا سياسة الأجر استجابت لمتطلبات تنمية الأسواق المحلية. نظرية الإنعاش عند كينز Keynes لجانب الطلب بفعل السياسات الاقتصادية الملائمة يذهب في هذا الاتجاه. ونحن بعيدون عن نظرية التفتير. والحاجة إلى التكيف والديمومة للنظام الرأسمالي يستوجب ذلك. الهروب من الأزمة وتنمية الاستهلاك هو الذي سمح بتعميم الإنتاجية لمجمل عمليات إنتاج السلع.

نحن نقترح أن الأزمة تجد أصولها في الاستبدال المفرط لعنصر رأس المال بالنسبة للعمال من أجل الحد من الأجر. وبدون نكران الدور الحاسم للتحديث والابتكار التكنولوجي، والميكنة اللامتناهية، وتحد بشكل خاص من ربح الاقتصاد فيما لو سلمنا أن العمل وحده هو مولد الربح.

تسريع تراكمية رأس المال يحد من الأسواق ويقلل من إدارة الاقتصاد ويجعله مجرد صراع لتقاسم القيمة المضافة. عدم الاستقرار الذي خلق من قبل ظواهر متناقضة ومحدثة للخلل لعبت لصالح تعديل القيمة الفعلية للعملة التي هي مرآة تعكس خسارتها وفي بعض الأحيان يضخم حتى يترجم الاختلال من خلال عنف شديد. العملة - من خلال متغير قيمتها - سمحت باستعادة معدل الربح بعد انخفاض لإنتاجية رأس المال. التعبير النقدي لساعة العمل تعرض للضغط في انتظار تشكل أو بناء خزائن الشركات.

الشكل الأساسي الذي هو الأصل في التغيرات لكل العلاقات النقدية يعد معدل الربح. قيمة العملة تبقى ثابتة منذ أن يبدأ معدل الربح في الاستقرار وعدم التأثير بفعل شطط علاقة رأس المال / العمل ولا بفعل مشكلة تحقيق التبادل. وفي حالة انخفاض مدعوم من معدل الربح ، العديد من الإداءات تستخدم من أجل التصدي لهذا الانخفاض. وكل من هذه الإداءات يعبر عن طريق هذا العامل المساعد للتوترات الاجتماعية والاقتصادية والتي تقوم العملة بترك أثارها المتراكمة والتي تؤدي إلى تغيير قيمتها:

- خفض الأجر تحت مستوى القيمة الحقيقية بفعل ارتفاع المؤشر العام للأسعار - انخفاض سعر عناصر رأس المال
- خلق بطالة - جزئية
- عمليات إعادة توزيع الثروات بمبادرة من الدولة.
- عولمة الاقتصاد

إجمالاً الاستقرار أو عدم الاستقرار للعملة يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد. والأصل هو في متغير معدل الفائدة. ويمكننا إعطاء بعض التوضيحات بدون الزعم بأننا سوف نعرض عرضاً مستفيضاً أو إعطاء نموذج جديد.

#### (4) التغير في معدل الربح

عندما ينمو رأس المال الإنتاجي الثابت بوتيرة أسرع من القيمة المضافة "الإنتاجية الواضحة للعمل" أو بعبارة أوضح لـ/ القيمة المضافة  $VA$  الإجمالية الفعلية. وإذا كانت الـ  $Q/N$  لا تنقص، فإن ذلك يعني أن هناك بدائل لرأس مال العمل ( حلول الآلة مكان الإنسان ) أو هناك استثمار زائد نسبي، وأن معدل النمو لعلاقة "رأس المال/الفعلي" يتجه إلى الارتفاع.

+                      -                      -

$$\delta VPM = f2 (\delta Q/N + \delta K/N + \delta CI)$$

والزيادة في K/N تكون أكثر أهمية من الزيادة في Q/N. وننتقل الى المرحلة التي تستوجب أكثر فأكثر رأس مال ثابت لكل فرد أو حتى لنمو "إنتاجية" كل فرد. أعراض أخرى لهذه النزعة لتراكم رأس المال عندما يكون هناك ك زيادة في نسبة CI/VA الإجمالية (مع CI = الاستهلاك الوسيط). مصحوباً بانخفاض في نسبة "إجمالي القيمة المضافة الثابتة"، هذا الارتفاع هو أكثر أهمية من حركة الأسعار التي تتجه الى الأعلى ومن أجل تنمية الإنتاج السلعي، فإن عمل الدولة ولدعم السوق، هو اتخاذ الإجراءات القادرة على تعديل العلاقات النقدية بين الفاعلين الاقتصاديين من خلال عدة طرق:

- مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للشركات.
- إدارة للعملة إلى تعديل سلوكيات الفاعلين الاقتصاديين و/أو خلق أوهام نقدية تلطف من التوترات حول تقاسم الثروات.
- اعتماد حوافز ضريبية تضمن توزيع الدخل ومحفزة للتحويلات لصالح أرباب الأعمال.

خفض قيمة العملة المطلوب من قبل قوى السوق من أجل إضفاء قيمة مهمة لرأس المال والإعداد لتراكم الثروة، يكون من عمل الدولة من أجل توفير الظروف المناسبة لتحقيق ربحية أفضل. العملة تستخدم كوسيلة للهروب من عدم قدرة قوى السوق للتكيف التلقائي، ولكن في نفس الوقت تشكل الممر، الذي يكشف كل التقلبات التي تضرب العلاقة الأجرية والعلاقات السوقية. العملة كعلاقة اجتماعية هي شاهد على كل الصراعات التي تهز عملية الإنتاج، وهي أيضاً لإعادة توزيع الثروات ومكبدة لأصداء النتائج التي تحصل منها. الانكسار من تطور معدل الفائدة يمكن أن يكون السبب في عدم الاستقرار النقدي والمالي الدولي. التأثير الذي تمارسه السلطات العامة على الدخل يتخذ أشكال متعددة:

- تحديد الحد الأدنى للأجر
- سياسة أجور في الوظيفة العامة الذي يستعمل كمرجع للقطاع الخاص (وهذا يعد أقل واقعية أكثر فأكثر)
- رعاية عمليات التشاور بين العاملين وأرباب الأعمال بهدف امتصاص التوترات.

• تعديل جداول الضرائب للأجور.

• تنظيم سوق العمل.

إحالة الدولة جزء هام من ثرواتها إلى العائلات، من أجل إنعاش الاستهلاك الذي يميز بشكل جيد نظام رفع الأجور. في الحقبة الحالية، إننا نشهد على العكس تماماً وتمثيل ذلك في التخفيض الشديد للإنفاق الاجتماعي.

التخفيضات الضريبية لصالح الشركات والتحويل لصالحهم تستجيب لمطالب سياسة العرض، المستلهمة من النظرية الكلاسيكية الليبرالية الجديدة. سياسة صناعية لدعم أدوات الإنتاج المرغوبة، لكن ذلك يجب أن يتم مع كثير من الفطنة حتى يمكن ضمان أن ذلك لا يتحقق فقط للمجموعات الكبيرة، والتي تستفيد أكثر على حساب الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم. وسوف نشرح مستقبلاً العلاقة بين معدل سعر الصرف والصناعة.

#### (5) القرض، معدل الفائدة والقيمة الفعلية للعملة

أطروحة الدكتوراة C.SARI, 1987 تطرقت الي نماذج دورنبوش ك. الساري وساكس وكرغمان Dornbusch, Sachs et Krugman، وذكرنا أهمية المؤشرات المالية (والتي تم التركيز عليها أكثر في مختلف المقدمات التي أعطاها المؤلف الأول). هدفنا هو فهم درجة الاستقلالية للعوامل المالية بالمقارنة بالأساسيات الاقتصادية؟ ومن خلال الإجابة عن هذا السؤال، تظهر أو لا تظهر مراجعات تحديد معدل سعر الصرف من قبل المؤشرات الحقيقية. في هذه الفقرة نحن نضع أنفسنا في فرضية اقتصاد مغلق. سوف نهمل مالياً التداخل مع معدلات سعر الصرف.

نضع:  $ti = f(\pi)(*)$

من خلال هذه العلاقة فإن وظيفة معدل الفائدة تكون إيجابية لمعدل الربح. هذه العلاقة يمكن أن تجد سند لها في حقيقة أن الشركة لا يمكنها مكافأة رأس المال المالي إلا إذا كان قد حقق الأرباح بشكل حقيقي. وإذا كان معدل الفائدة يساوي صفر، فإن رأس المال المقرض سيكون منصهراً في رأس المال الفعلي. وفي حالة أن معدل الربح مساوي لمعدل الفائدة، فأن ذلك يشير إلى أن الصناعة تعمل بدرجة 100% بالنسبة للمصارف، وهو ما لا يمكن تصوره. معدل الفائدة هو بالضرورة أقل من معدل الربح.

لقد حللنا العلاقات السببية المتبادلة بين العملة والمتغيرات من معدلات الربح، والرواتب، وأدوات الإنتاج والإنتاجية.

إنه من الملائم الآن محاولة فهم العلاقة التي لا تقل أهمية بين المصرف المركزي، والمصارف الأخرى والشركات، وهو ما يسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين الدولة، ورأس المال المالي ورأس المال الصناعي. القضية الرئيسية هي تقسيم الأرباح بين مختلف مكونات المجتمع. معدل الربح تم تحليله بعلاقة مع العملة.

عملية استبدال قوية لرأس مال العمل بدون تعويض عن طريق رفع الإنتاجية للعمل يغير بشكل حساس مختلف العلاقات النقدية. وإذا استطاعت الصراعات أن تخلق بين أرباب العمل والعاملين، فإن التناقضات يمكن أن تظهر بين الأولين والمصارف. ومع تصاعد التوترات، فإن قيمة العملة تكون معرضاً أكثر فأكثر للاضطراب في العلاقات بين الفاعلين.

وفي حالة وصف العملة بأنها علاقة اجتماعية، فإنها ستكون عرضة لتسجيل التوترات المختلفة التي تتمحور حول توزيع الثروات بين الفاعلين الاقتصاديين. تحويل دور مخزن القيم للعملة من خلال الخلل في نظام الإقراض ينتج الاضطرابات التي تؤثر على الأسس الاقتصادية. ويبدو من غير المفهوم، من وجهة النظر هذه، الحديث عن سوق للعملة بالبرهنة بوجود عرض كافي وطلب يفضيان الى وضع سعر ثابت لمعدل الفائدة. تقاسم الربح لفائدة المصارف وأرباح الشركات منظم بطريقة ثانوية من قبل العرض والطلب، بمعنى آخر من خلال المنافسة. ولقد تم شرح أن الطلب على الإقراض مسألة حساسة بالنسبة لمتغيرات سعر الفائدة. جهود مختلف الحكومات الأوروبية لصالح إنعاش النمو من خلال خفض معدلات الفائدة يبقى بلا جدوى.

الشركات وعلى عكس ادعاءاتها بإتباع سياسة العرض لا تستثمر بسبب انخفاض سعر الفائدة، ولكن فقط إذا كانت هناك أسواق تجارية وفي حالة إذا ما سمح الطلب بذلك. سعر الفائدة يرتفع أو ينخفض مع الربح الكلي الذي يحدد من قبل المعدل العام للربح وتقلباته.

كبر حجم معدل الربح هو بالعكس نسبياً لمعدل سعر الفائدة، بشرط أن الإنتاج والتبادل متغيران. معدل الفائدة يحدد من قبل المعدل العام للربح وليس من قبل معدلات الأرباح المحددة في كل قطاع اقتصادي. معدل الفائدة يمكن أن يتغير بفعل مدة الإقراض والمخاطرة. وحيث أن هناك معدل ربح متوسط، فإن هناك أيضاً معدل فائدة متوسط الذي لا يجب خلطه مع معدل الفائدة الطبيعي. إن ذلك يسمح بالاعتقاد أن الفائدة ليست سوى جزء من الربح، بمعنى أن الأكثر – قيمة

من رأس المال النشط يتوجب أن يدفع إلى المالك والمقترض لرأس المال هذا لأن الشركة لا يمكنها الدفع إلى المصرف أكثر مما حققته من فائض. إنه من الواضح أن متغيرات معدلات الفائدة (لصالح المصارف) تؤثر في تقاسم الربح إلى معدلات فائدة للشركة. ومع أي تصاعد للانخفاض، فإن رب العمل سوف يلجأ إلى رؤوس الأموال الأجنبية وذلك سيرفع معدلات سعر الفائدة. والمرجح أن التعويض سيقود إلى فرص قوية لخفض القيمة الفعلية للعملة. عدم تنظيم العملة والنظام المصرفي ينتج عدم الاستقرار المالي، ويزيد الضغط على معدلات الفائدة.

المستويات المرتفعة لمعدلات الفائدة منذ عام 1981، الناتجة عن عدم تنظيم، تعكس رغبة الدائنين للمطالبة بمكافأة ضد هذا الخطر. وينتج من إعادة توزيع الدخل على حساب العاملين، وتحقيق أرباح لصالح معدل الفائدة. سياسة عملة قوية، خصوصاً في أوروبا، ومعدلات فائدة حقيقة مرتفعة لها تأثيرات سلبية على ظروف تراكم رأس المال الصناعي. عملة الإقراض تنعش الاستثمارات وتسهل دوران السلع، مع إعادة تشكيل العلاقات النقدية وأن تعمل بنفسها على توزيع الأرباح. من جانب آخر، معدلات الفائدة المرتفعة دفعت الشركات الكبرى الصناعية لتزيد من أصولها المالية كمصدر بديل للدخل في وقت عدم تحقيقها للأرباح وتراجعها.

التوازن بين الأصول المالية والفاعلين المنتجين) الحقيقي (من الاقتصاديات الغربية يعمل على حساب الآخرين. الوساطة تعمل على قاعدة اختلاف معدلات الربح الصناعي (ومعدلات الفائدة المالية). نحن نستطيع طرح الثقل الكبير للمصروفات المالية في نتائج ميزانيات الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم. في العديد من الحالات الهامة مثل هذه الحالة تترجم من خلال الإفلاس/ أو مواجهة صعوبات تنموية. دي. بليون 1996 D. Plihon يشرح انخفاض معدلات الاستثمار بفعل انخفاض معدلات ربحية رأس المال، المقاس من قبل الفجوة بين معدلات الربحية ورأس المال ومعدل الفائدة الحقيقي.

الشركات التي نجحت في الخروج من هذه الحالة أو تنمية نفسها والتي حققت فوائض والتي جزء منها تم إعادة استثماره في إدارة الإنتاج. ومن أجل أن تكون نسبة الدين بالمقارنة بالنتاج المحلي الإجمالي مستقرة، فإن معدلات النمو للنتاج المحلي الإجمالي يتوجب أن يكون على الأقل أقل أو مساوي لمعدل الفائدة على الدين. دي. بليون 1996 D. Plihon شيزنا، (1996) في المتوسط، وفي

الفترة من 1990-1995، معدلات الفائدة، في الدول الصناعية الرئيسية، هي أعلى من معدل النمو لـ / للإنتاج المحلي الإجمالي.

#### (6) نظام القرض والقيود النقدي

تطوير الأداة الإنتاجية يتطلب الاكتفاء في عمليات التمويل، وأيضاً مقدمات في شكل قروض واستثمارات لصناديق التمويل الخاصة. نحن لا نعتقد أن حركات التمويل لإنتاج السلع ودوران رأس المال الرأسمالي الإنتاجي مستقلة عن بعضها البعض. وهذا الأخير يتغذى من القيمة المضافة للبضائع الإنتاجية بفضل تقدمها. ولكن ماذا يحدث إذا تم التمويل عن طريق الائتمان الخاص ولكن بدون أن يكون انتاج كافياً لتسديد الديون؟ دور العملة كقيمة عامة يعدل عندما تكون الأعمال بدون قيمة، بعد أن كانت تشكل أمل لكل من المنتجين والمصرفيين. وإذا كان السوق لا يعطي أهمية للخاصية الاجتماعية للأعمال الخاصة فإن هذا الضغط الاجتماعي يصبح قيداً نقدياً. الإقراض يسمح باستمرار حركة رأس المال في مجمله. تاريخياً، مكانته أخذت حجماً هاماً. الإقراض هو علاقة اجتماعية لأنه مرتبط بالإنتاج وحركة رأس المال. نقطة القطيعة تظهر في لحظة عجز الشركات عن تسديد القروض إلى المؤسسات المصرفية والمالية المركزية بالرغم من موافقة ومصادقة المصارف أو المؤسسات الائتمانية. في الواقع في حالة أن عملة المصرف المركزي تفرض على الجميع، فإن الأمر ليس نفسه على عملة الإقراض. مصرف تجاري يمكنه رفض إعادة تمويل بعض القروض. المصارف توافق على قروض أكثر من استقبالتها للإيداعات. ومن خلال إجراءات مختلفة، فإنها تبحث عن سوق للمصادر النقدية من أجل إحداث التوازن في خزائنها. المصرف المركزي يمكن أن يتمتع عن إعطاء حسومات للمصارف:

- هذه العلاقة تأخذ شكل مزدوج للتحقق من عمليات تقييم السلع ولكن أيضاً من عملية المصادفة المبدئية عليها من قبل المصرف.
- وهذا يصادق مبدئياً على تحقيق السلع المنتجة من قبل الشركة.
- المصرف المركزي يصادق على عملة هذا المصرف (بواسطة إعادة التمويل، والحسومات، الخ..).



شروط المصادقة - الأولية والتحقق المسبق للائتمان أشار إليها أ. لبتيير A. Lipietz وأيضاً أس. برونهوف S. Brunhoff 1979 في الحالة العادية، الشركة تطلب من المصرف الذي يوافق على اعتماد إنتاج السلع ومن ثم يعطي الثقة على قدرتها على إرجاع الأموال التي اقترضها. المصرف من الدرجة الثانية يطلب مصادقة - مسبقاً للعمليات الإنتاجية التي سوف يقوم بها من قبل المصرف المركزي. المصرف المركزي يتوجب عليه تمويل مصارف الدرجة الثانية وإلا فإن عدم فعل ذلك سوف يؤدي إلى عرقلة آلية العمل بالكامل. المصرف المركزي والمصارف الأخرى عملوا جيداً عندما انتبهوا إلى العامل الاجتماعي للإنتاج لهذه الشركة. وكل قطيعة للأزمة التي تمس العملة باعتبارها علاقة اجتماعية، ممثلة بنفسها للقيمة. في كل اقتصاد لدينا شركات التي تحقق الأرباح في حين أن شركات أخرى تمنى بخسائر وبعجز.

المصارف التي أقرضتها الأموال تنتظر من جديد للإيداعات من أجله التسليف من جديد وتنتظر من أن تحسن الحالة المالية لهذه الشركات. من هذه الحقيقة، العملة تتعرض لتأثيرات مختلفة ينتج عنها توترات يمكن تحسبها. لذا فإنه يمكن اعتبار أن الصراعات والتي تترجم في تقاسم الثروات بين العاملين وأرباب الأعمال وبين رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي لها تأثير على العملة. إنه من خلال الشروح السابقة ومن خلال تسليط الأضواء على الاختلالات المرافقة للعاملين المذكورين، فإنه يمكننا استخلاص تفسير متكامل للقيمة الفعلية للعملة. فعندما يكون هناك فائض في خلق العملة المضمونة من خلال قيم حقيقية، بمعنى آخر عندما يمكن الحصول على الاعتماد المسبق لعمليات الإنتاج من قبل المصارف والتصديق - المسبق من قبل المصرف المركزي على عمليات الإنتاج التي ثبت أنها خاطئة، فإن القيمة الفعلية للعملة سوف تكون مشوهة. القيمة الفعلية للعملة هي مثل ما تم تحديدها بفعل شروط الإنتاج، والتراكم، وتوزيع الثروة ورؤوس الأموال في منطقة محددة لها ثلاثة وظائف ملحقة بها هي: وحدة الحساب، قياس القيمة ومخزن للقيم.

العملة كعلاقة اجتماعية هي عامل مسبب للتوترات خلال عملية تشكل إعادة توزيع الدخل. ومن أجل فهم هذه العوامل والتي تعمل على تغيير القيمة الفعلية للعملة، فإننا على حق في الإطار التحليلي العام، مع الفرضية بأنه فقط القيمة الفعلية للعملة المحلية تتغير، أما العملات الوطنية الأخرى فإنها تبقى ثابتة. ولذلك من المناسب المقارنة بين خلق حالة المقارنة بين القيمة الفعلية للعملة للبلد ب من أجل تخفيض قيمتها النسبية.

لا أحد يستطيع الحكم أنه خلال سنوات الفترة من 1960 إلى 1970، انخفاض القيمة الفعلية للعملة قد ترافق مع جهود الإقراض الوافرة والمعدلات النسبية المنخفضة قد سمحت للشركات بتطوير نشاطاتها وبكلفة أقل. هذا الارتخاء في القيود النقدية مبني على التضخم، وفي حالة أنه عمل لصالح رأس المال الصناعي على حساب رأس المال المالي، خلال سنوات السبعينات فإنه قد أضعف القوة الشرائية للمقترضين، وخلق سباق للمؤشرات من كل الأنواع، الرواتب ومعدلات الفائدة الاسمية.

## القسم 2:

### من القيمة النسبية للعملة إلى معدل سعر الصرف

تضارب العملات في أسواق صرف العملات، والتدخلات المنسقة أو غير المنسقة للسلطات النقدية وعدم تعاون المصارف المركزية شكل مكونات التاريخ النقدية المضطربة. في القرن التاسع عشر وحتى عام 1914، التبادلات النقدية يتم تسويتها من قبل آليات شبه تلقائية. السلطة التقديرية للمصارف المركزية كانت محددة وتمارس طبقاً لما سمي فيما بعد بالقواعد غير المكتوبة.

النظام النقدي لم يعرف أزمات قوية أو استثنائية بالرغم من التقلبات الاقتصادية العامة. في هذا النظام، وضع العملات، حتى التي تتشكل من نفس المعدن، كانت غير متساوية. الجنيه الإسترليني كان هو العملة المهيمنة وتنظيمه كان يتحكم في بقية العملات الأخرى. منذ أرسطو (الأخلاق الفاضلة من نيكوماك، المجلد الثامن)، والاقتصاديون يبحثون باستمرار على معايير للعملة. التواريخ النقدية الوطنية كانت بدرجة أكثر أو أقل مختلفة في الزمن وفي درجة الاختلاف الأكثر أو الأقل من دولة إلى أخرى. الظروف الوطنية والتقاليد التي شكلت على المدى البعيد تشرح هذه الاختلافات.

وإذا كانت عملة ليس لها تاريخ إلا كوظيفة مقارنة للعملات الأخرى، "كما كتب أر. سديلو R. Sedillot (1959، صفحة 193)، فإنه من الصعب تحديد معيار يسمح بتقدير قيمة عملة ما بواسطة معيار سوف تربط به. في النظرية الاقتصادية، العملة هي معيار القيمة، والقيمة العينية ووحدة القياس. فمن نافلة القول أن هذه الوظيفة تمثل الاستمرارية في الوقت، حتى أن العقود التي تشير إليها تنجز في مواعيد أكثر أو أقل تباعداً.

لوك Locke، من خلال إسناده للسلطة العامة دور الضامن للتنفيذ الكامل للعقود، رفض حق تعديل القيمة الجوهرية للوحدة النقدية. ولاحظ كمثال للتلاعب النقدي انه في الواقع يمكنها خداع السذج (المرجع نفسه، ص 11). مقياس الوحدات للقيمة لم يتوقف عن طرح التساؤل على مر التاريخ. ومنذ نصف قرن، الحكومات الديمقراطية أو الدكتاتورية تستخدم العملة كأداة سياسية اقتصادية.

التلاعب بالعملة من أجل أغراض سياسية يمكن أن يحمل ضرر للقيمة الأصلية لهذه الأداة للتبادل والادخار. هذه التدابير التي تعدل قيمة العملة، تشجع بعض الاقتصاديين على إدانة هذه التأثيرات على العملة ووصفها بأنها مثل المخدرات. (دبليو باجوت W. Baghot، 1915، ص 80). التاريخ النقدي الدولي تتميز بالاعتقاد برسوخ وفرض العملة من قبل الدولة. وإذا لم تكن هناك أي عملة كانت تمثل هذا النموذج المثالي (أم. فريدمان M. Friedman، 1969)، فإن البعض من العملات قد كانت على شكل هذا المثال أكثر من غيرها حسب العهود.

الرأي ظل معلقاً لفترة طويلة بالعملة المادية بفعل مؤشرها الحقيقي الذي كان هو الذهب. "معدلات سعر صرف الذهب تستمر ثابتة في اطار نظام مرجعية الذهب التقليدي، لأن الحكومات تعمل في مناخ سياسي مختلف. المصالح المالية كانت مهيمنة، عنصر العمل كان قليل التأثير السياسي ورجال السياسة لم يعتبروا مسئولين عن الركود الاقتصادي كما هم في الوقت الحالي" (أوبستفيلد Obstfeld، 1995).

في فرنسا فترات الاستقرار (1800 إلى 1914 و 1958 إلى 1968)، تغيرت مع نزعة انخفاض قيمة العملة: ولكن منذ القرن التاسع عشر في بريطانيا، قطع الذهب تم استبدالها بأوراق نقدية مصرفية صدرت عن مصرف إنجلترا ومن قبل عملة الإقراض المصرفية.

وفي حالة أن العملات الإنجليزية كانت لها سمعة الاستقرار منذ عهد (غيوم الغازي) (Guilloumele Conquerant)، فإنه بسبب هيمنتها وقدرتها على المبادلة شبه - الكاملة بالذهب. وعندما بدأ الجنيه الإسترليني انخفاضه الشديد في فترة ما بين الحربين، الدولار أخذ الدور البديل وأصبح منذ عام 1934، المعيار الدولي الرئيسي. في الحالة الأولى، فإنه عكس الضعف النسبي للاقتصاد وفي الحالة الثانية فإنه عكس قوة الاقتصاد الأمريكي. اتفاق بريتون وودز شهد على هذه الهيمنة ومشروع إنشاء عملة دولية على غرار نموذج كينز Keynes، لم

يرى النور. منذ عام 1943، اقترح وضع عملة مختلفة عن كل العملات الوطنية، عملة "البانكور" Le Bancor، يتم إصدارها من قبل مؤسسة دولية بمرجعية من الذهب. هذا الاقتراح كان له استحقاق تحديد الهيمنة الدولية لأحد أو لمجموعة عملات وطنية، هي مصدر لعدم المساواة النقدية بين الدول. هذا النظام يستند على التناقض بين الدولار كمعيار دولي، والعملة الوطنية وطبيعة العلاقات المتضاربة النقدية الدولية وحركة رؤوس الأموال.

### 1. القيمة النسبية للعملة: بعض المفاهيم

هدفنا فيما يلي من الدراسة فهم الأسباب التي تحدد التغيرات في القيم النسبية للعملات. أي القيمة النسبية للعملة وعلاقتها بالقيمة الفعلية للعملة (الفصل الثالث) للبلدان "أ" و البلدان "ب"، محدد بفعل المقارنات لمكوناتهم المتلاحقة على النحو التالي:

$$VRM = \frac{f1 (WA, PA, NA, QA, MPA, tAi, LA)}{f2 (WB, PB, NB, QB, MPB, t iB, LB)} \quad (1)$$

القيمة النسبية للعملة VRM تؤمن وظيفة ديناميكيات المقارنة بين الأجور في البلدان "أ" مقارنة بتلك في البلدان "ب" أي مقياس الموضوعية  $WB / WA$ ، ويعمل نفس المقياس لاختلاف الربح بين البلدان "أ" والبلدان "ب"، وكمية الإنتاج في البلدان "أ"  $QA$  والبلدان "ب"  $QB$ ، والنتائج الإجمالي في البلدان "أ"  $MPA$  والبلدان "ب"  $MPB$ ، وأيضاً معدلات أسعار الفائدة  $tAi$  في البلدان "أ" وفي البلدان "ب"  $tBi$ . المقياس يشمل أيضاً العمل المباشر الخاص بكل فئة من الدول "أ" و "ب". القيمة النسبية المضافة تفترض وجود مقياس موضوعي وواقعي لمعدلات سعر الصرف الذي يستثنى العوامل التي تمثل المضاربة. من هذا المنظور، قيم سعر صرف العملة يتم تحديده من خلال مرحلتين:

• أولاً، من قبل التحقق من صحة هذا النظام التلقائي للتصحيح على الصعيد الداخلي الذي يحتوي على وضع المؤشرات الاقتصادية

الأساسية المحلية ليكون فائض القيمة VA (القيمة المضافة) وإجراءات إعادة التوزيع للثروة. عوامل أساسية تتحكم فيما أسميته القيمة الفعلية للعملة P.M. V.

• ثانياً، ومن خلال عملية حركية للمقارنات الدولية للمعطيات الحاضرة والمستقبلية (التوقعات) بين اثنين أو عدد كبير من الدول، يمكن تحديد القيمة النسبية للعملة. ويتوجب التسليم أنه في هذه الظروف التي فيها تطورات مختلفة حسب كل دولة من هذه الدول وباختلاف توفر البنية الهيكلية الجيدة والدائمة (التي تمس تنظيم العمل، الإنتاجية، ومعدل النمو ومستوى التخصص، وطرق توزيع الدخل الخ..) الدورية الظرفية (مثل السياسات الاقتصادية، والنقدية، والمالية، والمعلومات المختلفة الخ...).

قيمة سعر صرف العملة تتأثر بشكل مضاعف، أولاً من أثار انعكاس التوترات المحلية في كل فضاء وطني، ومن جانب آخر خلال عملية المقارنة بين العملات في سوق سعر صرف العملات. وإذا كان صحيحاً وجود اتجاهات قوية استشرقيه أو تكهنية في أسواق سعر صرف العملات، فإن الحقيقة تظل أن وجهة نظر تجار الصرافة دائماً تتجه الى ما سماه "فرنكل Frenkel" "الأخبار" التي تصدر عن حالة المصارف.

هذه المعلومات التي تأتي في كل ثانية على شاشات الحواسيب مثل معدلات البطالة، وأسعار الجملة، ومعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، وزيادة النشاطات الاقتصادية، وتقلبات معدلات الفائدة، وتوازن الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وعجز الميزانيات... إلخ. وحتى مع وجود تقلبات يومية والتي يمكن تفسيرها من خلال البحث عن مكاسب من جانب المتعاملين في أسواق سعر الصرف، فإن الأسس الاقتصادية هي التي تحدد معدلات سعر الصرف بشكل موجه حتى إذا لم تأخذ في الاعتبار قوة العملة السويسرية الفرنك وعلى عكس هشاشة الروبل الروسي. هدفنا هو ربط القوة أو (الضعف) لعملة معينة بأداء أو (إخفاق) اقتصاد معين. الدولار يمثل حالة خاصة لعملة وطنية تلعب دوراً هاماً عالمياً. وعلى عكس غالبية المراقبين، نحن ندعم فكرة أن القدرة على التأثير على معدلات أسعار صرف عملة الولايات المتحدة بالمقارنة بعملات بلدان أخرى في منظمة التعاون والتنمية الأوروبية.

الدولار يستخدم أحياناً كأداة لجذب رؤوس الأموال (مرحلة ريغن وحتى عام 1985) وأحياناً أخرى كوسيلة لتحقيق القدرة التنافسية خاصة في مواجهة الين الياباني (مرحلة امتدت حتى بداية عام 1997) و العملات الاوروبية. ولذلك يعتبر تحويل العملة المحلية الى عملة أجنبية لقيمة معينة عائق خارجي، لأنه يتطلب شروط معينة لتحقيقه وهذه لا تعتمد فقط على هذا البلد. وكل القيود والعوائق ليست خارجية، ومن هنا يتوجب الانطلاق من عوائق داخلية لكل نظام إنتاجي. حتى أنه يصرف منتجاته، ولا أن يرضى احتياجاته الداخلية فقط من خلال فضائه، ولذا فإنه يجد نفسه في علاقة ترابط مع الاقتصاديات الأخرى. وضع العملة الوطنية أصبح أكثر تعقيداً، لأنها تنطوي على المصالح المتنافسة التي يتم التعبير عنها من خلال علاقات القوة والصراعات على الصعيد الدولي. إنه يعكس الصعوبات التي تواجه تنمية رأس المال في كل فضاء وطني.

ثم بعد ذلك، إنه يطرح معضلة الربحية / والتنافسية التي ترجع هذه المسألة الى البحث عن أفضل عائد ممكن سواء كان مادي أو مالي. تقلبات معدلات الأرباح تطرح مشكلة انتظام واستمرارية العمليات المالية للاستثمار والعجز العام والتي تتسبب في إعادة توزيع جديد للأصول في المحافظ المالية للعملاء المقيمين وغير المقيمين. ويرتبط التطور المتباين للهياكل الصناعية والاجتماعية المحلية التي هي مرتبطة "بعقبات التبادل". س. أ. ميشاليه (C. A. Michalet، 1984). قال الآتي: "القيد الدولي تم تدويله: إنه يعني محور الفضاء الوطني نحو الاقتصاد العالمي" وأبعد من ذلك، إنه يضيف أن "ظاهرة التدويل تمارس تأثير على الاقتصاديات الصاعدة".

والأمر لا يتعلق، بهذا المنظور أو بإهمال دور الدول في الاقتصاد. هذه الأخيرة هي من قلب عمليات تنظيم الاقتصاديات- الكلية كمسئولة عن عمليات التنظيم الاجتماعية والنقدية والاقتصادية. حتى الشركات المتعددة الجنسيات تخضع لسياسة الدولة في فضائها الوطني التي تمارس فيه عملياتها الإنتاجية وخصوصاً إدارة نقديتها وقوة العمل والمالية العامة. السياسة النقدية تمارس تأثيراً على تدفق رؤوس الأموال ونتيجة لذلك على أسعار العملة. أخيراً وليس بآخر، معدل سعر الصرف يستخدم كأداة أكثر فعالية كسياسة نقدية من أجل تحريك مستوى الإنتاج، والأسعار المحلية وبنفس الطريقة على توزيع الثروة.

إنه من الصعب تقييم وزن التفاعلات الدولية لسياسات الميزانيات والسياسات بين الأصول المالية ومؤشراتها على معدلات أسعار الصرف الدولية، ليس فقط بسبب اختلاف العملات الصعبة ولكن أيضاً بتأثرها بسلوك الماضي وسلوك المستقبل لهذه المؤشرات. جانب آخر وهو ليس الأخير في

دراستنا، هو الدور الذي تلعبه العوامل الغير متوقعة ويلقي بثقله على استقرار عملية التراكم وعلى سير عملية ووظائف توزيع الإنتاج الوطني وتأثيره في تشكيل توقعات الفاعلين في السوق. كل هذه التغييرات الأخيرة تؤدي إلى حركات غير مستقرة في وظائف العرض ودرجة الكفاءة للأسواق هي أيضاً تشكل التوقعات التي ليس دائماً تنتج الاستقرار. وهو ما يقودنا الى الاقتراح بأن القيمة النسبية للعملة يمكن أن تعكس العلاقة بين القيمة الفعلية للعملة ويضاف الى ذلك مؤشر  $\epsilon_t$  الذي يقيس عدم اليقين والتوقعات وسلوك المضاربة. ويكون لنا المجموع على شكل المعادلة الآتية:

$$txc = VRM + \epsilon_t$$

مع  $txc$  = معدل سعر الصرف والقيمة النسبية للعملة  $VRM$ .

تحديد معدل سعر الصرف للعملة يتم عن طريق مرحلتين:

○ حسب عملية تحديد للمستوى الوطني. وهذا هو ما رأيناه فيما يتعلق بالقيمة الفعلية للعملة.

○ تحليل ديناميكية المقارنات الدولية لعدد من البيانات التي تسمح بتحديد القيمة النسبية للعملة. وتوجد تغييرات هيكلية مختلفة حسب كل دولة، تتعلق بالأجر، والربح، والإنتاجية ورأس المال، عناصر تشارك في تحديد القيمة الفعلية للعملة. تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية يعكس التوترات المحلية لكل فضاء وطني والتشوهات التي تؤكد الاختلافات الوطنية. نحن نقترح أن حركة رؤوس الأموال تفسر بفعل البحث عن أفضل عائد مادي أو مالي ممكن. التطورات الداخلية لأداة الإنتاج المقاسة من قبل مستوى الإنتاج، والإنتاجية، والعمل والأسعار، والأجور، تترجم من قبل تقلبات معدلات الأرباح. عمليات التنظيم الاقتصادية - الكلية للدول ليست غائبة عن التحليل. الاقتصاديات مترابطة لكنها تملك هامش المناورة وحجم ذلك يتوقف على وزن القوة الاقتصادية على الصعيد الدولي.

مناقشة القيمة النسبية للعملة يخضع للعديد من المقترحات:

- العولمة التي تسببت وأدت الى النسبية بفعل اختلافات التنظيم وأنظمة الإنتاج الوطنية.
- التخلي عن سياسات كينز Keynes والتنظيم بواسطة السياسة النقدية التي كانت هي الأصل في قضية، التحول الشامل لعلاقة الأجور (المرونة، الهامشية، انخفاض مستوى متوسط الأجور الحقيقية) أف. شيسنيه Chesnais، 1996. أسواق العمل وطرق عملها للتكيف للإجابة على منطق الاختلافات بين البلدان.
- الإنتاجية ومعدلات الأرباح تختلف من بلد إلى آخر.
- الفوارق الهيكلية تؤدي إلى وجود تطورات متباينة من القيم الفعلية للعملات الوطنية. وتستند هذه الطريقة على نماذج لتوزيع الدخل على الصعيد الوطني.

## 2. القيمة الفعلية للعملة: بعض النقاط المرجعية

القيود على النقد باعتبارها قيود على الإقراض تتسبب في تغييرات في القيمة الفعلية للعملة عندما يكون هناك عدم سداد للديون. وللمعملة علاقة اجتماعية تأتي ضمن عمليات الإنتاج وتوزيع الثروة، ويضاف إلى ذلك أن العملة هي كوسيلة للدفع ومخزن للقيم تتعرض للتناقضات بين رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي الذي يكتسب خاصيته بفعل العلاقات الهرمية بين المصرف المركزي، والمصارف الأخرى والشركات. فإذا كانت الأعمال الإنتاجية، والحاصلة مسبقاً على موافقة النظام المصرفي، لا تحصل على الجودة الاجتماعية، فإن القيمة الفعلية للعملة تجد نفسها متأثرة بذلك. عموماً، إن قيمة تبادل العملة يحدث في المقام الأول، حسب عملية المصادقة التلقائية على الصعيد الوطني وفي المقام الثاني حسب عملية المقارنات الدولية عن طريق قاعدة بيانات حقيقية واسمية، والتي تؤسس عليها القيم الفعلية للعملات الوطنية.

وقد اقترحنا وحاولنا توضيح وجود تغييرات هيكلية تختلف باختلاف البلد والتي تضع علامات أساسية للمؤشرات التي تؤثر في القيم الفعلية للعملات، وهي في هذه الحالات.

$K, W, TT$ . العوامل الظرفية وكذلك السياسات هي التي تؤثر على القيم الفعلية للعملات وتخلق الفرق فيما بينها. ويمكننا ملاحظة وجود اختلافات وطنية فيما يتعلق بمتغيرات الأجور



والتي تترجم بفعل الاتجاهات المتباينة للقيم الفعلية للعملات وبالتالي قيمها النسبية إذا بقي كل شيء على حالة متساوية من الجانب الآخر.

مستويات ارتفاع الأجور تختلف من بلد إلى آخر بسبب اختلاف الهياكل للاقتصادية والاجتماعية في كل من الاقتصاديات المهيمنة. إجمالاً، التطورات وأساليب تثبيت الأجور ومستوياتها لها تأثير مباشر على القيم الفعلية للعملات الوطنية وفي نفس الوقت لقيمها النسبية. هذه الفرضية تصبح نسبية عندما يتعلق الأمر بالإنتاجية.

وإذا كان هناك في الواقع ارتفاع في الإنتاجية فإن ذلك يعد مكوناً أساسياً في ارتفاع الأجور، بمعنى آخر، إذا كانت كلفة ساعة العمل المخصصة للإنجاز المجسدة في السلعة هي نفسها، وناتجة عن تحسين في ظروف العمل أو الإنتاج، فإن القيمة الفعلية للعملة تبقى بدون تغيير. ويبدو من بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أن هناك فجوات هامة بين النمو والإنتاجية وتطور الأجور.

الفترة من 1969-1973 تبقى مميزة بارتفاع الأجور الحقيقي وتحديد عن اتجاه ارتفاع الإنتاجية في أغلب بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية. ويضاف إلى ذلك، الفجوة بين تطور الإنتاجية والأجور تؤثر في المنافسة وظروف قيم الإنتاج الوطنية مقارنة بالمنتجات الأجنبية.

دراسة السلوكيات المختلفة للأجور والإنتاجية تعطي مؤشرات متقاربة بالنسبة للتطور المتلاحق للأجر ومعدل الأرباح. وهذا مرتبط بالمتغيرات الفعلية للقيم النسبية المختلفة للعملات. وكما رأينا سابقاً، ان تطور الأجر ومعدل الأرباح لا يكفي لتفسير نزعة وحجم المتغيرات للقيم الفعلية والنسبية للعملات. الاضطرابات التي ولدت من خلال تراكم رأس المال بدون تعويض بفعل ارتفاع الإنتاجية للعمل يعدل بشكل حساس مختلف العلاقات النقدية بين رب العمل والأجير وكذلك داخل طبقة أرباب الأعمال. من وجهة النظر هذه، الدراسات تؤكد على أن الخلط بين رأس المال والعمل لم يكن سوياً في نهاية سنوات 1960 هي بقدر ما يلقي الضوء على مسؤولية إدارة قصيرة النظر.

فإن تراكم رأس المال ساهم بشكل واسع على انخفاض معدل الربح وهو ما يزيد من سوء اختلال الوظائف الداخلية لأدوات الإنتاج من ناحية الإنتاجية من كل اقتصاديات الدول الغربية قاد هذه الأخيرة نحو إعادة هيكلة إنتاجها وأسواقها الداخلية. وهذا ترجم في دوران كبير لرؤوس الأموال والسلع على الصعيد الدولي. السباق لغزو أسواق جديدة خارجية أعتبر كحل لمواجهة

انخفاض الربحية وانفتاح داخلي استتفر الصناديق المالية الهامة مع دفع من قبل الأنظمة المصرفية والمالية الدولية.

الدول تقدم بشكل واسع ضمانات لهذه السياسة لتحقيق الأرباح القصوى والتي تقاد من قبل المجموعات الصناعية الكبرى. وحالما يتم التعرف على الروابط بين معدل الأجر، ورأس المال، ومعدل الربح من جانب، والقيمة الفعلية للعملة الوطنية من جانب آخر، يمكننا مناقشة قيمتها النسبية كأداة تعكس ديناميكيات مقارنة البيانات الأساسية. وهناك أيضاً سلوكيات المضاربة للصرافين في سوق تبادل العملات أو في السوق السوداء للعملات الصعبة في حالة الجزائر والمغرب (والتي تستطيع إبعاد معدل سعر الصرف من قيمتها الأساسية والتي تتساوى فيها القيم النسبية للعملة الوطنية مع العملة الأجنبية).

معدل سعر الصرف إذن في هذه الحالة هو مجموع القيمة النسبية للعملة ومعياري يشمل عدم اليقين، والتوقعات، وضغوط المضاربة حول سوق تتبادل العملات كما سنرى لاحقاً.

### 3. القيمة النسبية للعملة:- وضع النماذج النظرية

لا اعتبر معدل سعر الصرف مثل السعر النسبي للعملة بالمقارنة مع عملة أخرى يستجيب بسرعة لقانون العرض والطلب، ولكن اعرفه بأنه علاقة قيمة نسبية يستحق بعض الشروح. عليه يتوجب علينا تحديد تركيبة المعادلة  $S$ ،  $C(n,f)$  التي تربط القيمة النسبية للعملة  $n$  الى العملة  $f$ ، بقيمة العملية المحلية وبقيمة مساوية للعملة الأجنبية  $x$  دولار أو  $y$  يورو.

العملتين ينتميان إلى فضاءين وطنيين مختلفين، وإذ لا توجد علاقة وحيدة مساوية ولكن مضاعفة لتركيبات محتملة بين العملة الوطنية  $n$  و العملات الأجنبية:  $d$  و  $f$  و  $n$  و  $f$  قاعدة التكافؤ بين العمليتين  $n$  و  $f$  تكون وفق القاعدة الآتية:

$$\emptyset(n, f) = \frac{R(n)}{R'(f)}$$

والتي لها علاقة نسبية متكافئة وتراكيب مضاعفة وغير متزامنة. عدا المقاس الضمني للعملة الوطنية وعملة صعبة أخرى مثل الدولار، فإن العملات يمكن أن تختلف مقابل بعضها البعض بشكل مستقل دون وجود علاقات محددة سلفاً.

وهكذا يكون لدينا:

$$y(n, d) = \frac{R(n)}{R'(d)}$$

$$H(n, h) = \frac{R(n)}{R'(h)}$$

$$\vartheta(n, j) = \frac{R(n)}{R'(j)}$$

وعندما نبدأ من جانب الفضاء الوطني N أو من الفضاءات الأجنبية J و H و D سوف يكون لدينا دائماً المعادلات التالية :

$$T n \rightarrow \psi d$$

$$T n \rightarrow \psi h$$

$$T n \rightarrow \psi j$$

العملة الوطنية يتم تبادلها بسعر T مقابل  $\psi$  وحدة العملة الأجنبية h. في هذا الاتجاه يمكن التأكيد على وجود علاقة من حيث التكافؤ بين العملات n و j.

وفي حالة عدم القابلية للتبديل والمفهرسة بسلة عملات صعبة (الدولار الأمريكي واليورو والإسترليني والفرنك السويسري ) فعندما يتغير سعر صرف الدولار الأمريكي متساوياً، فإن تغييرات العملات الأخرى تتوالي بشكل متسرع. في الحقيقة التخبط وعدم التنظيم جعلت العملات الضعيفة تحت تأثير وتقلبات العملات المهيمنة. خلال نقاش القيمة النسبية للعملة وضعنا تقاطع داخل كل من الفضاءات النقدية بشكل ثنائي بافتراض أن العملة n لا تدخل في تحديد قيمة

العملة "d". البحث عن العوامل التي تؤدي إلى تغير هذه الأخيرة يكون وفقاً للاعتبارات السائدة فقط في الفضاء النقدي D وهو ما يتيح لنا تقديم تقييم لـ / القيمة الفعلية للعملة / VPM. D. N.F هي الفضاءات التي تحتوي على التوالى بالعملات f و n و d وفي حالة دراسة هذه النماذج الممكنة لمثل هذه العلاقة، ندخل ديناميكية مقارنات بين توالي القيمة الفعلية للعملة كما تم تصميمه في مجموع N والذي يستمد من العلاقات الداخلية لمجموع D. ومن أجل تحديد مصفوفة تبادل السلع التي تنتمي إلى الفضاء N ضد أولئك الذين ينتمون إلى الفضاء D، هناك حاجة إلى أداة للتبديل من الواحدة إلى الأخرى. وفي غياب وسيلة مقبولة للدفع معترف بها بشكل جماعي من قبل الطرفين، يتوجب إيجاد معادلة بين القيمة الفعلية للعملة في الفضاء N والقيمة الفعلية للعملة في تجمع D. ويمكننا عندئذ تحديد قيمة نسبية للعملة n مقابل العملة d مثل ما يأتي:

$$\phi(n, d) \in N \times D ; \phi(d, n) = \frac{y(n)}{\eta(d)} + \varepsilon t$$

هذه العلاقة تعبر عن العوامل المقارنة بين  $y(n)$  و  $\eta(d)$  ومعياري لقياس عدم الثقة، وسلوكيات المضاربة الملاحظة  $\varepsilon t$

و مع

$$\eta(d) = \eta(a_1, a_2, a_3, \dots, a_v)$$

$a_1, \dots, a_v$

هي مؤشرات سببية محددة لـ d و

و

$$y(n) = y(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \dots, \beta_v)$$

مؤشرات سببية (على التوالي للعملة المحلية والعملة الأجنبية)

القيمة النسبية للعملة n مقابل العملة d تصبح :

$$\phi(d, n) = \frac{y(n)}{\eta(d)} + \varepsilon t = \frac{y(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \dots, \alpha_v)}{\eta(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \dots, \beta_v)} + \varepsilon t$$

كل المتغيرات في هذه العلاقة ترتبط بـ  $\frac{\alpha 1}{\beta 1}$

n تحمل متغير نسبي للتكافؤ  $\frac{n}{d}$

$$\frac{\partial \alpha 1}{\partial \beta 1} = \delta \lambda \frac{n}{d}$$

و مجموع هذه العناصر هي التي تعطي تفسيراً كمياً لمعدل سعر الصرف.

#### 4. المميزات الوطنية والعناصر المكونة للقيم النسبية للعملة

النقاش الحالي حول العولمة يمكن أن يغذي فرضيات أكثر أو أقل تطرفاً. وهذا يأتي من اعتبار أن العولمة تمثل بعد مستمر لتطور المجتمعات (Mucchielli et Lélimere (1993) وضعا العوامل الداخلية مقابل العوامل الخارجية وخطاً متوازياً لنزعة الاقتصاد الدولي الى العولمة الكونية هي أكثر فأكثر اندفاعا وتقابلها إقليمية أكثر شدة. كل تقدم نحو عولمة أكبر تبدو متوازنة من قبل تصاعد و بروز الإقليمية.

"معضلة العولمة والإقليمية تطرح أولاً على مستوى المناطق الاقتصادية الكبرى، والتخصصات الصناعية في البلدان المتطورة، والمفاوضات الدولية والرهانات بالنسبة للبلدان الساعية للنمو". اقتصاد العولمة ملئ بالأوجه المتناقضة، وخليط من الكونية والتشتت.

عالمنا يشكل حالياً وجهة واحدة، نظام رأسمالي عالمي " يقوم على أساس أنه قدر في الأوقات المعاصرة، اقتصاد عالمي لا يتمحور حول اقتصاديات وطنية مقتدرة، لكن على العكس تماماً هو اقتصاد عالمي فوق هذه الاقتصاديات. المسؤولين السياسيين ورؤساء الشركات يختبئون وراء فقدان هامش المناورة ويعلنون إذعانهم للاقتصاد العالمي. التضخم، والبطالة، وفقدان القوة الشرائية، والانكماش والمنافسة الأجنبية تأتي من الاقتصاد العالمي.

العولمة المالية، بمعنى خلق سوق كونية لرأس المال تقدم على أنها مرافقاً طبيعياً لعولمة الاقتصاد. ويمكننا ملاحظة رغم ذلك أن التدفق المالي لم يتطور بنفس النسبة التي عليها دوران السلع والخدمات. علاوة على ذلك مجموع المؤثرات الهيكلية الاقتصادية هي أكثر بطيء من الهياكل المالية السريعة. التدفقات المالية الدولية عرفت تصاعداً مذهلاً، بدون مقياس مشترك مع احتياجات الاقتصاد العالمي). و توجد علاقة مباشرة بين تصاعد قوة المالية الدولية الليبرالية، من

جانب وزيادة العجز العام في البلدان الصناعية منذ بداية سنوات الثمانيات 1980 من جانب آخر. في المجمل، إذا كان التمويل قد تدول، فإن أدوات الإنتاج الوطنية بقيت مختلفة. الانفتاح المتنامي للاقتصاديات لم يلغي الخصوصيات الوطنية. و أن عدم تجانس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وطرق تقاسم القيمة المضافة هي حقيقة دائمة، حتى في حالة المجموعات الاقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي.

ليس هناك اقتصاد عالمي يعمل حسب قوانين وقواعد كونية ويخضع الى قواعد قبلها الجميع. العلاقات الدولية هي على العكس مبنية حسب قواعد متضاربة. كل أمة تحاول الاستفادة من الميزات المقارنة التي تمتلكها أو تتحمل الأضرار التي أخضعت لها. ليست هناك هياكل متجانسة للأسعار على الصعيد العالمي، ولا حتى أسعار مرجعية على المستوى الدولي، وهذا أيضاً صحيح بالنسبة للأجور التي تختلف من بلد لآخر .

عند تكون الأسعار للسلع المتبادلة، هناك "مخرجات" للسلع الغير متبادلة والخدمات التي هي مختلفة بشكل كبير من بلد الى آخر. هذه المخرجات تتأثر بالأسعار العالمية التي تتعرض لقوة المنافسة. دعونا نبدأ مع الاختلافات في تحديد الأجور بالتزامن مع عناصر الإنتاجية قبل مناقشة التمييز بين الأرباح.

### 5. نظام الأجور والتباينات الوطنية للإنتاجية

إذا ما اعتبرنا الاختلاف في القيمة النسبية للعملة هو وظيفة فقط للفوارق بين الأجور، واعتبرنا أن كل شيء يبقى بدون تغيير، وبذلك نحصل على المعادلة الآتية:

$$VRM = \phi_1 (WA) \phi_2 (WB)$$

اختلاف حدة الازمات الاقتصادية ولد بسبب الاختلافات الهيكلية والسياسة غير التعاونية الظرفية. وهذا هو الأصل في تصدع نظام بريتون وودز الذي وضع عام 1944 وعدم الاستقرار النقدي العالمي الحالي. علاقة الأجر/الإنتاجية تكون من جهة بسبب الروابط الوثيقة بين هذين العاملين، ومن جهة أخرى كمؤشر عن أنماط تقاسم الثروة الموجودة في كل بلد. والزيادة المطردة في الإنتاجية ترافقت خلال الثلاثون سنة المزدهرة (1945-1975) مع ارتفاع الأجور من أجل امتصاص الإنتاج الفائض.

أزمة الأنظمة الإنتاجية لسنوات الستينات التي تزاوجت مع تغير البني الهيكلية، أدت الى تعديل أشكال تغيير الأجور. الأعمال الجديدة لأتباع كينز الجدد neo-Keynesiens التي جرت في

إطار) المركز الفرنسي للدراسة والبحوث للاقتصاد الدولي ( CEPII ركزت على أنماط تحديد الأجور وعلاقتها بتقلبات معدلات سعر الصرف. وهي تتميز عن الأبحاث المهيمنة التي تتجه الى شرح مرونة معدلات سعر الصرف بفعل الحاجة الى القطيعة مع قياسات الأجور مع الأسعار. ووفقاً لوجهة نظر برانسون Branson 1983، فإن مرونة معدلات أسعار الصرف هي أداة إضافية تضاف الى مرونة الأجور والأسعار حتى تسمح بإعادة التوازن الاقتصادي والوصول الى التشغيل الكامل.

هذه الاقتراحات هي قريبة من تلك التي وضعت من قبل ج. ساكس J. Sachs فيما يتعلق بحلقة أو دائرة الأجور السعر - ومعدل سعر الصرف التي تتميز بفعل معارضتها للجمود الأجور الحقيقية. ومن الملائم، أن نسلط الضوء حول دور تباينات تعديلات الأجور بين البلدان عند تشكيل أسعار معدلات الصرف. بالنسبة لهؤلاء المؤلفين، الموقف المحرك للولايات المتحدة فيما يتعلق بالعمليات النقدية والاقتصادية يشرح بفعل جمود الأجور الاسمية في حين أنه في أوروبا يشرح من خلال جمود الأجور الحقيقية ( أي أن الأجور ترتفع مع الأسعار).

التداخل بين حركة الأجور ومعدلات أسعار الصرف لا يكفي لإعطاء تحديد لأسعار الصرف. تطور الأجر هو مرتبط بعوامل تحدد الربحية في الاقتصاد ومنها الإنتاجية، وكفاءة الاختيارات بالنسبة للاستثمارات، (التغير في معدل نمو الأجور بين دولتين يؤثر على القيمة النسبية لعملاتها فيما لو أن كل الأشياء بقيت متساوية وهذا يتم وفقاً لمقترحاتنا السابقة فيما يتعلق بالقيمة الفعلية للعملة:

$$\frac{\delta W_a}{\delta P_{Ta}} = \frac{\delta W_b}{\delta P_{Tb}} \Rightarrow \delta VRM = 0$$

تطورات اللحظة ونسبية للأجور والإنتاجية يمكن ألا تؤثر في القيمة النسبية للعملة، لأن القيم الفعلية للعملات للبلدان أ و ب b لم تتأثر. من هذه الحقيقة، القيمة الفعلية للعملة للبلاد تعتبر غير متأثرة.

$$\frac{\delta W_a}{\delta P_{Ta}} > \frac{\delta W_a}{\delta P_{Tb}} = > \delta VRM > 0$$

القيمة النسبية للعملة للبلد "أ"  $a$  تنخفض في حالة ما إذا ارتفعت الأجور ( $\delta wa$ ) ولم تعوض بفعل ارتفاع حتى وإن كان نسبي للإنتاجية ( $\delta PTa$ )، في حين أن البلدان "ب"  $b$  عرفت حالة معاكسة: تغير الأجور في داخل البلاد وفي باقي العالم هي عامل محدد في اختيار نظام معدل سعر الصرف ولحماية الاقتصاد المحلي من بعض الاضطرابات الاقتصادية. كذلك، عندما تكون الأجور تختلف بعد عمليات التغيير في المستوى العام للأسعار، فالأسعار المحلية تستجيب بطريقة غير مباشرة بتغيرات في معدلات سعر الصرف. بالنسبة لارتباط الأجور بالأسعار، الأداء النسبي لمعدلات الصرف الثابتة ومعدلات الصرف المرنة تتحقق بفعل درجة ارتباط الأجور بالأسعار.

في النظريات الأرثوذكسية، الخيار بين معدل سعر الصرف الثابت ومعدل سعر الصرف المرن مبني على أساس أن نظام الصرف يحاول التقليل من شأن تأثيرات الاضطرابات على الإنتاج المحلي. معدل سعر الصرف هو أداة لتعديل الاضطرابات (التوترات الداخلية كما نقول نحن) التي تؤثر في تقاسم المداخل). تأثير معدل سعر الصرف على الإنتاج المحلي يعتمد على درجة ارتباط الأجر بالسعر في الاقتصاد الوطني. وفي النهاية، درجات هذا الارتباط للفهرسة في البلد والخارج اعتبرت كعوامل مهمة في اختيار نظام سعر الصرف.

الاستنتاج الواضح الذي يمكننا استخلاصه هو من جانب دعوة الى ربط أقل للأجور بالأسعار بالنسبة للبلدان التي تجد نفسها في علاقة اعتماد على بقية دول العالم، ومن جانب آخر مرونة معدل سعر الصرف الذي أعد ليكون "أداة امتصاص" للصراعات المتعلقة بتوزيع القيمة المضافة. لقد درسنا حتى الآن تحركات الأجور، والإنتاجية، والأرباح التي هي مرتبطة بتقلبات القيم الفعلية والقيم النسبية لمختلف العملات. التصدع جاء منذ 1969 ضرب بدرجات مختلفة عملياً كل الاقتصاديات الغربية المهيمنة.

الفترة من 1969-1973 تتوافق مع بدايات عدم الاستقرار النقدي على الصعيد الدولي وهي على نفس المنوال السبب في تكسر نظام بريتون وودز ونمو معدلات سعر صرف مرنة بتعويم العملات. والأمر يتعلق الآن بوضع أهمية دور تراكم رأس المال وكفاءته في ظروف إعادة تقييم السلع والربحية للاقتصاديات.



## 6. تراكم رأس المال والقيمة النسبية للعملة

لنعتبر عن القيم النسبية للعملة على أساس مقارنة المخرجات N وأدوات الإنتاج MP للبلدان A و B، بحيث أن كل شيء يبقى متساوياً من جانب آخر.

$$\overline{VRM} = f_1(MPA, NA) f_2(MPB, NB)$$

$$\delta \pi = \frac{\delta S}{\delta K + \delta W}$$

هذه المعادلة تعتمد على مؤشر معدل الربح. المتغير رأس المال  $\delta K$  و /أو الأجر  $\delta W$  يؤثر مباشرة على معدل الربح (II).

وبالمثل هذا الأخير يكون قد تأثر بفعل متغير الفائض  $\delta S$ . السبب في تقلبات معدل الربح لا يرجع فقط الى متغيرات الأجور. فكرة أن الأجور بأكملها لها روابط متواطئة مع الربحية يستحق على الأقل شيء من النقاش. ولو اعتبرنا أن التغيرات في الترتيب بين رأس المال والعمل لم تعمل بشكل جيد خصوصاً في نهاية سنوات الستينات، يمكننا بذلك أن نفهم بشكل أفضل متغيرات معدل الربح. تلقائية الإفراط لعمليات التصنيع في البلدان الصناعية ترافق مع استبدال لرأس المال هي عنصر العمل وبنفس القدر، قد اثر سلباً على عملية الإنتاجية.

فائض تراكم رأس المال وتعميم التشغيل ترافقاً مع ارتفاع دور آليات الإنتاج في الاقتصاد، مقاسه بفعل  $k/Ld$  وبناء على ذلك انخفاض في معدل الربح. التراكم الكثيف ينتج عنه إنتاج هائل، والذي بدون وجود استهلاك كثيف، لن يجد سبلاً كافية لتصريفه. وهذا ما يعطي مصداقية لنظرية فورد الذي قال يجب رفع الأجور لكي يشتري العمال السيارات التي ينتجونها.

$$K = \text{رأس المال}$$

$$Ld = \text{العمل المباشر}$$

وخلال ثلاثة عقود من الزمن، وحتى بداية سنوات 1970، النمو المدعوم المسجل من قبل الاقتصاديات النامية كان بفعل عاملان حاسمان:

- السياسات المقتبسة من /كينز/ التي تعول على الإنعاش الاقتصادي من خلال الطلب والتي تترجم من خلال التطور السريع والمنظم للأجور وفقاً لتسوية بين رأس المال - العمال الذي يقضي بتقاسم الأرباح - التي جاءت بها الإنتاجية.
- تمويل تراكم رأس المال بفعل الاستدانة المصرفية وفق معدلات فائدة ضعيفة والسيطرة عليها من قبل السلطات النقدية التي سهلت بفعل الأنظمة المالية المحكمة.

تدخل الدولة ساهم في خلق وضع اقتصادي واجتماعي مستقر الى درجة كبيرة، وعلى وجه الخصوص عمل لصالح تراكم رأس المال الصناعي والنمو الاقتصادي. ووصف هذه السنوات بأنها تمثل ذروة عنصر التشغيل والنمو المدعوم الى سياسات كينز Kynes فقط يعد شيئاً غير دقيق ويدل على بساطة كبيرة في التحليل.

عوامل داخلية تمس أنظمة الإنتاج ساهمت كما هو الحال في النمو المحفز من قبل الأجور، والإنتاجية والأرباح. الشركات يمكنها مرافقة نموها من خلال الرجوع الى الكلفة المنخفضة للقروض المصرفية. نمو قوي وانخفاض معدل البطالة يشرح ضعف العجز والديون العامة التي وجدت في مستويات أوروبا لأثنى عشر، نسبة العجز العام/بالنسبة للدخل القومي الإجمالي PIB يرتفع فقط الى 0,4% في المتوسط في الفترة من 1961 الى 1973، مقابل ناقص 5,1% خلال سنوات (1987-1994) التباطؤ لهذا النمو السريع ليس نتيجة لتحطم نظام بريتون وودز عام 1971 ولا حتى للصدمة النفطية عام 1993. هذه القطيعة لا يمكن شرحها أيضاً من خلال خلل أدوات الضبط الاقتصادية الصناعية (دوبوا Dubois، 1987)

التشكيك في السياسات الاقتصادية - الكلية المستلهمة من كينز Kynes والعلاقة الأجرية المستوحاة من "فورد" ليست في حد ذاتها سبب ولكنها نتيجة لأزمة نظام الإنتاج. صحيح أن التخلي عن السياسات العامة للاستقرار والإنعاش الأجرى قلل من "التوقعية" للطلب الموجهة الى الشركات والعاملين وجدا في وضع غير مؤكد من ناحية مداخلهم المستقبلية.

"مفارقة الهدوء" لصاحبها مينسكي Minsky (1982) تشرح استقلالية الاقتصاديات الرأسمالية بفعل الثقة المفرطة من جانب الفاعلين الاقتصاديين خلال فترة النمو هي ليست كافية لكن ليست خالية من وجود أساس في الواقع الدين والاستثمارات المفرطة للشركات مع هشاشة حالتها المالية

تلتحق بتحليلات أخرى. التشوهات الداخلية لأدوات الإنتاج وظروف الإنتاج، والإنتاجية، والتشغيل والأسعار، والأجور، كلها ساءت بسبب هبوط الأرباح. تطورات الإنتاجية الكلية كانت متوازنة مع تطورات إنتاجية العمل.

#### 7. المحددات الأخرى للقيمة النسبية للعملة

إن البحث عن الإرساء الحقيقي لمعدل سعر الصرف كان الموجه لبحثنا في الجزء الأول، وإن القيمة الفعلية والقيمة النسبية للعملة تم تحديدها بواسطة العناصر الجوهرية، وإن النقاش حول أنماط الصرف، والمرجعية لمعدل التوازن هو إبراز للجهود المبذولة من طرف العديد من المفكرين للتوصل إلى مراجع حقيقية يمكن أن تبين القيمة النسبية للعملة، ويبرز عدم التوافق حول مستوى التوازن المراد التوصل إليه.

وإذا تعلق الأمر بالتوصل إلى معدل سعر صرف حقيقي و ضروري لتوازن ميزان المدفوعات وبعبارة أدق الميزان العادي حيث أننا جزئياً في علاقة مع الموضوع الذي يشغلنا هنا، وعندما اقترح "وليامسون" Williamson تعريفه للمنطقة النقدية المستهدفة فهو يتحدث عن معدل سعر صرف توازن تم تحديده طبقاً لمعطيات اقتصادية حقيقية وكذلك لمعدل ناجم عن التشاور بين مختلف الدول.

وينتج عن ذلك المفهوم تصميم مشترك: قوى السوق وتدخلات الدول بالنسبة إلى تحديد هذا المعدل وكان "كروغمان" Krugman يناهض برفض معدل الصرف الغير الثابت ورفعته بحذر لإيجاد نظام معدل صرف ثابت تديره السلطات النقدية، وإن معدل سعر الصرف ذو أهمية بالغة حسب قوله ولا يجب أن يكون تحت رحمة أسواق الصرف، ويخشى أن تقوم الحكومات بتحديد سعر الصرف الرسمي لمواكبة سياساتها الاقتصادية والتجارية. وإن إقامة نظام تثبيت مرن قد يكون أكثر مصداقية إذا تزامن مع وضع إشارات تقلبات عريضة قد تبين التطورات المتميزة لمعدل التضخم والناتج الإجمالي المحلي.

وإن العلاقة: بين معدل سعر الصرف، القيمة المضافة والإنتاجية تبدو ذات مصداقية لأن القيمة النسبية للعملة قد تعكس تغييرات هيكلية ونقدية ومرتبطة بالظروف الاقتصادية.

إن معدل سعر الصرف مرتبط بالقدرات الإنتاجية لمختلف الدول وانطلاقاً من ملاحظة أنه لا يمكن لأي اقتصاد أن يكون مكتفياً، ومن المسموح به أن نعزز نجاح تداخل القيم الخارجية للعمليات مع التطورات الواقعية وهو يعود إلى قبول الدول وخاصة الأقوى منها لسياسات

التعاون، ومع التفكير بأننا في إطار لعبة يوجد فيها رابح وخاسر، ينتظر كل بلد تجديد طلب شركائه التجاريين من أجل تسويق موارده، وفي نفس الوقت فهو يخفض بقوة الطاقة الشرائية لسكانه، على المستوى العالمي وهذا يسبب الانكماش.

وإن تقلبات العملات الصعبة المرجعية تعكس الحرب الاقتصادية بين الدول الصناعية والمنافسة الحية على الأسواق المالية، وإن دولار الولايات المتحدة باعتباره عملة وطنية تلعب دورا دوليا تستحق النظر بالنسبة للبدائل الممكنة للحيلولة محله وذلك لإلغاء الامتياز الكبير الذي تمتعت به الولايات المتحدة، وسوف نعود لذلك بالتفصيل وعلى كل حال لم تكن مجموعة العشرين أو الثمانية جريئة في النقاش بشأن انتظام الأسواق المالية.

إن البحث عن الإرساء الحقيقي لمعدل سعر الصرف كان الموجه لبحثنا في الجزء الأول، وإن القيمة الفعلية والقيمة النسبية للعملة تم تحديدها بواسطة العناصر الجوهرية، وإن النقاش حول أنماط الصرف، والمرجعية لمعدل التوازن هو إبراز للجهود المبذولة من طرف العديد من المفكرين للتوصل إلى مراجع حقيقية يمكن أن تبين القيمة النسبية للعملة، ويبرز عدم التوافق حول مستوى التوازن المراد التوصل إليه.

وإذا تعلق الأمر بالتوصل إلى معدل سعر صرف حقيقي و ضروري لتوازن ميزان المدفوعات وبعبارة أدق الميزان العادي حيث أننا جزئيا في علاقة مع الموضوع الذي يشغلنا هنا، وعندما اقترح "وليامسون" Williamson تعريفه للمنطقة النقدية المستهدفة فهو يتحدث عن معدل سعر صرف توازن تم تحديده طبقا لمعطيات اقتصادية حقيقية وكذلك لمعدل ناجم عن التشاور بين مختلف الدول.

وينتج عن ذلك المفهوم تصميم مشترك: قوى السوق وتدخلات الدول بالنسبة إلى تحديد هذا المعدل وكان "كروغمان" Krugman ينادي برفض معدل الصرف الغير الثابت ورفع بحذر لإيجاد نظام معدل صرف ثابت تديره السلطات النقدية، وإن معدل سعر الصرف ذو أهمية بالغة حسب قوله ولا يجب ان يكون تحت رحمة أسواق الصرف، ويخشى أن تقوم الحكومات بتحديد سعر الصرف الرسمي لمواكبة سياساتها الاقتصادية والتجارية. وإن إقامة نظام تثبيت مرن قد يكون أكثر مصداقية إذا تزامن مع وضع إشارات تقلبات عريضة قد تبين التطورات المتميزة لمعدل التضخم والناتج الإجمالي المحلي.

وإن العلاقة: بين معدل سعر الصرف، القيمة المضافة والإنتاجية تبدو ذات مصداقية لأن القيمة النسبية للعملة قد تعكس تغييرات هيكلية ونقدية ومرتبطة بالظروف الاقتصادية.

إن معدل سعر الصرف مرتبط بالقدرات الإنتاجية لمختلف الدول وانطلاقاً من ملاحظة أنه لا يمكن لأي اقتصاد أن يكون مكتفياً، ومن المسموح به أن نعزز نجاح تداخل القيم الخارجية للعملات مع التطورات الواقعية وهو يعود إلى قبول الدول وخاصة الأقوى منها لسياسات التعاون، ومع التفكير بأننا في إطار لعبة يوجد فيها رابح وخاسر، ينتظر كل بلد تجديد طلب شركائه التجاريين من أجل تسويق مواده، وفي نفس الوقت فهو يخفض بقوة الطاقة الشرائية لسكانه، على المستوى العالمي وهذا يسبب الانكماش.

وإن تقلبات العملات الصعبة المرجعية تعكس الحرب الاقتصادية بين الدول الصناعية والمنافسة الحية على الأسواق المالية، وإن دولار الولايات المتحدة باعتباره عملة وطنية تلعب دوراً دولياً تستحق النظر بالنسبة للبدائل الممكنة للحيلولة محله وذلك لإلغاء الامتياز الكبير الذي تمتعت به الولايات المتحدة، وسوف نعود لذلك بالتفصيل وعلى كل حال لم تكن مجموعة العشرين أو الثمانية جريئة في النقاش بشأن انتظام الأسواق المالية.

#### (1) القيمة النسبية للعملة ومعدل سعر الصرف المتوازن

وفقاً للمعادلة (1) القيمة النسبية للعملة تنتج عن حركية المقارنات الدولية بين عدة مؤشرات. في هذا القسم السؤال المطروح هو المدخلات التفاضلية  $N$  وأدوات الإنتاج  $MP$  في البلدان "a" و "b"، عندما تكون كل الأشياء الأخرى متساوية. تراكم أدوات الإنتاج واستخدام مدخلات الإنتاج لها تأثير على الإنتاجية والأرباح. الأثر على القيمة الاسمية للعملة هو مباشر. معدل سعر الصرف هو أيضاً يتأثر. معدل سعر الصرف مرتبط بظروف الهيكلية وقيمة رأس المال وتقاسم الدخل.

هذا ينسجم مع اقتراحاتنا المتعلقة بتأثير المؤشرات الحقيقية مثل الأجر، ورأس المال ومعدل الربح على القيمة الفعلية للعملة انطلاقاً من قيمتها النسبية. أساساً، معدل سعر الصرف يجد نفسه مرتبطاً بالقدرات الإنتاجية للبلدان المختلفة وإلى اندماجها في التجارة الدولية وإلى تخصصها. بمعنى آخر، معدل سعر الصرف يعكس القدرات الإنتاجية للبلدان وتسوية مسألة توزيع الثروات على الصعيد الدولي. معدل سعر الصرف يسمح بدعم التحولات الاقتصادية، وحتى الاقتصاديةيات

الأكثر انفتاحاً. أنصار زيادة قيمة العملة يتوقعون انخفاض كلفة الواردات مع قيود نقدية مرافقة لذلك.

تباطؤ الأجور الحقيقية ( أخذاً في الاعتبار التضخم المالي) يولد كبح للاستهلاك. المصادر المالية سوف تكون متوفرة من أجل تمويل الصناعة. وسيقابل الانخفاض في الأسواق المحلية انتعاش للصادرات. الشركات التي تستفيد من انتقال المدخرات من الأسر، والتي دخولها زادت بفعل المبالغة في تقدير قيمة العملة ( يتوجب عليها استثمار وتحقيق عوائد أكثر تنافسية. هذا المنطق الميكانيكي في تقدير قيمة العملة لا يأخذ بعين الاعتبار الفترات الزمنية لردة فعل أداة الإنتاج للتغيرات النقدية. بعبارة أخرى، أن كل دولة تبحث عن التصدير في اتجاه الأخرى، ونجد أنفسنا في مواجهة حالة الجمود التي لا تنفصم. المبالغة في تقدير قيمة العملة، ليس له نفس التأثير حسب الدول ولا حسب القطاعات للسلع المصنعة. في كوريا الجنوبية، التصنيع وتمدد الصادرات كانت مرتبطة بمبالغة في تقدير قيمة العملة النسبية الوطنية.

المبالغة في تقدير قيمة عملة الدوتش مارك لم تمنع الفوائض التجارية قبل الوحدة. الدول الساعية للنمو التي تخفض من قيمة عملاتها في عمليات التبادل مع البلدان النامية تتعرض لنقل هذه خيراتها لصالح الدول النامية. بعض البلدان مثل إيطاليا عزمت خلال سنوات 1990 تخفيضات لقيمة العملة من أجل رفع صادراتها. تعويم العملات كان أداة يلجأ إليها لإعادة هيكلة الأسعار النسبية لأن جمود أسعار الصرف يتناقض مع تباين الكفاءة الاقتصادية والصناعية لمختلف البلدان. عدم انسجام الهياكل الصناعية ومعدلات سعر الصرف الثابتة هي أيضاً ناتجة عن تطور الربحية.

وبعبارة أخرى، الأسعار تعرف التغيرات التي تنعكس على القيمة الفعلية للعملة ولا حتى في قيمتها النسبية. ترك التغيرات الصناعية تعبر عن ذاتها في التحولات النقدية لا يسمح بمرونة مدروسة ولا بسياسة تبادل ضارة بالاقتصاد. سياسة عملة قوية متهورة وبدون إعداد مسبق ولا تنسيق مع الحقائق الاقتصادية والبنية الإنتاجية تؤدي الى تشوهات ضارة للصناعة. البعض يجادل في حقيقة أن سياسة تقشف هي فقط يمكنها الحد من الواردات في حالة أننا اعتمدنا معدل سعر صرف قوي. وهذا ينتج عنه ركود اقتصادي يمنع إعادة هيكلة صناعية ديناميكية، لا تشجع الاستثمارات على المدى الطويل أيضاً. بالإضافة الى ذلك، يمكننا التساؤل حول الضمانات المتاحة لضمان وجود علاقة بين منهجية تقدير سعر الصرف وبين مبدأ التخصص الهجومي.

البلدان المستوردة للسلع الصناعية أو المنتجات النصف- مصنعة ستواجه صعوبات في تحديث برامجها الصناعية بتكلفة أقل من حالة خفض قيمة عملتها الوطنية. ومن أجل الخروج من هذه الحالة، نقترح تحليل يهدف الى مقارنة معدل سعر الصرف بفعل القيمة النسبية للعملة. وهذا هو أقرب الى المستويات المثلى، بحيث لا يمكن المبالغة في تقدير قيمة العملة ولا بخفضها. وأي فجوة في هذه القيمة التي يتوجب أن تقترب من القيمة الحقيقية سوف تولد تشوهات في الاستيراد والتصدير، ولكن أيضاً سوف تغير بعمق مجمل نظام الأسعار النسبية الداخلية وفي نفس الوقت مسألة توزيع الثروات على الصعيد الوطني كما هو الحال على الصعيد الدولي.

في نقد النزعة النقدية التي تروج على نطاق واسع التكتشف العام بفعل وضع القيود النقدية فقط، يمكن رفع التشويش بين العملة القوية والعملة المبالغ في تقدير قيمتها. العملة القوية ستكون نتيجة لمجموعة العناصر الإنتاجية، والتخصص الصناعي، والثقل النسبي للقطاع المكشوف والقطاع المحمي، ولطريقة توزيع الدخل، التي تضع شروطاً على قدرة دولة ما على تقييم عملتها بالزيادة أو النقصان وكذلك قيمة عنصر العمل في السوق العالمي. مرونة سعر الصرف، بشرط أن تكون تحت إدارة جيدة، يمكن أن تساعد على رفع معدل الربح للمنتجات المصنعة. أزمة الربحية في حالة الحركات التجارية الدولية هو أكثر فأكثر أهمية وبعيد عن المركزية وانخفاض داخلي للطلب يأتي نتيجة لتروى القوة الشرائية للعاملين يشجع السياسات الصناعية التي تتجه الى الخارج.

## (2) حركة رؤوس الأموال، معدل الربح والقيمة النسبية للعملة

$$VRM = \phi_1 (tA_i, pA) / \phi_2 (t iB, pB)$$

القيمة النسبية للعملة VRM ومن خلال المعادلة المذكورة أعلاه تعمل على أساس ديناميكيات المقارنة بين الفروق في الربح  $pA/pB$  ومعدلات الفائدة  $tA_i/tiB$  في البلد A بفعل علاقة مع البلد B. خلال نقاش محددات القيمة الفعلية للعملة، حاولنا فهم كيفية التراكم لرأس المال بدون تعويض من قبل ارتفاع الإنتاجية للعمل وانخفاض معدل الربح يؤثر بشكل حساس على مختلف العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين.

التوترات المستمرة حول إعادة الإنتاج لرأس المال والإنتاج السلعي وتحرير القيود المتعمد من طرف الحكومات الليبرالية، يؤدي الى عمليات استباقية ومضاربة بدون حدود عندما ينتصر

قانون السوق. عدم التنظيم والضبط للأسواق المالية هما الأصل في تقاسم الربح بين رأس المال المالي ورأس المال الصناعي الذي يكون على حساب الأخير. وفي نفس الوقت يمكننا ملاحظة تغير دور احتياطي القيمة للعملة بفعل الخلل الوظيفي لنظام القروض الناتج عن الاضطرابات في الأسس الاقتصادية والمضاربة في الأسواق المالية. تدويل الإنتاج ورأس المال يسيران معا لتدويل النشاط المصرفي والمالي.

الدور المتنامي للتمويل الدولي يشرح من خلال الحركات غير المسيطر عليها على الأسهم المالية وزيادة الاتجاه الى تعويم للعملات لا سابق له. وراء هذا الدوران الهائل للأموال تحت شكل أصول مالية يرسم صورته في محاولات رأس المال اللجوء الى مكان حيث تحقيق معدل الربح يصل الى نسب غير متساوية في أماكن أخرى. هنا أيضاً، الاتجاه الى انخفاض معدل الفائدة يلعب دوره كاملاً، من جهة عن رفع الاحتياجات المالية للشركات الخاسرة، ومن جهة أخرى، تسيطر على التحويلات الدائمة لرؤوس الأموال.

هذه الظاهرة تفسر من قبل نظرية التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأنها سعي للبحث عن عوائد قصوى لرأس المال. اختلافات العائد يعكس معدل الربح للسلع الصناعية وحول الأصول المالية. التغير في معدل الربح بارتباط مع السياسة المالية والضريبية للدولة تحدد حركة رؤوس الأموال، وبنفس الطريقة، تقاسم الأصول المالية على الصعيد الدولي، وهو ما يلعب بشكل كامل على معدل سعر الصرف. البحث عن أفضل عائد ممكن لرأس المال يفتح الباب الى الأخذ في الحسبان اختلاف نسب الفائدة. فشل النماذج للضبط من نوع ما قدمه كينز أدى الى تنامي هيمنة الاتجاهات ذات النزعة النقدية مع كثير من الحرية للقطاع الخاص. وهذا ما يعني مرونة للدخول، والأسعار ومعدل سعر الصرف.

أزمة هيكلية النظام الرأسمالي فرضت بعض الإجراءات على مستوى علاقات الإنتاج المباشرة وعلى مستوى الاختبارات السياسية الاقتصادية. وإذا كانت سنوات 1980 قد تميزت بانتصار الليبرالية المتطرفة على طريقة ريغن Reagan وتاتشر Thatcher، فإن سنوات 1990 شهدت تراجع عميق كرس لعودة بعض أشكال نماذج كينز. في عهد بوش ثم الرجوع الي النزعة النقدية والليبرالية.



كلينتون Clinton كان قد أنتخب على برنامج تدخل الدولة في المجال الصناعي ومجالات التكوين، والتعليم والصحة. في أوروبا الغربية، عودة الأحزاب الاجتماعية - الديمقراطية جاء لفتح المجال لدور تحتفظ به الدولة كفاعل لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة الاقتصادية. لافر Laffer وأنصاره الآخرين المنادين بعدم التدخل للدولة في الاقتصاد دعوا للتصويت الى مرشح من الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة. قلة الربحية للشركات الرأسمالية أطلق البحث عن حلول عبر طريقتين:

- الانتهاء من نظرية فورد، لأنه ليس من الممكن الاستمرار في النموذج السابق لتوزيع الثروات التي كرسست الى تطور متوازي للربح والأجور.

- استبدال الطلب الداخلي بالطلب الخارجي الذي يأتي من الشركات الأجنبية، أي الدوائر التجارية الدولية. هذا الوضع الجديد يقود البلدان نحو الانفتاح الاقتصادي، ونحو روابط أكثر للاعتماد - المتبادل ويتسبب في دوران السيولة على الصعيد الدولي بطريقة غير متوازنة. ظهور كميات هائلة لرؤوس الأموال العائمة في عالم محروم من نظام نقدي دولي مع عملة تسبب التشويش بين وظائفها الوطنية ودورها الدولي (الدولار) لا يساعد على الاستقرار للعلاقات الاقتصادية الدولية. مع اليورو هناك توازن نسبي لصالح العملة الأوروبية. وكذلك بعض الأخطار كما سنرى لاحقاً. السباق نحو غزو أسواق خارجية يستنفد رؤوس الأموال وكل أدوات الإقراض، وترك قطاعات كبيرة من الاقتصاد غير المربحة التي تتكون أساساً من الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم. هذه الإعادة لتخصيص الموارد المالية تشكل حجر عثرة للسياسة النقدية والمالية للدولة، وتصرفات الفاعلين في الأسواق النقدية والمالية وأخيراً تقود الى دوران للسيولة على الصعيد الدولي.

من هذه الحقيقة، التوزيع بين العرض والطلب للأصول المالية التي تشكل عند بعض أصحاب النزعة النقدية، محددًا لمعدل سعر الصرف ليست سوى نتيجة لهذه الظواهر الاقتصادية الحقيقية

والذي يجد أصوله في تقاسم رؤوس الأموال حسب الفروع الصناعية تدفق رؤوس الأموال نحو مكان ارتفاع معدل الربح الأقصى وعليه يفرض نوعاً معيناً من التخصص في الاقتصاد للبلاد المعنية في إطار دقيق من التقسيم الدولي للعمل. من هذه الحالة تتبين هيكلية التبادلات الخارجية ومختلف التشوهات في الأسعار والدخول.

السعي للربح الأكبر هدف لقطاعات واسعة من الاقتصاد. ولضعف الأسواق الداخلية، الصراع بين مختلف الرأسماليين الوطنيين هو الذي يتحكم في دوران السلع ورؤوس الأموال. النقطة المحورية لهذه التوترات هي العملة بحيث أنها هي التي تسجل فيها الرغبات والأمني، أو التخلي أو التبادل للأصول المالية والأموال المتاحة للإقراض والسيولة والانتشار.

إنها الممر الإجباري لكل التدفقات النقدية والمالية على الصعيد الدولي الذي لا يعبر عن الاتجاهات النسبية للثروات في مختلف البلدان. وهي كذلك من أجل تسهيل حركة البضائع وبيعها والاستمرار في إعادة إعطاء قروض للبلدان الساعية للنمو. النفقات الضرورية للعملات الصعبة، وذلك بسبب الاحتياجات للتمويلات الخارجية، تكون عبئاً ثقیلاً على توازن مدفوعات عديد من الدول العربية.

بشكل عام، تفاقم الدين يزداد سوءاً عندما العملة الصعبة التي تعمل على تقييم القروض متقلبة بشكل دائم. وهذه هي حالة الدولار الذي يلعب على الصعيد العالمي دور الوسيط في المدفوعات وكعملة احتياط. قروض التصدير، فيما لو سمحت بتحسين المبيعات الى الخارج، بأسعار مدعومة بطريقة غير مباشرة بفعل هذا الواقع تشكل تهرب لرؤوس الأموال. ونظراً لعدم قابلية العملات العربية للتحويل، فإن حركة رؤوس الأموال لا تتأثر بفعل متغير معدلات الفائدة ولا بمستويات العائد للأصول المالية اختلافات معدلات الفائدة ومعدلات سعر الصرف لم تلعب أي دور يذكر.

مدخلات ومخرجات رؤوس الأموال (سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة) تملي في المقام الأول بمدى الربحية المتوقعة لاستثمارات أصحاب الأموال. مستثمر عربي في الخارج اذا رأى أن ذلك يدر له أكثر ربحية وأكثر ثقة. لكن في رأينا، هناك عوامل أخرى التي هي مرتبطة بقليل أو كثير مع الربحية لرؤوس الأموال المستثمرة. العمولات المدفوعة في الخارج لفائدة موظف كبير والتهرب الضريبي هي من العوامل التي تؤدي الى هروب رؤوس الأموال. انعدام الثقة السياسية هو عامل يزيد من هروب رؤوس الأموال. وأخيراً عدم القابلية للتحويل للعملة الوطنية

يضع تأثيراً نفسياً لصالح العملة الأجنبية الصعبة التي تعتبر أكثر استقراراً. تطور السوق السوداء للعملات الصعبة يعوق الاستثمارات بالعملة الوطنية.

والمعاملين والوكلاء يقتنعون من أن العملة الوطنية سوف تهبط إلى الأسفل. في الواقع، هذا يضع خصائص متناظرة رئيسية. السوق الموازية للعملات الصعبة رسمياً غير موجودة. والحالة السياسية محكوم عليها من قبل المعاملين سواء، كان ذلك صحيحاً أم لا، بأنها مستقرة.

وهي تعكس رغبة لرأس المال في زيادة الربح لأقصى الحدود. فوائد رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، زادت من عام 1972 وحتى اليوم، في حين أن متوسط الربحية انخفض منذ 1970/1969 في البلدان الصناعية. تحركات رؤوس الأموال للشركات المتعددة الجنسيات تستهدف قواعد الحماية، وتعزيز معدلات الأرباح في الخارج أو لدفعها نحو قطاعات يكون فيها معدل الربحية قوي. الشركات المتعددة الجنسيات تحاول السيطرة على أغلب التكنولوجيات الجديدة والقطاعات الواعدة.

## 8. الانتقال من القيمة النسبية للعملة إلى معدل سعر الصرف

حتى الآن، اقترحنا أن القيم الفعلية للعملات تشكل نقطة البداية لتحديد قيمتها في إطار ديناميكيات المقارنة للبيانات الاقتصادية والنقدية. هذه العملية تنطوي على تقرير غياب سلوكيات المضاربة من تجار أسواق الصرف التي يمكن أن تجعل سعر الصرف بعيداً عن "قيمتها الأساسية" باعتباره ممثلاً في القيمة الفعلية للعملة وحتى في قيمتها النسبية. وهذه القيم للعملة تتأثر ببعض التراكمات مثل معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، الإنتاجية، معدل الربح، ومعدل الفائدة،.... نحن نعتقد في الواقع إذا كانت المكونات الضرورية والمهيمنة لمعدل سعر الصرف هي القيمة النسبية للعملة، فإن عوامل فقدان الثقة والتوقعات والمضاربة هي محددات إضافية و ظرفية.

معدل سعر الصرف يعرف إذن على أنه مساوي للقيمة النسبية للعملة مضافاً إليه متغير يقيس فقدان الثقة، الأخبار والتوقعات وسلوكيات المضاربة في السوق. وتكون عندنا المعادلة كالتالي:

$$e = VRM + \epsilon_t$$

ومع = معدل سعر الصرف

و  $VRM$  = القيمة النسبية للعملة.

وهو ما يبعد معدل سعر الصرف عن قيمته الأساسية. ومن الصعب تقدير وعزل محددات هذا المتغير. نحن لن نناقش صحة الافتراضات أو التوقعات العقلانية أو المكيفة. المنتجون وجدوا

أمامهم رهان، والتوقعات حول الظروف المستقبلية للإنتاج التي تبقى مجهولة. ومن السمات الرئيسية للاقتصاد النقدي هو مبدأ المضاربة المعتادة. وهذا شهد زيادة في مراحل الأزمة. الشركات الصناعية الهامة تتردد بين المضاربة والاستثمارات المادية بين قيم رأس المال المالي ورأس المال الصناعي. ومن اللافت أن نرى كيف أن أسواق الأسهم سجلت أرباحاً قياسية خلال العام 2012 في حين أن الحالة الاقتصادية هي سيئة في العالم بأسره.

عدم استقرار سعر الصرف يستند على التسويات التي تتحكم بأكثر أو أقل في علاقات القوى الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ليس فقط التطورات الطائشة لمعدلات الصرف التي تصل في بعض الأحيان الى أكثر أو أقل من 15% من السعر النسبي.

هذا هو مثال التكافؤ بين الدولار الأمريكي والمارك الألماني والفرنك الفرنسي، في عام 1985 و 97,5 فرنك فرنسي في مايو 1998، وسيكون صعباً تصديق أن هذه المتغيرات تتلاءم مع "الأساسيات" الاقتصادية. نلاحظ الحالة الخاصة للدولار التي تعكس الحجم الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة.

الفروق في الفوائد، وحسابات موازين المدفوعات، ومتغيرات أسعار السلع والخدمات أو فروق معدلات النمو لا تكفي لإعطاء شرح لتقلبات أسعار الصرف. الاختلال وعدم انتظام النشاطات المالية أصبحت جسيمة جداً وأدت الى محو السيطرة على حركات رؤوس الأموال مطلقة العنان أيضاً الى عمليات المضاربة المسببة للضغوط. ونقدر أن ما بين 70% و 80% هي قيمة العمليات بين المصارف التي تشكل المختص في أسواق سعر الصرف.

من 15% الى 25% من الصفقات التجارية اليومية للسوق يمكن أن تكون تدفقات صافية، تتوافق مع عمليات لحساب الزبائن، سواء كان ذلك يهم الموردين أو المصدريين. لكن عندما يتم جرد الحسابات في إحدى صالات سعر الصرف يمكننا رؤية أنه ليس هناك دائماً علاقة بين حجم معطي للمعاملات التجارية ومبلغ العمليات المالية. هذه الظواهر أخذت حجماً مسبباً لعدم الاستقرار عندما يكون البحث عن الربحية يتجاوز الإطار الوطني وينخرط في عمليات هائلة لرؤوس الأموال العائمة. والسؤال المركزي هو ما إذا كان تدفق رؤوس الأموال هو الأصل في هشاشة معدلات سعر الصرف. نحن لم نأخذ بفكرة أن العمليات البنائية المصرفية هي نمط لتثبيت أسعار الصرف كميزة تتعلق بتثبيت "الأسعار" للعملاء الصعبة على أساس العروض والطلبات لزبائنهم.

سلوكيات المحفظة والعمليات المالية ليست أيضاً محددات حصرية لمعدل سعر الصرف. من خلال خبرتي الماضية في صالة التبادلات في مصرف القرض الفلاحي الفرنسي، تعلمت الدروس التالية:

على مستوى الاقتصاد - الجزئي، وعلى مستوى كل مصرف، العلاقات بين قسم الحسابات الخاص بالإيداعات ومقصورة الزبائن هي أكثر إحكاماً مما نعتقد. قطاع الصرافة هو الأكثر إثارة، والأكثر تعرضاً للخطر وهو الأكثر شهرة للجمهور. نشاطه الرئيسي يعتمد على الشراء/ والبيع للعملات بالنقد آملاً في الحصول على فوائد فورية من المبالغ الاسمية. ورصيد آخر النهار هو الذي يحسب.

مثال:

في الساعة 9.05 الصراف يشتري 3.000.000 دولار على أساس سعر 1 يورو = 1 دولار الحالة الأولى: عند الساعة 9.10 إذا كان سعر الصرف تجاوز التساوي 1 يورو = 1,120 دولار، نفس هذا الصراف يمكن التأكيد أنه حقق مكاسب تصل الى 360.000 دولار.

الحالة الثانية: إذا كان سعر الصرف تجاوز التساوي الى 1 يورو = 0,9652 دولار، نفس هذا الصراف يمكن التأكيد أنه مني بخسائر تصل الى 104.400 دولار. في كلتا الحالتين، المصرف ليس مجبراً أن يعرض الـ/ 3.000.000 دولار. الصراف على الحساب لم يستشر زميله في قسم خدمات الزبائن قبل شراء الدولارات. وهنا نرى بوضوح أن حجم الأموال في الرهان ليست دائماً فعلية ولكن وهمية، وهي لا تتوافق بالضرورة مع أوامر الشراء الناتجة عن الصفقات التجارية. لكن سيكون من الوهم التفكير بأن الصرافين على الحساب يتصرفون كلاعبي عابثين يشترون ويبيعون العملات يوحي من حدسهم و / أو تقليدهم الأعمى.

الصرافون يتابعون منذ افتتاح السوق المعلومات التي تعرض على الشاشات والتي هي تتعلق بالتطورات الحقيقية مثل معدل البطالة الشهرية، الميزان التجاري، أسعار الجملة، وأسعار براميل النفط.

إنه في سوق التبادلات على الحساب حيث يتحدد بشكل دائم سعر تبادل الدولار/ اليورو، بناء على عملية مستمرة التغير لأوامر الشراء والبيع للعملات. هذا السوق ليس له موقع جغرافي ويعمل على مدار 24 ساعة بسبب فروق التوقيت. الصراف الباريسي يحس بمجيء المتعاملين الروس

والأسيويون منذ الصباح مع الأخذ في الاعتبار الكمية الهائلة للعملات الصعبة التي تباع وتشتري.

افتتاح سوق الولايات المتحدة الساعة بتوقيت باريس 13.30 ينشط السوق بقوة. بطريقة تدفع الى تداول مبالغ هامة، وسوق سعر الصرف يجد نفسه متأثراً بكثرة هذه المبالغ المتداولة. الولايات المتحدة تلقي بوزن ثقيل وهائل بفعل أوامر الشراء والبيع الغير مرتبة والهائلة.

محدد الأسعار الرسمية في البورصة بباريس يحضر كل يوم الى السوق بين الساعة 13.30 و 14.00 مساءً ويقصر أوامر الشراء والبيع بالأسعار الرسمية للزبائن من المصارف فقط. وكل يوم هناك قائمة رسمية للعملات الصعبة التي تعمل كمؤشر للمصارف والشركات. المصرف عندها يمكنه الشراء والبيع حسب احتياجاته. في سلة العملات، التصادم بين عروض الشراء والبيع للعملات الصعبة الرئيسية بفتح الطريق لتحديد أسعار العملات الصعبة الأخرى مقابل عملة اليورو، وهو ما نسميه المزاد. مندوب المصرف يبقى على اتصال مع عملاء صالة التبادلات الذي يمكنه إقرار شراء أو بيع العملات الصعبة لحسابه الخاص، على أساس الأسعار المتداولة خارج فرنسا.

المصرف المركزي الأوروبي يحتفظ بسلطته للتدخل حسب سياسته النقدية المحددة من قبل مجلسه المستقل. وعند إغلاق المداولات في عين المكان في باريس على تمام الساعة 17.00، الصرافون يتوجب عليهم إنهاء أوامر الشراء والبيع باليورو لا تتخذ موقفاً أفضل على حساب العملة الوطنية. هذه المشتريات باليورو يتوجب أن تكون متساوية للمبيعات بهذه العملة. نشاط قسم تجارة العملات يعتمد على تبادل العملات الصعبة على الصعيد العالمي على فترات تبدأ من شهر إلى شهرين إلى ثلاثة وحتى ستة أشهر وأحياناً تصل إلى سنة.

وفيما يتعلق بالعمليات البنكية - بين - المصارف، فقط سلوك الزبون يمكن أن يركز العروض والطلبات للشركات الصناعية والتجارية، وكذلك التي تخص الأفراد الخواص. وهناك مقصورة ثالثة في صالة تبادلات الصرف، تتشكل من المتعاملين الذين لهم علاقة مباشرة مع الوكالات المحلية والإقليمية. أمناء صناديق الشركات الكبرى يتواصلون باستمرار مع زملائهم من الصرافين والمودعين. صراف العملة او الزبون له الحق في الحصول على نفس المعلومات وتعرض في خدمته نفس الأدوات، وله نفس البيانات عن الزبائن.

مقصورة الزبون تسجل طلبات العملات الصعبة من أجل التعاملات التجارية والاستثمارات المالية. قسم خدمات المحاسبة وخدمات الإيداع يلعبان دوراً هاماً حول الأموال الهائلة المتداولة التي لا ترتبط بشكل متناسب ولا تلقائي مع عمليات "الزبائن". لكن في حالة أن زبون طلب 20.000 ين، فإنه يمكن استيفاء المبالغ المطلوبة من مصرف لآخر والتي قد تصل الى 20.000 ين ياباني. لذا فإنه يبقى هناك دوران هائل للأموال التي تمر بشكل وهمي خلال اليوم وهي التي تغذي عملية المضاربة. مدير صالة التبادلات في مصرف كبير سوف يصف صراف العملة كلاعب القدرات البديهية للسوق.

وفي نفس الوقت يقر على قدرته على التحليل والتقييم للمعلومات من أجل التوقع الأفضل لتطور معدل سعر الصرف. من وجهة النظر هذه أنه من الممكن مواجهة سلوكيات لا عقلانية وشكلية. ويمكننا مشاهدة ظاهرة صدى وقوة الأحكام الذاتية حول العملة. وما يهم هو التفسير المشترك للمعلومة من قبل العديد من الصرافين. وهذا هو ما سوف يهيمن على السوق وسوف يقودها، ولا يهم أن ذلك صحيح أم لا.

ويمكن أن يكون لدينا الحق وحدنا ضد السوق، ولا حتى رهاننا على عملة معينة يتحقق، بل على العكس، يتوجب متابعة السوق. هذه اللاعقلانية يمكن أن تبدو متناقضة. إنها تتناقض مع النظريات التقليدية العقلانية للعملاء ويقترح فكرة أن سوق تبادل العملات هي بطبيعتها غير مستقرة، وهو ما يفرض التدخل المنظم للدولة. لكن عادة الاتجاهات الأصلية هي التي تتغلب. صرافو العملة في المصارف هم من يتحكمون في البيانات الاقتصادية الأساسية ويوجهون السوق نحو قيم أكثر واقعية. بشكل عام الصراف لا يستجيب للمعلومات التي اتخذت في معزل عن وضعيتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المعلومة يتم تحليلها حسب ماضيها وحاضرها وما يمكن أن تتأثر به مستقبلاً. وليس رقم معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي هو الذي يؤثر على سلوك الصراف، لكن بمقارنته مع أرقام المراحل السابقة، وكذلك مدى تأثيره على الربحية الاقتصادية والمالية، ونسب البطالة... الخ. أما فيما يتعلق بدور الدولة فإن ذلك يعد محل للنقاش بالنسبة لأصحاب النزعة النقدية اللذين يطرحون بأن تدخل الدولة ليس ضرورياً وهذا يتيح إمكانية أن نجاح مبادرة القطاع الخاص في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أتباع نظرية كينز- الجدد ينقسمون بين ضرورة تدخل الدولة وآخرين الذين يشككون في وضع حدود وضغوط عنيفة تفرض على قوى العمل والسوق. هؤلاء الآخرين يتوقعون بروز طريق ثالث يعطي مكاناً حيويًا للسوق مع إجراءات هامة تؤدي الى توزيع عادل للثروة والتخفيف من حدة معاناة الفئات الأكثر حرماناً. الدولة تحاول من خلال عدة وسائل التأثير على تطور سعر الصرف في اتجاه معين أو اتجاه آخر حسب أهدافها الاقتصادية، والنقدية والمالية. سعر الصرف يستخدم سواء من أجل مساعدة أو تحقيق التوازنات الخارجية.

لكن لا يجب التسليم أن الدولة تستطيع تسوية التقلبات في قيم العملة الوطنية بطريقة مطلقة. وهذا يقودنا الى مناقشة موقف الدولار كعملة وطنية تلعب دوراً عالمياً، وبدون أن نهمل دور العملات الصعبة الرئيسية الأخرى وتأثيرها في النظام النقدي الدولي. عملة الولايات المتحدة استخدمت من أجل حل أزمة الربحية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي في نهاية سنوات الستينات وبداية سنوات السبعينات على حساب بقية العالم. ولعلاج هذه الحالة، بعض المتخصصين يرون في عملة اليورو حل للحالة الراهنة للنظام النقدي الدولي.

العديد من الاقتراحات لإصلاح النظام النقدي الدولي تعتمد على إنشاء مناطق نقدية وكل واحدة من هذه المناطق لديها عملة مهيمنة (منطقة للدولار، منطقة للين واليوان، ومنطقة لليورو، ومنطقة للروبل)، في هذه المنافسة بين "العملات الصعبة" خصوصاً الدولار واليورو والين، فإن البلدان الساعية للنمو تشهد وبدون أي قوة على التأثير في انهيار عملاتها الوطنية في الأسواق الموازية. وهذا ينطبق أيضاً على الدول ذات التخطيط الاقتصادي المركزي. البحث بالنسبة للبلدان ذات العملات الغير قابلة للتحويل، يسمح بتحديد ثنائية متساوية نقدية على مستويات حسابية مع أنظمتها لتقييم السلع القابلة للتداول، وهذا ما سيكون ربما مفيداً مع شركائها التجاريين.

## الجزء الثاني:



## الاختلالات البنيوية، و السياسات النقدية و المالية

لقد كانت التوقعات أن تحقق نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي البنيوية، نتائج غير مسبقة تتصل برفع معدلات النمو وامتصاص البطالة واستقرار سعري الصرف والفائدة، بالإضافة إلى تحقيق فائض في موازين المدفوعات والتجارة الخارجية، ناهيك عن زيادة الناتج القومي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، أي يفترض بها أن تحقق نجاحات مأمولة لاسيما في مجالات السيطرة على التضخم ورفع معدلات النمو .

لقد غلبت سياستا التثبيت والتكيف الهيكلي اعتبارات السياسات النقدية والمالية، أي خيار المدى القصير، على اعتبارات مواجهة الاختلالات الهيكلية الكامنة وراءها، أي خيار المدى البعيد، وحصلت مغالاة في تطبيق السياسات التمويلية لمواجهة استحقاقات الإنفاق الجاري بغية كسب رضا السواد الأعظم في المجتمع بغض النظر عما ينتظر الأجيال القادمة من مصير جراء تطبيق مثل هذه السياسة .

وسياستا التثبيت والتكيف الهيكلي غالباً ما تطرح كرزمة متكاملة وليس كعناصر فرعية للسياسات القابلة للاختيار فيما بينها وأن القبول بها يعني التسليم المسبق بما يحتمل أن يترتب عليها من نتائج، وهذه السياسات غالباً ما تعتمد على أدوات التحليل النيوكلاسيكي الذي يركز على التأثير في المتغيرات النقدية ويعلق أهمية قصوى على العرض الكلي كوسيلة لتحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصادات الوطنية، والتحليل الاقتصادي النيولكلاسيكي يفاضل في مرحلة الركود التضخمي بين مكافحة البطالة ويغلب الخيار الأول على الخيار الثاني .

ومشروعات الإصلاحات الاقتصادية يفترض أن تنطلق من خلفية نظرية معينة وتستخدم آليات محددة حتى تحقق النتائج المرجوة منها بما في ذلك قضيتي جلب التكنولوجيا وتوطينها وجلب الاستثمارات وتوظيفها في خدمة التنمية، لأن القضيتين مرتبطتان ببعضهما البعض .

الإصلاح الاقتصادي البنيوي ليس قضية تقنية وحسب، بل هو قبل كل شيء قضية اجتماعية يفترض ألا تتسبب في تهميش القاعدة الشعبية وانحدار الطبقة الوسطى إلى الأدنى وأن تحول دون تعميق الاستقطاب الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بين المواطنين، فالإصلاح المالي البنيوي الحقيقي هو ذلك الإصلاح الذي يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الوطني ويلبي الاستحقاقات الاجتماعية في آن واحد .

وحتى يكون الإصلاح كذلك كان يفترض أن يتم بموجب وصفة داخلية تعتمد على قرار وطني ووصفة داخلية بديلة عن وصفة صندوق النقد الدولي او عبر ضغوطات اقتصادية خارجية.

## الفصل الاول تصاعد دور المالية الدولية

سيطرت علي الاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الأخيرة بيئة الأزمات الدولية. ويمكن تحديد هذه الأزمات في ثلاث أزمات رئيسية هي أزمة النظام النقدي الدولي، وأزمة التنمية الاقتصادية، وأزمة الإصلاحات الهيكلية المالية على مستوى الدول.

مازالت التنمية تمثل إحدى التحديات التي تواجه معظم الدول الساعية للنمو. فقد طرحت قضية التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث نفسها كأحدى القضايا العالمية الرئيسية بعد الحرب العالمية الثانية، وساعد على تصاعد تلك القضية تسارع عمليات الاستقلال بعد تلك الحرب وارتفاع معدلات النمو السكاني، فضلا عن ظروف التنافس الدولي بين الدول الكبرى، وسعى الدول النامية إلى توظيف تلك الظروف للحصول على أكبر قدر ممكن من المزايا لصالح قضية التنمية الاقتصادية. واستطاعت الدول النامية تحقيق معدلات جيدة من النمو الاقتصادي بعد الاستقلال خاصة في أوائل الستينيات، إلا أن عددا قليلا من تلك الدول هو الذي حقق نجاحا متواصلا (دول جنوب شرق آسيا بالأساس) بينما واجهت الغالبية العظمى الباقية مشاكل حادة منذ السبعينيات.

ثم جاءت الأزمة المالية الأخيرة (2008-2011) لتؤكد المهمة، أولها أن مصدر الأزمات المالية والاقتصادية الكبيرة ليس مقصورا على الاقتصادات والأسواق الصاعدة فقط، فقد بدأت هذه الأزمة داخل واحد من أهم الاقتصادات المتقدمة، وأحد رموز الرأسمالية الليبرالية، وهو الاقتصاد الأمريكي. وثانيها، أن هذه الأزمات أصبحت من العمق والقدرة على الانتشار والانتقال إلى باقي اقتصادات العالم إلى حد لا يمكن معه تجاهل مشكلات النظام المالي الاقتصادي العالمي. وأخيرا، جاءت هذه الأزمة لتؤكد حقيقة ثالثة مهمة وهي حاجة الاقتصادات الصناعية المتقدمة إلى الاقتصادات الصاعدة لمواجهة هذا النمط من الأزمات. وهكذا، باتت إدارة مشكلات النظام الاقتصادي والمالي العالمي والأزمات المالية الاقتصادية العالمية- سواء تلك التي تنشأ داخل الاقتصادات الصاعدة أو داخل الاقتصادات المتقدمة- عملية صعبة بدون تعاون وثيق بين الدول الصناعية المتقدمة والدول ذات الاقتصادات الصاعدة.

فقد كان هذا التعاون مهما في حالة الأزمة المالية الآسيوية لفهم أسباب حدوث هذا النوع من الأزمات وتجنب حدوثه مرة أخرى، كما كان مهما في حالة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة لضمان تعاون هذه الدول لضخ المزيد من الأموال ولتنشيط الطلب العالمي والداخلي - خاصة داخل الصين - لضمان حد أدنى من نمو الاقتصاد العالمي.

ورغم أن العديد من التحليلات الاقتصادية قد أرجعت تلك الأزمات إلي طبيعة الاقتصاديات والسياسات النقدية والمالية المحلية، إلا أن اتجاهها داخل تلك الدراسات مازال يركز علي طبيعة الاقتصاد العالمي والنظام النقدي الدولي ذاته، خاصة انتشار ما يعرف بظاهرة "الأموال الساخنة" أو "الهائمة"، و"أخلاقيات الأعمال" أو "البيزنس". وقد دفعت تلك الظروف إلي نمو اتجاهات تدعو إلي إعادة النظر في بعض المسلمات التي كادت تكون تقليدية.

كان في مقدمتها خطورة الاندماج غير المحسوب في الاقتصاد العالمي، وتزايد القناعة بأن المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وفي مقدمتها البنك وصندوق النقد الدوليان، لا تمتلك بالضرورة الاستراتيجيات و"الوصفات" الملائمة للخروج من تلك الأزمات. ونشير هنا إلي النقد الشديد الذي تعرض له أداء صندوق النقد الدولي في التعامل مع الأزمة المالية والآسيوية الأوروبية.

## القسم 1 :

### سيطرة المالية الدولية

بعد تعدد الانهيارات في اسواق المال يمكن القول ان الرأسمالية هي مبدأ الأزمات، وأن الأزمة المالية الحالية المستمرة منذ عام 2008 امتازت بالشمولية والامتداد والمفاجأة. عندما كان النظام النقدي العالمي يعتمد على الذهب والفضة لم تكن هناك مشكلة في الأسعار لثبات قيمة العملات على المدى الطويل، فكانت العملات تقوم بوظيفتها كمقياس للتبادل ومخزون للقيمة ومقياس للمنفعة، وكان النقد ينتج نقداً بوسيط وهو الإنتاج فكانت القاعدة (نقود-بضاعة-نقود). ولكن الحال تغير مع وجود النزعة الليبرالية للنظام الرأسمالي، فالعملات المغطاة تغطية كاملة أو بوزن معين من الذهب لم تكف لأن الرأسمالي ينفق عادة أكثر مما يملك، فأحدث فكرة طباعة نقود بلا غطاء. أثناء الحرب العالمية الأولى احتاجت الدول الغربية الرأسمالية لأموال ضخمة تمول بها الحرب، فطبعت عملات ورقية بلا غطاء، وأخذت تكذب على العالم بإعطائهم ورقاً فاقداً لقيمتة كنقد مغطى، وعندما انكشف ذلك للعالم تدهورت عملات هذه الدول سيما ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، وعندما دخلت أميركا في الحرب العالمية الثانية كانت تملك أكبر احتياطي من الذهب في العالم، فاستغلت الوضع العالمي وجمعت الدول الرأسمالية في بريتون وودز وعقدت معهم اتفاقية في 1944، وجعلت بموجبه الدولار شريكاً للذهب، والتزمت بان كل من يملك 35 دولاراً تعطيه

أوقية ذهب باعتبار أن الذهب مقدس عندها، ولكن أميركا لم تكن أحسن من الدول الأوروبية، فعندما دخلت في حرب فيتنام طبعت نقوداً بلا غطاء وتسرب ذهباً إلى العالم من قبل الشركات وغيرها، وفي 15. 08. 1971م أصدر نيكسون قراره بنقض اتفاقية بريتون وودز التي ولدت عام 1944 و وعد بالتزام أميركا بتبديل الدولار بالذهب. وانتقل العالم بعد ذلك إلى مرحلة جديدة وهي هيمنة الدولار، لأن الدول كانت تخزن الدولار باعتباره ذهباً .

إن الأصل في الكتلة النقدية أن تغطي بالإنتاج الحقيقي لدى أية دولة، وعندما يتم طبع أي نقود بلا غطاء يجعلها تدخل في دورة الاقتصاد بزيادة الكتلة النقدية وذلك يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة. ولولا أن الدولار يحتفظ به كمدخرات "عملة صعبة" في البنوك المركزية للدول الأخرى، ما يجعلها تدعمه إذا انخفض، ولولا المؤامرات والمناورات السياسية والاقتصادية التي ترتبها أميركا من خلال هذه الأداة "الدولار" لانهار هذا الأخير منذ زمن. وفي الأزمة المالية العالمية الراهنة تطالب الكثير من الدول بعملة مرجعية بديلة للدولار هي الذهب، لأن أية هزة تصيب الاقتصاد الأميركي تنتقل تلقائياً إلى كل دول العالم.

إن عولمة الأسواق المالية وما انطوت عليه من إجراءات للتحرير المالي كانت ذات آثار مهمة وخطيرة على البلاد النامية فقد أدت إلى إلغاء الحظر على المعاملات التي يشملها حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات وكذلك، فإن هذه الإجراءات عرضت الجهاز المصرفي للأزمات، ولتدفق الأموال القدرة (غسيل الأموال)، وتعرض البلد لهجمات المضاربين، وإلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية، وشجعت على هروب واسع لرؤوس الأموال الوطنية للخارج ومما سبق، يمكن القول إن البلاد النامية تعاني من وضع غير متكافئ لها في الاقتصاد العالمي، وإن هذا الوضع يتدهور فترة بعد أخرى تحت تأثير سرعة اندفاع قطار العولمة والتحرر المتسارع لاقتصادات هذه البلاد وإدماجها في الاقتصاد العالمي، وإن هذا الدمج والتحول المفاجئ والالتزام المبكر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي كانت له نتائج سلبية، وأحيانا مدمرة على اقتصاد البلدان النامية، حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدتها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية، وأدت إلى ارتفاع تكلفة المعرفة والتكنولوجيا، وتعرضها إلى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، واحتمال استيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، مما سيدفع، وذلك هو الأخطر، إلى تقليص قدرة البلاد النامية

على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية (وغيرها من السياسات) بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من مستواها الوطني إلى صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

## 1. عدم التوازن والنظام المالي الدولي

حتى الآن ناقشنا الظروف التي تحدد القيمة الفعلية للعملة (في.بي.آم VPM) و القيمة النسبية للعملة (في.أر.آم VRM)، وذلك بإقرار فرضية حدوث تقارب نحو وضع التوازن. هذا التوازن المفترض و المحدد يتحقق في وضع لا يخضع للمضاربة و يتجه بشكل اكبر نحو القيمة الحقيقية للعملة. و في حالة ما أضفنا إليه عناصر غير متوازنة و مضطربة، و حالات مختلفة تسببت فيها هذه الاضطرابات، فان الأمر سيكون مختلفا.

وعندما يرسم الإطار العام مع تعريف القيمة الفعلية للعملة (في.بي.آم VPM) و القيمة النسبية للنقود (في.أر.آم VRM)، فان معدل سعر الصرف يمكن استخلاصه تلقائيا. وعند مناقشة سياسات سعر الصرف لعمليتين غير قابلتين للتحويل، فانه يبدو من الضروري معالجة اشكالية عدم قابلية التحويل كنظام يحدد سعر الصرف خارج آلية السوق. بالنسبة للبعض مثل (ماك كينون، 1982 Mc. Kinnen)، فإن عدم قابلية التحويل هي ميزة أعطيت للبلدان الساعية للنمو من اجل حماية اقتصاداتها. أما بالنسبة لآخرين، فان ذلك يعد عائقا يحد بشكل كبير من حركة التبادل مع الشركاء الأجانب.

النقطة الرئيسية في هذا الفصل هي لفهم كيف تؤثر الفجوة بين معدل سعر الصرف الذي يستجيب فقط لقرار السلطات العامة بدون ربطه مع السوق والقيمة النسبية للعملة والتي هي ناتجة عن معطيات اقتصادية موضوعية، وهي أيضا الأصل في الاختلالات المالية ونشاطات مدعومة في السوق الموازي للعمليات.

ومهما كان دور العملة والانتماء في تحديد الهياكل الاقتصادية لبلدان العالم الثالث، و حتى مع قابلية عملتها للتحويل، فإنها تبقى معتمدة على عملات البلدان التي تهيمن على النظام النقدي الدولي. و قبل معالجة مسألة عدم قابلية التحويل، سنناقش عوامل الاختلالات النقدية و المالية التي تؤثر على العملات الهامشية مثل أغلبية العملات العربية.

ولهذا السبب سوف يُعرض باختصار نظام العملة الوطنية كلاعب لدور العملة الدولية؛ الدولار الأمريكي.

التقلبات العشوائية لقيمة الدولار ليست هي السبب الوحيد في الاضطرابات التي تؤدي إلى تغير قيم العملات الهامشية، عوامل متعددة أخرى تدخل في عملية عدم استقرار النظام النقدي. الجدل الحالي حول العولمة الاقتصادية و المالية ما زال في بداياته. حلول الخروج من الأزمة تم اقتراحها بدون الحصول على إجماع الأغلبية.

و حسب ايتويل ( Eatweel 1995)، فان (نظام بريتون وودز جديد) مع تحديد أساس سعر صرف ثابت بات ملحا، ويجب أن يعتمد على مؤسسة نقدية متعددة، لديها السلطة الكافية لفرضه على الجميع، بدون هيمنة الدولار.

هذا الجهاز يعهد إليه بإدارة نظام دولي للمدفوعات. الصين وروسيا وبدرجة أقل فرنسا و ألمانيا و من خلال قمة دول مجموعة العشرين، أعربوا عن رغبتهم بتعديل النظام النقدي العالمي. الدولار يتوجب ان يختفي لصالح عملة عالمية جديدة. الأزمة المصرفية و المالية و الاقتصادية لسنوات 2012/2011 هي الدافع وراء هذا الطلب. مشكلة العملة الدولية مرتبطة بشكل وثيق مع النظام المصرفي و المالي العالمي وأيضا مع المنطق الليبرالي الذي يعطي صلاحيات واسعة للسوق. فكرة عملة عالمية هي فكرة قديمة. الاتحاد اللاتيني أدى تأسيس عام 1865 واستمر حتى عام 1925، شهد أول مبادرة لوضع عملة كونية.

هذا الاتحاد جذب اهتمام العديد من البلدان: الأرجنتين، فنزويلا، البيرو، تشيلي، رومانيا، روسيا، بلجيكا، اليونان، إيطاليا، سويسرا، و فرنسا و التي لعب فيها من حيث المبدأ، الفرنك الفرنسي دور العملة المشتركة. إنجلترا هي الأخرى أبدت اهتمامها مما أدى إلى تعطيل هذا النظام؛ لان الجنيه الإسترليني كان العملة المهيمنة.

الاقتراح الأكثر تفصيلا لإنشاء عملة عالمية جاء من قبل كينز Keynes، عام 1944 و ذلك خلال مناقشات بريتون وودز، والأمر لم يكن يعنى "تدويل" لأى عملة وطنية : عملة (البانكور) كانت يمكن أن تحل محل الدولار كعملة عالمية. للتخلي عن جعل الذهب أساس للنظام النقدي، كينز (Keynes)، اقترح حرمان كل العملات الوطنية من بعض وظائفها مثل وظيفة الاحتياطيات الدولية مهما كان نوعها. هذه العملة المشتركة تفرض تأسيس اتحاد للمقاصة، أدى يتوجب عليه السماح للمصارف المركزية بضمان تسوية الأرصدة و موازين المدفوعات مع الآخرين.

لكن المصارف المركزية يحظر عليها الاحتفاظ بحسابات للأفراد لدى الآخرين، و لكن فقط لدى اتحاد المقاصة الدولي. عملة البانكور (Le Bancor) تم تصميمها كعملة ائتمان و عملة مرتبطة بالذهب : الاتحاد يتوجب عليه أن يثمن البانكور (Le Bancor) بوزن معين من الذهب، و كل مصرف مركزي يمكنه تحديد جزء من عملته مقابل البانكور (Le Bancor). و العملات الوطنية ينبغي ألا يكون لها أي وظيفة للاحتياطيات الدولية. كينز (Keynes)، اقترح نظام حصص بعملة البانكور لكل دولة وتأطير تقني دقيق و صارم للحسابات الائتمانية الدائنة، والمدينة ويكون تحت سلطة اتحاد المقاصة الدولي من اجل تجنب عملية التراكم. والبلدان يمكنها تبديل الذهب مقابل البانكور و العكس محظور.

اقترح كينز (Keynes) لم يتم الأخذ به وتمكن وايت (White .H) من فرض أرائه وهي تلك للدولة المهيمنة، الولايات المتحدة و التي عملتها الوطنية أصبحت عالمية.

عملة البانكور (Le Bancor) لا يمكن استخدامها في أيامنا هذه في البلدان التي تشهد حركات مكثفة لرؤوس الأموال و المصارف المركزية الضعيفة بسبب الفاعلين في السوق، لكن يمكن أن تكون مصدرا الهام لعملة غير قابلة للتبديل بالنسبة للدول الساعية للنمو مثل المنطقة المغاربية. وكما ذكرنا في كتابنا السابق باللغة الفرنسية، كميل الساري، 2011. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية) (CNUCED) بدوره اقترح في يوم 7. 9. 2009 تأسيس نظام جديد لنظام سعر الصرف ليس فقط لعملة الدولار وحدها، و لكن حول سلة من العملات الممثلة مع التشديد على ضرورة وضع نظام مراقبة صارم حول حركة رؤوس الأموال ما وراء الحدود. الأمر لا يتعلق بالنسبة لـ/ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED) بإنشاء نظام اصطناعي مبني على نظام حقوق السحب الخاصة (DTS)، ولكن مع آلية متعددة تنظم على غرار بريتون وودز أو على غرار يشبه النظام النقدي الأوروبي.

الاقتراح الأخير جاء من قبل ار. موندل (R. Mundell) عام 2000 وهو يجيب على السؤال " كم يحتاج العالم من عملات " ؟

ويختصر الإجابة في ثلاث مراحل لتكوين نظام نقدي مثالي يمكن تعزيزه : " الولايات المتحدة (A) و هي تمثل ما يقارب 25% من الاقتصاد العالمي، منطقة اليورو (E) و تمثل 20% ثم اليابان (J) و تمثل 15% من الاقتصاد العالمي. وباحتسابها مجتمعة، فان هذه البلدان الثلاثة (A، J، E) تمثل مركز الإنتاج العالمي أي 60% منه. و خارج حلقة المركز في الإنتاج العالمي نجد



بعض البلدان الكبرى، وعدد كبير من البلدان الصغيرة و ضعيفة الاقتصاديات. لكن خاصية النظام النقدي الدولي SMI هو " انه بالضرورة مُسيطر عليه من قبل نشاطات المركز " و أفضل طريقة بالنسبة للبلدان الصغيرة، هي حماية عملاتها من هجمات المضاربة و من ربطها بإحدى عملات دول المركز السابقة الذكر (AJE).

ومن اجل تسهيل عملية العرض، نقترح تحديد سعر غير متماثل. الدولار يعتبر العملة المركزية. معدلات أسعار الصرف محددة بطريقة أن المصرف المركزي في اليابان يشتري و يبيع الين على أساس 1 دولار = 100 ين ياباني. المصرف المركزي الأوروبي ((BCE، يبيع و يشتري اليورو على أساس 1 دولار = 1 يورو. و الدولار في هذه الحالة لا ينخرط في أي عملية و يعمل على أساس انه صندوق إصدار.

مجلس الاحتياطي الفيدرالي يدار من قبل ثلاثي مشكل من المصارف المركزية الثلاثة. هذا الاتحاد النقدي على الصعيد الدولي، حسب (مونديل، Mundell)، من يمتلك آلية للتعديل التلقائي من نفس النوع الذي يطبق بين الناطق التي تستخدم نفس وحدة الحساب. و يتم توزيع أرباح سك العملات بين المصارف المركزية وفقا للوزن النسبي لكل مشارك. العملات الثلاثة لا تمثل سوى تسميات ثلاث فئات من العملة " تماما مثل معيار الذهب"، حيث أن العملات لم تكن سوى أسماء معينة فقط لوزن مختلف من الذهب.

هذه العملة العالمية سوف تدار من قبل مصرف مركزي واحد يتشكل من نفس الثلاثي (الاحتياطي الفدرالي، المصرف المركزي الأوروبي و المصرف المركزي الياباني). مونديل (Mundell)، 1961 و الوفي لمفهومه الذي الهم العملة الأوروبية الموحدة و هي ( المنطقة النقدية المثلى). هذا الاقتراح يهدف إلى إلغاء التقلبات في أسعار الصرف العشوائية و حركة عدم استقرار رؤوس الأموال. هذا الاقتراح له ميزات أخرى؛ إلغاء مخاطر التبديل وتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و تقريب و توحيد أساليب المحاسبة وطرق الإدارة والضرائب. اقتراح مونديل (Mundell)، لا يخلو من الغموض والضعف:

الدور المهيمن لعملة الدولار يصعب احتوائه، الولايات المتحدة تستفيد من حق سك العملة المرتبط بإصدارات هائلة للدولار بدون أي رقابة.

• مجموعة دول الـ (BRIC) و هي ( البرازيل، روسيا، الهند، الصين) التي تلقى بثقلها على الاقتصاد العالمي، هل تقبل أن تكون دول هاشية حول المركز الثلاثي؟

• دور التعديلات المتغيرة لأسعار الصرف قد ينخفض، في حين أن حالات العجز في ميزان المدفوعات أو في مستويات الأسعار، فإن معدلات أسعار الصرف تلعب دور امتصاص الصدمات الخارجية و الداخلية.

مسألة المناطق النقدية المثالية كانت هدف دراسات و مقترحات عديدة، خصوصا تلك لـ/برجستون، و وليامسون، (Williamson&Beregstent) (1985&1983). البلدان التي تلتزم بإنشاء منطقة نقدية لا يمكنها بعد ذلك استخدام معدل سعر الصرف كأداة للسياسة الاقتصادية. و يتوجب عليها الاختيار بين معدلات سعر صرف ثابتة (وهذه هي حالة بعض بلدان شرق أوروبا مقابل عملة (اليورو) و بين عملة مشتركة. العلاقات مع بقية دول العالم يجب أن تكون مرنة. ار. موندل (R. Mundell)، أمل في أن الفوائد الحقيقة للبلدان التي تتخلى عن استعمال معدلات سعر الصرف، هي تعويضها عن طريق التكاليف الفعلية.

هذا النموذج من المقترحات المختلفة حول هندسة المناطق النقدية المثالية هي كالتالي:

○ موندل، Mundell، 1961: استنفار قوى لحركة العمل أو مرونة عالية للأجور و الأسعار.

○ ماكينون، Mackinnon (1969) : انفتاح كبير للاقتصاديات كينين،

Kenen (1969) : طبيعة الاقتصاديات المتخصصة

○ انغرام، Ingram (1969) و جونسون، Johnson (1969) : درجة

التكامل المالي (حركة رؤوس الأموال) و الضريبة (الميزانية المركزية)

○ كوبر، Cooper (1977) و كيندلبرجير، Kindleberge (1986)

: تجانس الامتيازات.

**(1) موقف موندل، Mundell**

يفترض بلدين ("أ" و "ب") التزاما بعملية اندماج، لكنهما تأثرا بشكل مختلف سواء عن طريق صدمة خارجية (ركود، بطالة، وهن، تضخم)، كما أن الطلب في البلد ("أ") موجه نحو منتجات البلد ("ب"). النتائج بالنسبة للبلد ("أ") تكون: انخفاض في الإنتاج، ينتج عنه بطالة و بالتالي ربما عجز في ميزانها التجاري. النتائج بالنسبة للبلد ("ب") هي مغايرة: انخفاض في الإنتاج، توترات تضخمية، فائض تجارى. ومن اجل تصحيح هذه الاختلالات الوظيفية، هناك ثلاث آليات مطروحة :

- تخفيض قيمة العملة في الاقتصاد الراكد، الذي ينتج عنه بالرغم من أثاره السيئة (التضخم، فقدان مصداقية العملة) انتعاش اقتصادي. الآلية العكسية تلعب لصالح الاقتصاد الآخر؛
- مرونة اكبر للأسعار والأجور في اقتصاد متأثر بالبطالة مع ضمان انخفاض الأجور. وهو ما ينتج عنه تعزيز التنافسية، ما يعنى زيادة في الطلب على منتجات هذا البلد. و العكس صحيح بالنسبة للاقتصاد الآخر.
- تشجيع انتقال عوامل الإنتاج من خلال تنقل الأيدي العاملة في الاقتصاد ألدى يعانى من الركود نحو الاقتصاد ألدى يشهد حالة توسع. وهو ما يسمح بحل مشكلة البطالة في الاقتصاد الأول و الضغط لرفع الأجور في الاقتصاد الثاني. و لحل مشكلة الخلل في الميزان التجاري (بخفض الطلب في البلد الأول و زيادته في البلد الثاني).

و حسب موندل Mundell، الوحدة النقدية تعمل على إخفاء الأداة التصحيحية الأولى للاختلالات (خيار تعويم العملة، من اجل مواجهة نقص الإنتاجية أو ارتفاع الأجور)، وحدها الاقتصادية التي لديها قوة حركية كبيرة للعوامل الاقتصادية (تنقل مرن لليد العاملة ولراس المال) أو مرونة قوية للأسعار أو الأجور، تستطيع أن تكون منطقة نقدية مثلى. بالمقابل لو أن حركية عناصر الإنتاج ضعيفة و هناك جمود قوى في للأجور، في هذه البلدان ستكون هناك صعوبات و عليها مواجهة صدمات الاقتصادية الكلية.

## (2) انفتاح قوى للاقتصاديات : ماك كينون Mac Kinnon

حسب ماك كينون Mac Kinnon، التكاليف المرتبطة بالتخلي عن نظام سعر الصرف كأداة للسياسة الاقتصادية ينخفض عن طريق درجة الانفتاح للاقتصاديات وأهمية تجارتها المتبادلة.

الاقتصاد المفتوح (يقاس بنسبة: حصة السلع المتبادلة/وحصة السلع الغير قابلة للتبادل)، له مصلحة في المشاركة في نظام معدل أسعار صرف ثابتة للأسباب التالية:

◦ تقلبات أسعار العملة تؤثر بقوة على أسعار السلع المتبادلة وكذلك السلع الغير قابلة للتبادل؛ و هو أمر يؤدي إلى عدم الاستقرار الشديد.

◦ الوهم النقدي يميل إلى الزوال لان تقلبات الأسعار النسبية الداخلية؛ و انخفاض الدخل الحقيقية يصبح بديها و العملاء سيطلبون مراجعة دخولهم الاسمية. من هذه الحقيقة و من اجل الحد من تقلبات الأسعار، يتوجب تقليص المتغيرات في معدل سعر الصرف؛

◦ إن فعالية سياسة معدل سعر الصرف تقل مع درجة الانفتاح الاقتصادي.

في الاقتصاد المنفتح إلى درجة كبيرة، تتأثر بقوة تكاليف الإنتاج، بأسعار المواد الأولية والاستهلاكية المصاحب للواردات؛ و سيكون من الصعب استبدال الواردات عن طريق الإنتاج المحلي. و خلال عملية تعويم العملة، ارتفاع أسعار المواد المستوردة سوف ينعكس بشكل فوري على أسعار السلع الأخرى و على مستوى الأجور. في حالة أن المواد المستوردة كانت ضرورية، الواردات لن تنخفض بالرغم من ارتفاع الأسعار. بالمقابل نشر آثار التضخم المستورد يعوض الآثار المتوقعة من تعويم العملة حول الصادرات (انخفاض أسعار العملات الأجنبية) بحيث لا تزيد.

وبالتالي فان الآثار المتوقعة من تعويم العملة (انخفاض الواردات، وارتفاع الصادرات) ستكون محدودة وهو ما يحد من العودة إلى اي سياسات لمعدل سعر الصرف. اقتصاد منفتح بقوة يمكنه بسهولة تخفيض العجز التجاري من خلال سياسته المالية؛ في الواقع مضاعفة الإنفاق العام حول التجارة الخارجية سيكون أكثر ارتفاعا من الاقتصاد المغلق. اقتصاد مفتوح يتوجب عليه تخفيض اقل في إنفاقه العام مقارنة باقتصاد مغلق لمواجهة نفس العجز الخارجي. الاقتصاديات المفتوحة (والتي هي مستقلة جدا) لديها مصلحة في تكوين منطقة نقدية تلبى المعايير المثلى. في الواقع

التكاليف المرتبطة بالتخلي عن معدل سعر الصرف كأداة للسياسة الاقتصادية سيقبل مع درجة الانفتاح على الخارج.

### (3) طبيعة التخصص : كين Kenne

(كين 1969) Kenne، وضع معيار آخر ذو صلة : درجة تنوع الاقتصاد. ففي حالة أن الاقتصاديات لديها ميزة التخصص (الإنتاج متنوع جدا)، فإن درجة تأثرهم بالصدمات ستكون اقل. في الواقع، في حالة أن الطلب على منتج معين يتراجع، فإن عواقب الصدمة على الإنتاج وعلى العمل ستكون اقل اتساعا من تلك في حالة الإنتاج الغير متنوع. و ببساطة لأنه في هذه الحالة، كل قطاع يمثل تصدع طفيف في مسالة العمل الكلى.

وبالتوازي، ففي حالة أن معدل سعر الصرف يستخدم كأداة للاستقرار، فإن متغيراته يتوجب أن تكون أكثر أهمية في اقتصاد غير متنوع. شيء آخر، في اقتصاد متنوع، أداة معدل سعر الصرف سوف يستخدم بشكل اقل لان الصدمات الخارجية يمكن تحييدها بسهولة اكبر. مسألة التفاوت بين البلدان هي في الأصل ومنذ وقت طويل في عمق التفكير حول اتحاد نقدي. الاقتصاديات المتنوعة لها قدرة اكبر على التكيف مع معدلات أسعار صرف ثابتة والاندماج في منطقة نقدية اكبر من الاقتصاديات الأخرى الغير متنوعة.

كينين Kenne يؤكد أن حركية اليد العاملة، ليست معيار مرضى لتحديد منطقة نقدية مثلى، لأنه من النادر أن تكون كاملا. فقدان الاستقلالية النقدية هو أكثر كلفة للاقتصاديات المشاركة والتي يوجد بها تفاوت في البنية الهيكلية والسلوك. فيما لو كانت الصدمات متفاوتة، فإن استجابة السياسات النقدية يتوجب أن تكون متنوعة. تكاليف الاتحاد النقدي ستكون ادن اضعف بكثير من درجة التماثل للصدمات التي ستكون كبيرة. مثل هذه المتفاوتات، توجب في الواقع أن الاقتصاديات تتعرض لصدمات معينة، أو تستجيب بطريقة مختلفة.

### (4) الاندماج المالي و الضريبي : انغرام Ingram و جونسون

#### Johnson

المنطقة النقدية، وفقا لهذا الطرح تعنى (معدل سعر صرف ثابت أو عملة موحدة)، لا يمكن أن تعمل وان تكون مثالية بدون استنفار كامل لرؤوس الأموال و تحرير لعروض الخدمات المالية. ومنطقة نقدية مثالية هي منطقة مندمجة كليا، بشكل تكون فيه أي أعجاز محتملة، يمكن تحويلها

بدون ضغوط، لا على مستوى سعر الصرف ولا على معدلات الفائدة. وإلى ذلك من الملائم إضافة، التضامن الإقليمي الذي يحققه نظام الضرائب المندمج وبميزانية مركزية (فيدرالية).

#### (5) تجانس الميزات: كوبر Cooper و كيندلبرجر Kindleberger

الاتحاد النقدي هو ملكية جماعية، تعكس طلب مشترك للشعوب من بلدان مختلفة. وفيما لو أن التبادلات بين الدول الأعضاء كانت مكثفة، ولو أن الميزات كانت متقاربة، سواء بالنسبة للممتلكات الخاصة أو العامة (غير مجزئة وغير قابلة للتهميش)، على سبيل المثال القبول بتقديم تنازلات بين البطالة والتضخم، فإن هذه البلدان سوف تكون مؤهلة لتكون فيما بينها منطقة نقدية مثلى. تجانس الميزات يعتمد أساساً على إمكانيات القضاء نفسه. منطقة نقدية تضم عدد من الناطق هي مثالية لو أنها خلال الصدمات غير المتماثلة تؤثر في طلب المنتجات وعروض منطقة أخرى على الأقل، مع تطبيق إجراءات الضبط التلقائي وكذلك تجنب تعديلات الصرف الاسمية بين المناطق.

#### 2. التمويل الدولي: إفلاس الليبرالية المتطرفة

في كل الأزمان، الحركة النقدية تتبع بشكل دقيق حركة البضائع. و حتى مطلع القرن العشرين فإن تحويل الأموال إلى ممتلكات منتجة وإلى نقود كان هو القاعدة. ويمكننا اعتبار أن بدايات العملة الغير مادية، بمعنى أنها غير مرتبطة بأي إشارة إلى معدن مثل الذهب، وهذا يرجع إلى نظام أنشأه جون لاو John LAW.

إفلاس هذا النظام لا يعنى فشل مؤسس النظام المالي الحديث، ولكنه يرجع إلى عدم معرفة من قبل الجمهور لهذه الأدوات المالية التي وضعت بشكل غير ناضج. الرأسمالية لا يمكنها أن تطور نفسها إلا بفضل الاختراعات النقدية التي يجسدها الائتمان كعنصر لخلق النقود. و لو بقينا في اقتصاد المقايضة، فإن النظام التجاري سوف يكتشف بسرعة محدوديته. في الواقع، تبادل السلع و الخدمات يفرض تزامناً مثالي بين العرض و الطلب في اللحظة والمكان المعين. الثروة والنفوذ التي وفرها الائتمان تسمح بالتحقق من أعمال المستقبل. ويمكن القول بطريقة أخرى انه عندما المصرف يقرض إلى شركة، فإنه يتوقع استرجاع قرضه كنتيجة لخلق الثروة.

وعندما يكون النظام أكثر انفتاحاً على الخارج، فإن العملة الوطنية لا تستطيع أن تعرف نفسها للشركاء الأجانب إلا من خلال معيار الذهب في الماضي. الجنيه الإسترليني الذي ينتج عن هيمنة

بريطانية على الصعيد العالمي يعد مرجعا في عمليات التبادل الدولية للسلع معطيا ميزة التبعية لعملة المملكة-المتحدة المبنية على الذهب.

في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، رأينا صعود قوة اقتصادية ناشئة: الولايات المتحدة ونماذج متقدمة من التمويل والاقتصاد. الائتمان يعتمد على وساطة مصرفية بين العملاء الذين مدخراتهم فائضة (وهم من الأسر) والعملاء الذين يحتاجون لاستثمارات قوية: وهي الشركات. المصرف الذي يلعب دور تاجر النقود وهو يلعب أيضا على الاختلاف بين معدل سعر الإقراض (الذي يدفع للمدخرين) و بين معدل سعر الفائدة على الودائع (وهو الذي يقدم فاتورته للمستثمرين). وهو أيضا يتحمل خطر عدم تحقيق تحدى الرهان في خلق الثروة مستقبلا. وفي حالة عدم الاسترجاع لخسائره، فانه سوف ينحو إلى الإفلاس. انه مبدأ اقتصاد الديون.

البورصة هي وسيلة تمويل للشركات أكثر مباشرة، وهي تضع المدخرين والشركات وجها لوجه. وفي هذا الإطار فان المساهم هو نفسه المالك لجزء من مساهمته، إن كانت كبيرة أو صغيرة. اقتصاد السوق هذا (السوق المفتوح) ينقل المخاطر من المصرف إلى المساهم- المدخر. هذا النوع من التمويل للاقتصاد يمكن أن يقدم ميزة مؤكدة اذا لم يفسدها جشع الرجال. أزمة عام 1929 هي خير دليل: الشراء الهائل لقيم البورصات خصوصا في الولايات المتحدة، كان يمثل الأعراض للمضاربات الجامحة. لا يمكننا فهم كيف أن الشركات رأت قيم أسهمها تصل إلى زيادة 350% في حين أن القيم الحسابية لا تصل الى معدل نمو يتكون من رقمين.

الخميس الأسود في شهر أكتوبر 1929 وضع نهاية لعهد كامل؛ وهي اقتصاد السوق بدون أي قواعد، ولا حتى إشارات تحذيرية. إجراءات إنقاذه تم اتخاذها؛ على وجه الخصوص، الفصل بين مصارف الودائع ومصارف الاستثمار.

فشل هذا التمويل المنفلت، والمبنى على العرض، سيكرس ضرورة تدخل الدولة، بمعنى أن الربح هو الذي يمكن أن يخلق فرص الأعمال المستقبلية وبعدها بقليل نظرية كينز Keynes التي وضعت الانتعاش على أساس زيادة طلب الاستهلاك، واعتباره المحرك الأول.

مؤلف النظرية العامة، جى. ام. كينز J. M. Keynes التي بناها منذ عام 1936 وأصبح مهندس التنمية الاقتصادية للثلاثين سنة من الانجازات والمجد.

• والمبدأ الأساسي لهذه النظرية مبنى على الآتي :

○ العمال يتوجب أن يحصلوا على تعويضات ومنافع اجتماعية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية من أجل تجنب تدنى الاستهلاك (وفائض الإنتاج) الذي كان أصل الأزمة عام 1939.

○ السوق وحده غير قادرة على خلق عوامل التنظيم الذاتية وتدخل الدولة أصبح ضرورة بأشكال مختلفة، لضمان توزيع الثروة ومن أجل إعطاء وجه إنساني للرأسمالية، وأيضا لتعزيز التوجه نحو التوازن الاقتصادي الكلي أو الجزئي.

دولة الرفاهية لا تلعب فقط دور المصلح أو الحكم بين الأجر والربح (الموظفين مقابل رجال الأعمال)، وأيضا ضمان أسواق العمل والسلع والخدمات والنقود. الدولة تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتشارك في رأسمال بعض الشركات والمصارف.

التنمية المستديمة والتشغيل الكامل لم تكن ممكنة إلا بفضل نظام نقدي ومالي ودولي مستقر ومنضبط. إنها مدينة بريتون وودز و حيث القوى التحالف (إضافة إلى الاتحاد السوفييتي السابق بدور مراقب) هي التي عمّدت في عام 1944 مصير نظام المالية الدولية.

كل العملات تم تصنيفها مقابل الدولار والذي هو نفسه تم تقويمه بكمية من الذهب محددة سلفا. النظام النقدي الدولي دعم هيمنة الولايات المتحدة من خلال عملتها الدولار الذي تولى وظيفة عملتها الوطنية واخذ صفة العملة العالمية. هذا النظام لمعدل سعر الصرف الثابت ضمن استقرار النظام النقدي والمالي حتى 15 أغسطس 1971، التاريخ الذي أعلن فيه الرئيس ريتشارد نيكسون نهاية قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب و ذلك عقب توترات مستمرة تعرضت لها عملة الدولار.

هذا القرار الأحادي الجانب يفهم من خلال الخطر الجدي المستمر الذي تستطيع أن تفرضه دول أخرى مثل (الجماعة الاقتصادية الأوروبية واليابان) أثناء طلبه بتحويل فوائضهم المالية من الدولار إلى ذهب حيث انه من الممكن تحويله إلى ذهب بكل بساطة في عمليات التبادل بين المصارف المركزية. عدد من الاجتماعات أجريت من أجل التوافق حول تعويم العملة الأمريكية أو محاولة إصلاح هذا النظام.

وانتهت هذه الاجتماعات إلى ما يعرف (باتفاقات واشنطن) والتي يطلق عليها أيضا (اتفاقات معهد سميث سونيان) التي تم التوصل إليها في 18 ديسمبر 1971 من قبل وزراء مالية ورؤساء المصارف المركزية لـ "مجموعة العشرة" وهي (الجماعة الاقتصادية الأوروبية، السويد،



الولايات المتحدة، كندا، واليابان) وهم من كونوا الأجزاء المركزية والهامشية لتقلبات العملات في حدود 2.25%. وإلى هذه الحقبة يعود القول المأثور الذي نسب إلى وزير الخزانة الأمريكي، جون كونالي، John CONNALLY "الدولار عملتنا وهو مشكلتكم".

هذا الاتفاق لم يصمد أكثر من عام واحد. في شهر فبراير 1973 أزمة سعر صرف عامة اجتاحت أسعار صرف العملات ووضعت أسس أسعار الصرف المرنة العامة. هذا الاتفاق أحادي الجانب أنعش تعويم العملات وجعلها عامة، ولكنه أيضا سمح لسلطات الولايات المتحدة بأن تصدر عملة بدون حدود ومن غير رصيد حقيقي نقطة الصفر وضمان تمويل عجز دينها الخارجي، والولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يمكنها اكتساب الأملاك من الخارج خلال خلق العملة دون معرفة التضخم، وهذا التصرف يشجعه احتفاظ الدول الأخرى بكميات هائلة من الدولار الأمريكي وهو ما نسميه بعملية طغيان عملة الدولار على بعض البلدان الآسيوية ودول أمريكا الجنوبية، وحيث العملة الوطنية لهذه البلدان تتعايش جنباً إلى جنب مع عملة الدولار. سنوات الازدهار الثلاثين تميزت بخاصية النمو الاقتصادي القوي واستقرار لأسعار الصرف وارتفاع نسبة التشغيل والسياسات الصناعية الشديدة بدفع من الدولة. هذه الفترة تميزت بربط الأجور بمستويات الأسعار، واقتسام عائد القيمة المضافة، لصالح الأجراء على حساب الأرباح.

وانتهت هذه الفترة مع بداية سنوات السبعينات وليست بسبب الأزمة النفطية كما يقال خطأ إشارة إلى الارتفاع القوي في أسعار النفط من قبل البلدان العربية عقب حرب أكتوبر 1973 ضد إسرائيل، ولكن بسبب تراجع معدلات الربحية للبلدان الصناعية.

وكل الدراسات تظهر بشكل بديهي انخفاض معدلات ربحية للشركات حيث العديد من الأحداث أثرت في هذه الحقبة و منها:

- انخفاض معدلات نمو الاقتصاديات
- تصاعد الضغوط التضخمية
- تزايد البطالة .
- انتهاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب (قرار نيكسون عام

(1971).

وهو ما يعد علامة فارقة في تطور النظام النقدي الدولي، ومن آثار انتشار العدوي إلى كل النظام المالي الدولي. ومن هنا فإن العملات لم تعد مرتبطة بعملة الدولار الأمريكي المقيم بالذهب، ومن هنا جاء الانتقال إلى نظام سعر الصرف المرن ونهاية الاستقرار النقدي. ومن هنا جاء الانتقال إلى نظام سعر الصرف المرن ونهاية الاستقرار النقدي، ومن هذه الحقيقة فإن الولايات المتحدة كانت هي الدولة الوحيدة التي تمتلك عملة وطنية تلعب دور العملة الدولية، وهذا البلد يمكن أن يصدر كميات لا متناهية من الدولار والتي يتم تداولها عبر العالم بشكل خارج عن أي سيطرة أو انضباط. ويمكنها تمويل عجزها الهائل على حساب البلدان الأخرى، وحيث 60% من احتياطات الصرف مملوكة من قبل الاقتصاديات النفطية، الصين وروسيا واليابان.

وكما أن الدولار كان هو العملة الدولية الوحيدة، فإن الأسواق المالية للولايات المتحدة وهي الأسواق السائلة الوحيدة، فإن دخول بلدان أخرى على وسائل المدفوعات الدولية توجب أن يمر بالضرورة من خلال مداينة النظام المالي للولايات المتحدة في مواجهة البلدان الأخرى، وتوجد بلدان كثيرة تستخدم الدولار كعملة مرجعية ثابتة/نظام تثبيت سعر صرف العملة الأجنبية المصنفة (بي. أي. جي. PEG)، والأمر يتعلق من بين آخرين بالعربية السعودية، بلدان الخليج، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا. عدم انتظام أسواق سعر الصرف سوف يتبعها عدم انتظام وتحرير كامل للأسواق المالية.

في عام 1979 تولت مارغريت تاتشر السلطة في المملكة المتحدة، وفي غضون سنوات قليلة فتحت الحدود للمستثمرين الأجانب وخفضت بشكل كبير المصروفات العامة والضرائب، وهذا تم من خلال حرب شرسة على النقابات العمالية، وبعدها بخمسة عشر شهرا الولايات المتحدة انتخبت الجمهوري رونالد ريغن (Ronald Reagan) وهو ما كان فخر وفرح الليبراليين المتطرفين وأصحاب نظرية السوق :

تحجيم دور الدولة ، القليل من القواعد المنظمة وخصخصة أكبر وهو ما مثل انتصار اقتصاد العرض والطلب وفشل اقتصاد نظرية كينز Keynes التي تعتمد على تنشيط الطلب.

مدرسة شيكاغو التي أدارها ملتون فريدمان (Milton Friedman) دعت إلى تحفيز النمو الاقتصادي والتشغيل من خلال سياسة دعم الشركات والأرباح . الرواتب العالية التي منحها " هنري فورد" من أجل أن يستطيع هؤلاء العمال إن يشتروا سيارات شركته فورد تم تغييرها

بنموذج " وال مارت " (Wall Mart) وهي سلسلة أسواق كبرى في الولايات المتحدة، وهي مؤسسة على أساس ضبط الأسعار اقتصاد العرض أو الفائدة تزايد بوتيرة أكبر من الرواتب. كذلك في الولايات المتحدة النمو الاقتصادي أو تحقيق الثروة في البلاد تزايد من 19.5% خلال الفترة ما بين 2000-2010 لكن هذا لم يمنع من انخفاض الأجور المتوسطة إلى 1.6% مع الأخذ في الاعتبار التضخم. وفي نفس الفترة الـ 10% الأكثر غنى وجدوا أن دخولهم قد زادت بنسبة 36%، ونسبة الـ 1% وهم الأكثر ثروة زادت دخولهم بنسبة 203%، أما الفئات الغنية جدا والتي تمثل 1.0% من مجموع السكان فقد عرفت دخولهم ارتفاع وصل إلى 485%. كذلك مسألة المكافآت تدل في حد ذاتها على تجاوزات لا حدود لها في تعويض المسؤولين في الشركات.

في عام 2007، مدير شركة ميريل لينش Merrill Lynch غادر المصرف مع مكافأة وصلت إلى 160 مليون دولار أي ما يعادل 8000 عام من راتب أحد الحاصلين على الحد الأدنى للأجر. وقد عرفنا بعد ذلك أن مدير مصرف ليمان برادرز Lehman Brothers والذي أعلن إفلاسه عام 2008 أثار حالة من الذعر كما هو معروف بين عامي 2000 و 2008 ما يقرب من 350 مليون دولار من العائدات. وفي 30 يوليو 2008 اندرو كيومو Cuomo Andrew النائب العام لمدينة نيويورك كشف عن أن تسعة مصارف عامة أمريكية استلمت 175 مليار دولار كمساعدات عامة، وقد دفعت ما يقارب من 33 مليار دولار كمكافآت لموظفيها.

الحكومات الأمريكية والأوروبية حاولتا وضع شيء من النظام في سياسات المكافآت التي تُعطى للمضاربين والمدراء في المصارف ولكنها لم تفلح. وبعبارة أخرى فإن الهوة بين الأغنياء والفقراء قد زادت بشكل قوي خصوصا ما وراء الأطلسي حيث أن تفاوت الدخل هو أيضا أقوى اليوم منه قبل أزمة عام 1929. من ألمانيا إلى كندا حيث الظاهرة موجودة، وحسب دراسة لـ/منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في كل البلدان الكبرى الأعضاء في هذه المنظمة. وهنا يكمن الخطر خصوصا بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية التي تؤسس بشكل أساسي على الاستهلاك.

ركود القوة الشرائية تم تعويضه بغرق الجميع في الديون. كذلك الأزمة المالية وجدت أصولها في هذا التوزيع الغير مسؤول لكمية هائلة من القروض للفقراء. إنها أزمة الرهن العقاري. انخفاض معدل الفائدة بقرار من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وهو المصرف المركزي الأمريكي،

وانفجار مسألة شراء العقارات مما شجع المصارف على التسليف ليس للأشخاص ولكن لشراء الممتلكات واكتسابها. ولا تهم الجدارة الائتمانية للمقترض طالما أنه من الممكن بيع العقار في المزاد بسعر أعلى من سعر الشراء. كذلك فإن المصرف، يمكنه استرجاع رأسماله وأرباحه، لكن انخفاض أسعار العقارات وارتفاع معدلات الفائدة تسببت في عدم قدرة المصارف على استرجاع رهاناتهم.

وكان يمكن أن تبقى هذه المشكلة مقتصرة على النظام المصرفي الأمريكي، لكن نظرا لتشابك العمليات المصرفية فإن هذه القروض المسممة، تسربت إلى النظام المصرفي العالمي وأصبحت أزمة مالية وأزمة ثقة بين المصارف. ولا يكون تحليلنا شاملا إلا عندما نتناول معالجة المسائل والمعايير الحسابية (IFRS) التي ضخمت آليات المضاربة قصيرة الأجل من خلال آلية القيمة الفعلية، إفلاس شركة تجارة الطاقة الأمريكية انرون (ENRON) التي تستخدم في هذه الحسابات القيم الأصلية في مستوى الأسعار التي عملية شراؤها قد غيرت كل المعطيات. ومن الآن فصاعدا المصارف والشركات تدون في تقييم أصولها ليس مستوى هذه القيم عند شرائها ولكن بالأسعار التي يمكن بيعها بها، في حال قررت عملية البيع. كذلك انهيار أسواق البورصات يجبر المصارف على خفض حجم أصولها بشكل يتناسب مع حجم هذه الأصول الفعلية والأزمة المالية تتحول بشكل فوري إلى المصارف.

### 3. نظام يلفظ أنفاسه

لا أحد يستطيع أن يجسد أفضل من آلان غرينسبان نظام تهيمن عليه النزعة الليبرالية بسبب الدور المركزي الذي كان يقوم به على رأس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، في تحرير النظام المالي وفي تطوير الهياكل المالية وفي قيادة السياسات النقدية. رئيس المصرف المركزي الأمريكي لمدة تقارب 19 عاما ما بين 1987 و 2006 وهو مؤمن بقوة بالليبرالية وكفاءة الأسواق معتبرا أن تدخل الدولة له آثار ضارة " ليست هناك في التنظيمات الفدرالية ما يرقى على تنظيمات الأسواق. المصرفيون هم أدرى وأكثر معرفة حول الوظائف والأخطار التي تواجههم والعمل على تسويتها " كما قال عام 1994.

وعندما انتقد غرينسبان نفسه من خلال إعلانه أمام اللجنة البرلمانية في أكتوبر عام 2009 لم يستطع إنكار إفلاس كل الأسواق، واعترف علنيا بأنه قد أخطأ : " لقد ارتكبت خطأ باعترادي أن

المنظمات من هذا النوع كانت ولهذا السبب هي أكثر اهتماما بحماية نفسها ومساهمتها، وأيضا مستثمريها (.....) شيئا ما كان قد بدا صرحا قويا أو حتى ركيزة أساسية للمنافسة وللأسواق الحرة، قد انهيار. لقد صُدمت (.....) واكتشفت وجود خلل في أيديولوجيتي. ولا اعرف إلى أي درجة هي مهمة أو دائمة ولكنني كنت أمام اختبار عسير(.....)، لقد اكتشفت خطأ في النموذج الذي فكرت بأنه يشرح البناء الأساسي الذي يعمل به العالم كما هو عليه."

ولو أن التعبير عن هذا الندم أَرْضَى الانتقادات التي توجه إلى الفكر الأحادي الليبرالي المتطرف والذي أنا جزء منه (أنظر إلى أعمالي وتصريحاتي السابقة)، فإنه جعلنا نشعر بالحزن بالنظر إلى الأضرار التي لحقت بسكان العالم أجمع، وهناك شهادات أخرى هامة حول ضرورة تنظيم قوي للأسواق المالية وهي تلك التي جاءت من ممارس ومنظر نظام المالية الدولي (جورج سوروس) Goerge Soros (2008)، فقد هاجم أحد الأسس والتي تسمى أصولية السوق أو نظرية المنافسة الكاملة والخالصة والتي تعتمد على معرفة شفافة في الوقت الذي معرفتنا تبقى محدودة، وبدلاً من التوصل إلى التوازن العالمي فإن الأسواق الدولية تتبع مسار معين أحادي الجانب.

بالنسبة لأولئك الذين أُرهبوا الأسواق المالية من خلال تدخلاتهم من خلال صناديق الاحتياط والتي تسببت في هبوط الأسواق فإذا كان نظام المراقبين لتنظيم الأسواق لم يعمل بفعالية فإن ذلك لا يبرهن على أن الأسواق هي مثالية " الأفراد يبنون قراراتهم ليس على الحالة الحقيقية التي تواجههم لكن حول رؤيتهم وتوقعاتهم وتفسيراتهم للحالة. قراراتهم تنتج لها آثار وهي وظيفة التلاعب وآثارها يمكن أن تؤثر بتعديل رؤيتهم وهي وظيفة الإدراك."

جورج سوروس (Sorrors Goerge) استدل على مفهوم الفعل المنعكس كعلاقة إما دائرية أو استرجاعية بين آراء الفاعلين وبين الحقيقة. وفي هذا يتبع " أ. أجليتا " Aglietta 2002 و " أ. أورليان Orlean. A2009 اللذين كتبا : " أن قضية العمى تقود إلى الكارثة وهو ما يؤكد إلى أي مدى هذه النقطة قوية حول السوق المالي، بمعنى أن هناك نزعة للتحرك نحو اتجاه عدد المضاربين وهذا يظهر كم هي الروح الانتقادية مهمة صعبة وأقل ربحاً وخصوصاً في أوقات الارتفاعات ، وهذه هي الخاصية الأساسية للأسواق المالية والتي نسميها المرجعية الذاتية " المهم ليس تحليله الخاص حتى وأن تأسس على أساسيات جيدة لكن بماذا يفكر السوق في أغلبيته العظمى. وهذا ما يؤكد مفهوم التبعية و الانقياد السهل.

وإذا كان الأمر كما اقترح " أ. أجليتا M. Aglietta و " أل. بريبي " L. Berrebi 2007 ، فإن العولمة التي تعود إلى سنوات 1960 مع التوسع الدولي لمصانع الولايات المتحدة وتطور سوق اليورو دولار، فإن أزمة بريتون وودرز قد ميزت نهاية هذه الحقبة. إنها نهاية الأنظمة النقدية والمالية والاقتصادية المنظمة.

الأزمات المنتظمة وأزمة الديون في البلدان الصاعدة تعلن عن المرحلة القادمة. حيث سقوط جدار برلين وانهيارا لنظام السوفييتي أدت إلى هزيمة الحركات والمطالبات للأجراء وساعدت على انتصار نوع جديد من الرأسمالية وهي رأسمالية الربح السهل والمكافآت الكبيرة لكبار المدراء للشركات الكبرى، وطريقة إدارة الشركات تهدف إلى تحقيق الأرباح للمساهمين تتكون من رقمين عشريين في المدى القصير، وهي كما وضحا مؤلفي أدبيات هذه المرحلة " إنها تعبر عن بروز القوة المالية للمساهمين ومبدأ قيم الأسهم هو في الأساس عامل زعزعة استقرار للبنى الاجتماعية، وقيد الربحية المالية التعسفية مثل القيمة السهمية أديا إلى انتقال هائل للخطر الاقتصادي على الإجراء ".

وهؤلاء الأخيرين يرون حصتهم في القيمة المضافة المنخفضة لصالح أصحاب الأسهم والمدراء الكبار للشركات. إنه السبب الرئيسي لعدم التوازن بين مبدأ الادخار ومبدأ الاستثمار وتساعد الديون للأسر عن طريق وهم زيادة القوة الشرائية (اثر الثروة) التي تم انشغالها من خلال الرهن العقاري.

وقد ساهمت الصادرات الصينية منخفضة الأسعار إلى حد كبير في الحد من معدلات التضخم العالمية، وكذلك إلى تخفيض الأسعار، وعملية عولمة النظام المالي الدولي توجد تحت سيطرة مجموعة من السلطات المالية تمثل البلدان المتقدمة التي جسدت ما سمي بـ " إجماع واشنطن "، وهذه السلطات تحاول فرض، على كل دولة انضباط، صارم للسوق ولكنها جاهزة لتخفيف هذه القواعد الصارمة عندما يصبح النظام المالي نفسه تحت التهديد .

الولايات المتحدة في الوقت الحالي والتي لها حق النقض داخل مؤسسات بريتون وودز وهو دور مهيم لأن عملة الدولار تعمل كعملة احتياطية عالمية تقبلها المصارف المركزية في العالم اجمع. الولايات المتحدة مُنحت المرونة من أجل وضع سياسات مضادة للركود الاقتصادي وفي نفس الوقت الدول النامية كانت مجبرة على إتباع سياسات التقشف.

باري ايشينغرين Eichengreen Barry 2005 حدد أربعة تفسيرات لتراكم الاختلالات المالية العالمية، وهي عدم وجود مدخرات أمريكية، الاقتصاد الجديد، التخلي عن الادخار العالمي، والتواطؤ الضمني الأمريكي/الصيني.

وعندما نتكلم عن العجز الأمريكي الذي يقدر بـ 16400 مليار دولار في فبراير 2013، هذا يؤدي إلى حالة من الذهول، لكن لا يجب أن ننسى أن هناك توازن الادخار والاستثمارات العالمية . كل دولة في عالم تحكمه العولمة المالية يؤثر على الآخرين ويتأثر بهم. الصين وضعت ما يقارب من 1250 مليار دولار من احتياطياتها المقدرة بـ 3500 مليار دولار كودائع في سندات الخزنة الأمريكية، في حين أنها مستمرة في تعليق كل المشاكل على هذه العملة واستهدافها بكل الأخطاء.

الصينيون في حاجة إلى تسليف أفضل زبائنهم من الولايات المتحدة، والصناديق السيادية لبلدان الشرق الأوسط لديها منطوق مختلف واعتبارات أملتها العوامل الجغرافية والاستراتيجية، ولهذا نجد العربية السعودية والتي يقدر صندوقها السيادي بـ 586 مليار دولار والإمارات العربية المتحدة والتي احتياطياتها من العملات ما يقارب 875 مليار دولار تحتفظ بمعدلات صرف ثابتة (سعر الربط) بين عملاتها وبين الدولار الأمريكي.

وهذا يعني أن الولايات المتحدة لا يمكنها بشكل نهائي أن تطلب تدخل الادخار الدولي من أجل استرجاع ديون مقرضيه من عملة هزيلة، وكعلاقة تحذير فإن نظام الاحتياط الأمريكي قبل بشراء سندات الخزنة الأمريكي بحدود 4000 مليار دولار، وهذا يعود إلى تسهيل للدين وخلق لأموال مشوهه.

وإذا كانت الولايات المتحدة تعيش بشكل ممنهج فوق إمكانياتها وتستهلك بشكل يتجاوز قدراتها الإنتاجية، فإن ذلك يرجع إلى سبب وضعية عملتها المفضلة، ولكن تراكم الأصول المالية الأمريكية العامة تؤدي إلى مخاطر جمة، ولم تعد هذه المخاطر محصورة إلا بفضل النظام النقدي الدولي الذي يعتمد على عملة الملك الدولار.

أ. أجليتا Aglietta (2007)، شدد على أن استمرار الاختلالات المالية، تأتي من الصفة القياسية للدولار، ومنذ أن فقد الدولار ميزة تقويمه بالذهب فإن نظام بريتون وودز قد أصبح فارغا من أي مضمون، والدولار لم يعد ملكية عامة مع توفر شرطين وهما التأصل والقبول الخارجي، وكذلك اختفاء الأجزاء الثابتة بين العملات المهمة ألغى المسؤولية الجماعية لإدارة العملة الدولية.

جوزيف ستيغليتز J. Stiglitz وخلال تدخل له في جامعة كولومبيا، Colombia يوم 21 أغسطس 2009، طالب بظهور نظام جديد للاحتياطات الدولية. العملة الأمريكية يتوقع أن تعصف أكثر بسبب المبالغ الضخمة التي تم ضخها في الاقتصاد الأمريكي من قبل حكومة الولايات المتحدة بهدف الخروج من الأزمة. ويخشى من أن هذه الحقن الضخمة يمكن أن تؤدي إلى زيادة المراهقات بسبب فقدان فرص الاستثمار، والنتيجة المباشرة لهذه السياسة التوسعية المالية هي إمكانية عودة التضخم.

وأسف على البلدان الساعية للنمو (PVD) قد وجهت احتياطاتها نحو سندات الخزنة الأمريكية، جي. ستيغليتز J. Stiglitz (2006)، أوضح أن "نظام الاحتياط المبنى على الدولار ليس هو الوحيد مصدر عدم الاستقرار المالي الدولي، ولكنه مساهم كبير في ذلك"، ولو كان نظام العملتين الدولار واليورو هو أيضا يمثل مشكلة فإنه يوجد حسب صاحب جائزة نوبل للاقتصاد حل، ومنذ وقت طويل في نظرية كينز Keynes : المجتمع الدولي يمكنه وضع عملة نقدية ورقية جديدة يمكن أن تؤدي وظيفة عملة الاحتياط التي سماها كينز Keynes (البانكور Le Bankor) .

" بلدان العالم تقبل مبادلة هذه العملة الورقية ويسمونها (جرين باكس) Greenbacks العالمية مقابل عملاتهم الأصلية، على سبيل المثال خلال أوقات الأزمات، مبلغ العجز في التبادلات الدولية يمكن أن تكون دائما مساوية للفوائد، ولكن سيكون هناك إصدار سنوي لـ (جرين باكس) Greenbacks الدولية من أجل تعويض وتمويل هذا العجز التجاري" (مرجع سابق)

الفكر الأوح الذي أثر بقوة في توصيات صندوق النقد الدولي تعرض لنكسة كبيرة خلال الأزمة الآسيوية عام 1997، وهذه الأزمة ونتائجها دفعت بعض البلدان الصاعدة إلى تحرير نفسها من مسألة الديون بالدولار، في محاولة لاستعادة سيادتها في الخيارات الاقتصادية .

ذبول هذه الأزمة كان لها تأثير على الأزمات الروسية والبرازيلية والأرجنتينية، وأيضا غيرت معايير العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان الصاعدة. إن الأزمة المالية العالمية لسنوات الثمانينات 1980 وأزمة الأسواق الصاعدة عام 1987-1988 ودون نسيان أزمة أسعار الصرف في أوروبا خصوصا عام 1992، كلها عملت كتحذيرات مجانية بدون مقابل.

كذلك الأزمة المكسيكية عام 1994 والانخفاض الهائل لعملة الدولار التي حدثت في ربيع عام 1995 هي تحذير إضافي يؤكد فقدان الذاكرة من قبل المشغلين والفاعلين في الأسواق المالية وأسعار الصرف، وأثبتت أن لديهم رؤية قصيرة للأحداث. انتظام الأسواق وسيادة المنافسة



الخالصة والكاملة استمرت في التطبيق على كل البلدان باستثناء الصين. وتحليل أسباب الأزمة المالية الدولية ورد الفعل على إعلان إفلاس مصرف ليمان برذر Brothers Lehman، فإن جوزيف أي. ستيغلitz J. Stiglitz الأستاذ في جامعة كولومبيا Colombia والحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2001 نشر مقالة مليئة بالمرارة في صحيفة دا غارديان The Guardian يوم 2008/9/16 بعنوان " فوائد النفاق " .

حيث النفاق العام والمخادع والذي يُبنى عليه النظام المالي العالمي يعد حسب المؤلف هو المصدر الأول لمشاكلنا الحالية. لأن خيانة الأمانة من قبل المؤسسات المالية وعدم الكفاءة من جانب السياسيين هي ثمار الأزمة، وهو ما أثار غضب المستشار السابق للرئيس بيل كلينتون Bill Clinton.

وبالنسبة لخيانة الأمانة فإن قضية مصرف غولدمان ساكس Goldman Sachs في أبريل عام 2010 الذي كان يخرج أفضل المدراء الماليين الأمريكيين أظهر ازدواجية دور المصارف وتلاعبهم بحسابات المودعين لديهم. ان أحد المدراء التنفيذيين لهذا المصرف هو الذي باع أوراق مالية مرتبطة بالرهن العقاري من أجل أن يحقق الأرباح لصناديق الاحتياط بولسون Hedge Funds Paulson من أجل حمايتها من الانهيار المتوقع.

جوزيف أي. ستيغلitz J. Stiglitz لم يجد من الكلمات اللاذعة ما يكفي لوصف نظام مبني علي أسس تبدو لنا مثيرة للاشمئزاز والسخف. العولمة المالية تفضي إلى اختلالات هائلة لتدفقات رأس المال، وفي نفس الوقت فإنها تعمل على رفع المسؤولية عن الفاعلين الماليين الخواص الذين يعتمدون في حالة خطأ التقديرات للأخطار على الدولة، وفي نهاية المطاف على حساب دافعي الضرائب، والانتقاد الهائل للمؤسسات المالية سمح لهم في حالة التعرض للإفلاس بإلزام السلطات العامة على التدخل حتى يمكن إنقاذ النظام بأكمله من الغرق.

حجة الخطر المنهجي تفهم باعتبارها آلية للاعتماد على الدولة، وتخلص من المسؤولية بالنسبة للاعبين الماليين الخواص الذين يحققون أرباحهم الهائلة، من نظام يريدون أن يبقوه بدون أي ضوابط ، ويعمل وفق قانون السوق وعرضه ولخيارات السياسات الاقتصادية الخاطئة .

إنه من غير المفهوم أن مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين لم تذهب غداة أزمة 2008 إلى أبعد حد، في مسألة تنظيم وضبط الأسواق المالية، وقد يتساءل المرء حول قدرة هذه البلدان على تغيير قواعد اللعبة.

ان دور الأسواق المالية يبرر تعميم الخسائر على الشعوب وخصخصة الأرباح لصالح المصارف والصناديق المالية. فالولايات المتحدة رصدت 750 مليار دولار من أجل إنقاذ مصارفها، والدولة الفرنسية فعلت نفس الشيء بخصوص مصارفها وذلك بضخ 360 مليار دولار. إنه غوردن براون Gordon Brown رئيس الوزراء البريطاني الذي ابتكر هذا النوع من التأمين الجزئي للنظام المصرفي من أجل إنقاذه من الانهيار كما تبين حالة المصرف البريطاني نورثن روك Rock Northen. ورغم أن الأنجلو- سكسون كانوا قد أقسموا بـ ألا يتبعوا نموذج " الاشتراكية الفرنسية " الذي قام به في عام 1981 فرانسوا ميتران François Mitterrand بتأمين المصارف الفرنسية.

وقد أوردت صحيفة تايمز Times بأسلوب تهكمي تقترح بتغيير اسم الولايات المتحدة الأمريكية إلى الولايات المتحدة الفرنسية، وشارع المال والأعمال وول ستريت Street Wall إلى شارع " لا رو دو مور (شارع الحائط) " La Rue du Mur. إن الأمر لا يتعلق بتغيير أيديولوجي ولكن كما أشار ليام هوانغ نجوك Hoang Ngoc 2009 Lieman قائلا " في مواجهة أزمة السيولة فإن المصارف المركزية طبقت سياسة واقعية توسعية بخلاف ما حصل عام 1929". الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2008 بول كوغان Paul Krugman 2009 شرح في زاوية صحفية أنه قد يكون من الأكثر فعالية وكفاءة وأقل كلفة الدخول في رأسمال المصارف من أجل التقليل من فقدان الثقة و الملاءة المالية وإعادة ثقة الأسواق .

أندريه اوراليان 2009 Orlean Andre يعتقد أنه في الحالة الراهنة فإن العالم، لن يتغير كثيرا طالما أن حرية التصرف للأسواق هي السبب لعدم الاستقرار المالي، ويقترح العودة إلى تجزئة النشاطات المالية، وذلك بالفصل بين المصارف التجارية والمصارف الاستثمارية، كما هو الحال في قانون غلاس ستيغال Steagal Glass لعام 1933. والكاتب يوجه أصابع الاتهام إلى أرباح المتعاملين في الأسواق المالية بنسبة 20% لاقتصاد ينمو بمعدل 4%. أ. أجليتا. A. Aglietta. اي صحيفة لا تريبيون La Tribune بتاريخ 24. 9. 2009 أوصى بوضع لائحة تنظيم كلية حذرة تحت مسؤولية المصارف المركزية بهدف التحكم في توسع القروض الائتمانية بشكل يجعل هذه النهضة تجتاح الأسواق المالية.

وبالنظر إلى فداحة الحالة فإننا لا نفهم كيف يمكن استمرار صناديق الاحتياط في العمل بكل حرية. هذه الصناديق تدير 2000 مليار دولار أي ما يعادل الدخل المحلي الإجمالي لإيطاليا.

ومن المفترض أن تغطي هذه الصناديق مخاطر التغيرات في الأصول الحقيقية ولكنها تحولت إلى قوة ضاربة على الأسواق مع هيمنة على البني الرأسمالية للمجموعات الكبيرة.

صناديق الاحتياط ومصارف الأعمال أغرقت أسواق المشتقات بالمال، والمضاربة أيضا على الأسهم المشتقة والسندات والمواد. إجمالي المنتجات المشتقة في 31 ديسمبر 2007 هي في حدود 681 ألف مليار دولار أي ما يعادل عشر مرات الناتج القومي الإجمالي العالمي، والذي لا يزيد عن 60 ألف مليار دولار (راجع إكسيل تارلي، 2009 de TARLI Axel) ونتيجة أخرى للانفجار الكبير في الأسواق المالية في بريطانيا في سنوات 1985 " البيع على المكشوف ". هذه الممارسة التي ينبغي إلغاؤها تعتمد على اقتراض سهم وبيعه فورا من أجل الشراء فيما بعد وعندما تنخفض الأسعار، ومن يعملون بهذه الطريقة لهم كل المصلحة في تخفيض سعر السهم.

مدير مصرف ليمان برذرز Lehman Brothers اتهم البائعين على المكشوف بأنهم سارعوا بانهيال المصرف لأنهم بمضاربتهم على انخفاض سعر السهم فإنهم حققوا موت الثقة الباقية لهذا المصرف الاستثماري والإشاعة أصبحت حقيقة تلقائية. وبناء على مبادرة الاتحاد الأوروبي تحت الرئاسة الفرنسية لمجموعة دول الثمان الكبار التي اجتمعت في نهاية عام 2008 من أجل اتخاذ الإجراءات العاجلة لطمأنه الأسواق والرأي العام لتجنب حالة ذعر عامة، لكن لا شيء يمكن فعله بدون مشاركة فعالة من البلدان الصاعدة، ومن هنا جاءت دعوة مجموعة دول العشرين التي سوف نتناولها في الجزء الثالث عند الحديث عن اصلاح النظام النقدي الدولي.

## القسم 2:

### خطط التكيف الهيكلي والتعويم: ما هي الحصيلة؟

خطط التكيف الهيكلي أثرت على سياسات أسعار الصرف في كل البلدان العربية ذات المديونية المرتفعة. إن صندوق النقد الدولي فرض خفض مستمر لعملاتها، أو تعويم قيمة سعرها أو تقريبه الصرف الرسمي مع السعر الموازي، وفي هذا القسم فإن الأمر يتعلق بمقارنة بين نتائج بعض الدراسات مع التطورات السابقة ( العلاقة الإيجابية بين معدل سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي). المديونية المتزايدة لهذه البلدان فرضت تبعية مالية هي في حد ذاتها حلقة مفرغة جهنمية : الحاجة إلى تمويل الاقتصاد ← الديون

← القدرة على السداد والترجيح ضعيفة الديون ← الحد من القدرة

الإنتاجية. المؤسسات المالية والمصارف التجارية الدولية يتوجب أن تمنح قروض جديدة من أجل سداد جزء من الديون القديمة.

البلدان الساعية للنمو والتي تبحث عن رؤوس أموال جديدة انصاعت لتوصيات صندوق النقد الدولي وتطبيق خطط التكيف الهيكلي والتي من أحد اقتراحاتها الرئيسية هو تعديل بخفض سعر صرف عملاتها. المغرب وكذلك تونس ومصر التي تطبق خطط التكيف الهيكلي، خفض قيمة عملة عدة مرات. كذلك الجزائر التي رفضت دائما إعادة الجدولة من أجل الهروب من الانتقادات اللاذعة لصندوق النقد الدولي ولكنها عادت وقبلت خفض قيمة الدينار بحيث كان 1 دينار يعادل 1 فرنك فرنسي عام 1987، وأصبح 1 فرنك فرنسي يعادل 20.4 دينار جزائري في شهري مايو- يونيو 1993، ثم إلى 1 فرنك فرنسي يعادل 7.2 دينار جزائري في ديسمبر عام 1994، وإلى 1 فرنك فرنسي يعادل 5.10 دينار جزائري في مارس عام 1999. وفي عام 2013، 1 يورو يعادل 104 دينار.

وهناك جدل كبير بين أنصار سياسات التقشف حسب توصيات صندوق النقد الدولي من أجل ضبط أوضاع المالية العامة في بلدان العالم الثالث، وزيادة احتياطا تهما من العملات الصعبة وبين أولئك الذين يعتبرون التقيد بخطط التكيف الهيكلي هي أضعاف لقدراتهما الصناعية والاقتصادية والبشرية. والسؤال ماذا حصل لها؟. آثار تطبيق خطط التكيف الهيكلي كان مجال دراسة مُدعمة بتحقيقات وطرق منهجية مختلفة من قبل محسن أس. خان Mohsin Khan. S. 1999 الذي حل الآثار الاقتصادية الكلية التي نتجت عن خطط التكيف الهيكلي لمجموعه الـ 60 دولة ساعية للنمو في الفترة من 1973 إلى 1988. هذه الدراسة تظهر أنه في الأجل القصير فإن المعاملات التجارية وميزان المدفوعات تحسنت والتضخم والنمو يتناقضان. إنه فقط على المدى الطويل، الآثار السلبية على النمو تظهر انكماشه في حين أن الآثار حول التوازن الخارجي والتضخم هي التي تسود. وحتى فيما لو أن النمو الاقتصادي مرتبط إيجابيا بالاستقرار الاقتصادي الكلي فإنه لن يتحقق إلا في المدى البعيد.

وحسب وجهة النظر تلك فإن بلدا مثل هذا مطلوب منه تطبيق برامج تكيف خصوصا عندما يكون عدم التوازن بين الطلب الكلي الداخلي والعرض الكلي متدهورا. وأن سياسات غير ملائمة نشطت الطلب بدون زيادة القدرة الإنتاجية، وفي ظل هذه الظروف فإن العجز في المعاملات

الجارية موازين المدفوعات الخارجية تزداد سوءاً، ومعدل النمو يتراجع والدين الخارجي وكذلك التضخم يزداد. صندوق النقد الدولي، يضع لنفسه دوراً محورياً لتشجيع البلدان التي تسعى إلى تحقيق التوازن لأسواقها الداخلية للسلع والخدمات وزيادة إنتاج السلع القابلة للتبادل والتصدير عن طريق خفض العملة، ومن أجل زيادة إيراداتها من العملات الصعبة.

ديل Dell (1981) ودياز-الخاندرو Aljandro Diaz (1984) لاحظا أن خطط التكيف الهيكلي، هي برنامج مالي يفرض قيوداً على القروض الداخلية، وخفض قيمة العملات من أجل تحسين ميزان المدفوعات. خطط التكيف الهيكلي بدأت على المستوى النظري في السنوات 1950-1960، وضاعفت الأهداف انطلاقاً من السياسات النقدية وأسعار الصرف والسياسات الضريبية ومعدلات الفائدة وحتى الأسعار والمصروفات العامة. سياسات تحرير أسعار الصرف وتعديلات الأجور هي الأخرى أخذت في الاعتبار.

وفي حالة البلدان العربية ذات المديونية المرتفعة، فإنه من الملائم التساؤل حول موقع معدل سعر الصرف في إجراءات صندوق النقد الدولي، هل هي أداة تهدف إلى تسهيل زيادة الصادرات من أجل خلق قدرات مالية جديدة من العملات الصعبة القوية؟ أم هي نتيجة لهذه السياسات؟ نحن نؤيد الفرضية الأولى.

تخفيض العملة نُظر إليه كأداة ضرورية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات الجارية من خلال خفض الأسعار للصادرات بالعملات الصعبة، وتخفيض الطلب الداخلي، وأيضاً من خلال رفع أسعار الواردات بالعملة الوطنية، ويمكننا التساؤل حول مدى تفاعل الطلب الخارجي في حالة البلد الساعي للنمو الذي يُصدّر بصورة أساسية المواد الأولية: تخفيض قيمة العملة لا يمكن أن يُحسن بشكل صحيح التنافسية الخارجية لهذه البلدان إلا في حالة أنها صدّرت منتجات مصنعة والتي أسعار طلبها مرنة وهامة. كذلك التغيير في الأسعار النسبية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحكم الفاعلين المحليين لصالح المنتجات المحلية على حساب المنتجات المستوردة.

تركيز الصادرات على المواد الأولية مثل النفط والغاز والتي يقل الطلب عليها من قبل المواطنين يقلل من حجم تخفيض العملة، وتخفيض العملة ينظر إليه من قبل صندوق النقد الدولي كأداة لتحفيز الصادرات من أجل السماح للبلدان المدينة بزيادة إيراداتها من العملات

الصعبة وبنفس الأداء، تمكينها من سداد ديونها، والعواقب على قيمة العملة والنمو الاقتصادي أهملت تماما .

دونوفان Donovan (1981) يحلل النتائج بالنسبة لـ 12 بلدا التي طبقت خلال سنوات السبعينات تخفيض قوي لعملتها ما بين 68% و 15% في إطار اتفاقات المصادقة مع الصندوق ، وهذه الدراسة تؤكد " أن كل البرامج التي تتوقع تحسن هام في أداء الصادرات ناتجة من التحفيز والربحية الزائدة لقطاع التصدير"، غير أن هذه النتائج لا تؤكد تماما هذه التوقعات . وبمقارنة معدلات النمو قبل وبعد تخفيض العملة نلاحظ أنه فقط 6 من أصل 12 بلدا عرفت تحسنا في أدائها.

أسيدون Assidon و جاكمو Jacquemot (1989) يؤكدان هذه الملاحظات حول سياسات سعر الصرف في أفريقيا خلال سنوات الثمانينات. فقط 4 بلدان من أصل 15 بلدا التي تم دراستها لديها مرونة إيجابية بين التغيرات في أسعار الصرف والصادرات في الفترة ما بين 1980-1987. بالنسبة لـ 15 بلدات من أصل الـ 16 بلدا التي شملتهم الدراسة فإن تخفيض العملة ترافق مع قيود شديدة على الصرف الأجنبي، وهو عنصر حاسم في الحد من المشتريات الخارجية. كالدور (Kaldor ، 1983) يؤكد هذه الملاحظات حول سياسات سعر الصرف في أفريقيا خلال سنوات الثمانينات. فقط 4 بلدان من أصل 15 بلدا التي تم دراستها لديها مرونة إيجابية بين التغيرات في أسعار الصرف والصادرات في الفترة ما بين 1980-1987. وبالنسبة لـ 15 بلدات من أصل الـ 16 بلدا التي شملتهم الدراسة، فإن تخصيص العملة ترافق مع قيود شديدة على الصرف الأجنبي وهو عنصر حاسم في الحد من المشتريات الخارجية.

كالدور Kaldor (1983) يعتقد أن تخفيض العملة المنتظم لا يستطيع توجيه الموارد في اتجاه أحادي يلبي شروط التنمية، لأنه مسجل في منظور التبادل الحر وأنه " ليس هناك أدنى شك أن التبادل الحر العام هو بعيد عن تقريب مستويات الرفاه الاقتصادي للمشاركين (كما تقترح النظرية الكلاسيكية للتكاليف المقارنة)، وهو ما يميل إلى إبراز الخلافات بين الدول الغنية والفقيرة . التصنيع في البلدان الساعية للنمو تشترط الحماية من المنافسة الخارجية وهو شرط للتنمية المتناغمة. ومن وجهة النظر المذكورة تخفيض قيمة العملات لا يشكل نمودجا جيدا للحماية. بحيث أنها لا تشجع على توسع القطاع الصناعي.

الخفض المنتظم لأسعار التصدير لكل المنتجات الوطنية ليست كافية بحيث أن "العائق الرئيسي للتصنيع في البلدان الساعية للنمو، ليس بسبب أن التكاليف مرتفعة (حتى وإن كان صحيحاً أيضاً)، لكن الحقيقة أن أسعار تكاليف الإنتاج للسلع المصنعة هي مرتفعة بالمقارنة بتكاليف الإنتاج للمواد الأولية". وحيث أن تخفيض العملة يُطبق على كل الواردات كما هو الحال بالنسبة للصادرات لا يمكن تعديل هذه البنية الغير مناسبة للتكاليف المقارنة الزراعية والصناعية في البلدان الساعية للنمو. كفاءة تخفيض العملة كأداة للتحفيز للصادرات الصناعية المعنية يعني أن تخفيض معدل سعر الصرف له تأثير قوي تضخمي، ويؤدي إلى خفض هام للأجور الحقيقية. كالدور Kaldor يدعو إلى تبني نظام مزدوج لأسعار الصرف مع انخفاض التكافؤ القابل للتطبيق فقط على الصادرات للمنتجات الصناعية (التحفيز) وواردات هذه المنتجات (الحماية). التعديل في التكاليف المقارنة الزراعية والصناعية تمثل الميزة لكلفة أقل من معدل التضخم مما هي لتخفيض العملة المنتظم، وبشكل عام الصعوبة في ربط كل هذه الإجراءات السياسية المستمرة في خطط التكيف الهيكلي إلى أهداف خلق التوازن في ميزان المدفوعات والتضخم والنمو. تقييم خطط التكيف الهيكلي كانت هدفاً للعديد من المقاربات والدراسات. أكثرها شعبية هي مقارنة (قبل- بعد) حول تطبيق خطط التكيف الهيكلي.

#### جدول 1.1 : خطط التكيف الهيكلي و النتائج

| مؤشرات التكيف                                                |       |      |     | البلدان الساعية للنمو PAS |              |
|--------------------------------------------------------------|-------|------|-----|---------------------------|--------------|
| المقاييس                                                     |       |      |     | 1988                      | 1980         |
|                                                              |       |      |     | كل بلدان PAS              | كل بلدان PAS |
| سعر صرف فعلي حقيقي (مؤشر 1978=100)                           | 104   | 78   | 08  | إصلاح قوى أو غير موجود    | إصلاح قوى**  |
| عجز القطاع العام (% الناتج المحلي الإجمالي)                  | 10.2  | 7.2  | 6.1 | 8.0                       |              |
| معدل الفائدة الحقيقي                                         | 7.9 - | *0.2 | 8.6 | 6.5 -                     |              |
| أسعار المنتجات الزراعية المصدرة (1980 - 1982 = 100، أفريقيا) | 96    | *125 | 146 | 108                       |              |

\* معطيات عام 1986

**\*\* إصلاح "قوى" معرف هنا بفعل تبني برنامج تكيف من المصرف الدولي.**

**المصادر: معدل الفائدة: المصرف الدولي، تقرير حول التنمية في العالم. 1980،**

**شكل 4.2؛ معدل سعر الصرف : مرجع سبق ذكره، شكل 1.7 : سعر المصرف الدولي 1980-**

**1988، شكل 3.3 ص.61**

**جدول 1.2 . الإجراءات المطلوبة من قبل المصرف الدولي والذي نفذ في الفترة 1980 - 1988.**

**(% من البلدان الساعية للنمو PAS / إجراءات تشمل هذه الأنواع من الظروف و التطبيقات**

**النسبية المنفذة بشروط)**

|     | Eq | Gu | Jm | GI | MI | Kn | Th | Pk | Tk |    | الاجراءات المقترحة                    |
|-----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|----|---------------------------------------|
| 42  | ■  | ■  | ■  | ■  |    | ■  |    | ■  | ■  | 57 | التجارة الخارجية، إلغاء حصص الاستيراد |
| 25  |    | ■  |    |    |    |    | ■  | ■  | ■  | 74 | انخفاض ضرائب الاستيراد                |
| 57  | ■  | ■  | ■  |    |    | ■  | ■  |    | ■  | 75 | تشجيع الصادرات                        |
| 100 |    | ■  |    |    | ■  |    | ■  | ■  |    | 70 | استتفار مصادر الإصلاح في الميزانية    |
| 50  |    |    | ■  | ■  |    |    |    |    | ■  | 48 | زيادة معدل الفائدة                    |
| 50  |    |    | ■  |    |    |    | ■  |    |    | 48 | تحسين إدارة الديون                    |
| 77  | ■  | ■  | ■  | ■  | ■  | ■  | ■  | ■  | ■  | 73 | انجازات مالية للشركات العامة          |



|    |   |   |   |   |   |   |   |   |   |    |                                         |
|----|---|---|---|---|---|---|---|---|---|----|-----------------------------------------|
| 75 |   |   | ■ |   | ■ | ■ | ■ |   |   | 23 | ارتفاع الأسعار الزراعية                 |
| 13 |   |   | ■ |   | ■ | ■ | ■ |   | ■ | 84 | الصناديق الزراعية                       |
| 0  | ■ |   | ■ |   | ■ |   |   |   |   | 27 | إنهاء الدعم الزراعي                     |
| 66 | ■ |   | ■ |   | ■ |   |   |   |   | 68 | تشجيع الصناعة                           |
| 80 |   |   | ■ | ■ | ■ | ■ |   | ■ | ■ | 80 | إصلاحات مؤسسية وخيار الاستثمارات العامة |
| 66 |   | ■ |   |   | ■ |   |   | ■ |   | 57 | كفاءة الشركات العامة                    |
| 50 | ■ |   | ■ |   |   |   | ■ |   |   | 49 | إلغاء السيطرة على الأسعار               |

المصادر : العمود اليساري : موسلي، 1987

جدول 1.3 : جزء تم تنفيذه :

|     |              |
|-----|--------------|
| 50% | Tk : تركيا   |
| 62% | Ph : الفلبين |
| 65% | Th : تايلند  |
| 45% | Kn : كينيا   |
| 60% | MI : مالاوي  |
| 65% | Gh : غانا    |
| 18% | Jm : جاميكا  |
| 23% | Gu : غوايانا |
| 28% | Eq : اكوادور |

المصادر : دراسات لبعض الحالات في موسلي Mosley، هاريغان Harrigan و توي Toye.

1991. مجلد 2

## 1. المقاربات المختلفة

بسبب الحالة التي وصلت إليها اقتصادات ومجتمعات الدول التي سارت على طريق الإصلاح والتكيف الهيكلي وفق الوصفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، توصل الفكر التنموي العالمي، إلى أهمية تصحيح الأخطاء الجسيمة السابقة، وأبرز أهمية الإصلاح المؤسسي وضبط الدولة للأسواق، والحكم الرشيد للحكومات والمؤسسات باعتبار أن ذلك يشكل المحاور الأساسية للتنمية السليمة.

ونتيجة لاتساع الفجوة ما بين الدول النامية والدول المتقدمة خلال المرحلة السابقة، ظهرت الحاجة الملحة إلى نظام اقتصادي دولي جديد لتحقيق مصلحة جميع الأطراف بما فيها الدول المتقدمة ذاتها، وهذا الأمر يقتضي تعديل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

في هذه المرحلة كان على البلدان النامية أن تتحرك بشكل جماعي للإسهام وبفعالية في تشكيل هذا النظام الجديد وذلك من خلال الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يركز على المساواة وتحقيق المنافع المشتركة.

إننا نجد اليوم انتشار ظاهرة العولمة وبكل نشاطاتها الاقتصادية والمالية والتجارية وهي تتخذ مظاهر متعددة، ومن بينها النمو السريع للتجارة والاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال، واتساع حركة عناصر الانتاج وحرية تبادل السلع والخدمات، وهذا يسهم في تحقيق الاندماج المتزايد والتداخل المستمر بين مصالح الدول اقتصادياً وتجارياً ومالياً.

والتعريف الآخر للعولمة هو، بأنها إحدى صور الرأسمالية المتطورة التي تتواكب مع التطورات التكنولوجية والعلمية وثورة المعلومات والاتصالات، والأقمار الصناعية وأجهزة الحاسوب الالكترونية وظهور شبكة الإنترنت. ويذهب البعض إلى تعريف العولمة بأنها عملية دمج أسواق الدول المختلفة في سوق عالمية واحدة في جميع المجالات التجارية والمالية والسياسية والثقافية والغير من ذلك، وفي إطار من الحرية الاقتصادية وسيطرة الشركات متعددة الجنسية، وخضوع العالم لقوى السوق العالمي وقواعد قانونية واحدة.

فالعولمة أصبحت تعني مجموعة من الحقائق المهمة التي تتمثل في تكامل أسواق النقد والمال الدولية ونمو الصادرات العالمية بمعدلات تفوق معدلات الناتج العالمي الاجمالي، وتدويل الانتاج، بمعنى توزيع إنتاج أجزاء السلعة الواحدة على عدد من دول العالم ومناطقه حسب ما

تحدده كلفة الإنتاج ومعدلات الربح، وهو ما أدى الى ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وتعاضم دور الشركات متعددة الجنسية، ورفع معدلات حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة. ويرى بعض الفقهاء أن العولمة تعني في النهاية تغليب فكرة السوق على ما عداها من أفكار، وأن أي تطور اقتصادي هو توسيع لنظام المبادلة مع مزيد من التخصص. وعلى وجه العموم، فإن مزايا العولمة تشبه الى حد كبير مزايا التخصيص وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة، وهو ما أكد عليه الاقتصاديون الكلاسيكيون، فمن طريق زيادة التقسيم الدولي للعمل وزيادة كفاءة تخصيص المدخرات، تؤدي العولمة الى رفع الإنتاجية ومستويات المعيشة نتيجة منافسة السلع الأجنبية للسلع المحلية وما يترتب على ذلك من انخفاض أسعار السلع والخدمات.

وقد أصبح من أهم سمات العصر الحديث تحول دول العالم من نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات، ويبرز هنا دور الشركات المتعددة الجنسيات، وهو يعتبر رمز لسيطرة القطاع الخاص على جميع مجالات الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية، واصبحت هذه الشركات توجه سياسات حكوماتها فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية. ان تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وشاركت في ذلك أيضاً الثورة التكنولوجية، والنمو المتزايد للتجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال عبر الدول.

وكل هذه الآثار الناتجة عن الثورة التكنولوجية بما تتضمنه من ثورة اتصالات ومواصلات ومعلومات أدت الى تعميق عالمية الاقتصاد أو خاصية العولمة التي يتميز بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والذي تحول الى قرية صغيرة محدودة الابعاد ومتنافسة الاطراف، فالعالمية لم تعد تسمح بترك أي بقعة في العالم معزولة عن السياق العالمي، ولاشك أن الشركات المتعددة الجنسيات وتعاضم دورها في الاقتصاد العالمي الجديد تعمق أيضاً من عالمية الاقتصاد. وهذا ما دعا الي البحث عن مقاربات متعددة لتفسير انماط خطط التكيف الهيكلي المالي لتحقيق نمو اقتصادي عادل ومتوازن بين البلدان المتقدمة والاخرى الساعية للنمو.

#### 1) مقارنة قبل- بعد

رايخمان Reichman وستيلسون Stillson (1976) كانا من الأولين اللذين استخدمما هذا المنهج. فمن خلال عزل 79 خطة من خطط التكيف الهيكلي خلال الفترة 1963-1972، فقد قارنا سلوك ميزان المدفوعات والتضخم والنمو خلال فترة امتدت عامين قبل وبعد بدء تنفيذ

خطط التكيف الهيكلي. النتائج التي أمكن الحصول عليها من الاختبارات الإحصائية عكست تحسن ميزان المدفوعات في 25% فقط من خطط التكيف الهيكلي هذه، و 70% سجلوا تأثيرات محايدة حول ميزان مدفوعاتهم. في 29 من البرامج، معدل التضخم هو الأعلى خلال فترة امتداد البرنامج عنه قبل ذلك.

البلدان التي عرفت تباطؤا في معدل التضخم سجلت رقم 11 منهم 6 حصلت على هذه النتيجة على حساب انخفاض حاد في الائتمان المحلي. فيما يتعلق بالهدف، الذي نعتبره أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والقدرة على تكييف ذلك البلد على توليد الموارد والثروات، فإن الاختبارات كانت متفاوتة. في 40% من البلدان التي طبقت خطط التكيف الهيكلي، معدل النمو هو أقل بعد تطبيق البرنامج. خفض قيمة العملة كان هو الأصل في عودة التضخم في 5 بلدان من أصل 9 بلدان طبقت هذا البرنامج.

كونورز Connors (1979) أخذ عينة من 23 بلدا تبنت 31 برنامجا خلال الفترة 1973-1974. لقد اختبر تأثيرات سنة بعد تطبيق البرامج بالمقارنة مع ما جرى قبل عام قبل تطبيقها. استنتاجه كان بسيط: البرامج ليست لها تأثير ملحوظ على الأهداف النهائية مثل معدل النمو والتضخم وعجز المعاملات الجارية. استنتاجه أيضا ينسحب على الأهداف الوسيطة مثل نسبة العجز الضريبي والناتج المحلي الإجمالي. ليلي Lelly (صفحات 561-602، 1982)، يركز دراسته على رد فعل المتغيرات الضريبية على الميزانية في 65% من الحالات خلال سنة المقارنة.

هذا التطور موجود أيضا في 62% من البرامج المختبرة. وباختبار 77 حالة من خطط التكيف الهيكلي Pas طبقت من قبل 33 دولة في الفترة من 1971-1980، لاحظ تباطؤ في عجز الميزانية في 56% من الحالات في سنة إجراء المقارنة. هذا التطور هو نفسه في 62% من البرامج المختبرة. في نصف الحالات معدل النمو المتوسط خلال فترة 3 سنوات انخفض في حين أن في 50% الأخرى بقى مرتفعا أو جامدا بدون تغيير.

كيليك Killic (1984) اختبر تطور ميزان المدفوعات والتعاملات المالية الجارية والنمو الاقتصادي والتضخم قبل عام من تطبيق خطط التكيف الهيكلي، وبعد عامين من تطبيق خطط التكيف الهيكلي في حالة 24 بلدا طبقت 38 برنامجا في الفترة من 1974 إلى 1979. فلو أن

التضخم تراجع فإن التأثيرات على النمو كانت مختلفة. التأثير الإيجابي حول معدل النمو للسنة الأولى قد ألغى تأثيره السنة الثانية.

زولو Zulu و نزولي Nsouli (1985)، درسا 35 برنامجا مطبقة من قبل 20 بلدا أفريقيا في الفترة من 1980 إلى 1981. وتم ملاحظة أن هناك نمو طفيف أو ركود في السنة التالية لتنفيذ البرنامج في 60% من الحالات. باستور Pastor و مانويل Manuel (1982)، صفحات 249-262 ( اعتبروا ما جرى في 18 بلدا من أمريكا اللاتينية كقاعدة تحليل، وهي لدول اتبعت توصيات خطط التكيف الهيكلي من عام 1965-1987.

وتم ملاحظة أن هناك تحسن في ميزان المدفوعات بدون تأثيرات هامة على المعاملات المالية الجارية، والتضخم أو معدل النمو لـ/الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. هذا المنهج قبل- بعد يستحق أن ينظر إلى نجاحه النسبي. انتقادات آثار خطط التكيف الهيكلي حول تراكم مجموع الدراسات من قبل مؤلفين مختلفين يصعب قياسها رقميا. تباطؤ النمو هل هو راجع إلى تطبيق خطط التكيف الهيكلي أو إلى حالة عامة للاقتصاد الدولي؟.

هناك اتجاهات قوية لهذه التحليلات التي تصف الوضع في بلد ما قبل وبعد تطبيق خطط التكيف الهيكلي بالمقارنة مع بلدان أخرى لنفس الفترة. وهو ما يعني أن المعطيات العالمية هي متماثلة بالنسبة للجميع حتى وإن كانت الآثار متغيرة من حالة لأخرى.

وفي أي حال من الأحوال، كل الدراسات تظهر بشكل أكثر أو أقل حقيقة تسحن طفيف نتج من تطبيق خطط التكيف الهيكلي : تحسن ميزان المدفوعات ترافق مع تباطؤ للنشاطات الاقتصادية. إنه من الوهم الاعتقاد بأن العوامل الخارجية هي الأصل في التغييرات في المعطيات الأساسية للبلدان التي تم دراستها بشكل مستقل عن خطط التكيف الهيكلي. مناهج أخرى حاولت إعطاء إجابات أكثر أو أقل اكتمالا.

## (2) مقارنة مع – و بدون

هذا المنهج يسعى لعزل التأثيرات الناجمة عن خطط التكيف الهيكلي عن تلك الغير ناتجة عن تطبيق خطط. الطريقة المطبقة هي التالية: بافتراض أن البلدان مع أو بدون برامج خضعت لنفس الشروط المحيطة باقتصاداتها خارج اعتبارات البرنامج. الانجازات المتحققة من قبل البلدان التي لا تطبق خطط هي مقارنة مع تلك الإنجازات للبلدان التي طبقت برامج.

دونوفان Donovan (1981)، صفحات 698-727) اختبر 12 برنامجا في 12 دولة في الفترة من 1970-1976، لإثبات أن توسع الصادرات هو أكثر أهمية بالنسبة لهذه البلدان بالمقارنة مع البلدان الساعية للنمو الغير نفطية. التضخم يتراجع بشكل أفضل في السنة الأولى منه في السنوات الثلاث من فترة الاختبار، إلا أن معدل نسبة التضخم يقع تحت مستواه في البلدان الساعية للنمو غير النفطية.

الاستنتاج الأكثر أهمية في رأينا هو بالنسبة لمعدل النمو الذي يتدنى أكثر في البلدان التي تطبق برامج بالنسبة للبلدان التي ليس بها برامج عندما يأخذ مقارنة الثلاث سنوات، وحتى ولو أنه في السنة الأولى هذا الاتجاه يأخذ منحى عكسي.

في الدراسة التي قام بها دونوفان Donovan (1982) التي شملت 78 برنامجا في الفترة ما بين 1971-1980 نسبة النمو ترتفع بشكل أفضل في البلدان الغير نفطية بدون برامج منه في البلدان التي لديها برامج منذ السنة الأولى، وهو توازن مختلف المدفوعات والحسابات الجارية مع إنجاز صاف لصالح البلدان التي لديها خطط التكيف الهيكلي. الاختبارات التي طُبقت من قبل دونوفان Donovan تم أخذها من قبل لوكزلي جون Jonn Loxley كعينة من 38 دولة ساعية للنمو دخولها متوسطة تصل إلى 690 دولار لكل فرد طبق برامج وخطط التكيف الهيكلي في الفترة 1971-1982. البلدان التي طبقت البرامج حصلت على نتائج أقل إيجابية تتعلق بميزان المدفوعات، ومعدل النمو والمعاملات المالية الجارية. النقطة الإيجابية الوحيدة هي أن نسبة التضخم قد انخفضت.

تورفالدور Thorvaldur (1987) يتناول في دراسته 32 برنامجا خلال الفترة 1977 إلى 1979 مع مقارنة لتطور المجاميع الاتحادية بالمقارنة مع مجموعة من الدول التي عرفت صعوبات في ميزان مدفوعاتها في الفترة من عام 1975 الي 1979. إن ذلك يعد تحسنا في ميزان المدفوعات في البلدان التي لديها برامج بالمقارنة مع مجموعة الدول الأخرى. التضخم لم ينخفض، بينما أن النمو لم يتأثر بالبرنامج. نسبة النمو تبقى غير متغيرة خلال الفترة المعنية، ويمكننا إضافة ملاحظة عامة أن انخفاض معدل ميزان المدفوعات وتباطؤ التضخم ليست في حد ذاتها إنجازا حيث أنها ناتجة عن ضغط في الطلب وتباطؤ في النشاطات.

غولد شتاين Gold Stein ومونتيل Montiel (1986، صفحات 304-344) حاولا تصحيح بعض المتحيزات التي تم رصدها في منهجية مع- بدون. في الواقع، مشاكل الدول التي تطبق

برامج هي مختلفة عن تلك التي لا تطبق هذه البرامج، وهذا قبل حتى دخول خطط التكيف الهيكلي حيز التنفيذ.

تقييم منهجية (مع- بدون) أرجعت كل الإنجازات بشكل حصري إلى توصيات البرنامج، في حين أن الحالة المبدئية أثرت في الاختلافات المسجلة في النتائج اللاحقة. هذان المؤلفان عالجا تعريف العلاقة التي ربطت الآليات السياسية مع الأهداف السياسية الاقتصادية. هذه الأدوات تتغير عندما تتغير حالة الاقتصاد. اتجاههم يميل إلى تخفيض المنحنى من أجل تبيان الأسباب الحقيقية التي شكلت تغييرات بعض المعطيات التي نتجت عن تطبيق خطط التكيف الهيكلي وبدون تدخل مع عناصر الاختلال المبدئية.

غولد شتاين Gold Stein ومونتيل Montiel أجريا تقييم عاما على عينة من 68 برنامجا تم تنفيذها من قبل 58 دولة ساعية للنمو في الفترة من عام 1974 إلى 1981. وإجمالا فإن البلدان التي طبقت برامج أظهرت أداء ضعيف، حيث تأثيرات هذه البرامج على التعاملات المالية الجارية، وميزان المدفوعات ومعدل الفائدة والنمو أو النشاط الحقيقي لا تكاد تذكر. منهج آخر يهدف إلى مقارنة المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسة الراهنة بالمقارنة بالأهداف المحددة لهذه المتغيرات من قبل السلطات وصندوق النقد في تطبيق البرنامج، والأمر يتعلق بالمنهج المسمى الواقع مقابل الأهداف.

### (3) مقارنة الواقع مقابل الأهداف

هذا المنهج ليس له شعبية كبيرة. توماس رايخمان Thomas Reichman (صفحات 38-41، 1978) يضع تحت الاختبار 21 برنامجا في عدد 18 دولة خلال فترة تمتد من 1973-1975، وأعد مقارنة للنتائج حول الأهداف بالنسبة لـ /ميزان المدفوعات/ والتضخم والنمو الاقتصادي، ووجد أن أهداف ميزان المدفوعات تحققت في عدد اثنين من أصل 3 برامج. أهداف التضخم تحققت في 1 حالة من أصل حالتين، في حين أن معدل النمو تحقق بواقع 62%.

بيفريدج Beveridge ومارغريت Margaret (1982) وضعا تحت الدراسة 105 برنامجا في الفترة من 1969 إلى 1981، وتم التركيز على الأهداف الوسيطة مثل توسع القروض، والإنفاق، والموارد الحكومية والعجز المالي، بدلا من الأهداف الاقتصادية الكلية النهائية. وأظهرا أن الأهداف قد اختلفت عن التوقعات، ولاحظا أن انخفاض المداخل طفيف سجل في 40% من

الحالات، في حين أن النفقات كانت أقل من القيم المتوقعة في 60% من الحالات. أهداف خفض العجز في الميزانية تحققت في كل برنامج من أصل اثنين.

زولو Zolu ونصولي Nsouli (1985) درساً خطط التكيف الهيكلي التي طبقت من قبل البلدان الأفريقية في الفترة من 1980 إلى 1981. أهداف المعاملات التجارية الجارية تحققت في 38% من البرامج وأهداف التضخم في 48% من الحالات، لكن أهداف النمو لم تتحقق إلا في 20% من البرامج.. إنها شيء ثابت بالنسبة لـ/ خطط التكيف الهيكلي /، النتائج كانت مخيبة للآمال بالنسبة للنمو. وهذا وجد ترجمته في الخسائر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، وهو ما يغير على المدى الطويل القدرات المالية للبلاد. الانتقاد الأخير يستهدف محاكاة افتراضية الأداء الجيد للسياسات المختلفة الأنواع لـ /صندوق النقد الدولي والتي يطلق عليها ما يعرف بسياسات الحزمة – الواحدة.

#### (4) مقارنة المقارنة بين سياسات المحاكاة

كان khan ونايت Knight (1981، صفحات 1-53) صقلاً لنموذج اقتصادي قياسي مع إحدائيات تقديرية لعدد 29 دولة من الدول الساعية للنمو التي لديها خطط للتكيف الهيكلي. وهما يبحثان عن الآثار الافتراضية لبرنامج استقرار يهدف لتحقيق التوازن في الميزان الخارجي باستخدام سياسات توجد في خطط التكيف الهيكلي، وخصوصاً القيود على الإقراض الداخلي والقيود على الإنفاق الحكومي. النموذج يظهر الانكماش في السنة الأولى. الإنتاج ينخفض بقوة في السنة الأولى، ويرتفع بشكل مؤقت فوق مستوى حالة التشغيل التام، ويقترب من مستوى التوازن خلال فترة سنوات عديدة. وبعد ذلك وسعا دراستهما إلى ميزان المدفوعات والنمو والتضخم ومجموع سياسة الطلب.

إن نماذج المحاكاة أظهرت أن السياسات الهيكلية يمكن أن تساعد على التعويض الجزئي لكل الآثار السلبية على المدى القصير على النمو الذي قد ينتج عنه انحسار الطلب، وتبعات التضخم تؤدي إلى تخفيض العملة. والتأثير على المدى البعيد لخطط التكيف الهيكلي في ميزان المدفوعات والتضخم والنمو كانت أكثر إيجابية من الآثار على المدى القصير. نحن نلاحظ أن تأثيرات المدى الطويل الموعودة لم تتحقق أبداً، كما قال كينز Keynes "على المدى الطويل، سنكون جميعاً أمواتاً" باستور Pastor (1987) سلط الضوء على آثار خطط التكيف الهيكلي على مستوى المعيشة وزيادة عدم المساواة. من بين 18 بلداً في أمريكا اللاتينية خضعت للاختبار، وُجد أن



هناك تباطؤا فيما يتعلق بالتشغيل والأجور مقارنة بالحالة السائدة قبل تطبيق برنامج، وبالمقارنة مع بلدان أخرى لم تنفذ خطط التكيف الهيكلي.

من كل الدراسات يمكننا استخلاص العبر النسبية التي تتقاطع فيما بينها فيما يتعلق بالأهداف الأساسية الاقتصادية وميزان المدفوعات والميزان التجاري. مع العلم أن كل الدول اتبعت سياسات منهجية لتخفيض عملتها الوطنية وشهدت انحسارا للطلب وطبقت سياسات تقشفية. ويمكننا القول أن الأمر يتعلق بأداء يهدف إلى التقليل من المطالب الاجتماعية لرفع الأجور والنفقات العامة، وكذلك للمكونات المختلفة للطلب مثل الاستثمارات العامة والخاصة من أجل الحصول على توازن الحسابات الخارجية، والثمن الذي يتوجب دفعه له نتائج وخيمة لمستقبل البلد، ولا يمكن أن نصف هذه النتائج بالإيجابية.

لدينا الانطباع أن التلاعب في سعر الصرف في خدمة سياسة خفض العملة له توجه كلي للتصدير وليس لها إلا هدف وحيد هو تعزيز قدرات الموارد من العملات الصعبة من أجل سداد الدين للدائنين الدوليين بدون الأخذ بعين الاعتبار نتائج كل ذلك على التوجه للتنمية للبلدان الساعية للنمو، وهو الطريق الوحيد للنمو العالمي على المدى الطويل.

الأسس النظرية لـ/ صندوق النقد الدولي تسمح بشكل ضمني أن البرامج لها كلفة على مستوى خفض معدل النمو (أي أم أف IMF 1987). على المدى القصير يلاحظ أن الطلب يقلل من عناصر سياسات الحزمة، وهو ما يسبب في تخفيض الإنتاج وتحسين ميزان المدفوعات. حتى على المدى البعيد، الآثار السلبية للنمو لا تزال قائمة. نحن نرى من جانب آخر أن هناك انطباع أن صندوق النقد الدولي والمصرف العالمي يطبق نفس العلاج: تخفيض العملة، الخصخصة، الحد من النفقات العامة إلى كل الإقراض ومنها الإقراض ذو الأصول المختلفة. الحركية الإيجابية لمعدل سعر الصرف ونمو الناتج المحلي الإجمالي لا يؤدي دوره. النزعة النظرية للإدارات التنفيذية وغير التنفيذية لصندوق النقد الدولي هي أقرب إلى المفاهيم النقدية خصوصا حول المسائل الهامة مثل دور الدولة، وتحفيز العرض على حساب الطلب، وتكييف الأسعار من خلال (التلاعب بمعدل سعر الصرف) بدلا من الكميات وهيمنة السوق.

## 2. خطط التكيف الهيكلي ما هي الأسس النظرية؟ ومدى الفعالية؟

مفهوم "التكيف الهيكلي" يشير إلى سياسات التنمية بهدف تحقيق الانتعاش عن طريق العرض في الاقتصاد وذلك من خلال تصحيح عدم قدرات السوق. "الاستقرار" سياسة تغطي سياسات

العرض والطلب ضمن منطق تعديل سياسات الاستثمار والبحث عن خيارات قطاعية مناسبة. النقاش خلال بداية سنوات الثمانينات تركز بين المتخصصين في البني الهيكلية من أمريكا اللاتينية الذين يوصون بتدخل قوي للدولة من أجل تصحيح شطط الأسواق والمصرف الدولي الذي يدافع على تخلي الدولة، ويدفع باتجاه تحرير كامل لأسعار الصرف والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

المصرف العالمي ينطلق من فكرة بسيطة (وهي ساذجة إلى حد ما) كالآتي: الإنتاج هو أكثر كفاءة وزيادة في حالة تكون فيها الاقتصاديات موجهة نحو التصدير أكثر منه نحو السوق الداخلي (أنظر تقرير التنمية العالمية، 1983 الفصل الرابع). وللقيام بذلك، المصرف يوصي بتقليل تدخل الدولة وبتخفيض العملة الوطنية. الأسس التحليلية لهذه التوصيات تهدف إلى تعزيز قدرات التسديد للديون لهذه البلدان التي تطبق البرامج لفائدة المانحين الغربيين. إن تعميم هذه الصفات لكل البلدان بغض النظر عن أن هذه البلدان صناعية أو فقيرة، نفطية أو غير نفطية، يرجع إلى نزعة العقيدة النقدية الجامدة للتحليل الذي يركز على أهمية "عالمية" و"علمية" هذا التحليل الذي يرتكز على عقلانية وكفاءة العاملين في الأسواق المالية مع توفر شروط مرونة الأسعار (سعر الصرف، الأجور، وأسعار السلع والخدمات) من أجل تعزيز التعديلات الضرورية.

هذا المفهوم يفترض من جانب آخر أن كل البلدان تستجيب بنفس الطريقة للصدمات الخارجية والضغوط الاجتماعية الداخلية. فيما يتعلق على وجه التحديد بسياسات معدل سعر الصرف، فإنه يتوجب الملاحظة أنه حتى خارج إطار خطط التكيف الهيكلي، البلدان الساعية للنمو تعرضت لتآكل معدلاتها للتبادل التجاري، ولقدراتها النقدية الحقيقية تحت تأثير أنظمة الحماية للدول الصناعية، وأيضاً حتى من خلال تقلب أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية.

موسلي Mosley (1987)، وهاريغان Harrigan وتوي Toye (1991) وضعوا تصنيفاً لإجراءات مختلفة طُلبت من قبل المصرف الدولي حول تنفيذ خطط التكيف الهيكلي في الفترة من 1980 إلى 1988.

موسلي Mosley أشار إلى غياب معدل سعر الصرف، وهو الذي يشير إليه ولمدة طويلة المصرف الدولي كعنصر أساسي للإصلاح في الاقتصاديات الكلية للبلدان الساعية للنمو. الجواب كان بسيطاً: تقاسم الأدوار بين مؤسستان لـ/بريتون وودز يؤكد في عام 1966 (فينبرغ

Feinberg ، 1986) إعطاء صندوق النقد الدولي مسؤولية قوية فيما يتعلق بالأخذ بعين الاعتبار سعر الصرف كعنصر محوري للاستقرار.

المصرف الدولي يشجع البلدان الساعية للنمو على التفاوض مع صندوق النقد الدولي للتوصل إلى (اتفاق ستاند باي) قبل الحصول على سلفه للمصرف على برنامج التكيف مع المصرف. وإذا كان معدل تنفيذ توصيات هاتين المؤسستين ليس إلا 60% فإن المصرف الدولي هو أقل سيطرة على خطط التكيف الهيكلي، وأن صندوق النقد الدولي يسيطر فقط على عملية الاستقرار النقدي. هذا الأخير له إمكانية أن ينهي تسهيل القروض في حالة عدم احترام معايير الأداء. النزعة المضادة للأجور والمالية لتخفيض العملة ليست مبررة في حالة البلدان التي اختارت نموذج التنمية الأساسية المبنية على استبدال الواردات بالإنتاج الداخلي والتخصص الصناعي ذو محتويات القيمة المضافة المرتفعة.

معدل النمو بنسبة تتجاوز رقمين سواء بالنسبة للدخل المحلي الإجمالي أو للصادرات خلال النصف الثاني لسنوات الثمانينات هو أحد أعلى المعدلات في العالم. النصائح بالخصخصة والتحرير الممنهج، هل هي منسجمة مع حالات هذه الدول حيث تاريخيا القطاع الخاص لم يلعب أبداً أي دور في عملية التنمية أو حتى كان على الأقل فاعلاً في النشاطات الثلاثية ( التجارة، العقار، وساطة الأعمال). الحل هو كما اقترح موسلي Mosley و هاريغان Harrigan و توي Tuye (1991)، تعزيز دور الدولة من أجل تحفيز الاستثمارات العامة والتنمية.

### 3. خطط التكيف الهيكلي والنمو المنفتح على الخارج

بالإضافة إلى الصعوبات قصيرة الأجل التي تم إحداثها من قبل خطط التكيف الهيكلي، يجب إعطاء اهتمام خاص لصلاحية هذه الخطط على المدى الطويل لنموذج التنمية المنفتحة. النقاش النظري لسنوات 1960 إلى 1970 سلط الضوء على مؤيدي الاقتصاد الموجه نحو السوق المحلية. إن الانفتاح في اقتصاديات العالم الثالث كمحرك لعدم توازن نمط النمو وزيادة الاعتماد على الخارج. كذلك التخصص العالمي الذي يركز على المواد الأولية، يُعرض البلاد التي تتأثر بأسعار الصرف، لعدم الاستقرار المزمن لعائداتها من الصادرات .

استراتيجية دعم الصادرات الصناعية، لا يمكن تطبيقها إلا لبعض البلدان الساعية للنمو أو على الأرجح لعدد قليل من مناطق هذه البلدان، لكن لا يمكن تعميم ذلك على كل سكان العالم، وبشكل واضح لأن نجاح هذه المناطق سوف يتركز على قدرتها في دعم الأسواق في باقي مناطق العالم

وهيمنة قدرتها الإنتاجية الأكثر تقدما بالنسبة لبقية العالم، وسينتج عن ذلك تقشف أكبر، وخدمات اجتماعية أقل، وظروف تشغيل أقل عرضا وتوسع هوة عدم المساواة بشكل لا يمكن توقعه"، بريت Brett (1979).

استراتيجيات النمو الوحيدة التي لا تكون مصدر للاعتماد الخارجي ولاختلالات جديدة يتوجب أن تُقام على تنمية "مستقلة" والبحث عن الاكتفاء الذاتي الواسع الممكن وتعاون جنوب-جنوب من أجل "استقلالية جماعية" معززة. صندوق النقد الدولي يعارض وجهة النظر هذه داعيا إلى تحرير التجارة كأداة وحيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية العامة. مع العلم أن المصرف الدولي يروج إلى أن انفتاح التنمية كان هو المحرك الحاسم للتنمية الاقتصادية في سنوات السبعينات. إنها استنتاجات الدراسة التي قادها بيلا بالاسا Balassa Bela (1984). وهذه الدراسة تغطي 24 بلدا موزعة بين البلدان الصناعية الجديدة وبلدان الإنتاج الأولية التي تعرضت لصدمات خارجية ترجع إلى تردي أسعار الصرف فيها، وتباطؤ الطلب العالمي بعد عام 1973، ويُضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات أسعار الفائدة منذ عام 1979.

والدراسة تستشهد بعدد من البلدان التي تبنت استراتيجيات موجهة إلى الخارج خمسة من الدول الصناعية الجديدة وهي كوريا، سنغافورة، تايوان، تشيلي، أورغواي وأربع دول أخرى من البلدان الساعية للنمو وهي كينيا، موريس، تايلند وتونس. استراتيجية تجمع بين حوافز الصادرات وتحرير الواردات، وترفض ترك سعر الصرف في ارتفاع في البلدان التي تبنت استراتيجيات التوجه إلى السوق الداخلي وهي 7 بلدان صناعية جديدة: البرازيل، إسرائيل، البرتغال، يوغسلافيا، الأرجنتين، المكسيك، وتركيا، بالإضافة إلى 8 دول أخرى من البلدان الساعية للنمو هي : جاميكا، البيرو، تنزانيا، مصر، الهند، المغرب، الفلبين، وزامبيا. وقد طبقت هذه البلدان نظام حماية الأسواق الداخلية ولها توجه بأن تترك أسعار الصرف الحقيقية ترتفع وأشير بانطباع من جانبي إلى أن المغرب قد انتقل إلى المجموعة الأولى الي المجموعة الثانية وهي مجموعة (انفتاح الاقتصاد).

وحسب نتائج الأرقام الإحصائية، فإن استراتيجيات الانفتاح ستكون أكثر كفاءة في مسألة التبادلات الدولية. حيث أن المجموعة الأولى تتجاوز المجموعة الثانية فيما يتعلق بإنجازات التجارة الخارجية" للاقتصاديات الموجهة إلى الخارج زادت بنسبة 14% في المتوسط حصتهم من السوق العالمي للصادرات في الفترة ما بين 1974-1978 (النسبة كانت 15% بالنسبة للبلدان

الصناعية الجديدة و10% بالنسبة للبلدان الأخرى)، في حين أن الاقتصاديات نحو الأسواق الداخلية شهدت تراجعاً وصل إلى 8% في المتوسط (وبنسبة 7% بالناقص بالنسبة للبلدان الصناعية الجديدة و11% بالناقص بالنسبة للبلدان الأخرى).

الإنجازات الخاصة بالواردات هي أفضل في حالات البلدان التي تسعى إلى تبني اقتصاديات الانفتاح : دعم الإنتاج المحلي حتى يحل محل الواردات في الفترة ما بين الانفتاح 1974-1978 تم تقديرها بنسبة 14% مقابل 2% بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى الانطواء، وهناك ارتباط متبادل إيجابي بين أداء الصادرات وزيادة الناتج القومي الإجمالي. تركيبة الواردات تشرح أفضلية النمو الموجه نحو السوق العالمي، وتشمل هذه الواردات السلع التي تدخل في منافسة مع المنتجات المحلية. وفي المقابل وفي البلدان الموجهة إلى الداخل، وارداتها لا تنافس المنتجات المحلية وهي تقتصر على المنتجات الوسيطة وآلات الإنتاج : نقص الإنتاج الناتج عن هبوط القدرة على الاستيراد لم يعد مضمونا في الحالية الثانية (بيلا بالاسا، مرجع سبق ذكره).

باختصار الانفتاح يحفز النمو ويعطي استخدام أفضل للثروات المتاحة للاستثمار، في حين أن الانطواء يقود إلى نتائج أكثر تواضعاً، وكنمط للانتقادات لهذا النموذج يمكننا دحض فكرة التعميم الممكن لتوصيات صندوق النقد الدولي على كل البلدان. الليبرالية، والانفتاح يحفز الواردات للبلدان الساعية للنمو لمنتجات قادمة من البلدان المتقدمة. تحرير التجارة المنبسطة يتصادم بتطبيقات الحماية لبعض البلدان الصناعية الرئيسية، والتي تم إدانتها عام 1989 من قبل مجموعة الـ 24 هذا النموذج تأثر بسبب الاضطرابات التي ولدتها تقلبات الأسعار ومعدلات الفائدة لـ. ايريتو L. Heriteau (1990) يلاحظ أن أغلبية برامج التعديلات الهيكلية التي طبقت خلال سنوات الثمانينات طبعت بميزة الركود.

نموذج صندوق النقد الدولي يرجع الخلل إلى فائض الطلب الإجمالي. وأدوات التوازن هي سياسة الميزانية والنقدية المقيدة وخفض لمعدل سعر صرف العملة، وهذا يساهم في تقلص النشاطات الاقتصادية حسب مفهوم الحلقة المفرغة: انخفاض الطلب العام، قيود على الإقراض، ارتفاع الأسعار الناتج عن تخفيض العملة، وتدني مستوى القدرة الشرائية للسكان. ومن أجل تحسين الحسابات الخارجية، فإن الركود هو الذي ينصح به. الإنفاق العام يقل نتيجة لعدم القدرة على تخفيض انتقائي لبعض النفقات.

دراسة من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (الإطار الأفريقي المرجعي لبرامج التكيف الهيكلي الساعي إلى التصحيح والتحول الاجتماعي-الاقتصادي، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 1989) تشير إلى أن المعطيات النسبية لنمو المنتجات المحلية الإجمالية تظهر أن البلدان التي طبقت برامج تكيف هيكلية صارمة حققت معدل نمو سنوي متوسط سلبي بـ 1.53% خلال الفترة 1987-1980. الذين طبقوا برامج تكيف ضعيفة، والذين لم يطبقوا أي برنامج للتكيف سجلوا معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي متوسط بـ 1.2% و 3.1% على التوالي خلال الفترة (1987-1980)

ويمكننا الاعتقاد أن هناك علاقة توازي بين النظرية ذات النزعة النقدية للعرض وبين خيارات صندوق النقد الدولي: التوجه بسرعة نحو زيادة العرض (وبشكل عام فيما يخص بشكل أكبر العملات) بالضغط على الدخل الحقيقية.

في أحد الكتيبات المنشورة من قبل صندوق النقد الدولي (عشرة أخطاء شائعة حول صندوق النقد الدولي، يوليو 1989)، كُتب "البرامج التي دعمتها صناديق الدعم هدفت بشكل أساسي إلى مساعدة البلدان على استعادة والحفاظ على ميزان مدفوعات مستقر. على المدى القصير، إن تحقيق هذا الهدف يتسبب في تكاليف بالنسبة للبلدان التي وبعد أن عاشت في مستوى أعلى من إمكانياتها يتوجب عليها خفض مستوى معيشتها".

إنها حقيقة أن مثل هذا التعديل الحتمي لهيكلية الدخل سوف يؤثر بشكل مختلف على فئات ومجموعات مختلفة من أصحاب الدخل، ومع ذلك يجب وضع تمييز بين دور الصندوق والسلطات الوطنية فيما يتعلق بسير عملية التكيف. البرامج التي يدعمها الصندوق تحتوي على توصيات تتعلق بالسياسة الاقتصادية، لكن هذه التوصيات تتركز بشكل أساسي على التراكمات العامة - حجم العجز العام أو الهامش المتوقع لتوسع الإقراض، على سبيل المثال الذي يغطي أهمية البلد المعني...".

و يتم عادة انتقاد هذه البرامج المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي بأنها تضر بالفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا من السمان. ربما تقسم جهود التكيف الذي تفرض نفسها الي مجموعات اجتماعية مختلفة وبين جهات مختلفة للإنفاق العام (إنفاق يتعلق بالتسلح أو البرامج الاجتماعية على سبيل المثال)، وفي مثل هذه الحالة فإنها الحكومة وليس الصندوق التي تدير هذه الخيارات.

وكما هو الحال فإنه من النادر أن تعلن الحكومات عن مسؤولياتها عن الإصلاحات الضرورية باعتبار أنها ليست شعبية، فإنها تلبس الصندوق ثوب كبش الفداء مؤكدة أن هذه الإجراءات تملئها هذه المؤسسة الدولية، ويتم تحديد فائض الطلب على الاستهلاك على أنه المسؤول الأول عن استمرار الاختلالات الخارجية. خفض العملة هو أداة مميزة من أجل تحديد الأجور الحقيقية، وأيضا من أجل "تنقية" الدورات الاقتصادية. من جهة أخرى صندوق النقد الدولي يقدم توصيات إلى الحكومات بغض النظر على ردود أفعال الفاعلين الاقتصاديين. كالدور Kaldor علق على تأثيرات التوزيع المتوقعة من عملية خفض العملة: "الانتقاد الرئيسي الذي يمكننا إعطائه إلى هذا المنهج هو أن نفترض أن خفض العملة يمكن أن يغير العلاقة الأساسية بين الأسعار والأجور، ومع ذلك الأسعار والأجور ناتجة عن القوى الداخلية التي لا يمكن تغييرها إلا عن طريق سياسة ضرائبية ونقدية. وأنه من المرجح الأكبر أن قوة تخفيض العملة ستقود في النهاية إلى إعادة إنتاج نفس العلاقات لكن بثمن تضخم إضافي قوي" (كالدور 1983).

صندوق النقد الدولي يدافع عن نفسه من قبل هذه الانتقادات في كتيب ذكر سابقا (الأخطاء العشرة الشائعة ..) (مرجع سبق ذكره) : "تعديلات سعر الصرف عندما يتم اعتمادها كجزء من البرامج المدعومة من قبل الصندوق هي بالضرورة ليست ضارة بالفئات الأكثر حرمانا من السكان". في الحقيقة خفض العملة يمكن بصفة عامة أن يفيد بشكل جيد الفئات الفقيرة، وهذا أكثر وضوحا في البلدان التي لديها قطاع زراعي متطور والذي فيه الإنتاج يتوجه نحو التصدير، وأسعار الصرف المبالغ فيها عادة ما تميز هذا النوع من الاقتصاد الذي يمنع صغار المزارعين من الاستفادة من الأسعار الجذابة للعملة الوطنية كما هو الحال مع حالة سعر الصرف التنافسي. في الواقع، الرفع في سعر الصرف تعطي أفضلية أكثر للمجموعات الأكثر يسرا التي تعيش في الأوساط الحضرية ومساعدة تحديد سعر صحيح للعملة، فإن تخفيضها يمكن أن يفيد غالبية السكان في الأرياف الذين غالبا هم ضحية السعر الأقل جذبا، بالإضافة إلى أنها تسمح مع الوقت باستعادة توازن أفضل بين مصالح سكان المناطق الحضرية والسكان الذين يعيشون في أوساط الريف".

وسوف نرد على هذا الرأي كما فعل مولان يرال Yral Molins : "نتيجة غريبة أن ينظر إلى صندوق النقد الدولي على أنه مدافع على المدى الطويل عن الفلاحين والعاملين في المدن" (لوموند 22 مايو 1984). ومن خلال الإشادة بخفض العملة الوطنية، صندوق

النقد الدولي يشجع على خفض قيمة قوة العمل المدرجة كحقيقة في عوامل الإنتاج. البلدان الساعية للنمو تصدر المواد الأولية أكثر من السلع التي لها كثافة رأسمالية، أو التي تستخدم أيدي عاملة بشكل مكثف. التوقعات حول الأسواق الدولية للمواد الأولية تؤدي إلى انخفاض الأسعار، وعلى أية حال هذه المنتجات هي مقومة بالدولار، وانخفاض قيمة العملة الوطنية لا يؤثر في حجم الصادرات.

خفض العملة يرفع أسعار المنتجات المستوردة بالعملة الوطنية ولكنه يحفز تصدير المواد المصنعة أو المحولة مثل صناعة النسيج. كذلك خفض العملة يؤدي إلى تأثير (والذي يبقى تحديد قياسه) على تحويلات العمال المقيمين في أوروبا لبلدانهم الأصلية وأيضاً السياحة. خفض قيمة العملة له تأثير توزيعي بتحسين الربحية للقطاعات التي تتجه نحو التصدير مقارنة بالقطاعات التي تتجه نحو السوق الداخلي مثل هذا الموقف يؤدي إلى آثار ضارة:

- الفجوة بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث تتسع.
- تهميش السوق الداخلي على حساب الصادرات إلى منطقة جغرافية مميزة وهي "الاتحاد الأوروبي".

وبعد توسع منتجات الاتحاد الأوروبي ليشمل إسبانيا واليونان والبرتغال، ومنافستها للمنتجات المغاربية والموجهة كلها تقريباً للتصدير واجهت مصاعب كبيرة في الصمود لمنافسة هذه المنتجات. وعائدات الصادرات في القطاع الزراعي تفيد بشكل شبه حصري كبار ملاك الأراضي تاركين جانباً جماهير الفلاحين في حالة من الفقر والتهميش.

#### 4. خطط التكيف الهيكلي: نقاش سنوات 1990-2000

الأدبيات حول خطط التكيف الهيكلي وسياسات الصرف عرف انبعاث جديد خلال سنوات التسعينات، وهناك نوعين من الانتقادات كانتنا الأصل في تعديلات الإصلاح والتكيف من طرف صندوق النقد الدولي على حد سواء من الناحية النظرية أو العملية. الأول يتعلق بتطبيق نفس التوصيات على بلدان مختلفة في هياكلها البنوية وسياساتها مثل (بلدان أفريقيا، بلدان أوروبا الشرقية) والثاني يركز على الدور الثانوي المتعلق بالنمو. ومن خلال ذلك تبرز أهمية التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي على المستوى القومي في هذه المرحلة بهدف توطين مظاهر الخلاف والتباين، وتوسيع مظاهر التعاون والتكامل وترسيخها، وهو بذلك يحقق أهدافاً ومهاماً مركبة ولكنها متكاملة. فمن جهة هو يفعل القدرات الموجودة لمواجهة الأخطار والتحديات



القائمة، ومن جهة ثانية يوجد الأسس والمرتكزات اللازمة والثابتة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

الحكم الذي حمّله وليامسون Williamson في بداية سنوات الثمانينات لم يفقد أهميته: حسب الانتقادات التقليدية التي تأتي من اليسار في البلدان المقترضة، صندوق النقد الدولي يتبع منهجية نقدية، ويهمل الخصوصيات الوطنية للمقترضين، ويفرض ظروف قوية ومكلفة، ويبرهن على أنه منحاز إلى أيديولوجية السوق الحر وينظر بسلبية إلى الاشتراكية، ويمس السيادة الوطنية وإدامة التبعية.

وقبل بضع سنوات، أهمل صندوق النقد الدولي هذه الانتقادات، وأن موقفه يبدو قد تكثف والقلق وصل حتى إلى البرلمان في الولايات المتحدة. وليامسون Williamson (1983).

لم تتوقف شروط المساعدة من قبل صندوق النقد الدولي عن التعديل على مر السنين. حيث تطور الأخير فتح الطريق لمناهج جديدة لكن مع ظهور عقبات جديدة. لن يستطيع صندوق النقد الدولي القيام بدوره كداعم لعملية التكيف إلا إذا كانت مهامه بقيت محددة وتتركز في المجال التقني، هارولد جيمز James Harold (1998). ساعد سقوط الشيوعية في نجاح خطط التكيف التي ارتبطت بدرجة الديمقراطية في البلدان المطبقة للخطط التي يتوجب عليها تطبيقها وقبل سكانها بالإصلاحات. إن شروط صندوق النقد الدولي تأخذ في عين الاعتبار أربعة مجالات كلها جديدة: الإنفاق العسكري، الفساد، الديمقراطية ودولة القانون، خصوصا في العلاقات بين المصارف والقطاع الموازي.

الأزمة الآسيوية تظهر خطر "الرأسمالية التي تخط بين علاقات الصداقة وعلاقات العمل وتكرس الزبونة" والحل هو "وجود تسويات مستقرة وشفافة للنشاطات الاقتصادية الخاصة". كولبير، بيرري وستيوارت Berryet, Stewant, Culoper (1997)، سلطوا الضوء على مواقف مختلفة تظهر تطور أكثر ملائمة للنمو وذلك بعدم اعتبار معدل سعر الصرف كمتغير وحيد لإنعاش الصادرات وجلب الإيرادات من العملات الصعبة. كذلك كيليك Killick استنتج أن البرامج المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي لم يكن لها إلا تأثير محدود حول المتغيرات الاقتصادية الكلية الضرورية خارج معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي بسبب الانزلاقات في تطبيق هذه البرامج، وعزا هذا التأثير المحدود إلى حقيقة أن هذه البلدان قليلا ما تشعر بأنها مسؤولة عن البرامج.

يعتقد رانيس Ranis (1997)، أن صندوق النقد الدولي يجب أن يترك للمصرف الدولي برامج الاستقرار والتكيف في البلدان ضعيفة الموارد. كيليك Killick (1997) يرفض وجهة النظر هذه، ويعتبر أن الاحتكار ربما يقود المصرف الدولي إلى مزيد من التغطرس. وحول جبهة النمو، فإن الاختصاصيين في صندوق النقد الدولي FMI بدأوا في التركيز على الترقيم المبكر لمعدل النمو الأدنى المستهدف (أر. كولبير أي. بيرري واف. ستوراث R. Berry F. culpeper A. Stewart (1997)).

يلاحظ ستروكتن Structen (1997) أن تبني نظام اقتصادي غربي مقام على لعبة السوق لا يكفي لقيادة التنمية السريعة ويقترح تدخل الدولة في مسار الاقتصاد. في دراسة تجريبية شملت 100 دولة خلال الفترة من 1960-1990، بارو Barro اعتبر فقط متغيرات التنمية معيارا للقياس— مثل تقدم معدل الإنتاج المحلي الإجمالي لكل فرد ولا يجد أي ترابط بين الديمقراطية التي تقاس من قبل مؤشر الحقوق السياسية والنمو (مرجع سبق ذكره).

واستنتج كل من فالفري وسرينفزان Falvery et Srinivasan أن دعم للصادرات، وتحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي هي ضرورية بالنسبة للنمو. وخطر التنمية السريعة المبني على الاقتراض السهل يبقى عرضة للانتقادات. في الواقع، هذه الحالة ظهرت خلال سنوات الثمانينات وفي بداية سنوات التسعينات أفضت إلى الأزمة الآسيوية التي عرفناها.

الروابط التقليدية والعائلية تشرح جزء من العلاقات الوثيقة بين القطاعات الصناعية والمصرفية في كثير من البلدان الساعية للنمو، وفي الحالة الأفريقية ربط عملة الفرنك السيفا CFA للمجموعة المالية الإفريقية الذي تم عام 1994 هو حسب رأي غانكو Ganko ويكونو Yokono (1998) هو ضد السياسات الداخلية للتكيف "الداخلي".

التكلفة الاجتماعية لتخفيض هذه العملة بدت جلية. دورية صندوق النقد الدولي "التمويل والتنمية" في شهر مارس 1999 ركزت على سياسات التكيف والتنمية بالترابط مع برامج الإصلاحات، كالاميتست Clamitis (1999) استنتج في دراسته: "من أجل الحصول على نمو أكثر قوة وتخفيض الفقر بشكل مستديم، أغلب البلدان يتوجب عليها تطبيق وبحزم برامج إصلاحات تسعى إلى تفضيل تنمية القطاع الخاص، وتحسين إدارة الموارد العامة، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتسريع الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية". هذه الأهداف يمكن أن تتحقق حول قاعدة الإجماع الوطني الواسع.

يؤكد هيرنانديز كاتا Cata Hernandez (1999)، أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تقدم بمتوسط 4.25% سنويا في الفترة من 1995 إلى 1998، مقابل أقل من 1.5% في الفترة ما بين 1990 إلى 1994.

التضخم السنوي هو في حدود 10% عام 1998، في حين أنه كان في حدود 47% عام 1994، وعجز الميزانية الإجمالي تجاوز من 9% للناتج المحلي الإجمالي PIB عام 1992 هو أقل من 5% عام 1998. المؤلف وجد مع ذلك أن هناك ميزة لتخفيض عملة الفرنك السيفا CFA (للمجموعة المالية الإفريقية) عام 1994 والتي كانت الأصل في تحسين المنافسة في 13 دولة أفريقية عضوه في منطقة الفرنك سيفا. هذه البلدان عرفت توسعا في صادراتها وفي استثماراتها ومعدلات نموها تجاوزت المتوسط.

للسير في هذا الطريق يفرض تقدما مدعوما لمعدلات الاستثمار وارتفاع مستمر للإنتاجية الكاملة لكل الفاعلين الاقتصاديين. المؤلف يلاحظ بشدة ضرورة تعزيز الادخار الداخلي والطلب أقل إلى الادخار الخارجي. إنه من المهم التأكيد على أن صندوق النقد الدولي لم يعد يركز على بعض "الوصفات" المبسطة وأولها تخفيض العملة الوطنية. بالنسبة لـ /هيرنانديز كاتا Hernandez Cata (1999)، النمو القوي يعتمد على الإصلاحات المصرفية العميقة، والسيطرة على عجز الميزانية (بدون التضحية بالتكاليف الاجتماعية والبنية التحتية)، والعمل على زيادة الإنتاجية الكاملة لعناصر الإنتاج بفعل العقلانية والكفاءة.

لكن بدلا من الحديث عن مرونة العمل والمنافسة الضرورية وتخفيض البطالة الهيكلية، نحن نفضل الحديث عن التعليم والتكوين المتلائم على نمو الناتج المحلي الإجمالي وقد تأكدت في حالات أخرى غير الحالة الأفريقية. في كتاب (آفاق الاقتصاد العالمي) الذي نُشر في واشنطن في شهر أبريل عام 1999 يتحدث عن فشل "صارخ" لأوروبا في مجالات التشغيل والنمو الاقتصادي.

وحسب صندوق النقد الدولي، فإن أوروبا سوف يتوجب عليها أخذ دروس الـ 25 سنة من السياسات الخاطئة لتصبح عملية التشغيل فيها كاملة. أكثر من منافسيها، أوروبا تلقت صدمات شديدة منذ ربع قرن: "خسارة الإنتاجية، وتدهور التبادل من جراء رفع أسعار النفط وارتفاع أسعار معدلات الفائدة الحقيقية منذ بداية سنوات الثمانينات"، على عكس الولايات المتحدة، أوروبا اختارت "ترك كلفة العمل تزيد على نفس وتيرة إنتاجية هذا العمل"، والملاحظة التي لم

تجد الاهتمام هي إلقاء اللوم على التكلفة العالية للشغل ورفع استعمال وسائل الإنتاج والتخلي عن النشاطات ذات الاستعمال المفرط للأيدي العاملة. ويمكننا التوفيق بينها وبين التحليل الذي يعتمد على الاستعمال المفرط لوسائل الإنتاج وهذا في حد ذاته يفسر هذه الإختلالات.

إنه من المؤسف أن مواقف صندوق النقد الدولي التي تحاول إدارة الحلول تختصر في مقترحاتها على سياسة سعر الصرف وسياسة الميزانية مع الإصرار على الخصخصة. صندوق النقد الدولي يصمم بشكل خاص على الإصلاحات الهيكلية، وفي الواقع معدل سعر الصرف المتوازن سيكون ناتجا عن أسس اقتصادية صحيحة وليست عنصر محركا له. و من بين الاقتراحات التي تهيم في الوقت الراهن، وضع نظام قابلية التحويل للعملة الذي يتوجب معرفته في الحقيقة.

في عام 2002، جي. ستيجليتز J. Stiglitz نشر كتاب "زوال الوهم الكبير" (العولمة وسخطها)، حيث أكد أن صندوق النقد الدولي فضل تمرير مصالح المساهم الأول فيه الولايات المتحدة قبل الأمم الأخرى الأقل أفضلية والأكثر تضررا من هذه الأزمات المتكررة، وضرب مثلا بالأزمة الآسيوية ومرحلة التحول الروسية. جي. ستيجليتز J. Stiglitz يابى أن السياسات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي هي عادة تزيد المشاكل سوءا التي كان من المفترض عليه معالجتها وتؤدي إلى عواقب اجتماعية مدمرة وزيادة مضطربة للفقراء.

كرر جي. ستيجليتز J. Stiglitz تصميمه في مقابلة أجرتها معه مجلة لوبوانت Le Point بتاريخ 2008/4/25 حيث صرح بقوله : "عندما أقرض صندوق النقد الدولي عام 2008 المال إلى باكستان وأيسلندا وأوكرانيا، فقد فرض عليهم معدل نسبة الفائدة عالية وسياسات نقدية شديدة، وهو بالضبط ما يعارض السياسات التوسعية النقدية التي تقودها فرنسا والمملكة المتحدة، والنتيجة أن الأموال المقرضة والتي أعطيت بهذه الشروط سوف تسبب في ضعف اقتصاديات هذه البلدان، وتجعل الصعوبة أكبر لتسديد وإرجاع هذه الأموال"، وفي النهاية حكمة صندوق النقد الدولي أصبحت موضوعا للنقاشات. كذلك رؤساء الدول والحكومات لمجموعة دول العشرين الذين اجتمعوا في بطرسبرج في الولايات المتحدة خلال الفترة من 24 إلى 25 سبتمبر 2009 طالبوا بتعديل وزن القوى العظمى داخل مجلس إدارة الصندوق.

وانطلاقا من مبدأ أن البلدان الآسيوية لديها تراكم هائل من الاحتياطات من العملات لمواجهة أي أزمة في ميزان مدفوعاتها والتخلص من مراقبة صندوق النقد الدولي، فإن CEPII Le باريس كما هو الحال لبروكينغ أنستيتوت في واشنطن Institution Brookings اقترحا

الاثنان تعديل بالسرعة الممكنة توازن السلطات داخل هذه المؤسسة، والهدف إعطائه شرعية أكثر واستقلالية في مواجهة المساهمين الكبار فيه، بدءا من الولايات المتحدة التي لم يقدم لها صندوق النقد الدولي أبدا أي انتقاد حول اختلال التوازن الداخلي والخارجي فيها. ومن أجل أن يصبح صندوق النقد الدولي FMI هيئة حيث تجرؤ على تناول مسائل مركزية كاختلالات اقتصادية ومالية، كما يعتبر معهد بروكينغ Institution Brooking ومعهد Le Cepii ومعهد أيفري L'ifri، يتوجب إعطائه سلطة سياسية. في الوقت الحالي الصين تمتلك 3.6% من حقوق التصويت وهي أقل ثقلا من فرنسا التي تمتلك 4.8% من حقوق التصويت في المجلس الإداري لصندوق النقد الدولي. وبينما أن كل دول مجموعة العشرين تشترك في المبدأ فإن شروطه هي التي تطرح المشكلة.

لدى الأوروبيون الذين لديهم أربعة مقاعد ( فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، بلجيكا) يعادون مبدأ التمثيل الوحيد الأوروبي الذي يسمح بتحرير المقاعد للدول الأخرى. عندما افتتح صندوق النقد الدولي جمعياته العامة في 23 أبريل 2010، جدد مديره العام فريقه المحيط به بالأنصار الجدد لـ/كينيز/ Keynes مثل أوليفيه بلانشارد Blanchard Olivier رئيس الفريق الاقتصادي بالصندوق الذي لا يتردد في القطيعة مع بعض العقائد التي تدعو إلى معدل تضخم يمكن أن يصل إلى 4%. في عام 2010، القروض المعلقة التي وافق عليها صندوق النقد الدولي وصلت إلى 175 مليار دولار، مقابل 16 مليار دولار عام 2007. وهذه القمة كرس موت إجماع واشنطن، هذا المذهب للسياسة الاقتصادية الذي أستلهم من الليبرالية الجديدة التي أطلقت في نهاية عام 1980 والتي دعت إليها مارغريت تاتشر Thatcher Margaret ورونالد ريغان Ronald Reagan.

إنه دومنيك شتراوس- كان Strauss khan Dominique المدير العام لصندوق النقد الدولي حينها أعلن في لقاء مع اليومية الاقتصادية الفرنسية لا تريبون La Tribune يوم 28 أبريل 2010. لقد اقترح ما يطالب به الاقتصاديين والذي أنا جزء منهم (ك. الساري SARI.C، 2000) من فردية العلاج لكل دولة على حده، مع تنسيق للسياسات الاقتصادية وتفضيل الحوار بين الدول وتحسين تنظيم المعاملات المالية على الصعيد العالمي.

## الفصل الثاني:

### العملة والاسواق الموازية

بدأت العلاقات الاقتصادية في التشابك منذ تأسيس النظام المصرفي العالمي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة بعضها البعض بطريقة تجعل من السياسات النقدية التي يتم تطبيقها في دول معينة تؤثر على الإنجاز الاقتصادي للدول الأخرى، في الوقت الذي يعاني فيه النمو الاقتصادي من المعوقات والمشاكل التي عادة ما تحول دون مواصلة نموه، ومن أبرز المشكلات التي تواجه النمو الاقتصادي هي تزايد ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة اللذان ينعكس أثرهما بشكل مباشر على سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

وذلك لأن التضخم يسهم دائماً في انخفاض القوة الشرائية للعملة وبالتالي يؤدي إلى زيادة الأموال المطلوبة لتمويل المشروعات وغيرها، وبما أن النقود تستخدم في المعاملات الاقتصادية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، لذا يجب أن نوضح تقلبات سعر الصرف وأثر التضخم وسعر الفائدة في تحديدها.

ويعد سعر الصرف والمفاهيم المتعلقة به من بين الأسباب الدافعة إلى تحويل العملة بعملة أخرى، باعتبار أن عملة الدولة المحلية للدولة لا يتم اعتمادها بالضرورة كأساس في التعاملات المالية والتجارية بين الدول، وهو ما أبرز الحاجة إلى إنشاء سوق الصرف الأجنبي حيث تباع وتشتري العملات الأجنبية لهذه الأسباب. ويقصد بسعر الصرف هو عملية تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى، أي ما يوازي قيمة أو ثمن عملة معينة مقومة في

شكل وحدات من عملة أخرى، وتتطلب عملية تحويل العملات لبعضها معرفة الوسائل والأساليب وكذا مختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسب مبادلة عملات الدول المختلفة، وبالتالي معرفة معدل أو سعر العملة الوطنية بما تساويه أو تعادله من وحدات العملة الأجنبية.

إن العوامل التي تؤثر في أسعار الصرف ناتجة عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية لمختلف الدول، وفي كل بلد يتأثر التطور النسبي بين القطاعات وأوضاع الموازين الداخلية والخارجية مباشرة بمستوى النمو الاقتصادي وتطورات الأسعار الداخلية، وبحسب حجم ونوع هذا التأثير تتخذ الإجراءات والتدابير المناسبة ضمن السياسة النقدية والمالية التي تهدف إلى تصحيح الأوضاع ومسايرة التطورات الدولية، كذلك فإن التفاوت في السياسات والتطور بين الدول ينعكس بصورة مباشرة على اتجاهات معدلات صرف العملات ويحدث هذا الأمر يوميا في أسواق الصرف بالنسبة للعملات الخاضعة للتعويم الحر والتعويم المدار أما بالنسبة للنظم التي تتسم بثبات الصرف فيحدث هذا في الأمد الطويل.

في الحقيقة إن سعر الصرف يتحدد طبقا للعوامل المتعلقة بسعر الصرف الأجنبي والطلب عليه نتيجة استيراد وتصدير السلع، وانتقال رؤوس الأموال، وتدخل البنوك والسلطات النقدية لشراء أو بيع العملات الأجنبية بهدف تحقيق موازنة أسعار الصرف أو غير ذلك من الأهداف وكذلك المضاربون.

وتعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء أكانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة، ومن بين هذه العوامل الاقتصادية التضخم، ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني لأي دولة.

وتمثل أسعار الصرف علاقة التحويل بين العملات، ويعتمد ذلك على علاقات العرض والطلب بين عملتين، إن سعر الصرف الأجنبي، هو سعر وحدة عملة مع وحدة عملة مقابلة لدولة أخرى، ويعبر عنه بالعملية الوطنية كالدينار الليبي مقابل الدولار أو الدينار الجزائري أو الدينار التونسي أو الفرنك الفرنسي مقابل المارك الألماني، إذ يعبر سعر الصرف الأجنبي عن كمية الوحدات من إحدى العملتين التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأخرى، وهناك نوعين من أسعار الصرف وهي أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف الحرة أو المتغيرة.

وتعد المديونية الخارجية واحد من الابعاء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني لأي دولة، فضلاً عن خدمة المديونية المتمثلة بإقسط الفوائد السنوية، وقد تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية، الأمر الذي يجعل هذه الدول تسدد الفوائد والأقساط الأصلية وهذا يعني اختلال العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

كما تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف استثمارها، ويتحقق الاستثمار وينشط الاقتصاد الوطني ويتضاعف الاستثمار لتحقيق متانة الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

في حين يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تجنب الاتجاه نحو الاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انحسار الاستثمار وينخفض النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى نتائج عكسية تقلل من متانة الاقتصاد الوطني وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

## القسم 1:

### عدم قابلية العملات للتحويل

تطورت العملات عبر العصور وكانت لها أشكال عدة تبدأ من التبادل السلعي للسلع ثم تبادل المعادن الثمينة كالذهب والفضة، وأخيراً العملات الورقية المعمول بها حالياً، والشيكات وغيرها من أشكال العملة الورقية، وما زالت في تطور نحو استخدام الأساليب الحديثة في التبادل التجاري كالنقود الإلكترونية وغيرها.

و للعملة عدة وظائف فهي وسيلة للتبادل: في السوق توجد نقود على شكل عملة لأنها تسهل عملية التبادل التجاري بين الناس وتدعم الكفاءة الاقتصادية من خلال اختصار الوقت المصروف في تبادل السلع والخدمات.

وهي وحدة حساب بمعنى إنها تستعمل لقياس القيمة الاقتصادية فنحن نقيس قيمة السلع والخدمات بصيغة النقود فمثلاً عند حساب الناتج المحلي الإجمالي لا نستطيع أن نجمع الاوزان مع المساحات مع الأعداد لهذا نحسب قيمتها بالنقود.

وهي ايضاً مخزن للقيمة حيث تقوم النقود بخزن القيمة الشرائية عبر الزمن وإن هذه الوظيفة تكون مفيدة لان الشخص لا يرغب بإنفاق دخله على الفور عند استلامه (وهذه الوظيفة ليست



ذات فعالية كبيرة عند وجود التضخم)، وليست العملة الورقية الشي الوحيد القابل لخرن القيمة فيوجد الشيكات والأسهم والمعادن الثمينة كالذهب والفضة أو أي أصل من الأصول السهلة التحويل إلى عملة.

و حتى نستطيع تسمية أي شيء بالنقد أو العملة يجب أن تتوفر فيه خصائص معينة وهي: قابلية القياس بسهولة، وان تكون مقبول على نحو واسع، وقابلة للتقسيم إلى أجزاء، وسهلة الحمل، ولا تتلف بسهولة.

وظهرت الحاجة بوضوح لمعالجة مشكلة تحويل العملات الدولية الي التفكير في تأسيس منظمة مثل صندوق النقد الدولي بعد الكساد الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي بالدمار في الثلاثينات من القرن الماضي. وكان الكساد مدمرا لكافة صور الحياة الاقتصادية. فقد أفلست الآلاف من البنوك، لتخلف ورائها مودعين معدمين لا يدرون ما يفعلون، وانخفضت أسعار المنتجات الزراعية إلى أقل من تكلفة الإنتاج، وهبطت قيم الأراضي، وزادت المزارع المهجورة لتصل إلى أعداد ضخمة، ووقفت المصانع معطلة، كما وقفت القوافل في الموانئ تنتظر الحمولات القادمة والتي لم تصل أبدا، ومشى عشرات الملايين من العمال في الشوارع بحثا عن وظائف لم توجد قط.

ولم يقتصر الدمار على الاقتصاد المنظور، فلم يقل عنه الدمار الذي أصاب العالم غير المنظور، والذي يتضمن التمويل الدولي والتبادل النقدي. وقد أدى نقص الثقة واسع النطاق في النقود الورقية إلى الطلب على الذهب بدرجة أكبر من قدرة وزارات الخزانة الوطنية على توفيره. و هكذا فقد أُجبر عدد من الدول – وعلى رأسها بريطانيا على التخلي عن قاعدة الذهب، التي أعطت النقود قيمة معروفة ومستقرة لسنوات عديدة، من خلال تحديد قيمة كل عملة بكمية معينة من الذهب. و بسبب عدم التأكد بشأن قيمة النقود التي لم تعد ترتبط بعلاقة ثابتة بالذهب، أصبحت عمليات تبادل النقود من الأمور الصعبة للغاية فيما بين تلك الدول التي ظلت تتبع قاعدة الذهب وتلك التي لم تعد تفعل ذلك.

واكتنرت الدول الذهب والنقود التي يمكن تحويلها إلى الذهب، لتتسبب بذلك في حدوث مزيد من الانكماش في كمية المبادلات النقدية بين الدول واستمراريتها، ولتحد من فرص العمل، ولتقلل مستويات المعيشة. و بالإضافة إلى ذلك، قامت بعض الحكومات بتقييد تبادل النقد المحلي بالنقد

الأجنبي بصورة خطيرة، بل وحتى أخذت في بحث تطبيق نظم المقايضة السلعية التي قد تلغي استخدام النقود تماما.

أما الحكومات الأخرى، مدفوعة بياسها من إيجاد مشترين أجانب لمنتجاتها الزراعية المحلية، فقد جعلت هذه المنتجات تبدو أرخص من خلال بيعها لعملتها الوطنية بأقل من قيمتها الحقيقية، لكي تقطع الطريق أمام تجارة الدول الأخرى التي تباع نفس المنتجات.

و قد أثارت هذه الممارسات - والتي تعرف بالتخفيضات التنافسية لقيمة العملة - الرغبة في الانتقام فحسب من خلال قيام المنافسين التجاريين بإجراء تخفيضات مماثلة لقيمة العملة. و تعتقد العلاقة بين النقود وقيمة السلع، تماما مثلما حدث للعلاقة بين قيمة إحدى العملات الوطنية والعملات الأخرى. وفي ظل هذه الظروف حل الضعف بالاقتصاد العالمي. ففيما بين عامي 1929 و 1932، انخفضت أسعار السلع بمقدار 48% على مستوى العالم، كما انخفضت قيمة التجارة الدولية بمقدار 63%.

#### 1. الدين، التبعية والسوق الموازية

قابلية العملات للتحويل هي على جدول أعمال بلدان شرق أوروبا مثلما هي كذلك لدى البلدان الساعية للنمو. البحث عن اندماج للانقسام الدولي للإنتاج ترابط مع التطلع لاستقبال رؤوس الأموال الأجنبية. العديد من البلدان أعلنت عن قابلية للتحويل خارجية لعملاتها بدون حصولها على الكفاءات المطلوبة لهذا الأمر.

اصطلاح القابلية للتحويل للعملات ليس له معنى موحد في كل العالم، وفي الأصل الكلمة تشير إلى ربط العملة الورقية بالذهب، وهذه الأخيرة تم إنشائها على قاعدة الودائع الذهبية وقدمت في بداياتها على شكل شهادة إيداع "ذهبية" لدى المؤسسة التي أصدرتها، ثم بدأت الإصدارات المالية من المصارف المركزية نفسها مغطاة، بالذهب. إلغاء الذهب باعتباره عملة تدريجيا هو نهاية مادية العملة ساهما في اختفاء هذا المفهوم لقابلية التحويل. بحثت البلدان الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، عن إرجاع قابلية التحويل لعملاتها بالتوالي، ومنذ ذلك الحين ظهر تعريف جديد لقابلية التحويل لإعطاء الإمكانية لتبديل عملاتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وأصبح من يحمل العملة الوطنية لديه القدرة والحرية بطلب وتأمين العملات الأجنبية. هذه القابلية للتبديل للعملات الوطنية هي محدودة بالنسبة للمقيمين، ويمكننا اقتباس الآتي:

• التمييز بين المقيمين وغير المقيمين.

• التمييز على أساس طبيعة العملية: المعاملات الجارية يمكن إجرائها بحرية، في حين أن العمليات الرأسمالية تخضع للقيود.

وقد تطور مفهوم القابلية للتحويل خلال القرن العشرين. معيار الذهب تفترض قابلية العملات للتبديل بالذهب كرس هيمنة الجنيه الإسترليني. هذا النظام بدأ يتعثر خلال سنوات الثلاثينات من القرن الماضي. ظهور مناطق نقدية (منطقة الفرنك، منطقة الإسترليني ومنطقة الروبل) والنزعات العدائية في البلدان الأوروبية زادت من سوء المشاكل النقدية الدولية. وفي عام 1945 وحدها الولايات المتحدة وسويسرا اللتان تمتعتا بعملات قابلة للتبديل. في عام 1947 بريطانيا فشلت في محاولاتها في جعل الجنيه الإسترليني كعملة قابلة للتبديل. العملات الأوروبية حققت قابلية التبديل على مرحلتين :

• جعل التبادلات متشابكة دوليا وفرض الالتزام بقابلية العملات للتبديل حسب المراحل التالية:

◦ اتفاق التعويضات النقدية في شهر نوفمبر 1947

بإدارة مصرف التسويات الدولية والذي كان يقوم بعملية التبديل بعملة ثالثة من حساب المدين إلى حساب الدائن.

◦ اتفاق المدفوعات الأوروبية في شهر اكتوبر

1948 للتسوية في إطار خطة مارشال لفتح الإقراض بين البلدان المدينة والبلدان الدائنة.

◦ الاقرار في سبتمبر 1950 بتأسيس الاتحاد

الأوروبي للمدفوعات الذي أنيط به إدارة العمليات النقدية بين البلدان الأوروبية.

◦ الاتحاد الأوروبي للمدفوعات تم استبداله بالاتفاق

النقدي الأوروبي الذي ينص على توسيع قابلية التبديل مثل عملة الدولار لكل البلدان الأوروبية.

◦ تمكين المقيمين الأوروبيين عام 1961 في  
التصرف في عملات قابلة للتبديل في المعاملات  
الجارية.

● سنوات السبعينات والثمانينات شهدت تبني قابلية التبديل  
وتوسعت إلى العمليات المتعلقة براس المال، والعديد منها  
يتوجب ذكره:

◦ 1971، إلغاء قابلية التبديل "بالذهب" للدولار  
والتعويم العام للعملات الرئيسية.

◦ 1979، بريطانيا دخلت إلى قابلية التبديل  
الخارجي ضمن إطار السياسة الليبرالية التي  
قادتها تاتشر.

◦ 1983، تبنت فرنسا قابلية التبديل الخارجي بعد  
تعزيز مراقبتها لعمليات التبادل.

تاريخ القابلية للتبديل للعملات يظهر أنها قد منحت لبعض العملاء بالقيام ببعض العمليات حسب  
مقتضيات المحافظة على التوازنات الخارجية. طريقة التبديل الأكثر اتساعا حاليا هي القابلية  
للتبديل الخارجي (العمليات الجارية لرأس المال لفائدة الغير مقيمين). الولايات المتحدة وألمانيا  
وسويسرا تقدم أمثلة استثنائية لقابلية التبديل الداخلي بشكل كلي باستثناء قابلية التبديل الكامل أو  
الداخلي، السيطرة على تبادل العملات سوف تستمر في العمل من أجل ضمان انتظام عمليات  
تستفيد من قابلية التبديل وللسيطرة على الذين لا يتمتعون بهذه القابلية للتبديل. في حالة بلدان  
قابلية التبديل الخارجي للسيطرة على عمليات راس المال يمكن ان تفرض عليها.

في حالة بلدان قابلية التبديل الخارجي، العمليات في رأس المال بالنسبة للمقيمين يمكن أن يتم  
تسويتها. بعض العمليات تم تحديد سقفها مثل ملكية العقارات الإضافية في الخارج  
والاستثمارات وإقراض غير المقيمين. من أجل عدم الضرر بالثروات الوطنية فان عائدات من  
العملة الصعبة من الصادرات يتوجب استرجاعه.

تشكيل مثل هذه الأصول في الخارج وكذلك تحويلات العملة من الخارج التي ليس لها مقابل  
اقتصادي تعتبر عمليات السيطرة على تبادل العملات وقابلية تحويل العملة عمليات لا تناقض

بينها.. صندوق النقد الدولي نفسه في نظامه الأساسي بالمادة الثامنة يعترف لدوله الأعضاء بضرورة ممارسة مراقبة على تبادل العملات خصوصا على عمليات رأس المال.

قابلية تبديل كاملة بدون ضوابط على تبادل العملات ربما سيكون مضرًا للبلدان الساعية للنمو التي تعاني من هروب رؤوس الأموال وضعف الادخار الداخلي. مميزات قابلية العملة للتبديل (تطوير التبادل الخارجي، تشكيل الأسعار وفقا لشروط المنافسة الدولية) يتوجب أن تكون مترابطة مع ضوابط تبادل العملات. ضرورات ضبط الموازين الخارجية والانفتاح على السوق العالمي، وتحفيز النشاطات الإنتاجية واستنفار مصادر التمويل من أجل التنمية يتوجب احترامها، يشكل على الأقل نظام مقياس "الذهب" قبل عام 1914 من حيث المبدأ استقرار أدوات المدفوعات الوطنية والدولية والتي كانت متطابقة تقريبا في النظام النقدي الدولي الحالي التبادلات التجارية المتعدد تشترط العودة إلى سلة من العملات محدودة جدا ( الدولار الأمريكي، الين، اليورو، الجنيه الإسترليني... تدوير هذه العملات القابلة للتبديل تغذي السيولة الدولية).

يمكن للعملة القابلة للتبديل أن تكون مطلوبة من قبل الأجانب والذين عملة بلدانهم ليست قابلة للتبديل. تحمل عملة قابلة للتبديل على الصعيد العالمي وظائف تقليدية للعملة (مقياس للسعر، وسيلة دفع ومخزن للقيم)

هذه العملة تفرض هيمنتها على هذه الدول مع معرفة أنها تعد مثل قروض الائتمان ونتاجة عن سياسة نقدية لنظام مصرفي وطني. ولنميز الحالتين من هذه الوضعية:

• الحالة الأولى شركة فرنسية تعمل بأموال مصرفها الاستثماري الضروري لتمويل إنتاجها، ولنفترض أن الشركة لم تتمكن من بيع إنتاجها إلى السوق الوطني ولا للأسواق الدولية. هذه النتائج ستؤدي إلى انخفاض قيمة العملة طبقا لنماذج تحليلنا السابق. في الواقع نجد أن هناك خلق للعملة بدون مقابل حقيقي لها.

• الحالة الثانية : الشركة المعنية نجحت في بيع إنتاجها إلى شركة جزائرية ، هذه الشركة لا تستطيع الدفع لمزودها الفرنسي بالدينار الجزائري، وسوف يطلب إلى المصرف الخارجي الجزائري .توفر العملات الصعبة لهذا

المصرف تأتي بصورة أساسية من العائدات النفطية التي تمثل 98% من مصادر التصدير.

نحن نفترض أن الجزائر استخدمت كل مواردها من الغاز القادمة من شركة غاز فرنسا في شراء منتجات فرنسية. في مثل هذه الظروف الشركة الفرنسية لم تقم إلا باسترجاع العملات الصعبة التي خرجت من فرنسا وتسدد ديون مصرفها. عملة الإقراض تلغي نفسها (بافتراض أن المصرف سوف يسدد لزيونه الذي قام بالإيداع المبدئي). الربح الذي تحقق من كل هذه العملية تم تقاسمه بين الصناعي والمصرفي.

ولنأخذ الآن حالتين متناظرتين للحالتين الأولى:

○ الحالة الأولى: شركة جزائرية التي تمول إنتاجها عن طريق الاقتراض من مصرف جزائري والتي لم تنجح في تسويق إنتاجها، وينتج عن ذلك عرض واضح للنقود وانخفاض القيمة الفعلية للعملة الوطنية. الحالة الثانية: الشركة الجزائرية وجدت من يشتري إنتاجها من قبل زبون فرنسي، ولنفتراض أن هذه التسوية سوف تتم بعملة اليورو والتي حصلت عليها من الزبون الفرنسي كدعم من الدولة أو من خلال الإعفاءات الضريبية (إنعاش ميزانية أو الضرائب). ولنفتراض أن الدولة الفرنسية مولت هذه السياسة للإنعاش من خلال خلق العملة بدون رصيد فإننا سوف نستنتج:

○ أنه في الحالة الأولى، دولة مثل الجزائر والتي عملتها غير قابلة للتبديل لا تستطيع دفع مقابل وارداتها إلا من خلال إيراداتها من العملات الصعبة المتراكمة والقروض التجارية من العملات الصعبة، في حين أن فرنسا يمكنها دفع وارداتها من قبل عملتها الوطنية القابلة للتبديل. إن عملة قابلة للتبديل مطلوبة دوليا لها قوة شرائية على منتجات الدول الأقل نموا. هذه القوة الشرائية هي متغيرة حسب القوة النسبية للبلد المصدر. الموقف المهيمن للدولار في التبادلات التجارية الدولية لا يمكن أن يخفي صعود العملات الأخرى التي تتواجد بكثافة في المعاملات الدولية مثل الين واليورو.

كتب ماك كينون Mc Kinnon في مؤلفه "العملة والمالية في التبادل الدولي" في بلد تمارس فيه قابلية التبدل، معظم التجار والصناعيين وحتى للأسر الوطنية يمكن أن تعتبر ممتلكاتها من العملة الوطنية كعملة دولية لكل المعاملات الجارية، وهذه الممتلكات مثلت قوة شرائية فورية (سائلة) للبضائع الأجنبية بأسعار معروفة"، ماك كينون 1982.

تلعب المصارف التجارية والمصارف المركزية للعملة القابلة للتبدل دورا نشطا في الوساطة وتسوية المعاملات الدولية، ويمكن أن نستنتج أن سك العملات هو حق تستخدمه العملات الرئيسية. هذه السلطة المهيمنة، يبررها ماك كينون Mc Kinnon بأسباب تقنية، أولا المصارف التجارية حسب قوله تختار محرك نقدي وحيد (الدولار) في السوق المصرفي بين البنوك من أجل التقليل من تكاليف المعاملات التجارية على غرار المصارف المركزية، ويعطي كمثال شركة استرالية تدرس إمكانية استيراد الزيتون اليوناني المقدم بعملة الدراخمة.

المصرف الأسترالي الذي طلبت منه هذه الشركة أن يقرضها بالدراخمة سوف يتوجه إلى سوق التمويل الكبرى المصرفية حتى يمكنه معرفة السعر المناسب لهذه العملة. حجم التبادلات بين الدولار الأسترالي والدراخمة اليونانية تبقى ضعيفة جدا، ولا يمكننا التصور العقلاني بإنشاء سوق لتحديد أسعار هاتين العمليتين. الحل المقترح من قبل ماك كينون Mc Kinnon هو اختيار أداة سعر صرف من أجل تحديد الجزء الأكبر بمعدلات سعر الصرف للعملات الوطنية المتداولة في سوق ما بين المصارف.

في بعض الأحيان في التبادلات النقدية اثنين من الشركاء التجاريين- ونقول سويسرا وألمانيا يمكن أن تتوخى مجرى تبادلي يكفي لضمان التبادل المباشر باليورو إلى الفرنك لكن هذا يبقى استثناء. بشكل عام الدولار الأمريكي استخدم كوسيط، وبعبارة أخرى الحواجز التقنية تمنع دوران العملات "الثانوية" بحرية وتبرر الدور المهيمن للدولار وهذا لا يحل مشكلة تبعية العملات الغير قابلة للتبدل بالمقارنة بالعملات المهيمنة، ولا لدورها في تشكيل الأسعار الدولية ( شروط التبادل الغير متكافئ)

وحسب صندوق النقد الدولي، فإنه من أصل 122 عملة إحدى عشر فقط تم تعويمها بشكل مستقل يوم 30 يونيو 1975.

تطورت هذه الحالة عام 1997 بشكل طفيف لأنه حتى ولو أرادت بعض البلدان (مثل الدول الصناعية الجديدة، والبلدان النفطية وبعض بلدان أمريكا الجنوبية) أن تكون عملاتها قابلة

للتحويل، فإن الأسواق لا تعتبر هذه العملات بأنها قابلة للتحويل بشكل كبير. العملات الرئيسية للبلدان الغربية التي وصلت إلى مستوى قابلية لتبديل ملائم هي: الولايات المتحدة ، بريطانيا، اليابان، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا، سويسرا، بلجيكا، الدانمرك، ألمانيا، هولندا، النرويج والسويد. هذه البلدان تمثل 69.6% من التجارة العالمية، ويمكننا ملاحظة أن عملات 88 هي مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى عملة قابلة للتحويل أجنبية مثل الدولار واليورو والجنه الإسترليني والين الياباني، وهو ما يزيد من اعتمادها على بلدان مصدر هذه العملات القابلة للتبديل.

وهذه على وجه الخصوص حالة البلدان الساعية للنمو في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وبلدان أوروبا الشرقية التي لديها عملات غير قابلة للتبديل. هذه العملات تحدد - بشكل مباشر أو ضمني- حسب قيمة العملة القابلة للتبديل لواحد أو لمجموعة الشركاء التجاريين. لكن هل معدلات سعر الصرف المحدد تعكس بشكل صحيح تكاليف إنتاج السلع بين البلدين؟ وهذا يطرح سلسلة من المسائل مثل نقل القيم بواسطة شروط التبادل التجاري، لكن أيضا العواقب الناتجة عن المبالغة في أو بخس العملة الوطنية. ولكن ما الوضع بالنسبة للعملة الوطنية الغير قابلة للتبديل؟، فهل هناك قيمة خارجية في ظروف عدم القدرة على الدوران على المستوى الدولي؟

يعتبر ماك كينون Mc Kinon أن عدم القابلية للتبديل لعملات البلدان الساعية للنمو كنوع من الميزة. وكتب "وبشكل أكثر دقة، البلدان الساعية للنمو يمكن أن تصبح أعضاء في صندوق النقد الدولي مأخوذة بالائتمان الرخيص الذي ترافقه "ويستفيد من خبرة المستشارين الفنيين بدون إعطاء جهد كاف خاص للتقيد بالمادة الخامسة التي تحدد الالتزام بعمل كل ما يلزم من أجل تحقيق قابلية التبديل للعمليات التجارية النسبية المتعلقة بميزان الحسابات التجارية (الفصل الأول، ماك كينون Mc Kinon، 1982. عند التطبيق في البلدان الساعية للنمو سمح لها في التجارة الخارجية بتطبيق سياسة نقدية وطنية مثل الميزانية التي تمنح للأمم الأكثر غنا بفعل اتفاقات الجات GATT وصندوق النقد الدولي.

وحسب رأي ماك كينون Mc Kinon، فإن الدول الساعية للنمو لم تستطع بشكل خاص التوسع الكبير في مجال التجارة الدولية منذ عام 1948 وهو ما يعكس الصعوبات في التصدير بسبب ممارسة القيود الخاصة المفروضة على المبادلات وتعددية أسعار الصرف. (ماك كينون Mc Kinon، 1982).



المؤلف ختم بالقول بضرورة أن تعامل وبنفس الطريقة للبلدان الساعية للنمو مثل البلدان الصناعية عندما يتعلق الأمر بقابلية التبادل التي يتوجب أن تفرض على كل أعضاء صندوق النقد الدولي وأعضاء منظمة الجات الـ GATT، وبنفس الطريقة الحواجز التجارية يتوجب إلغاؤها. (ماك كينون Mc Kinon، 1982).

## 2. العملة كبضاعة قابلة للتبادل وغير قابلة للتبادل

وضع نظام لمعدلات سعر الصرف المرنة مبررا بقواعد التسويات التلقائية للسوق يمكن أن تقارب بين موازين المدفوعات نحو مواقع أكثر توازنا. من هذه الحقيقة استقلالية السياسات النقدية الداخلية يمكن ضمانها. التعديل عن طريق معدل سعر الصرف يسمح بعزل الاقتصاد الوطني من الاضطرابات النقدية التي يمكن أن تنتج في الخارج. وعندما نشهد أن حقيقة الحركات الطائشة لمعدلات سعر الصرف (تقييم الدولار بنسبة 69% بين سنوات 1980 إلى 1985 وتلك لـ/الين/ عند 59% وخفض قيمة المارك الألماني عند 16% والجنيه الإسترليني عند 32% والفرنك الفرنسي عند 37%) هذه التقلبات لا تستجيب للتغيرات للتكاليف الداخلية، وإلى تغييرات في الإنتاجية أو الربح. إنها تقدم بشكل جيد أو معاكس لعوامل الاعوجاج في العلاقة بين القيم والأسعار الداخلية.

• الاحتياطات الرسمية للعملة الصعبة تعززت بشكل معتبر. لقد تضاعفت

ثلاث مرات بين عام 1949 و 1970، وبثمانية مرات بين عام 1970 و

1984 وبست مرات بين عام 1983 إلى 1995.

• تبدل البلدان جهود مكثفة من أجل استقرار معدلات الصرف في أسواق هي

في جوهرها غير مستقرة (بسبب تصرفات المضاربات للوكلاء الخواص).

• زيادة السيولة ينتج عنها دوران كبير للعملة (القابلة للتبادل) والإقراض مما

ينتج عنه اضطراب في وظيفة النظام النقدي الدولي.

هذه التقلبات تأتي بشكل أساسي من هيمنة بعض العملات الصعبة على حساب التوازنات الاقتصادية والنقدية الدولية. الدراسات الأكثر جدية تظهر أن الاختلالات الأكبر حجما هي مرتبطة بحركة الدولار التي يمكن أن تلغى بشكل فوري كل مكاسب الإنتاجية. بالرغم من الاختلافات التي توجد داخل شكل وهيئة العملات المهيمنة، بلدان العالم الثالث يتوجب عليها تحمل نتائج التقلبات لهذه العملات من خلال قناة تغييرات الأسعار الدولية وبفعل الوزن الثقيل

للدين. نقطة أخرى محورية، أن معدل سعر الصرف تربط الأسعار الداخلية والأسعار العالمية والتي عندئذ تكون متأثرة بعوامل مالية، وتعكس إلى أي مدى بلدان العالم الثالث هي تابعة لحركة العملات المهيمنة والتي لا يمكن السيطرة عليها.

لقد حاولت سابقا إظهار أن معدلات سعر الصرف لا يمكن شرحها فقط من قبل حركة الأصول المالية هناك تفاعل بين النقد والانتاج والمالية. معدلات سعر الصرف في البلدان الساعية للنمو هو متأثر بقليل من قبل الظواهر المالية الداخلية حين لا يستطيع المقيمون أن يختاروا بين الأصول الوطنية والدولية. بهذه الطريقة معدلات الفائدة لن تلعب أي دور في حركة رؤوس الأموال، وأيضا حول معدلات سعر الصرف، ولن يبقى إلا الحركات غير المنتظمة للدولار واليورو والين والجنيه الإسترليني لتؤثر بشكل كبير في أسعار السلع المصنعة في هذه العملات. نظريات " الفقاعة" والمضاربة والتصرفات المقلدة وتبعية الأغلبية تبرز مشكلة اللاعقلانية من قبل المشغلين وعدم كفاءة الأسواق، بغض النظر عن قواعدهم النظرية أو تطبيقاتهم المنطقية.

الـ / غولدن بويز "أولاد الذهب" وآخرين من المضاربين في البورصة والأسواق لصرف العملة حولوا هذه البورصات إلى كازينو هائل، مؤكدا أنهم يأخذون بعين الاعتبار بعض المعلومات والتحليلات لبعض الاقتصاديين لكن لا يعملون أي تحليل اقتصادي حكيم أو حتى يدعى ذلك. إنه يتوجب إعطاء الاقتصاد الحق في أن يكون مرجعية في صالات سعر الصرف. الأسواق الدولية مع روابطها لا يبدو أنها تبدي اهتماما لصوت الحكمة بعد تفجر أزمة البورصة في 19 أكتوبر 1989، ومنها العملات الأوروبية في شهر أغسطس 1993 وفي 2008 و 2011.

اللاعقلانية تهيمن على الأسواق، وهذا يعني أن مستوى التحليل والمعرفة للأغلبية من المشغلين جد متوسط. بعض الاقتصاديين والمسؤولين مثل آلان غرينسبان (مرجع سبق ذكره تصريحاته خلال شهر مارس 1997 ويوليو 1998) تأسفوا من خطر التفاوت بين المحيط المالي والوسط الحقيقي الاقتصادي، الأول في الواقع شاهد أن حجمه يتضاعف بواقع 25 مرة، في حين أن الثاني الذي يقاس بمستوى الدخل المحلي الإجمالي ويزداد على الأقل بنسبة 15% في السنوات الأخيرة. هذه التكهّنات تجد تبريرها خلال الانهيار للبورصة في 28 أكتوبر 1997، والانهيارات البسيطة للبورصات خلال شهر أغسطس عام 1998.

الاختلافات في معدلات أسعار الصرف وخصوصا للدولار ضد العملات الصعبة الأخرى المهيمنة لعبت دورا حافزا في إطلاق أزمة البورصة، وهو ما يقودنا إلى طرح سؤال مهم هل

الأسواق في جوهرها غير مستقرة؟ وهل البلدان يمكن من خلال تنسيق سياساتها أن تضع نهاية لتذبذب المضاربات من قبل المشغلين الخواص؟ هيمنة مصارف الائتمان الخاصة على الصعيد الدولي، وعدم تنظيم إفراط الأسواق النقدية والمالية الوطنية والدولية، وفائض السيولة الدولية هي عوامل مسببة لأزمة مزمنة.

التعاون بين الدول النامية ليست إلا وهم باعتبار التناقضات في المصالح التي توجد بينهم. ومن أجل استقرار معدلات سعر الصرف والمالية الدولية، بعض المؤلفين اقترحوا إقامة عملة دولية (أجليتا Aglietta، 1986) أو عملة لها سلطة دولية عليا (شميت Schmitt، 1977) و (ماك كينون Mc Kinnon) ناقشوا حتمية استعمال البضاعة كعملة للتدوير الدولي للسلع خدمة للعملة، وهذا ما شكل واستقبل إشارات من قبل المخزنين الكبار الذين هم المؤتمنين المباشرين على مخزونات السلع قياسا بوزنهم الثقيل وجودة سلعهم "حجم دوران مثل هذه العملة لا يستطيع تجاوز مخزون السلع والتي تم حيازتها من قبل سلطة نقدية"، وكيل المخازن العامة (ماك كينون Mc Kinnon، 1982) وحدة نقدية سلعية (Umm) تقدر بالتساوي مع أوقية من الذهب + 3 أوقية من النحاس + 20 قنطار من القمح + 18 رطلا من لحم الخروف المجمد + 100 كأس من القهوة + ميزة العملة السلعية كقيمة احتياط تحتوي حسب رأيه شيئا مكلفا.

من جانب آخر، في الواقع أن العملة- السلعية المشتركة تستبدل العملات الورقية الوطنية في التدوير الداخلي لكل دولة تنضم إلى هذا النظام، ووسائل المدفوعات الوطنية سوف تختلط، وأضاف "فيما لو أن السلع الضمنية في السلة كان قد أخضع إلى نظام التجارة الحرة وحرية القابلية للتبديل والاستقرار لمعدلات سعر الصرف سوف تتبع تلقائيا كما هو في حالة مقياس الذهب التقليدي".

لا يعتقد ماك كينون Mc Kinnon أن وضع عملة- سلعية كأساس للتجارة الدولية هو في طبيعته زيادة عدد العملات الوطنية القابلة للتبديل. البلدان الساعية للنمو تستخدم عدم القابلية للتبديل كأداة لتقييد التجارة الإضافية. التدوير الداخلي للعملة-السلعية للاحتياط (تعد مكلفة) والذي سوف يكون مسيطر عليه من قبل مؤسسة دولية سوف ينظر إليه بالريبة. إنه يمنع في الواقع أي استقلالية نقدية وطنية للبلدان الساعية للنمو.

لقد حاولنا القول إن هذه الحالة سوف تكون حالة القوي الصناعية "المتوسطة". واعترف ماك كينون Mc Kinnon نفسه أن نظام العملة-السلعية الاحتياطية سينجم عنه تغييرات في آليات

المدفوعات الدولية. كل هذا الحديث يقود المؤلف إلى الاستنتاج الآتي : "استخدام عملة وحيدة دولية يفرز توفير متصاعد، الدولار هو أكثر تقدماً في مجال تنظيم الأسواق وتبسيطها للجمهور" (ماك كينون Mc Kinnon، 1982) سوف لن نأخذ هنا النقاش حول أضرار استخدام الدولار كعملة دولية، في حين أنه في الواقع عملة وطنية.

ببساطة، يتوجب الإشارة إلى أن التغييرات العنيفة والواسعة تخلق تشوهات بين القيم الوطنية والأسعار الدولية، وهو ما يسمح بتنقل القيم للدول ضعيفة العملات نحو الدول قوية العملات. البحث المستقبلي يركز على السؤال حول معرفة فيما لو أن وضع معدل سعر صرف مجسد في القيم النسبية للعملات، ويرسخ هؤلاء في الحقائق الاقتصادية الأساسية؟

البلدان الساعية للنمو يمكنها امتصاص تدفق حر للعملات حتى ولو كان ذلك يعكس قيمها النسبية الأساسية؟. الاقتصاديون "الليبراليون" وخبراء صندوق النقد الدولي يدعمون مستويات الإنتاج للأعمال والأسعار (وهذا يشمل العاملين، معدل الفائدة ومعدل سعر الصرف) هم أكثر تحديداً من قبل اللعبة الحرة لقوى السوق، وأن الأسعار هي الأدوات الأكثر كفاءة للاستعمال الأفضل للموارد.

هذه الحجج أقنعت بعض الدول منها بعض البلدان العربية، بأن تطبق ذلك منذ عدة سنوات ورسمياً منذ إعادة جدولة ديونها. بعض المنظمات قامت بتقييم برامج التكيف والتعديلات التي أقامها صندوق النقد الدولي، ومنها وجوب عمل اختيار انتقادي، وهذه هي حالة المفوضية الاقتصادية لأفريقيا وإعلان الخرطوم: "نحو مقاربة للإصلاح الاقتصادي والتنمية التي تركز على الإنسان" الخرطوم، 6-8 مارس 1988.

### 3. عدم قابلية العملة للتبديل والتنمية

يرتكز النظام النقدي الدولي على بعض العملات الصعبة مع درجات من التدخل والاستخدام المختلفة. وزن الدولار يتجاوز وزن اليورو والين الياباني. الجنيه الإسترليني والفرنك السويسري يقعان في مستوى أقل ولكن لا يستهان بهما. النظام النقدي الدولي غير وجهه مع ظهور عملة اليورو التي بدأت تلعب دوراً هاماً. هذه العملات الرئيسية تستفيد من كونها قابلة للتبديل الداخلي والخارجي بشكل تام، وهو ما يعطيها ميزة مؤكدة من ناحية تسهيل التبادلات التجارية من سلع وخدمات وكذلك انتقال رؤوس الأموال، وبسبب ذلك عبرت بعض الدول العربية عن عزمها

الأکید بالوصول إلى قابلية التبدیل الجزئية على الأقل، والصعوبات الاقتصادية والمالية تمنع من تحقيق هذا الهدف في آجال سريعة.

في رأينا فإن الأمر لا يعدو أن يكون إلا للاستفادة من الإعلان وما ينسحب على الأسواق، ووكلاء المؤسسات الدولية أكثر منه اعتقاد راسخ وعميق. المرور إلى قابلية التبدیل هي مسألة تعتبر المرحلة النهائية لعمليات التكيف الموضوعية حيز التنفيذ.

يشجع صندوق النقد الدولي بشكل كبير البلدان الساعية للالتحاق بمجموعة الدول الأعضاء تحت نص المادة الثامنة التي تحدد تعهداتها لضمان قابلية عملتها للتبدیل حسب مفهوم صندوق النقد الدولي. هذه المؤسسة تعبر عن نفاذ صبر البلدان الغربية لرؤية أسواق البلدان الساعية للنمو وبلدان شرق أوروبا لفتح التبادلات التجارية والاستثمارات في رؤوس الأموال. عدم قابلية التبدیل تعتبر من وجهة النظر هذه كشيء غير اعتيادي عابر وبوضع هرمية بين العملات الصعبة الرئيسية يمكننا الإشارة إلى درجة قابلية التبدیل. التدرج المستمر للعملات الأكثر أو الأقل قوة يعيدنا إلى دائرة التقسيم بين "العملات القوية" و "العملات الضعيفة".

بعض المؤلفين مثل براون Brown (1978، ص1) و بيرجر Yeager (1966، ص 340) يوضحان أنه بإمكاننا وبشكل واسع إدماج مفاهيم "العملة القوية" (الصعبة) والقابلية للتبدیل. إنه من الممكن إعطاء الأسباب على صعيد القابلية للتبدیل. ويلزينسكي Wileznski (1978، ص 182) يميز بين 9 درجات للقابلية القصوى للتبدیل والانتقال داخل المنطقة النقدية الإقليمية الخاضعة للاتفاق بين البلدان المعنية. قابلية التبدیل بمفهوم صندوق النقد الدولي تركز على غياب أي قيود فيما يتعلق بغير المقيمين بالنسبة للتعاملات المالية والتعاملات الجارية. ويمكن اعتبار ذلك معيار على سلم القابلية للتبدیل. تحليل أشكال القابلية للتبدیل تضع في الرهان مختلف الانشاقات مما يمنع أي تصنيف متواطئ لدرجات القابلية للتبدیل.

شدد دونا جوسكي Jewski Dona على أهمية التمييز بين القابلية للتبدیل "بمعناها المزدوج" والقابلية للتبدیل "بمعنى وحيد": المقيمون يستطيعون بيع العملات الصعبة ولكن ليس الشراء. الدرجات المختلفة وطرق قابلية التبدیل بالنسبة للمقيمين هو على درجة من الأهمية الخاصة. عدم قابلية التبدیل للعملات ( كنوع من سياسات الحماية)، ويمكن أن تنتج عن طبيعة البني الاقتصادية نفسها ومستوى التنمية. ديمبنسكي Dembinski (1985) يميز بين عدم القابلية للتبدیل القانونية وعدم القابلية الاقتصادية، فالأولى لها طبيعة سيادية مطلقة، والثانية ذات طبيعة متدرجة.

وتغطي عدم القابلية للتبديل القانونية الموانع على المقيمين لامتلاك وتغيير العملات الصعبة للمقيمين وغير المقيمين لخروج العملة الوطنية خارج الحدود، السوق السوداء (وهي عمل غير قانوني) هي خاصية مثالية للعملة الغير قابلة للتبديل، البعض يجد بعض الميزات لعدم القابلية للتبديل ومن هذه الميزات الرئيسية هي:

- إنها تضمن للسلطات السيطرة على تدفق التبادلات خصوصا الواردات.

- إنها تعزل الاقتصاد عن كل تلوث تضخمي مباشر وتحمي الاقتصاد الوطني ضد الاضطرابات الخارجية، لكن في حالة تخفيض العملة أو تراجع العملة الوطنية فإن الأسعار الداخلية تلتهب.

وتخفي هذه الميزات النسبية بصعوبة الضرر والتشوّهات الأساسية المرتبطة بعدم قابلية التبديل، وعدم قابلية التبديل هي فرملة مؤكدة للتبادلات الاقتصادية الخارجية. بلدان منطقة الكومبيكون السابقة عانت من هذه التجربة. والفضل يرجع إلى الروبل القابل للتحويل، الروسي أمكنهم بيع النفط مقابل الأثاث الروماني والسيارات الشاحنة التشيكية. اختفاء هذه العملة القابلة للتبديل داخل هذه المنطقة الإقليمية شكلت عقبة لانتقال السلع ونتج عنه انخفاض جذري عام للإنتاج في مجموع الأعضاء السابقين لمنظمة الكومبيكون، ويمكننا مضاعفة الأمثلة. الليتوانيون الذين طالبوا باستقلالهم وأنشؤوا عملتهم الوطنية بسرعة وجدوا أن إنتاجهم من المكونات والمنتجات النصف مصنعة الموجهة إلى السوق الروسي تذوب مثل الثلج.

النتيجة : 70% من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي تحطم وبرز نقص كبير في منتجات الطاقة لم يسبق له مثيل. قابلية التبديل النسبية للروبل والقابل للتحويل وأساليب تحديد الأسعار ومعدلات صرف العملة المتعددة الداخلية أنتجت تشوهات اقتصادية. كذلك توجب العودة إلى الاتفاق السوفيتي- التشيكوسلوفاكي لعام 1988 الذي تم التوصل فيه إلى "تجريد" مخازن العملة التشيكية من بعض السلع الاستهلاكية. بين بولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية تحرير التبادلات ترجمت عن طريق غزو المتاجر الألمانية-الشرقية من قبل البولنديين، والسبب يرجع إلى أن تحديد سعر صرف مناسب ومنسجم مع الأسعار الداخلية، وبطريقة أن التحكيم بين أسعار السلع في البلد "أ" وتلك في البلد "ب" لا ينتج عنها انتقال مبرر للسكان بسبب الهوة الواسعة للأسعار.

بالنسبة لكل سلعة توجب وجود معدل سعر صرف ضمني والذي يتعدل تلقائيا في حالة تغيير الأسعار الدولية (أو الأسعار الداخلية). سعر صرف متحكم فيه بسبب عدم القابلية للتبديل لا يسمح بتسجيل المتغيرات في الأسعار النسبية ، علاوة على ذلك سياسات الترشيد للعملات الصعبة يمكن أن ينتج عنها رفع أسعار الصرف الحقيقي، حتى وإن كان ليس على السوق الرسمي بسبب تخفيض قيمة العملة سيكون ذلك على السوق السوداء للعملات.

وفي حالة انخفاض العملة، الشركات العامة عرفت خسائر لعمليات الاستغلال. المشكلة الأساسية للبلدان الساعية للنمو تبقي النقصان في العملات الصعبة التي تفرض ضغط أقصى على النمو. ندرة العملات الصعبة هل يشرح عدم القابلية للتبديل أو أن عدم القابلية هي التي تمنع تبادلية العملية الوطنية مقابل العملات في الخارج، وهو ما يعدل مستوى حيازة العملات الصعبة من قبل المصارف والشركات والخواص للبلدان التي عملتها غير قابلة للتبديل؟، وأنا أعتقد أن هناك صلة متبادلة. عدم القابلية للتبديل يغذي ويتغذى من نقصان العملات الصعبة. صندوق النقد الدولي برهن على أنه يتمسك بعقيدة غريبة عندما يعتبر أن الخلل في سعر الصرف هو سبب ندرة العملات الصعبة.

ولاحظ كل من جونسون Johnson (1985) وإدوارد Edwards (1989) أن التخفيضات والتلاعب بأسعار الصرف ليست فقط لم تنتج الأهداف المتوخاة لكنها كانت وغالبا مترافقة بتحويلات دولية غير مرغوبة وترشيد للعملات الصعبة الأجنبية. وعرض وليامسون Williamson (1987) رسم بسيط لاقتصاد حيث أن عملية الإنتاج تفرض استخدام معايير ثابتة لنوعين من السلع الرأسمالية  $KF$  و  $KD$ .

الأجنبي أو المستورد الرأسمال :  $Kf$

الرأسمال المحلي :  $Kd$

$$Y < \min \left( \frac{Kf}{a}, \frac{Kd}{\beta} \right)$$

وجزاء من الانتاج موجه الي التصدير:

$$X = a Y$$

القاعدة الجبرية للادخار تكتب كالتالي:

$$Y < \frac{S}{a + \beta} = \frac{S_d - S_f}{a + \beta} = \frac{\lambda (1-m)}{a + \beta} = Y \quad (1)$$

او حتى على الشكل التالي:

$$g < \frac{\lambda (1-m)}{a + \beta} + \frac{1}{a + \beta} cl$$

وحيث أن  $cl$  تمثل مدخلات رؤوس الأموال إلى البلاد.

فان معادلة الندرة للعملات الصعبة نستنتج مباشرة من توازن ميزان المدفوعات.  $(X + S_f = m)$   
 $(Y + D K_f)$

$$(\lambda + Q) Y > mY + a Y \quad (3)$$

$$g < \frac{\lambda-m}{a+\beta} + \frac{1}{a + \beta} cl \quad (4)$$

ويتبين أن هناك صلة بين ضغط العملات الصعبة وعملية التنمية، وبالنسبة للبلدان الساعية للنمو، اللجوء إلى رؤوس الأموال الخارجية يشكل عامل استراتيجي للنمو لأنه يحد من ضغط نقصان العملات الصعبة ويخفف من الفجوة بين الادخار والاستثمار الداخلي. في حالة الترشيح في الأسواق العالمية لرؤوس الأموال، الكلفة بالنسبة للبلدان الساعية للنمو، بمقياس النشاط والدخل والتشغيل وندرة العملات ستكون عالية، ومن غير المفيد التذكير أن تقييد القروض في سنوات الثمانينات جاء نتيجة لوفرة في التسليف إلى البلدان الساعية للنمو في سنوات السبعينات مدعومة



بفضل مستوى ضعيف لمعدلات الفائدة من قبل رؤوس الأموال الجاهزة، البلدان الساعية للنمو أصبحت دول ذات مديونية. استخدام الأموال في عمليات الإنتاج زاد من اعتمادهم على السلع الأجنبية المستوردة.

البلدان الساعية للنمو التي عملاتها قابلة للتبديل يتوجب عليها لضمان إرجاع القروض الذي يفرض عليهم ضغط خارجي أكثر حيوية. مفهوم عدم قابلية التبديل ترجع إلى وضعية العملة وبنفس الطريقة لاستخدام العملات. العملة الوطنية تقوم بالمهام التقليدية لعملة داخلية في الأراضي الوطنية لكن قيمتها الاستخدامية في الخارج معدومة. على العكس من أنظمة التقييد والحواجز التجارية بفعل الرسوم الجمركية، عدم قابلية التبديل تحد من امتلاك واستخدام ونقل العملات كما هي عملات نقدية.

ويقارب كل من غرين وود Greenwood وكيمبرو Kimbrowgh (1994)، صفحات 271-288. نموذج التنمية بمسألة ضغط السيولة في اقتصاد نقدي. ويعتبران أن الأداة التمثيلية تتحسن على مرحلتين حسب وظيفة كل نوع :

$$U = \sum_{i=1}^2 P_{t-1} \cdot U(X_t) + V(Z_t + Z_t)$$

حيث أن  $X_t$  و  $(Z_t + Z_t)$  و في حالة أننا اعتبرنا هذه المعادلات تمثان على التوالي استهلاك السلع المصدرة والمستوردة، وفيما لو اعتبرنا أم تي  $M_t$  كعامل امتلاك لصندوق لعملة داخلية في بداية كل مرحلة من أجل المعاملات التجارية للسلع الوطنية أم\* تي  $M^*_t$ ، وصندوق للعملات الأجنبية من أجل الحصول على السلع الأجنبية. ومع الأخذ في الاعتبار عدم القابلية للتبديل للعملة الوطنية ووجود تحكم على التبادلات. الطلب على العملات الأجنبية يكون وفق المعادلة الآتية:

$$\frac{M^*_t}{P^*_t} = m^*_t < m_t = \frac{M_t}{P_t}$$

ويمكننا تلخيص هذه النتائج الناتجة عن هذا النموذج الذي يشكك في عدم القابلية للتحويل:

• القيود على استخدام العملات القابلة للتبديل يخفض الرفاهية

في اقتصاد "صغير" مفتوح بدون تشوهات مبدئية.

- تأثر الاقتصاد بشكل سلبي من قبل الصدمات الخارجية بدون إمكانية "تجنب التأثير الخارجي".
- تخفيض قيمة العملة لم يكن لها تأثيرات حقيقية.
- مواجهة الضغط الخارجي يعقد من قبل عدم قابلية التبديل وترشيد العملات الصعبة.

#### 4. عدم قابلية التحويل والسوق الموازية للعملات الصعبة

عدم قابلية التحويل لا تكفى لتفسير وجود و نمو السوق السوداء للعملات الصعبة. هذه التجارة غير الشرعية، و الغش و التهريب تعزز هذا النوع من السوق. و كقاعدة عامة، هذه الأسواق تتطور بين البلدان التي تحدها بلدان عملاتها قابلة للتبديل بما يسمح تحقيق أرباح لاختلاف الأسعار. السياحة و الهجرة تشجع أيضا التعاملات في الأسواق السوداء للعملات الصعبة. نقصان السلع في السوق الوطني يشرح عملية سعى المواطنين إلى شراء العملات الصعبة في السوق السوداء من أجل الحصول على المنتجات المفقودة مثل قطع الغيار وكل المواد ذات الثمن البهس في الدول المجاورة.

سلع مطلوبة بسبب نوعيتها الجيدة و المتفوقة مثل (منتجات التجميل، الملابس، المواد الكهربائية المنزلية) السوق السوداء للعملات الصعبة لا يكفى لتبرير وجودها فقط في تعاملات شراء السلع و الخدمات، ولكن أيضا من قبل حركة رؤوس الأموال. في النهاية يمكننا التساؤل حول أهمية التوصيات التي تم تحديدها خلال دورة السوق السوداء بمعدل "متوازن" الذى يفرض نفسه في غياب قابلية التبديل للعملة الوطنية، (كروغر 1985 Krueger).

و يمكننا القول إن الترشيح وفقدان العملات الصعبة يمنع صعود حالة منافسة داخل هذا السوق. المشغلين في السوق الرسمي وفي السوق الموازي هم في النادر نفس الأشخاص. المراقبة التي تقوم بها السلطات (متطلبات تسليم النقد الأجنبي، تسوية عمليات التجارة الخارجية، مراقبة القطاع العام) تمنع من العبور من سوق إلى آخر.

ويمكننا على الأقل التساؤل عما اذا كان وضع سوق حقيقية لسعر الصرف بين المصارف فيما بينهما، يمكن أن يؤدي إلى اختفاء سوق النقد الأجنبي. التجربة الروسية من وجهة النظر هذه تكشف عن أن المشكلة الملحة تبقى توفر العملات الصعبة. النقص سيؤدي إلى التهاش معدلات

أسعار الصرف الرسمية في حالة أن تحديد الأسعار تم على قاعدة السوق المفتوحة لكل العملاء. سعر الصرف ألدى نجم عن ذلك لن يكون هو ألدى يعكس القدرات الشرائية للعملاء.

## القسم 2:

### سياسات سعر الصرف و الأسواق الموازية للعملات الصعبة

يعرف سعر الصرف بانه عبارة عن عملية تبادل مختلف العملات فيما بين الدول، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعملها في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج العملات الدولية، بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف.

وتتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف، وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، ولكن هذا المكان ليس محدود الحيز الجغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة. ولكن على أي أساس تتم عملية صرف العملات؟

في الواقع يتم ذلك كأى سلعة أخرى، بناءا على عرض العملات والطلب عليها وكما هو واضح، فإن الطلب والعرض الخاص بالعملات هو عمليتان مشتقتان إلى حد ما ويعني ذلك أن الطلب مثلا على العملات الأجنبية هو تابع للطلب على السلع الأجنبية ونفس الشيء بالنسبة إلى العرض، ولكن هذا لا يجعلنا ننفي إمكانية الطلب والعرض الخاصتين بالعملات الأجنبية كعملتين مستقلتين عن إجراء الصفقات التجارية ويحدث هذا الأمر بصفة أساسية أثناء القيام بعملية المضاربة وتوجد هناك مجموعة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف هي مستويات الأسعار النسبية، التعريفات الجمركية والحصص، تفضيل السلع الأجنبية على المحلية والإنتاجية.

وسنفترض جدلا ان أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سوف يستمر بيعها بشكل جيد حتى عندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة وبالمثل أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سيستمر بيعها جدا فقط إذا كانت قيمة العملة المحلية منخفضة.

مستويات الأسعار النسبية حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، وعلى العكس إذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض فإن الطلب على السلع المحلية يزداد ويمثل قيمة العملة الوطنية نحو الارتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها جيد حتى مع ارتفاع قيمة العملة المحلية وفي الفترة الطويلة، فإن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة ما (بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي) تسبب في انخفاض قيمة عملتها و انخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها.

## 1. نموذج اجينور Agenor

من بين أفضل الدراسات الموسعة حول الأسواق الموازية، يمكننا ذكر نموذج اجينور Agenor (1992، صفحات 560-592). هناك مقالتان يمكن القول أنهما يقعان على خط تأييد التبادل-الحر والى حد ما يؤيدان سياسات تخفيض العملة. اجينور Agenor على سبيل المثال يشير إلى الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى ظهور الأسواق الموازية للسلع و للعملة الأجنبية في كل البلدان الساعية للنمو. أنها نتيجة عدم كفاية الإيرادات من العملات الصعبة ومدى توفرها التي تكون نادرة أكثر فأكثر بسبب تباطؤ النشاطات و انخفاض أسعار المواد الأولية. القيود المفروضة على المعاملات الجارية ( والتي تشمل رخص الاستيراد، وتخصيص العملات الصعبة)، والتهريب و خروج رؤوس الأموال من خلال قنوات غير رسمية، ما هي إلا نتائج لهذه الحالة لنقص العملات الصعبة. ويمكننا إضافة أن الطلب على العملات الصعبة المتوفرة هو متذبذب.

يتجه الطلب على العملة الأجنبية الغير مشبع الى السوق الموازية. ويقال إن التغيرات في أسعار الصرف الرسمية والموازية في بعض البلدان الساعية للنمو، لا تتناسب ونسبة الصرف الموازي هي أكثر تقلبا. وأيضا أن معدل سعر الصرف في السوق الموازية له مكافأة لأنه نادر. المقالة

تدرس الآثار المترتبة على وجود تعاملات غير قانونية، سواء كانت تجارية أو لأسعار الصرف على سياسات المدى القصير في البلدان الساعية للنمو.

افتراضين تم وضعهما؛ اتش وان H1 : الاستعاضة النقدية. و اتش تو H2 : التوقعات تكتسي طابع العقلانية. هذا النموذج وصف من قبل صاحبه بأنه ذا نزعة نقدية بحيث يعطي اهتمام كبير لعدم التوازن النقدي في متغيرات الإنتاج، والأسعار، ومعدلات الصرف الموازية والتغيرات في الأصول المالية الأجنبية. ونذكر أن النماذج النقدية لموازن المدفوعات القياسية تعتبر أن الاحتياطات الأجنبية لا تعدل بصفة فورية من أجل تعديل العرض والطلب. وهو ما يسبب الاختلالات في السوق الرسمي للصرف. زيادة الطلب على سعر الصرف الرسمي ينعكس على السوق الموازي الذي يلعب لاحقاً دوراً حيوياً في تحديد التوازن الاقتصادي الكلي. دراسة من قبل بلجييه Blejer (1978) شددت على العوامل النقدية في تحديد معدل سعر الصرف الموازي.

بليجييه Blejer يقترح أن العملات الصعبة هي مطلوبة في السوق الموازي من أجل إشباع طلب التعاملات في راس المال وهو ما يفرض المزيد من الضغط على البلدان الساعية للنمو. وهذه الأخيرة تفرض قيود على الواردات كأداة للسيطرة.

اولغان Olgun (1984) طور تقييماً في نموذج المدى القصير بالنسبة لـ/تركيا/. انه يعتبر أن تأثير التقلبات في سعر الصرف الموازي حول الإنتاج، والأسعار وقرارات المضاربة على القطاع الخاص هي واردة. هذا النموذج من الاقتصاد الكلي المؤسس على فرضيات المقيدة مثل مخزون العملة الذي يحدده الطلب. هذا النموذج لا يشرح بالتفصيل تأثير سياسات الائتمان و الضرائب على الاقتصاد.

نموذج اجينور (1990) Agenor يقدم بطريقة مختلفة.

فرضيات ومسلمات الانطلاق:

- (1) سواء اقتصاد صغير الحجم مع سوق موازية للعملات الصعبة.
- (2) هذا الاقتصاد ينتج السلع المتبادلة والغير متبادلة.
- (3) نظام سعر الصرف مؤسس على نظام سعر صرف ثنائي حيث يتعايش سوق للعملات الصعبة رسمية وأخرى موازية ونصف-موازية.
- (4) السعر الرسمي الثابت من قبل السلطات النقدية مطبق على جزء من التعاملات التجارية.

(5) الجزء المتبقي من التعاملات التجارية وكل التعاملات في راس المال تقرر على أساس معدل سعر صرف حر، والمحدد من قبل تفاعل عملية العرض والطلب على العملات الصعبة.

(6) اثنين فقط من الأصول المالية متاحة، العملة الأجنبية والعملية المحلية التي ليست محددة من قبل سعر الفائدة على الأصول.

(7) امتلاك العملات المحلية والأجنبية، يعتمد أيضا على التعاملات واعتبارات المحافظ والمضاربين.

(8) السندات الموضوعة من الحكومة لا وجود لها.

ونظرا لصغر حجم اقتصاد البلد، والسعر العالمي للسلع المتداولة واي  $Y$  هي خارجية المنشأ، ومعدل سعر التغير فيها للعملة الوطنية محدد من : معدل التغير في التضخم العالمي،  $Y \text{ Log}$  معدل الصرف الرسمي الموازي (المتغير)  $\Delta \log bt$  : متغير أسعار السلع المتداولة يكتب على النحو التالي :

$$\Delta \log Bte = \sigma \Delta \log et + (1 - \sigma) \Delta \log bt + \Delta \log Yt,$$
$$0 < \sigma < 1 \quad (2)$$

معدل متغير لـ/متغير  $\Delta$ :

معدل سعر الصرف على السوق الموازي :  $b$

معدل الانخفاض المتوقع في سوق سعر الصرف الموازي، المتكون من الفترة  $t-1$  الى الفترة  $t$  :

$\Delta$

معدل سعر الصرف الرسمي (المنشأ الخارجي) :  $e$

السعر المحلي للسلع المتبادلة :  $Be$

السعر العالمي للسلع المتبادلة (المنشأ خارجية) :  $Y$

معدل التضخم العالمي المتوقع، المتشكل خلال المرحلة  $t/1$  المرحلة  $t - \Delta \log \gamma t$

الموجود في الجزء الذي مر من خلال القنوات الرسمية.

الفجوة بين معدل سعر الصرف الرسمي والموازي، يعتمد على درجة القيود على المبادلات و حركة رؤوس الأموال في هذه البلدان حيث العملات الصعبة نادرة وتوزع بشكل ليس محددة من قبل معدل سعر الصرف الرسمي. الواردات فقط تحظى بامتياز والحكومة تستطيع الاستفادة من

هذا المعدل الأخير. انه يجب التوضيح أن وزن معدل سعر الصرف الموازي في المعادلة (2) هو اقل من جزء التهريب من التبادل الكلى. سلوك معدل سعر الصرف الموازي يعتمد على التدفق الناتج عن التعاملات في السلع و الخدمات ومدى توفر العملات الصعبة. هذا التدفق للعملات الصعبة يؤدي إلى مغالاة في الواردات (زيادة كلفة الفواتير) وانحسار (قلة كلفة الفواتير) للصادرات.

وتكون لدينا المعادلة التالية:

$$\Delta \log kct = k_0 + k_1 \log (bt / et), k_1 > 0 \quad (5)$$

الطلب على العملات الصعبة من اجل تسوية المعاملات الجارية، يتوجه إلى السوق الموازي بسبب عدم قدرة الأسواق الرسمية لتوفيرها. هذا الطلب للمعاملات القانونية والغير قانونية لوحظ بعلامة  $kdt \log$  يستجيب بإيجابيه إلى الزيادة في مستوى الدخل الحقيقي وإلى الفجوة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية معطاة بمعدل سعر صرف موازى.

اختيار العملات الصعبة في السوق الموازية هي وظيفة ايجابية لمردود العملة الصعبة وسلبية بالنسبة لمردود العملة الوطنية. معدل العائد على العملة المحلية يعمل وفق معدل التضخم المحلى المتوقع  $t/t - 1 = \log B/t-1$ .

معدل سعر الصرف للسوق الموازي يأتي من خلال الاستنباط التالي:

مع :

$$\Delta \log k^d t = \gamma_0 + \gamma_1 \log Q_1 + \gamma_2 \log (Be / bt Y_1), \gamma_0, \gamma_1, \gamma_2 > 0 \quad (6)$$

معدل المخزون الصافي للعملات الصعبة المملوكة من قبل المتعاملين الخواص في محافظ M تتغير على النحو التالي:

$$\Delta \log X_t = \Delta \log k^c t - \Delta \log k^d t,$$

معدل التضخم المتوقع من العملة الأجنبية المشكل خلال المرحلة t الموصلة الى المرحلة :

$$p^a t + 1/t t + 1/t = \log t + 1 ;$$

خلال الفترة من المشكل العائد المتوقع من العملة الأجنبية، معدل  $t_1$  الفترة إلى  $t$  :  $p_{t/t-1}$

هي كالتالي :

$$Y_{t/t-1}^a - \log a/p_{t/t-1} = \log$$

حسب المعادلة (10) فان معدل سعر الصرف الموازي له وظيفة ايجابية للحالات التالية:

- لعرض العملة المحلية.
  - لمعدل سعر الصرف الرسمي
  - للإنتاج الحقيقي
  - للأسعار النسبية
  - للتغيرات في المعدلات المتوقعة لعوائد العملات الأجنبية و الوطنية.
- خفض معدل سعر الصرف الرسمي يقلل من الفجوة بين معدلات سعر الصرف. انخفاض الطلب على العملات الصعبة يولد خفض في معدلات سعر الصرف الموازية من اجل المحافظة على التوازن. على المدى القصير معدل سعر الصرف السوق السوداء ينخفض اقل من معدل سعر الصرف الرسمي وبنفس طريقة الاختلافات في المعدلات الناقصة: معدل سعر الصرف الموازي يمكن أن ينقص تبعا لطلب مبالغ فيه وبطريقة غير مشروعة للعملات الصعبة. وتفسير ذلك يأتي من المستوى العالي من النشاطات الاقتصادية، وارتفاع جديد للأسعار المحلية بالمقارنة بالأجنبية أو ارتفاع معدل التغير في العائد المتوقع الحقيقي المدفوع للعملات المملوكة من قبل الوكلاء.
- من جانب آخر احتياطات الصرف تتغير المعدلة بشكل تام من اجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب والتي تنعكس على سعر الصرف الرسمي. التلاعب باحتياطات الصرف من قبل السلطات منعت التوازن التام في أسواق سعر الصرف. بالإضافة إلى أسعار الواردات ومشتقاتها تحاول أن تعكس كلفة هامشية لمعدل سعر الصرف الموازي. السلطات النقدية لا تستطيع استنفار إلا جزء من الاحتياجات من اجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق الرسمي لسعر الصرف. هذا النموذج يستخدم المعطيات السنوية التي تغطي الفترة من 1974-1986 بالنسبة لـ 8 دول من البلدان الساعية للنمو.

التأثير القصير المدى لتخفيض العملة سيكون تخفيض للزيادة في السوق الموازي في حين أن التأثير في المدى الطويل سيكون الخفض النسبي لمعدل سعر الصرف الموازي. التقديرات المعيارية دبليو W تقترح سياسة احتياط حرة ومرنة. وهذا يخالف الفكرة الهامة أن تقليص توزيع



الصرف الرسمي هو العامل الرئيس الذي يشرح وجود سوق موازي للعملات الصعبة. المادة السابق ذكرها ص 578.

ونتيجة الارتفاع بـ 10% للاقتراض إلى القطاع الخاص هو نوع من الحوافز النقدية التي تؤدي إلى وجود فائض من المال الحقيقي وزيادة في الإنتاج وانخفاض الأسعار للأسهم والأصول الأجنبية. زيادة الناتج المحلي ومعدل التضخم المحلي بالمقارنة بمعدل التضخم الدولي ينشط الطلب على العملات الصعبة في السوق الموازية.

ارتفاع معدل سعر الصرف المتوقع يؤدي إلى انخفاض معدل سعرا لصرف الموازي والمعدل المتوقع للتضخم المحلي الذي يشكل تأثير إيجابي على معدل الصرف الحر وهذا يتأثر بشكل إيجابي بفعل الارتفاع المبدئي للمخزون الاسمي للعملة وبفعل التغيرات في معدلات العائد للعملات الوطنية والأجنبية. متأثرة بزيادة مؤقتة متوقعة بنسبة 10% من الإنفاق الحكومي الاسمي ارتفاع في الناتج والأسعار المحلية سوف يحفز الطلب على العملات بشكل قوى وبنفس الفعل يؤدي إلى انخفاض معدل سعر الصرف الموازي. من جانب آخر ترشيد العملات الصعبة في السوق الرسمي يؤدي إلى آثار مزعومة للإنتاج والأسعار وبالنتيجة توسع التأثير على السوق الموازي .

معدل سعر الصرف الموازي تنخفض بوتيرة اكبر من الترشيح للعملات الصعبة في السوق الرسمي العالية ( بشرط أن تبقى الدخول اقل). وهناك افتراض في النموذج بخفض للعملة المتوقع بنسبة 10% من معدل سعر الصرف الرسمي. بشكل عام تخفيض العملة له اثر ايجابي على المدى القصير حول معدل التضخم واثار سلبي على الناتج الحقيقي، يترافق مع انخفاض المعدل الموازي اقل من التناسب مع خفض معدل سعر الصرف الرسمي. انخفاض قيمة المكافأة في السوق الموازي هي منخفضة مما يعكس تأثير اقل من نسبة خفض معدل الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي.

مع التذكير أن اجينور Agenor استخدم في دراسته، المعطيات السنوية خلال الفترة من عام 1974-1986، فيما يتعلق بـ 8 بلدان : الإكوادور، الهند، جمهورية كوريا، ماليزيا، الغرب، الباكستان، سنغافورة، و الأوروغواي.

نتائج مقالة اجينور (1990) Agenor هي اقرب الى دراستين : تحليل ادواردز Edwards عام 1989 لـ 18 عملية تخفيض للعملة في أمريكا اللاتينية بين أعوام 1962-1982 (1)، في حين

أن كامين Kamin تحدث عن اختراع سلوك معدل سعر الصرف الموازي في ضوء الـ 40 عملية تخفيض للعملة التي تمت في مجموعة البلدان الساعية للنمو أكثر اتساعا (2)، نتائج دراسة ادواردز Edwards تظهر أن :

○ بوجود معدل صرف موازى حر فان سياسات توسع للإقراض المحلى هي دائما تؤدي إلى خفض معدل سعر الصرف الحر، ورفع في معدل التضخم المحلى وانخفاض أيضا في الاحتياطات الدولية.

○ خفض اسمي لسعر الصرف الرسمي يتجه إلى تخفيض بين المعدل الموازي والمعدل الرسمي.

○ على المدى المتوسط، مكافأة معدل سعر الصرف الموازي لم يتأثر بفعل تغيرات متكافئة بسبب السياسات التوسعية النقدية و الضرائبية التي تم المحافظة عليها.

دراسة كامين Kamin تظهر أن معدل سعر الصرف الموازي يرتفع في كل الحالات بعد عملية خفض للعملة الرسمية. في الشهور الأولى اللاحقة لتخفيض العملة، سعر الصرف الموازى ينخفض، لكنه يبدو صامدا في المراحل اللاحقة. النتائج التي احتفظ بها اجينور Agenor تبدو معززة لتلك التي أعطاها كامين Kamin و ادواردز Edwards، خصوصا فيما يتعلق بالدور المفصلي الذى يلعبه الاختلال النقدي في عملية نقل الصدمات السياسية وفى سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية. بشكل أكثر عمومية، يشرحان أهمية دور الأسواق الموازية فى مناقشة الاقتراحات المقدمة (من صندوق النقد الدولي) إلى البلدان الساعية للنمو، ضمن إطار برامج التكيف. مقالة اجينور Agenor (1990) تأخذ بالاستنتاج الهام التالي : تخفيض سعر العملة ليس له تأثير على المدى الطويل حول مكافأة سوق الصرف الموازي، لان معدل الصرف الذى يطبق ينخفض بشكل نسبي.

تخفيض عملة يمارس سلطة محدودة كأداة تهدف إلى احتواء الفجوة بين معدلات سعر الصرف، عدا اذا كانت هناك مرافقة للسياسات النقدية والضرائبية الملزمة. وفيما لو أن الحالة المغربية هي اقل تأثرا بمعدل الصرف الموازي والتي فيها الفجوة مع معدل سعر الصرف الرسمي ضئيل، فان الحالة الجزائرية تستحق انتباه خاص. في الواقع سوف نظهر أن خفض قيمة العملة (التدريجي و

غير المعلن) للدينار لم تحل مشكلة السوق السوداء للعملات الصعبة. وهذا يستحق الاهتمام باقتصاد مركزي التخطيط الذي اختار تخفيض قوى لقيمة العملة من اجل مقاربة المعدل الرسمي ومعدل سعر الصرف الموازي. والهدف هو مناقشة العواقب لمثل سياسة سعر الصرف هذه.

## 2. إصلاح الأسواق الموازية: موقف اجينور Agenor و فلوود Flood

وجود أسواق موازية هو بالتأكيد اضطراب إضافي سواء على المستوى المحلي (تأثير على التضخم، المداخل، والإنتاج) و الخارجي (الميزان التجاري، ميزان المدفوعات). تأثيره لم يقف عند الاقتصاد الغير مؤطر أو غير الرسمي، لكن له تأثير على تطور معدل سعر الصرف الرسمي. البلدان الساعية للنمو التي تعاني من هذه الحالة تهدف إلى توحيد أسواق الصرف الرسمية والموازية. ومن خلال دراسة الديناميكيات القصيرة المدى المرتبطة بهذه الإصلاحات، اجينور Agenor و فلوود Flood حاولا إظهار كيفية أن سلوك مكافأة السوق الموازية في المراحل السابقة للإصلاح تعتمد على التوقعات للسياسة الواجب إتباعها بعد الإصلاحات.

ويمكن توقع بعض الآثار حول احتياطات الصرف ولإنتاج ومعدل سعر صرف حقيقي. تزايد القيود على التبادلات التجارية وعلى الاحتفاظ بالعملات عزز ظهور الأسواق الغير المشروعة للسلع والعملات مع معدل سعر صرف موازية مختلف، بطريقة حساسة بالنسبة لأسعار صرف متوازنة. وجود هذه الأسواق ولد مكاسب بالنسبة لحاملي العملات الصعبة الأجنبية، وكذلك بالنسبة للذين انخرطوا في نشاطات تجارية على الأسواق الموازية للسلع. توحيد أسواق العملات هو هدف له أهمية سياسية اقتصادية كلية في البلدان التي تجرى فيها تعاملات بالعملة الموازية (المادة المذكورة ص 923).

في نهاية هذه العملية هدف السلطات هو امتصاص وإضفاء الشرعية على السوق الموازي للعملات، من اجل إلغاء التشوهات المرتبطة بنشاط غير شرعي في سوق مجزئة. وحدة السوق يمكن ان تتخذ شكل معدل سعر صرف عائم، أو بتبني معدل سعر صرف ثابت موحد.

بينتو Pinto (1994، صفحات 35-121)، يعتبر أن مكافأة السوق الموازي تمثل ضريبة ضمنية على الصادرات. في الواقع، الحكومات في البلدان الساعية للنمو هم من المشترون للعملات الصعبة من القطاع الخاص. عملية التوحيد التي تتسبب في فقدان الضريبة الضمنية على الصادرات يمكن أن تكون في الأصل سببا في عودة التضخم وانخفاض معدل سعر الصرف فيما لو أن السلطات حاولت تمويل العجز من خلال خلق نقود صافية. في المدى القصير، الوكلاء

يشترون الأصول التي تهيمن عليها العملات الصعبة في حالة أن معدل سعر الصرف غير منتظم وغير مستقر ومتوقعا أن ينخفض أكثر من سعر الصرف الموازي الموجود. وعلى العكس الوكلاء سوف يعززون محافظهم المالية عن طريق شراء الأصول المقيمة بالعملة الوطنية في حالة أن المعدل الموحد اعتبر ملائم ومقدر.

اجينور Agenor و فلوود Flood (1992) شرحا تجربة البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، التي حاولت توحيد الأسواق الموازية و الرسمية للعملات الصعبة خلال سنوات الثمانينات. بعض هذه البلدان اختارت إتباع الطريق التدريجي نحو التوحيد، وآخرون تبنوا طريقة "بين عشية وضحاها" تتألف من سعر صرف رسمي عائم. تجربة هذه البلدان الأخيرة دلت على أن الاضطرابات التضخمية مثل ما حصل في سيراليون وفي زامبيا بعد اتفاقات التعويم المتوالية في يوليو 1986 و سبتمبر 1985. ويجب ملاحظة أيضا أن مكافأة السوق الموازي تزداد بقوة خلال الأشهر التي تسبق محاولة التوحيد وهي تنخفض في لحظة التوحيد.

معدل سعر الصرف العائم الموحد الذي يبرز فورا بعد الإصلاح يستمر في بعض الحالات، وهو قريب جدا من معدل سعر الصرف الموازي قبل الإصلاح. وهذا ينتج عنه انخفاض قوى جدا لمعدل سعر الصرف الرسمي الذي يقلل من أهمية هذه المكافأة. (المقالة- سبق ذكرها)

الضغوط التضخمية تنتج عن عدم قدرة السلطات الحفاظ على مراقبة الطلب على العملة. من جانب آخر ارتفاع المكافأة خلال مرحلة ما قبل الإصلاح يمكن أن تنتج عن توقعات نسبية لتوقيت عملية الإصلاح وكذلك لنوع واتجاه حركات معدلات سعر الصرف الرسمي والموازي وتنفيذ عملية الإصلاح بالإضافة الى النتائج التضخمية للإصلاح الباحثان خلاصا إلى أن فقدان الإنتاج ينتج عن تباطؤ النشاط الاقتصادي. الطلب الاجمالي المفترض في الواقع مرتبط عكسيا مع معدل الفائدة الحقيقي ومعدل سعر الصرف الحقيقي الذي يقيس الفرق بين أسعار سعر الصرف الموازنة والرسمية والمستوى السعري.

في نموذج اجينور Agenor و فلوود Flood (1992) تم الإشارة إلى انخفاض في أسعار الصرف الموازنة منذ الإعلان عن الإصلاح بدون أن ينضب مخزون الاحتياطات من العملات الصعبة وعندما يتجسد الإصلاح مكافأة السوق الموازنة تتجه إلى الصفر. الوكلاء يتوقعون انخفاض معدلات سعر الصرف الرسمية منذ الإعلان عن الإصلاح وكذلك ارتفاع الأسعار وانخفاض المدفوعات النقدية الحقيقية. ويتوقع انخفاض مستقبلي لسعر الصرف الموازي الوكلاء

يسعون لخفض الطلب على العملة الوطنية. مخزون العملة مستقر وتوازن سوق العملة يمكن المحافظة عليه في حالة زيادة الأسعار الفورية أو حتى لو أن سعر الصرف الموازي ينخفض. سلوك الأسواق السوداء لل عملات تم دراسته تحت زاوية أخرى وهى عملية تخفيض العملة من قبل كامين Kamin (1993).

### 3. الاسواق السوداء والعملات الصعبة وخفض قيمة العملات

كامين Kamin ( 1993 صفحات 151-169 ) حاول تحليل رد فعل مؤشرات التوازن الخارجي بالنسبة تخفيض العملة المتوقعة في نموذج يتضمن تحركات أسعار الصرف في السوق السوداء مع التوقعات العقلانية. استمرار التضخم وهو عامل ارتفاع لسعر الصرف الحقيقي ويشجع السلطات على خفض العملة بشكل دوري. سعر الصرف في السوق الموازي هو نفسه يتأثر بخفض العملة ولا يترك جانبا المعطيات الرسمية للصادرات. العديد من الدراسات النظرية رحبت بخفض العملة كأداة فعالة لتحسين الاستقرار. ويجوز أن يرافق ذلك زيادة في السيطرة على أسعار الصرف وهو ما يغذي تنمية السوق السوداء وبنفس القدر تخفف من تأثير تخفيض العملة على التبادلات التجارية ورصيد المعاملات الجارية.

كامين Kamin يتساءل حول قدرة النظرية التقليدية على شرح سبب ركود الواردات في لحظة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وعرفت توسعا كبيرا بعد خفض العملة. وهذا له تأثيرات ايجابية على الصادرات وميزان التعملات الجارية. انه يقدم شرحا لسلوك القطاع الخارجي. خفض العملة التي تدعو إليه الحكومة من اجل مواجهة ضغوط التضخم وتباطؤ الاحتياطات الدولية وارتفاع الأسعار يساهم في زيادة مكافأة مخاطر السوق السوداء للعملات الصعبة وتشجيع الصادرات غير الرسمية.

وفى حالة أن السلطات عملت على تقليص العملات الصعبة نتيجة انخفاض اسعار الصرف الدولية نفسها. فان ذلك يتسبب في تباطؤ الصادرات وحتى الواردات تنخفض وتحسبا لخفض رسمي للعملة بهدف تحسين هذه الاحتياطات هو الأصل في حركة المضاربة بهدف تحسين معدل سعر الصرف في السوق السوداء.

الحاجة إلى خفض قيمة سعر صرف العملة الرسمي من اجل تصحيح هذا التوجه يؤدي إلى ضعف مكافأة السوق السوداء وبنفس القدر إلى إعادة التوازن إلى الصادرات وخصوصا الرسمية منها . تدفق الاحتياطات تسمح للمصرف المركزي بتزويد السوق الرسمية وهو ما يحفز

الواردات. السلطات سوف تضطر إلى تخفيض عملتها الوطنية كرد على عودة التضخم لتدعيم معدل سعر الصرف الرسمي من جانب آخر التضخم المستمر ينظر إليه على أساس انه ضريبة ضمنية تسجلها حكومات البلدان الساعية للنمو من اجل تمويل عجزها المالي. دراسة كامين kamin تنضم الى تحليل اجينور Agenor و فلوود (1992) حول حجم التكهات - والتوقعات حول الأسواق السوداء مركزة كذلك على التقلبات المتغيرة للتوازن الخارجي.

سباستيان Sebastian (1989 صفحات 94-457) ساند أن مكافأة السوق السوداء تزداد فوراً. وأشار إلى أن زيادة الصادرات ترتبط سلباً بتقلبات مكافأة السوق السوداء. ومع ذلك حركات أسعار الصرف في السوق السوداء لا تستطيع إعطاء شرح حصري لتغيرات الصادرات خلال عملية تخفيض أسعار العملات. تحريات حول عوامل أخرى تصبح ضرورية . طرح عمليات التوقعات لسعر الصرف هي دائماً موضوع جدل. هل هي عقلانية؟ هل الأسواق تستخدم طريقة ذات كفاءة للمعلومات ؟

فرنكل Frenkel يعتبر أن معدل سعر الصرف المتوقع هو في العموم اقل من معدل سعر الصرف المحقق خلال مراحل التضخم الجامح. فترات التعلم للمستهلكين والشركات والمؤسسات، سيكون الأصل في عملية في سوء التقدير. ولو وصفنا المتغيرات المتوقعة لسعر الصرف كوظيفة للأسعار تنتج لنا المعادلة التالية:

$$e = p - p^*$$

: مع

لمعدل سعر الصرف الفوري لوغاريتم : e

لمستوى الأسعار لوغاريتم : p

\*: تشير إلى أن الأمر يتعلق ببلد أجنبي.

ويمكننا الحصول على المعادلة الآتية :

متغيرات الأسعار المتوقعة = متغيرات الأسعار ( في حالة تحقيق التوقعات )

دعم قوي للافتراضات التي تقوم عليها هذه الحجة: مهمة طلب مستقر للعملة تكافؤ القوى الشرائية وكفاءة السوق.

جي. ساكس J. Sachs استخدم هذه العلامة في دراسته حول التضخم الجامح في بوليفيا معدل سعر الصرف يتأثر بعجز الميزانية وانعكاساتها لخلق النقد وانتشار عدوى ارتفاع الأسعار بسبب تغيرات معدل سعر الصرف الموازي ( ساكس 1986). الحل الذي يتبع منطقيا هو بسيط : خفض عرض العملة بإلغاء عجز الميزانية بفعل تخفيض المصروفات العامة وانسحاب الدولة من الاقتصاد.

حاولت أن اشرح في كتابي ك. الساري C. ALSARI 2011 حالة العديد من البلدان العربية، أن نشوء التضخم بفعل انهيار هياكل الأسعار التي تديرها الدولة في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي تتجه نحو تحرير آلياتها. تأثير معدل سعر الصرف الموازي حول الأسعار يعتمد على ثقل أسعار السلع والخدمات الغير رسمية. مجموع مخصصات العملات الصعبة للشركات العامة يتم على قاعدة معدل سعر الصرف الرسمي.

ربط الاقتصاد بالدولار كما وصفها سلامة Salama وفالييه (1990) Vallier (1989) تطبق بشكل كبير على الحالة الأمريكية -اللاتينية و الإفريقية.

التضخم الجامح الذي عرفته فيتنام وبلدان أوروبا الشرقية يمكن أن يعزي إلى المرور من نظام أسعار محدد السقف إلى نظام أسعار اقرب إلى اقتصاديات السوق. علاوة على ذلك، المؤلفان يركزان في دراستهما على تجارب دول جنوب-أمريكا اللاتينية. وانا أتذكر من جهتي نقطتين تبدو لي ضرورية : ربط الاقتصاد بالدولار وهل يؤثر ذلك على الوظائف التقليدية للعملة؟ تحرير التضخم الجامح بفعل عمليات تخفيض العملة الهائل و الاختفاء الفعلي للسوق الموازية، وهل يمكن تطبيقها على حالات بعض الدول النامية؟

#### 4. الربط بالدولار و نظام العملة

سلامة Salama (1989، ص.43) يقترح عدم إعطاء ميزة للعوامل النقدية (التوقعات والطلب على النقود) وإدماج ذلك في تحليل وضع العملة من خلال التأكيد على العوامل الحقيقية مثل الاستثمارات. ويشير الى انه في البلدان النصف-صناعية، العملة الوطنية أصبحت اقل فاعل تعمل كاحتياطي للقيم لصالح الدولار والعملات الأجنبية الأخرى. في بعض البلدان، العملة الوطنية لم تعد تعمل كوحدة حسابية لشراء السلع الصناعية و بعض السلع المعمرة باهظة الثمن. فمن الأسهل شراء هذه السلع بكميات وافرة و بأسعار عالية من الأسواق الموازية. الفجوة في الأسعار

الحرّة والأخرى المحددة للبضائع يبدو أنه يتوافق مع الاختلافات المسجلة بين معدل سعر الصرف الموازي ومعدل سعر الصرف الرسمي.

هذا واختتم، سلامة Salama (1989) القول إن العملة الوطنية لم تعد وحدة الحساب الفعلية، حتى وإن احتفظت بوظيفة الوساطة في التبادلات. هذه الوظيفة يتم الوفاء بها من قبل معدل سعر الصرف في السوق الموازية (مرجع سبق ذكره، ص.17).

في بلدان أوروبا الشرقية، البضائع المستوردة أو المرشدة يمكن أن تشتري بالعملة الصعبة. حتى الإيجار يدفع فيم بين المقيمين الروس على سبيل المثال بالدولار الأمريكي.

في حالة بعض الدول النامية، لا يتم أي تبادل بالعملة الصعبة. امتلاك اليورو، خصوصا عند شراء المنتجات عالية الجودة أو التي لا يتم العثور عليها في السوق المحلية (قطع الغيار، والسيارات). المنتجات المحلية (الثلاجات من المنتج المحلي للمواد الكهربائية) أو الأجهزة المرئية تباع في السوق الموازي بأسعار أعلى، لأن الأسعار المحددة تثير السخرية لأنها بسيطة والعرض المحلي من السلع لا يلبي إلا جزء بسيط من الاحتياجات. تصدع هياكل الأسعار تسبب في التهايب أسعار المنتجات الناتجة من القطاع العام.

معدلات سعر الصرف في السوق الموازي، تنعكس على المنتجات المستوردة بالطرق غير الشرعية، وعلى إنتاج المنتجات الخاصة (الشركات العامة ليس لها حق الوصول إلى هذا السوق) وعلى قطاع العقارات لأن العمال الجزائريين في الخارج يستثمرون في العقارات عن طريق تبديل عملاتهم الصعبة مقابل الدينار في السوق السوداء. السلطات الجزائرية ستكون أفضل تصرفا عند موافقتها على مكافآت و ميزات للجزائريين المقيمين في الخارج الذين يرغبون في الاستثمار في الجزائر.

تحويلات هؤلاء الآخرين يمكن أن تأخذ القنوات المصرفية التقليدية بدلا من عمل ذلك من خلال السوق الموازي. وفي هذا الاتجاه، تطوير شبكة مصرفية جزائرية في الخارج سيكون مفيدا جدا (قرار حكومي في أغسطس 2009 يذهب في هذه الاتجاه). المثال المغربي مثير للاهتمام. السلطات العامة سمحت في السبعينات للمصرف الشعبي باستخدام مقرات القنصليات المغربية من أجل اجتذاب العمال المغاربة في الخارج. كل البنوك المغربية لديها فروع في أوروبا.

وخلافا لما يطرحه سلامة Salama و فالليه Vallier (1990)، ليس السوق الموازي الذي يولد التضخم الجامح (حتى وإن كان يغديه) لكن هذا الأخير يساهم في تعميم استخدام الدولار. في



البلدان حيث كل الأسعار يعبر عنها بالعملة الوطنية - وهو ما لا يمنع وجود سوق موازى للسلع و العملات- وهنا لدينا حالة أخرى غير التي وصفت من قبل الباحثين بالنسبة للتجارب الأمريكية- اللاتينية أو في إسرائيل حيث العملة الوطنية تم التخلي عنها لفائدة الدولار في بداية سنوات الثمانينات. هذا الحل المؤقت اضعف السيادة النقدية و السياسية.

لا يعتبر سلامة Salama (1989) أن إحلال عملة محل أخرى هو أمر يتعلق بإدارة أفضل للمحفظة المالية، ولكن كعملية نقل لصالح العملة المرجعية التي تتولى مهمتين؛ مخزن للقيم و وحدة حسابه. وظائف عملة الدولار تحل محل العملة الوطنية (ص.19). هذا الموقف يبدو بعيدا عن الآخر الذي تم التعبير عنه فيما بعد (ص.20) عندما قال ملاحظا إن: " العديد من العملات تعايشت في وظائفها كعملة داخل الفضاء الوطني وليست بالضرورة توحيد وظائف العملة؛ إنها السيادة السياسية هي التي تفرض هذا التوحيد "(صفحات 20-21).

حتى وان كان جزء من المنتجات يتم تبادله داخل حدود الدولة بعملة أجنبية إلى جانب العملة الوطنية، الوظائف التقليدية لهذه العملات تبقى على حالها، خصوصا إذا عرفنا انه لا يوجد اقتصاد متخلف أو نصف صناعي ليس ثنائي مع قطاع تقليدي (الزراعة، و الحرف و/أو تجارى) الذى يتعايش بطريقة أو بأخرى مع قطاع حديث، صناعي في وسطا حضريا. سلامة Salama وفالييه Vallier (1990)، يتطرقان الي علاقة سعر الصرف الموازي بالأسعار بملاحظة أن " الدور الكبير لمعدل سعر الصرف في تحديد التوقعات و الأسعار"، ص.149

وبفرض أطروحة النزعة النقدية (تكافؤ القوى الشرائية) كترجمة لهذه العلاقة، فهما يقترحان تفسير لمعدل الموازي في هذه العبارات: " معدل سعر الصرف (الأسود) يظهر كمعدل سعر صرف أكثر عدالة. ليس هو الذى يضمن تكافؤ القوى الشرائية. والعكس من ذلك: انه بهذا الشكل يعكس التوترات الاقتصادية للبلد، ويعتمد على سلسلة من المتغيرات : مستوى التضخم فشل الحكومة التي يشعر بها المتعاملين الاقتصاديين للسيطرة على حالة عدم التوافق حول السياسات الاقتصادية للذين لديهم الوسائل للرد على أسعار الصرف في البورصة (مرجع سبق ذكره ص.150).

معدل سعر الصرف الموازي هو في وجهة نظرنا محدد عن طريق عوامل مختلفة أكثر أهمية مما وصف أعلاه. العلاقة بين معدل سعر الصرف في السوق الموازي والتضخم الجامح ربما

يقارب بأحجية البيضة والدجاجة التي هي الفاصل في خلق الأخرى. التضخم في الحقيقة يبدو كأنه معطية هيكلية للبلدان الجنوب أمريكية وسبق تطور الأسواق الموازية لل عملات الصعبة. هذه العملات الصعبة وأسواقها بدأت في الظهور في هذه البلدان التي لم تعرف هذه الظاهرة للتضخم الجامح مثل الجزائر والدول ذات الاقتصاد المركزي، في نهاية سنوات السبعينات حيث الأسعار كانت محدده. دول السوق عرفت تجربة معدل تضخم اقل ارتفاعا وسوق غير رسمي للعملات الصعبة ومعدل سعر صرف في السوق السوداء قليل عنه في معدل سعر صرف الرسمي ولكن أكثر نشاطا خصوصا في المناطق الحدودية.

سلامه Salama و فالبيه Vallier (1990) قدما تصحيحا لموقفهما من خلال التوضيح بان الأسعار تتجه إلى أن تقيم بصورة وحيدة بمعدل سعر الصرف الموازي و" بما أن هذا الأخير ليس معدل سعر صرف متوازن ويتحمل تأثيرات هذه الحالة الاقتصادية التي أصبحت كارثة التضخم الجامح تزيد فيها بوتيرة سريعة" ص.151.

معدل سعر الصرف الموازي في رأينا يعبر أيضا عن القيمة النسبية للعملة (الوطنية مقابل العملة الأجنبية) بالإضافة الي متغير الذي يتمثل في تصرفات المضاربة وانعدام الثقة.....الخ. ندرة العملات الصعبة (الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية) هي عنصر لعدم الاستقرار تحظى بأهمية أولي. صحيح انه في مثل هذه الحالة هذا المعدل هو أكثر تقلبا وغير مستقر بسبب الاختلال العميق الهيكلي لهذا السوق الحر والغير رسمي للعملات التي لا تخضع إلى أي قاعدة ولا لأي ميكانيكية تنظيمية. معدل سعر الصرف الموازي انحرف أكثر من القيمة النسبية للنقد مقارنة بمعدل سعر الصرف الرسمي الذي تم تحديده إداريا وبطريقة منفصلة عن الواقع.

السوق السوداء للعملات الصعبة تظهر مثل العاكس الحقيقي للظروف التي تتحكم في تبادل العملات الصعبة، حيث إنها تستجيب فقط لقانون الطلب والعرض. النقصان في العملات الصعبة، والتي أسسه اقتصادية، هو الأصل في التغييرات الطائشة لمعدلات سعر الصرف الموازية. (انظر، الحالتين الجزائرية والروسية ودول شرق اوروبا). في كل الأحوال، صندوق النقد الدولي يزعم كعادته عمليات كبرى-لخفض العملة من اجل التوفيق بين معدل سعر الصرف الرسمي و الموازي. المغرب غيرت تركيبة سلة العملات التي يقيم على أساسها الدرهم بإعطاء وزن أكثر لليورو على حساب الدولار.

كل عملية إصدار للعملة الخضراء الدولار، 75% هي مستخدمة خارج الولايات المتحدة. 50% من الأصول المالية في العالم هي مقومة بالدولار. هذا الأخير يمثل 48% من السندات المالية الدولية. ارتفاع قيمة اليورو خلال السنوات الأخيرة يبشر بالخير لتغيير سلوك أكثر تفضيلاً للعملة الأوروبية. واليورو شق طريقه. المتخصصون الأكثر خبرة لم يعطوا له حقه عند تقييمه. (انظر، هنري بروقينا Bouguinat Henri ، 2001).

## الجزء الثالث:

### من الأزمة النقدية والمالية الى الأزمة الاقتصادية

(2008-2013)

الأزمة المالية هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأميركي، ووصلت تبعاتها إلى

اقتصادات أوروبا وآسيا حيث اطاحت في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخّت في أسواق المال العالمية من قبل مكتب الاحتياطي الأمريكي، في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ظلت تعتمل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، لم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم.

ويمكن القول إن منتصف شهر سبتمبر 2007 قد شهد تفجر الأزمة المالية في الولايات المتحدة لدرجة أن المحللين الاقتصاديين والسياسيين اعتبروا بداية الأسبوع الثالث من هذا الشهر "أسبوعا داميا" وتاريخيا للاقتصاد الأمريكي انهارت فيه مؤسسات مالية ضخمة، بعد سنوات طويلة من النجاح، واضطرت مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط، في حين تواصل المد الزلزالي الاقتصادي ليطال مؤسسات مالية كبرى في أوروبا وآسيا باعتباره نتيجة محتومة لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأمريكية.

وبدا العالم من داك يعيش أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل، وتحاول الدول الرأسمالية حلها وإيجاد السبل للخروج من هذه الأزمة التي سببت كارثة اقتصادية تهدد العالم بأسره.

وقد ازدادت الأزمة الاقتصادية العالمية سوءا منذ قمة واشنطن في شهر نوفمبر، والتي عقدها زعماء الدول العشرين والتي تستحوذ على 90% من الناتج الاقتصادي العالمي و 80% من التجارة العالمية وهي تضم ثلثي سكان الأرض.

إن هذه الأزمة التي تعصف الآن بالعالم ليست الأولى من نوعها، فلقد كانت هناك أزمة كبرى في عام 1929 وسميت بأزمة الكساد الكبير، ومن أشهر أزمات النظام الرأسمالي ما حصل في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول عام 1997 حيث حصل هبوط حاد في أسعار الأسهم في الأسواق المالية الكبرى، بدأ في هونغ كونغ، وانتقل إلى اليابان، ثم لأوروبا، وتتالي الهبوط من بلد لآخر، وقد سبق هذه الأزمة التي حصلت في أوروبا وأمريكا ما كان يجري في جنوبي شرق آسيا من تدهور في أسعار صرف عملات دولها وهبوط أسعار أسهم شركاتها فأشرفت عدد من المصارف والشركات على الهلاك من تايلاند إلى الفلبين وماليزيا وإندونيسيا ثم امتدت الأزمة كالعنودى إلى كوريا الجنوبية وتايوان في شمال آسيا.

لقد قُدرت بعض المصادر المالية خسائر الرهن العقاري بنحو 300 مليار دولار في أمريكا وحدها، و 550 مليار دولار في دول العالم الأخرى! فبدأت الدول، وبخاصة الغنية، تضخ الأموال بالمليارات إلى الأسواق المالية لإسناد السوق وتوفير السيولة لتحريك عملية الاقتصاد، بل إن بعضها تدخلت مباشرة لدرجة وصلت التأميم لبعض المصارف كما حدث في بريطانيا. وثمة جدل واسع في أوساط المفكرين والباحثين وخبراء الاقتصاد والمال في غير بلد من العالم ما زال يدور حول توصيف الأزمة المالية الراهنة، وحول التداعيات التي يمكن أن تتركها على مستقبل النظام الرأسمالي، وبالتالي على مستقبل العلاقات الدولية في السياسة والاقتصاد والأمن الاجتماعي والعسكري وغير ذلك.

والأمر الذي يستدعي التوقف والانتباه في الأزمة المذكورة هو أنها خرجت عن كونها أزمة عابرة أو ظرفية تعني دولة معينة أو مجموعة محدّدة من الدول، وإنما باتت أزمة عالمية سوف تطل بنتائجها سائر دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية من جهة، واختلاف مواقعها في الهرم الرأسمالي العام من جهة أخرى.

صحيح أن المؤشرات الرقمية للأزمة، وخصوصاً على الصعيد المالي، كانت أكثر تركّزاً في بلدان رأسمالية المركز التي تقف الولايات المتحدة الأميركية على رأس الهرم فيها، إلا أنها باتت تعصف بكل مستويات النظام الرأسمالي بدءاً من الولايات المتحدة، مروراً باليابان ودول الاتحاد الأوروبي، وغير سوق من الأسواق الآسيوية والإفريقية، وفي مقدمها الأسواق العربية وخصوصاً النفطية منها بسبب الارتباط الوثيق بين حركة الأسعار لتجارة النفط عالمياً من جهة، وحركة البورصات والأسهم، لا سيما في البلدان الصناعية الأكثر حاجة واستهلاكاً للطاقة من جهة أخرى.

صحيح أن ثمة عوامل عالمية ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل زيادة تصدير السلع ورؤوس الأموال الفائضة إلى الخارج، وحرية التجارة، واستقرار نظام النقد الدولي وفقاً لتشريعات مؤتمر بريتون وودز لعام 1944، وكذلك بفعل عوامل داخلية مثل عمليات إعادة البناء، وزيادة الدخول النقدية، ونمو الإنفاق العام، وتوافر الفرص للتوظيف في القطاعين العام والخاص وغير ذلك، صحيح أن مثل هذه العوامل ساعدت على ازدهار المجتمعات الرأسمالية، لا سيما في مراكز قوتها في الولايات المتحدة الأميركية ومعها دول الشمال الصناعية ودول عديدة أخرى تدور في فلكها، إلا أنّ كل العوامل المشار إليها لم تكن

كافية لمجابهة التناقض الرئيس الذي يحكم الإنتاج السلعي الرأسمالي، وهو التباين القائم بين القدرة الهائلة على التوسع في الإنتاج والقدرة المحدودة للتوسع في الاستهلاك. فالمشكلة تكمن في تباطؤ الطلب الكلي على استيعاب التوسع في الإنتاج، الأمر الذي يتجه معه معدل الربح نحو الانخفاض، عندها يميل معدل تكوين رأس المال الثابت إلى التراجع، ويدخل، في أحيان كثيرة، مرحلة التكوّر السلبي. وهكذا يتباطأ النمو ويدخل الاقتصاد في كساد وهو ما يوصف عادة بالانكماش أو الركود. وهذا ما يحدث، اليوم، في غالبية بلدان مركز منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والتي تبوأَت الولايات المتحدة الأميركية مركز الصدارة فيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

## الفصل الاول: تجدر الازمة المالية والاقتصادية منذ عام 2011

منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008، والعالم يعيش تداعياتها، من خلال نمو اقتصادي يعكس حالة من التعافي الهش، أو أزمة مديونية خانقة تعصف باقتصاديات أوروبا، وتحمل بين طياتها تهديدات جادة لوجود الاتحاد الأوروبي، ومصير غير واضح للعملة الدولية – الدولار- الذي فقد الكثير من المصداقية في ظل تداعي الاقتصاد الأميركي الذي يعيش حالة من التراجع على المستويين العالمي والمحلي. وفي ظل مناخ يسوده عدم اليقين بشأن الاقتصاد العالمي، فإن سيناريوهات عدة تطرح نفسها، بعضها يحمل بين طياته إعادة خريطة القوى الاقتصادية العالمية، وميلاد نظام اقتصادي عالمي جديد، وبعضها يرى أن ما يحدث هو أداء

طبيعي للاقتصاد الرأسمالي، الذي تعد الأزمات والتقلبات الاقتصادية جزءًا من بنيانه. وثمة تساؤلات جوهرية تطرح نفسها، وهي: إلى متى ستستمر حالة الضبابية بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي؟ وهل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ضربت العالم عام 2008 ولا نزال نعيش ارتداداتها هي آخر المطاف أم أن الأسوأ قادم؟

ان ما نشهده من تجدد الازمة المالية والاقتصادية منذ عام 2011 لا يبشر بقرب زوال تداعيات هذه الازمة الكبرى. فقد شهد تعافٍ هش للاقتصاد العالمي حيث حقق معدلًا للنمو بلغ 5% في نهاية عام 2010، وهو ما أعطى انطباعًا إيجابيًا بشأن المستقبل لدى البعض، لكن معدلات النمو في عام 2011 كانت أقل من التوقعات ووصلت إلى 3.8% وفي عام 2012 واصلت التراجع في حدود 3.3% مع توقعات بانتعاش طفيف يصل إلى 3.5% لعام 2013. ويُفسّر تراجع معدل نمو الناتج العالمي باستمرار العديد من المشكلات الجوهرية في بنية العديد من البلدان المتقدمة، وطريقة التعامل معها، سواء في أوروبا أو أميركا، فكلاهما يعاني من مشكلات مالية ضخمة، وفي نفس الوقت هناك تراجع في معدلات النمو للنشاط الإنتاجي وارتفاع معدلات البطالة. كما أن المعدلات المرتفعة للناتج العالمي في عام 2010 لم تكن متوازنة؛ ففي الوقت الذي بلغت فيه نحو 2.5% لدى الدول المتقدمة، ارتفعت هذه المعدلات إلى نحو 7.5% في المتوسط لدى الدول الصاعدة.

وتضع الظروف الاقتصادية الحالية صانع السياسة في كل من أوروبا وأميركا في موقف صعب من خلال ضعف موقف القطاع المالي بهما وحاجته للدعم من قبل الحكومات، التي تعاني هي الأخرى من مشكلات حادة في جدارتها المالية، وارتفاع حجم مديونياتها التي تفجرت مؤخرًا، أو حاجة القطاع الإنتاجي إلى العون لتحريك الطلب الداخلي والمساهمة في زيادة الصادرات لسد العجز في الموازين التجارية، وتخفيف حدة البطالة التي تزيد منذ حدوث الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

و في ظل هذا الجدل الصعب في كل من أميركا و أوروبا يُتوقع أن يتراجع الناتج العالمي في عام 2014، وأن تكون هناك دائرة مفرغة من عجز مالي، فضعف إنتاجي، فتراجع للنمو، فزيادة المديونية، فارتفاع في معدلات البطالة.

ان أزمة المديونية في أميركا وأوروبا على وجه التحديد تتجلى أزمة المديونية اليونانية، التي تعرّض مجمل مستقبل الاتحاد الأوروبي للخطر، ولا يتوقف الأمر فقط على ديون اليونان، ولكن

تبعته دول أخرى مثل إسبانيا والبرتغال وإيرلندا وإيطاليا وأيسلندا وغيرها. وقد بلغ الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في اليونان 153%، وفي إيطاليا 131%، وفي فرنسا 92%، وفي ألمانيا 80%، وفي البرتغال 75%، وفي إسبانيا 72%. ومنذ الإعلان عن أزمة المديونية في اليونان تفجر الخلاف داخل الاتحاد الأوروبي حول طريقة معالجة أزمة الديون المتفاقمة في بعض الدول والمرتفعة بشكل عام في كل دول الاتحاد، فبعض الدول الداعمة مثل ألمانيا، ترفض أن يتحمل دافعو الضرائب بها ثمن خروج الدول المدينة من أزمتها، بينما تدعو بعض الدول لتضافر جهود دول الاتحاد الأوروبي لإخراج الدول المدينة من عثرتها.

و من هنا تشكل صندوق الإنقاذ الأوروبي في أكتوبر 2010، والذي وافقت على المشاركة فيه ألمانيا أواخر سبتمبر 2011. إلا أن جهود الصندوق لا زالت دون المقدرة على معالجة الأزمة؛ حيث لم يتوفر له من السيولة سوى 250 مليار يورو. إلا أن الأزمة لن تفلح معها الإجراءات التقشفية في الدول الأوروبية أو بعض إجراءات الدعم المالي من بعض الدول، ولكن الأمر يتوقف على إسقاط جزء كبير من هذه المديونية، ومواجهة الفساد في الدول المدينة، ووجود دور حاسم للدولة في مراقبة القطاع المالي وأداء القطاع الخاص. ان المستقبل المبهم للدولار ادى الي تدهور أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية في أميركا بعد الأزمة المالية العالمية، وبخاصة تلك المتعلقة بمعدلات الدين العام الأميركي -الذي فاق نسبة 100% من ناتجها المحلي الإجمالي؛ حيث وصل الدين العام 14.6 تريليون دولار بينما الناتج المحلي الإجمالي لأميركا لا يتجاوز 14.3 تريليون دولار.

تداعيات عدم القدرة على تطوير الأزمة على اقتصاديات القوى الكبرى حتى الآن لم يُلحَ في الأفق ما يدل على استطاعة اقتصاديات القوى الكبرى تطوير التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية. وإذا ما استمر الوضع الحالي فسوف يؤدي ذلك إلى تغيير في خريطة القوى الاقتصادية عالمياً، هذا من جانب، ومن جانب آخر فسوف تعاني اقتصاديات القوى الكبرى من العديد من المشكلات الاقتصادية ذات الطابع السياسي والاجتماعي. فعلى صعيد التغيير في خريطة القوى الاقتصادية عالمياً، فإن قوة الدول الصاعدة سوف تكون الأقوى، وبخاصة الصين، التي أصبحت تحتل المرتبة الثانية من حيث الصادرات على مستوى العالم، واحتفاظها بأكبر رصيد من احتياطي النقد الأجنبي المقوم بالدولار كما سبق القول. وبطبيعة الحال فإن الدول الأوروبية



وأمركا يحتاجان بشكل كبير إلى مصادر للتمويل للخروج من كبوتهما، ولا يتوفر هذا التمويل إلا من خلال مصدرين رئيسيين، هما: الصين والدول الخليجية النفطية.

## القسم 1:

### الازمة في منطقة اليورو

منذ بدء الازمة المالية العالمية في الولايات المتحدة في عام 2007، وصل تأثيرها المباشر الى اقتصادات منطقة اليورو التي دخلت في الركود حيث هزت هذه الازمة النمو الاقتصادي في عدة دول في منطقة اليورو وادت الي انخفاض في معدلات النمو في الربع الاول من عام 2008، حسب الارقام الصادرة من مكتب الاحصاءات التابع للاتحاد الأوروبي (يوروستات). لكن الأمور ازدادت تفاقمًا بعد النمو السلبي في الربع الثاني من العام نفسه.

وامتدت الأزمة المالية التي تعرضت لها الولايات المتحدة أولاً، لتصل الى قطاع البنوك في الأوروبية مع بداية النصف الثاني لعام 2008، وهو ما دفع حكومات الدول الأوروبية الى تكثيف جهودها للبحث عن اجراءات الانقاذ الطارئة لمنع حدوث مزيد من الاضطرابات .

وفي ظل عدم معرفة أي المؤسسات المالية في أوروبا ستكون الضحية التالية فإن تلك المؤسسات أصبحت غير مستعدة على الإطلاق لمنح قروض لبعضها البعض، مما أدى إلى مزيد من التأزم في مسألة الائتمان.

ومنذ اندلاع أزمة الديون السيادية بنهاية عام 2009، مازالت منطقة اليورو تحاول العثور على الطريق الصحيح الذي يقود إلى التعافي إلا أن اقتصاديات المنطقة السبعة عشر مازالت تعاني من التداعيات السلبية لازمة على النمو مسببة انكماش مستمر للقطاعات الرئيسية و ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات مثيرة للقلق، على الرغم من الجهود النشطة التي يبذلها البنك المركزي الأوروبي في ضخ مزيد من السيولة إلى اسواق المال فلم يظهر تغير كبير.

واعرب اقتصاديون عن قلقهم من احتمال ان تجمد سوق النقد لفترة زمنية طويلة قد يؤدي الى تأثير شديد على إجمالي القروض الى الشركات والافراد الامر الذي يضر بالثقة ويهدد الاقتصاد الحقيقي.

بعد انتهاء عام 2012 المليء بالاضطرابات لاتزال منطقة اليورو بجانب الاقتصاديات الرئيسية حول العام تواجه تحديات كبيرة في عام 2013 وذلك في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية

و التي لاتزال تلقي بظلالها على عملية التعافي الاقتصادي مسببة اختلالات اقتصادية ومالية كبيرة حتى الآن. بينما يستأنف زعماء المنطقة خلال العام الجديد مباحثاتهم للوصول إلى رسم خارطة طريق للخروج من أزمة الديون السيادية التي دخلت عامها الرابع حتى الآن في الوقت الذي دفعت فيه بمنطقة اليورو إلى الركود من جديد وقد تنتهي بكارثة واسعة النطاق من أهم معالمها استمرار حالة الركود لسنوات عديدة بالتوازي مع ارتفاع مستمر لمعدلات البطالة في ظل السياسات التقشفية التي تقوم بها حكومات المنطقة لمقابلة المستهدف من مستويات العجز الموضوع من قبل الاتحاد الأوروبي في وقت لايزال عدم الاستقرار في الأسواق المالية هو السمة الغالبة لاسيما في اسواق الدين.

من الناحية الاقتصادية، فإن الاقتصاد لم يحقق أي نمو إيجابي في عام 2012 على الإطلاق، بل توقف النمو في الربع الأول و تبعه انكماش لربعين متتاليين بنسبة (-0.2%) و (-0.1%) للربع الثاني و الثالث على التوالي و تدخل المنطقة ضمن ركود تقني من جديد، فيما لم يتم الإعلان عن بيانات الربع الأخير حتى كتابة التقرير إلا أن البيانات التي صدرت مؤخرا بجانب توقعات البنك المركزي الأوروبي تشير إلى استمرار حالة الانكماش في الربع الرابع من عام 2012. بينما أظهر مؤشر مدراء المشتريات المركب – يقيس أداء القطاع الصناعي و الخدمي معا- انكماش للشهر 11 على التوالي في شهر ديسمبر 2012 مسجلا 46.9 من 46.5 للشهر السابق له.

و على حسب التوقعات الأخيرة للمفوضية الأوروبية في تقرير الخريف الذي كان مفاده بتوقع انكماش اقتصاديات المنطقة السبعة عشر مجتمعين بنسبة (-0.4%) لعام 2012 و إمكانية تحقيق نمو ضعيف بنسبة 0.1% في عام 2013. وهذه التوقعات قد يتم تغييرها في وقت لاحق إذا ما استمرت البيانات تظهر تباطؤ وتيرة النمو في المنطقة. في الوقت نفسه تحمل المفوضية توقعات متفائلة نوعا ما بالنسبة لعام 2014 حيث تتوقع أن تحقق المنطقة نمو بنسبة 1.4% أما بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فتتوقع أن تنكمش المنطقة بنسبة (-0.4%) في 2012 و تستمر في ذلك الانكماش حتى عام 2013 بنسبة (-0.1%)

ويبقى سوق العمل ضمن أسوأ حالاته في عام 2012، حيث أظهرت البيانات الأخيرة ارتفاع معدل البطالة إلى مستويات تاريخية عند 11.7% في أكتوبر وهو الأعلى منذ عام 1995 هذا في الوقت الذي استمرت فيه الشركات إما بتسريح العمالة أو الامتناع عن التوظيف أو رفع الانتاج بفعل ضعف مستويات الطلب سواء على المستوى المحلي أو العالمي. وترى المفوضية

الأوروبية أن في ظل استمرار تعمق الركود قد تصل معدلات البطالة إلى ذروتها في عام 2013 و قد تتخطى مستوى 12% على الجانب الآخر فإن القراءة الأولية للتضخم عن شهر نوفمبر تراجعت إلى 2.2% وهو أدنى مستوى لأكثر من عامين مقارنة بالقراءة السابقة لنسبة 2.5% وعلى مستوى عجز الموازنة فإنه مازال بعيدا عن المستوى المعياري للاتحاد الأوروبي في بعض دول المنطقة وهو الأمر الذي دفع إلى استمرار حكومات تلك الدول في تطبيق السياسات التقشفية لاسيما أن المعلن بالنسبة لمعظم موازنات عام 2013 تشتمل على خفض حاد للإنفاق ورفع كبير للضرائب. وانتقالا إلى وضع القطاع المصرفي، فإن عمليات الاقراض إلى القطاع العائلي و الشركات مازالت ضمن مستويات متدنية، و ذلك بسبب ضعف الوضع المالي للبنوك في ظل احتياج الكثير منها لعمليات اعادة هيكلة كاملة.

أما على مستوى أسواق السندات فإن العائد على السندات كان مرتفعا في معظم اوقات العام لاسيما بالنسبة للدول المتعثرة ماليا وعلى وشك الوقوع في الافلاس مثل إسبانيا التي تصدرت اهتمام المستثمرين في عام 2012 لاسيما في ظل ارتفاع العائد في السوق الثانوي إلى مستويات تاريخية و ايضا انصب تركيز المستثمرين على مستوى العائد في المزادات التي تقوم بها الحكومة خاصة انها تؤثر على العائد في دول أخرى أكثر ارتباطا بالأزمة مثل ايطاليا. و بشكل عام فقد تراجعت مستويات العائد إلى مناطق مستقرة نوعا ما بعد اعلان البنك المركزي الأوروبي عن برنامج شراء السندات في شهر سبتمبر الماضي.

وعلى الرغم من الاجتماعات الطارئة أو العادية للزعماء و المسؤولين الأوروبيين في عام 2012 لتباحث حول حلول للأزمة إلا أنها استمرت ببطء استجابتهم لتسارع و تطورات الأحداث فيما يتعلق بالأزمة والتي كانت تداعيتها أسرع من القرارات التي يتم اتخاذها في العديد من المناسبات و التي تتطلب إما موافقة برلمان ما أو حتى حكم من المحكمة الدستورية لتفعيل قرار ما. لكن بخلاف ذلك فقد تم اتخاذ عدة خطوات هامة تعتبر لبنة الوصول إلى حلول ورؤية واضحة نحو حل الأزمة، فيما كانت اولى تلك الخطوات هو تفعيل آلية الاستقرار الأوروبي (ESM) بشكل رسمي في أكتوبر 2012 ليحل محل صندوق الاستقرار المالي الأوروبي المؤقت (EFSF) الذي تم انشاؤه في منتصف عام 2010. فيما أن الآلية الجديدة يمكنها تقديم حزم مساعدات وقروض حتى 500 مليار يورو.

وذلك ضمن محاولة لدعم ثقة المستثمرين في الأسواق، وفي المقابل حتى تستفيد الدول المتعثرة من الآلية الجديدة يتوجب عليها أن تلتزم بتطبيق اصلاحات مالية و عمليات إعادة هيكلة للدين العام لديها. وربما كان أهم استخدامات آلية الاستقرار الأوروبي في عام 2012 هو تمويل عمليات إعادة هيكلة القطاع المصرفي المتداعي في إسبانيا، بعد الموافقة على منح البنوك الإسبانية نحو 100 مليار يورو في شهر يونيو 2012 ، بينما استلمت الحكومة الإسبانية بالفعل قيمة 39.5 مليار يورو بنهاية العام 2012.

القرارات الأخرى التي كانت مهدئة نوعا ما للأسواق بعد فترة من الشد والجب على مدار العام، هو الافراج بشكل نهائي عن المساعدات المتأخرة إلى الحكومة اليونانية، بعد وصول وزراء مالية منطقة اليورو و صندوق النقد الدولي إلى اتفاق حول الحزم المطلوبة التي ستحصل عليها ضمن اربعة دفعات بدأت في ديسمبر حتى نهاية مارس 2013. خطوة ايجابية أخرى اتخذت من قبل وزراء مالية المنطقة في الموافقة على اشراف البنك المركزي الأوروبي على البنوك داخل منطقة اليورو و ذلك ضمن خطوات جادة نحو الوصول إلى تأسيس اتحاد المصارف الأوروبية. أخيرا و ليس آخراً فإن زعماء المنطقة أمام تحدي حقيقي في كيفية إدارة الأزمة خلال العام الجديد 2013، حيث هناك الكثير الذي يتعين القيام به لاحتواء الأزمة في عامها الرابع، و يتوقع أن يظل التركيز منصب على اسبانيا وايطاليا و كذا قبرص المرشح الجديد للحصول على حزم مساعدات مالية، بينما حالة عدم التأكد مازال قائما بينما يتعلق بالتزام الحكومة اليونانية في مقابلة الشروط المطلوبة من قبل المقرضين الدوليين (الترويكا) – الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي بجانب البنك المركزي الأوروبي- أمر لازم حتى تضمن تدفق باقي دفعات المساعدات.

وفي النهاية فإن العوامل السياسية تمثل اهم التحديات أمام منطقة اليورو و ما يتبعها من قرارات متعلقة بكيفية احتواء أزمة الديون السيادية، التحدي الأول يتمثل في الانتخابات الايطالية التي ربما تأتي حكومة مناهضة لسياسات التقشف في ثالث أكبر اقتصاديات المنطقة وسط تحديات اقتصادية ليست بالسهلة. التحدي السياسي الثاني و الأهم ويتمثل في الانتخابات الألمانية المزمع عقدها في سبتمبر/ايلول المقبل، وهذا في حد ذاته قد يقود من اتخاذ أنجيلا ميركل اية قرارات قوية لاسيما إن كانت قد تمس دافعي الضرائب الألمان في الوقت الذي بدأ فيه حزب أنجيلا ميركل بالتجهيز للحملة الانتخابية. على الجانب الآخر يتوجب على ألمانيا أن تواجه ضعف في

وتيرة النمو جراء تأثيرها بتدهور الأوضاع في باقي اقتصاديات المنطقة بالتوازي مع الركود العالمي، و من ثم خفض البنك المركزي الألماني توقعات النمو لعام 2012 ليصل إلى 0.7% و يتباطأ إلى مستوى 0.4% في عام 2013، قبل أن يشهد تسارع في النمو خلال عام 2014 و قد يصل إلى 1.4%.

في الوقت نفسه فإن على ألمانيا أن تقوم بالتركيز على تسريع عمليات خفض الدين العام الذي بلغ في عام 2011 مستوى 80.5% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أعلى من 60% (المستوى المعياري وفقا لاتفاقية ماستريخت) وبفرض أن ألمانيا لم تقم بأي تغيير في السياسة المالية فلن تستطيع إلى المستوى المعياري حتى عام 2030، و إن كانت تقييم المفوضية للوضع الألماني غاية في القوة مع التأكيد على ان البلاد لا تواجه تحديات مستدامة سواء على المدى القصير و المتوسط أو حتى الطويل.

#### 1. هل العملة الموحدة تفرض سياسات مالية مماثلة؟

دعاة سياسات التقشف في الميزانية يريدون فرض نفس الخيارات لجميع بلدان منطقة اليورو. وعندما يطبق بلد ما سياسات مالية تميل نحو توازن اقتصادها على المدى الطويل، يجب على كل دولة ان تتبع التحكيم وفقا لبياناتها. ومع ذلك فان الاتجاه نحو تحقيق هدف وضع عجز (الدولة + الانفاق السنوي للضمان الاجتماعي) بنسبة أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي، يشترط عدم خلق حالات ركود تزيد من سوء الحالة المالية العامة للدولة. والمعيار نفسه يطبق في حالة معالجة الدين العام (إجمالي قروض الدولة والإدارات العامة، ومن بينها الضمان الاجتماعي) لأقل من 60% من الناتج المحلي الإجمالي. وبصورة أعم فان العقيدة الجامدة تؤدي الي ركود الاقتصاديات، التي هي في حالة حركة.

فمن العبث محاولة الوصول إلى هدف السيطرة على عجز الميزانيات بأقل من نسبة 3% بحلول عام 2013 أو عام 2014، في حين ان معظم الأوروبية تشهد حالة ركود أو بطء النمو الاقتصادي فيها.

ومن الممكن ان تختلف السياسات الضريبية وخيارات الميزانية، بين أعضاء المنطقة النقدية الواحدة طالما أن العجز لا يصل مثل هذه المستويات في البلاد المثقلة بالديون بحيث يمثل ذلك عبئا على الآخرين. وطبقا لمعايير معاهدة ماستريخت، لم يؤخذ في الاعتبار أداء مستقبل بعض النفقات الرأسمالية مقارنة مع مصروفات التشغيل. الاستثمار العام في الطاقات المتجددة يحمل

امالا في المستقبل. تطوير المناطق الصناعية، ودعم قطاع السيارات، ودعم البحث والابتكار هي حوافز لخلق الثروة، وبالتالي مصدرا للإيرادات الضريبية مستقبلا.

## 2. الدولار مقابل اليورو: محدودية اتفاقات معاهدة ماستريخت

من خلال ابحاثي على سياسات أسعار صرف العملات الرئيسية منذ عام 1981، توصلت الي الاستنتاجات التالية:

الولايات المتحدة هي البلد الوحيد التي تحدد أسعار الصرف، ولديها قوة ضاربة هائلة على أسواق صرف العملات الأجنبية. وكل التجار والمضاربين في العالم يمكن ان يهزموا من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي (مجلس الاحتياطي الاتحادي الامريكي). الولايات المتحدة هي التي رفعت الدولار إلى 11 فرنك فرنسي في 1980، لجذب رؤوس الأموال اليها وهي التي خفضته الي 5 فرنك مقابل الدولار عام 1990 وذلك بهدف تعزيز صادراتها.

الدولار الأمريكي لديه امتياز العملة الوطنية التي تلعب دورا دوليا، وهذه ترتيبات أنشأتها اتفاقات بريتون وودز عام 1944. الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون وبقرار فاضح احادي الجانب في سبتمبر من عام 1971، الغي قابليتها للتحويل إلى الذهب.

والأسباب كانت عديدة منها النفقات الهائلة الناجمة عن الحرب في فيتنام، وزيادة القدرة التنافسية للبلدان الأوروبية واليابان والعجز التجاري غير مسبوق للولايات المتحدة.

اي عملة أخرى غير الدولار الأمريكي يمكن ان تخضع لهجمات المضاربة. دعونا نتذكر يوم 16 سبتمبر 1992 (يطلق عليها عادة اسم الأربعاء الأسود) عندما قاد الملياردير جورج سوروس هجوما على الجنيه الإسترليني، مما اضطر بنك إنجلترا الي اخراجه من منظومة (النظام النقدي الأوروبي). هذه المعاملات مقابل الجنيه الاسترليني من شأنها أن تسمح لهذا المضارب تحقيق أرباح بنحو 1.1 مليار دولار أمريكي.

وعلى الرغم من الأزمة في أوروبا، فان العملة الأوروبية الموحدة لا تزال مرتفعة مقابل الدولار. وتفسير ذلك بسيط، فحكومة الولايات المتحدة هي التي وراء هذه السياسة لتحفيز الصادرات الأمريكية. بول كروغمان، الحائز على جائزة نوبل قال: " بقدر ما أنه ليس من الممكن خفض أجور الأمريكيين فانه من السهل خفض قيمة الدولار".

جون بودين كونالي، الابن، الذي كان وزيرا للخزانة في عهد الرئيس نيكسون قال الي وفدا أوروبا، جاءه في عام 1971 للتحقيق حول تقلبات الاسعار للدولار الأمريكي "الدولار هو عملتنا، ولكن مشكلتكم"

هذا البيان لا يزال حقيقة قائمة، مع فارق واحد هو أن الأوروبيين لديهم عملة واحدة يمكن أن تكون منافسة لقوة الدولار. لكن الاتفاقات الليبرالية المفرطة لـ/معاهدة ماستريخت/ تمنع البنك المركزي الأوروبي من تبني سياسات سعر صرف، لتحفيز النمو وتحسين القدرة على المنافسة. الصينيون ليس فقط دعموا شركاتهم ماليا والاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة لديهم، ولكن أيضا من خلال خفض قيمته اليوان على نحو مستمر.

وفي الوقت نفسه يستمر أنصار الفكر الاوحد وأرباب العمل الأوروبيون تركيز النظر على خفض تكاليف العمالة والآثار المترتبة على ما يسمونه الجمود في سوق العمل، وينسون أن الألمان مستمرون في تصدير البضائع والسيارات وهم من يدفع أعلى معدلات الرواتب في أوروبا وعملة الدوتش مارك في أعلى مستوياتها. فمن خلال الابتكار والجودة والتخصص العالي يمكن الحصول على هذه الميزة النسبية.

فبينما استفادت الشركات الألمانية من قوة اليورو، فإننا نجد نظرائها في جنوب أوروبا تفقد وجودها على الأرض في الأسواق الدولية. والأسباب، التي وجدتتها انا كمستشار في التجارة الدولية، تقع في اختيار منافذ الجيدة لمنافسة التحدي من جانب البلدان الناشئة.

قدرة الولايات المتحدة على خلق الدولار الورقي من خلال الاستمرار في طباعته منذ 40 عاما وإغراق الاقتصاديات العالمية بالدولارات الأمريكية، وذلك بفضل شراء الاحتياطي الفيدرالي لجزء من ديون الولايات المتحدة فيما يعرف (بعمليات التيسير الكمي 3)، وهو ما يفرض النظر في اصلاح النظام النقدي الدولي.

هذا الهدف لم يظهر إلا حديثا من قبل فرنسا والصين وروسيا وجنوب أفريقيا والبرازيل خلال قمة مجموعة العشرين في عام 2008 والذي وضع تحت الصمت وذلك للأسباب التالية:

- ان نيكولا ساركوزي، الذي كان رئيس قمة مجموعة العشرين، لم يكن يريد التصادم مع الولايات المتحدة،

- ان الصينيين هم الدائنين الأولين، وهم أيضا كبار الموردين للمنتجات إلى الولايات المتحدة،

• البلدان الناشئة تخشى من التشكيك في النظام النقدي الدولي وما يمكن أن

يحدثه من اهتزاز الاقتصاد الأكبر في العالم والذي أيضا يعد محركا للنمو.

وانه من الممكن، مع ذلك، أن يعطي مسألة (حقوق السحب الخاصة الدور المركزي في عملة مركبة تدار من قبل صندوق النقد الدولي و جعل عملة اليورو عملة فواتير لشراء السلع والخدمات وعملة احتياطي.

### 3. الأزمة اليونانية و اتفاق بروكسل في 21 يوليو 2011

ما قلته في وسائل الإعلام الناطقة باللغة العربية في شهر يوليو 2011 والصحف الدولية ليوم 21 يوليو 2011 أثناء تدخلاتي في وسائل الاعلام المختلفة، شرحت أسباب الأزمة اليونانية، والخطوط العريضة لاتفاق بروكسل بتاريخ 21 يوليو 2011، ولكن الأهم الخطوات التي يجب اتخاذها. وكانت الدراما النفسية التي سبقت المفاوضات هي بسبب الخلافات بين ألمانيا وفرنسا، بصفتها أكبر المساهمين في الاتحاد الأوروبي.

إنجيلا ميركل المستشارة الألمانية التي تواجه معارضة من شعبها إلى أي مساعدات إلى اليونان، التي اعتبرت إنها غير منتجة، و تستفيد من ميزات هائلة ومن تم يمارس أثريها الفرار من الضريبة ونقل رؤوس الأموال. وشددت على الحاجة إلى أن تدفع المصارف عواقب أخطائها في الإقراض غير الآمن. نيكولا ساركوزي يريد تحسين صورته في سياق إعادة انتخابه في العام 2012 و يريد استثمار هذه القضية بالكامل عن طريق المبالغة في المخاطر والمبالغة في تقييم النتائج في حالة عدم معالجة الأزمة اليونانية.

الناتج المحلي الإجمالي في اليونان ليس سوى 2% من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي. الديون اليونانية هي 4% من الدين العام للاتحاد الأوروبي. والاتحاد الأوروبي له وسائل لاحتواء الأزمة. إجمالي الديون الأوروبية من جميع دول الاتحاد الأوروبي، نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي هو 80%. نفس هذه النسبة هي 103% في الولايات المتحدة وبالإضافة إلى ذلك تواجه الولايات المتحدة ديون مستوطنة هي الأكثر خطورة، تصل إلى 14.350 مليار دولار. و إذا لم يكن هناك اتفاق بين الكونجرس و أوباما، قبل يوم 2 أغسطس 2011 فإن القوة العالمية الأولى قد تصبح مفلسة. و أنا راهنت على انه سوف يتم التوصل لاتفاق، ولكن بأي ثمن؟ سواء من خلال خفض الإنفاق الاجتماعي، وفقا لما نادى به الجمهوريون، أو من خلال فرض ضرائب أعلى



على دافعي الضرائب الأكثر ثراء (وهو ما أعتقد أنه أفضل حل)، على النحو الذي يوصى به الديمقراطيين.

والمشكلة ليست في حجم الديون اليونانية، ولكن فيما سميته ديكتاتورية الأسواق. و مما أدى إلى هذه الزيادات على حساب الفائدة على القروض لليونان، هي العلامات الضعيفة التي منحت من قبل وكالات التصنيف المالي. وأذكر أنه بعد أن قللوا من الأخطار المالية في الأزمة المالية الدولية عام 2007/2008، عادوا و بدأوا يبالغون في خطر إفلاس الدول. هذا يصب في النهاية في مصلحة المضاربين الذين يشترون سندات الائتمان، على أمل بيعها بسعر أقل. و لديهم كل المصلحة لجعلها تغوص.

المضاربين، يستفيدون من التقنيات الأكثر تعقيدا للمضاربة من اجل الإفلات من أي عقاب ضد الاقتصاديات والمالية العامة. كل أولئك الذين يحملون بطاقات CDS (مقايضة الائتمان الافتراضي)، وسندات التأمين ضد إفلاس الدول يفركون أيديهم من اجل الحصول على الفوائد. صناديق التحوط وغيرها من صناديق المضاربة تقتل التعاملات المالية وتنتشر معلومات كاذبة من اجل شراء الأسهم الرخيصة وإعادة بيعها عندما ترتفع الأسعار. لقد حان الوقت للحكومات أن تعيد اخذ السيطرة والأوامر والأنظمة التي تخلوا عنها في سنوات الثمانينات 1980 من قبل مارجريت تاتشر في المملكة المتحدة ور. ريغان في الولايات المتحدة. كانت تلك الفترة البهيجة للاقتصاديين الليبراليين من ذوي النزعة النقدية.

في الجزء الأول من كتابي " الجزائر والمغرب: أي تقارب اقتصادي؟ " أنا طرحت إلى حد كبير أسباب الإختلالات المالية الدولية، وقدمت مقترحات للخروج من الأزمة مثل الرقابة الصارمة على صناديق التحوط، وصناديق المضاربة، وفرض حظر على البيع على المكشوف وشراء الأسهم والأصول المالية عن طريق الائتمان. و يجب علينا استعادة الأضواء الحمراء وعلامات التوقف لأن المضاربين جشعين وأنانيين. صناديق الاحتياط تعتمد على تحقيق مكاسب قصيرة الأجل والتضحية بالاستثمارات طويلة الأجل والتشغيل.

إلى جانب إصلاح الأسواق المالية، فمن الضروري معالجة الحكومة الاقتصادية. هذا ما قلته على فرنسا 24 وقناة الجزيرة قبل التوقيع على اتفاق بروكسل وهو ما أكدته ن. ساركوزي خلال مؤتمره الصحافي في عقب التوقيع على هذا الاتفاق. هذا يعني أننا على حق. للأسف، هذا ما

عودنا عليه الرئيس الفرنسي بتصريحات مدوية لا طائل منها في اليوم التالي. الكثير من الإيماءات من أجل لا شيء.

الاتفاق الذي وقع في بروكسل 21 يوليو 2011، ما لم ترافقه تدابير لتعزيز النمو لن يفضي لحماية اليونان من الإفلاس، ولكنه أيضا لن يحمي إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وإيرلندا وحتى فرنسا من هذا الشبح.

فرض سياسات التقشف، قد يعزز الركود وبالتالي يؤدي إلى إيرادات ضريبية أقل، ومزيد من البطالة، واستهلاك أقل، ومزيد من البؤس وانعدام الأمن. يتوجب على أوروبا أن تتجه إلى جيرانها في جنوب البحر الأبيض المتوسط و تقدم على مشاريع ملموسة مثل الطاقة الشمسية والمياه والصناعة والتعاون المتبادل الحقيقي الذي يحقق المنفعة المشتركة.

الصعوبات التي تواجه الاتحاد الأوروبي لا ينبغي أن تحجب الإنجازات، واليورو حمى المنطقة من الاضطرابات في أزمة 2008، والتي نذكر أنها جاءت من الولايات المتحدة. بدون هذا الاتحاد النقدي العملات الوطنية ربما تعرضت لارتفاعات في أسعار الفائدة تصل إلى أرقام عشرية.

مشروعي لبناء المجموعة الاقتصادية المغاربية يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية و يبني نموذجا يعتمد على التقارب في شمال إفريقية كمنطقة اقتصادية محددة، وإنشاء عملة مشتركة (للتعايش مع العملات الوطنية) تسمى اختصارا **الدنرهام** وليس عملة موحدة. وهذه ما سنتناوله لاحقا في هذه الدراسة.

إنشاء اليورو هو نتيجة لاتفاقات سياسية واقتصادية. على الرغم من الاستقرار النسبي في أسعار الصرف بين العملات الأوروبية التي توفرها نظم النقدية الأوروبية SME، عملات أوروبا الجنوبية (الفرنك الفرنسي والليرة الإيطالية والبيزيتا الإسبانية، الدراخما اليونانية و الاسكودو البرتغالية) عاشت تحت ظل المارك الألماني وتحت هيمنته (انظر كميل ساري (1987)). بعد إعادة توحيد ألمانيا، البوندستاغ مارس سياسات سعر فائدة "قاتلة"، مما اضطر الشركاء الآخرين على أن تحذو حذوه لضمان أن عملاتها لا تفقد الكثير من قيمتها بالنسبة إلى العملات الرئيسية الأخرى.

تسريع عملية إنشاء عملة موحدة هو عمل يرجع بامتياز إلى هلموت كول و الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران. وهذا الأخير وبعد تردد طويل وافق على استيعاب ألمانيا الديمقراطية في ألمانيا

الفيدرالية. و في مقابل التخلي عن عملة الدوتش مارك العريزة حصلت سلطات بون من شركائها عل خطط جذرية و إعادة هيكلة صناعاتها الأمر الذى كان له اثر سلبي كبير على اقتصاديات هذه البلدان.

كانت هذه هي الفترة مميزة بتراجع الصناعة بشكل كبير. حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 21% في عام 1996 إلى 16% في عام 2009. وسيكون من الخطأ وضع كل الأخطاء على اليورو. كنت مسئولا عن التنمية الاقتصادية في مناطق عدة في شرق باريس، وشاركت في إعادة الهيكلة، للشركات الصغرى والمتوسطة وكذلك المجموعات الكبرى في سنوات الثمانينات. التخلي عن السلع الإنتاجية، على سبيل المثال سلع التجهيزات كان يتم تحت اسم السياسات الاقتصادية الليبرالية الضارة.

على العكس من ذلك الصناعة الألمانية وفرت صورة متوهجة للشركات الفرنسية الشاحبة والتي رافقتها إلى المعرض الصناعي في هانوفر وهو الأول من نوعه في العالم. ألمانيا هي أكبر مصدر في العالم و يرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى صناعاتها التي تحتل 30% من الناتج المحلي الإجمالي. بدون وجود عملة واحدة، كان يمكن أن تكون له آثار وعواقب وخيمة أكبر من ذلك بكثير خلال الأزمة المالية في عام 2008.

العملات في الاتحاد الأوروبي كان يمكن أن تتعرض لهجمات، مما اضطر البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة على التوالي (وهو ما اضر أكثر بالاستهلاك والاستثمار) وحقق المليارات في أسواق المال للحد من المضاربة في أسواق الصرف الأجنبي. وساهم اليورو على تسهيل تبادل السلع والخدمات وخفض تكاليف المعاملات. ألمانيا هي اكبر شريك تجاري لفرنسا. وإسبانيا تحتل المرتبة الأولى في مجال تزويد البرتغال (40% من واردات البرتغال) وهى المستثمر الأول فيها.

الأزمة اليونانية هي قطرة الماء، والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لديهما المقدرة على السيطرة عليها. مماطلة ألمانيا في إيجاد الحل هو الذى أدى إلى مواجهة اليونان لصعوبات في دفع ديونها. الألمان يشعرون بأنه ليس عليهم أن يدفعوا لدولة "مرفهة" توفر 14 شهرا من الأجور لموظفيها، والتي تكذب حول نسبة عجزها بغية الاندماج في منطقة اليورو والتي أحزابها أعطت تنازلات بدون حساب من اجل إرضاء ناخبيها. وطالبوا أولا بأن البنوك الدائنة الخاصة تساهم في هذا الجهد. و هو ما رفضه الفرنسيون لان ذلك قد يسبب اضطرابات في الأسواق

المالية. رفض تقديم مساعدة هائلة لليونان سيساهم في خلق مناخ من الذعر وسيقود إلى أزمة ثانية بعد الأزمة التي نجمت في عام 2008 عندما تخلت الولايات المتحدة عن بنك ليمان براذرز وجعلته يسقط.

في هذه المفاوضات التي تشبه لعبة البوكر، البلدان الأوروبية وصندوق النقد الدولي يتوصلون في نهاية المطاف إلى اتفاق. وما يشغلهم و يخلق نوعا من هذا القلق في البورصات، هو مثل تأثير لعبة الدومينو وأزمة الديون في دول أخرى مثل اسبانيا والبرتغال وحتى ايطاليا وايرلندا. ويتصاعد الضغط لكي تقوم هذه البلدان بتنفيذ سياسات تقشف وخفض العجز العام لديها من دون الحديث عن خصخصة مؤسسات القطاع العام (وهذا يمكن أن يجلب للخزانة اليونانية 50 مليار يورو). المشكلة هي أنه في حالة التركيز على إدارة صارمة للمالية العامة، فإن أوروبا تقع في الركود.

كانت هناك حاجة إلى جرعة من الدواء، وإعادة جدولة الديون. وقد ننسى في كل هذا الخضم الديون الهائلة للولايات المتحدة 15000 مليار دولار. هذا البلد يسدد ديونه لدائنيه، بما في ذلك البلدان العربية بطريقة مضحكة. من جانب آخر عملية QE2 (التيسير الكمي 2) التي تعتمد على قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي، بشراء 600 مليار دولار من ديون الخزانة الأمريكية. و من الواضح أن هدف ذلك هو لتشغيل مطبعة العملة. هذا العمل يمكن أن تقوم به فقط أول قوة عالمية. الدولار هو العملة الوطنية الوحيدة التي تلعب دورا دوليا.

#### 4. الأزمة الأوروبية بعد اتفاق 9 ديسمبر 2011

يومي 8 و 9 ديسمبر 2011، اجتمع رؤساء دول وحكومات بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 27 للمرة السادسة عشر، منذ أزمة الديون في أواخر سنة 2009. على جدول الأعمال بحث المزيد من التنسيق بين السياسات المالية والضريبية والتقارب المالي والاقتصادي. في خلفية أذهان جميع الحاضرين، كان الموضوع هو مسألة تدخل البنك المركزي الأوروبي. لكن المستشارة الألمانية، وباسم احترام معاهدة ماستريخت، تزعمت الالتزام باحترام استقلالية البنك المركزي الأوروبي. وكنتيجة لذلك، فإن البنك سوف لن يشتري التزامات الدول التي تواجه صعوبات. البنك المركزي الأوروبي في المرحلة الراهنة، قرر تحديد مبلغ 20 مليار يورو كحد أقصى أسبوعي ينفقه على إعادة شراء السندات الحكومية في منطقة اليورو.

الحكومة الألمانية تعتقد أنها تفعل ذلك كطريقة للضغط على الأعضاء الآخرين في منطقة اليورو "نحن سوف ندعمكم مالياً، ولكن يتوجب عليكم إعادة تنظيم مسائلكم المالية العامة والالتزام بخفض العجز في ميزانياتكم عن طريق معاهدة." وفي حالة عدم الامتثال بهذا الالتزام، قد تكون هناك رفع قضايا أمام محكمة العدل الأوروبية. والمستهدف وفق هذه "القاعدة الذهبية" هو الحفاظ على العجز المالي ما دون 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الدورة الاقتصادية في التشريعات الوطنية، هذا العجز لا يجب أن يتجاوز 3% من الناتج المحلي الإجمالي. ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يجب ألا تتجاوز 60%.

العقوبات التلقائية التي لا يمكن إيقافها إلا من خلال أغلبية مؤهلة من البلدان الأعضاء. الألمان يريدون السيطرة على ديون شركائهم بتطبيق مبدأ "Schuldenbremse" المنصوص عليه في القانون الأساسي الألماني منذ عام 2009، والذي يمثل "قاعدة ذهبية"، تهدف إلى السيطرة على العجز بحيث لا يتجاوز 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وهذا يعني أيضاً وجود سلطة تدخل للاتحاد الأوروبي في إعداد الميزانيات، وإجبار الدول على إعادة النظر في ميزانياتها إذا كانت لا تتماشى مع العلاقة التعاقدية المتفق عليها. ومن أجل تجنب تمديد مدة تبني المعاهدة، رؤساء الاتحاد الأوروبي، هيرمان فان رومبوي، ورئيس المفوضية، خوسيه مانويل باروسو، يتوجب عليهما تقديم اقتراح سريع وأكثر مرونة في تغيير البروتوكول الملحق بمعاهدة لشبونة، الخاص بإجراءات العجز المفرط. عند اعتماد المعاهدة الجديدة من قبل سبعة بلدان، فإنها سوف تصبح قابلة للتطبيق، والهدف قطع الطريق على النواب من الحديث حول الموضوعات ذات المصلحة الوطنية، وارتهان بقية الشركاء الأوروبيين، كما وقع مع البرلمان السلوفاكي.

"هذه القمة تعد تاريخية"، كما أعلن نيكولا ساركوزي خلال مؤتمره الصحفي يوم 9 ديسمبر 2011. وتابع قائلاً " كنا نفضل إصلاح المعاهد بمشاركة الدول الـ 27، ذلك لم يكن ممكناً نظراً لموقف أصدقائنا البريطانيين (...). ولذا ستكون معاهدة بين الحكومات الـ 17، ومفتوحة لأولئك الذين يرغبون في الانضمام إليها".

في النهاية بريطانيا فقط هي التي أعربت عن معارضتها للمعاهدة الجديدة. رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون يريد أن ينص في المعاهدة على عدم فرض ضريبة على المعاملات المالية ولا إدخال أي التنظيم من شأنه أن يقلل من وزن لندن، التي تعد أول سوق مالية أوروبية.

المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل رحبت كذلك بنتائج القمة. وقالت قبل مغادرتها لمبنى المجلس الأوروبي "اعتقد انه بعد مفاوضات مطولة توصلنا إلي نتيجة هامة للغاية، لأننا تعلمنا من أخطاء الماضي ولدينا القرارات التي تلزمنا مستقبلا. مزيد من النفوذ للمفوضية الأوروبية، مزيد من سلطة المجموعة يعني مزيد من التماسك".

وأكدت من جانب آخر، أن تقدما قد أحرز فيما يتعلق بتحديد تاريخ دخول آلية الاستقرار الأوروبي (MES) في التطبيق والتي تم الاتفاق على تقديمها في شهر يوليو 2012. وبناء على اقتراح من رئيس البنك المركزي الأوروبي، ماريو دراغي، فقد قرر أعضاء منطقة اليورو أن البنك المركزي الأوروبي سوف تصبح المشغل لهذه الآلية.

نيكولا ساركوزي قال من جانبه "إن البنك المركزي الأوروبي سيدير نظام FESF ونظام MES. وكان هناك اقتراح تقدم به السيد دراغي بوضع كفاءة البنك المركزي لخدمة الصندوق الأوروبي. واعتبرنا إنها فكرة عظيمة (....) وهذا يشكل عنصر إضافي من شأنه تعزيز الثقة في الصندوق".

قاعدة الإجماع يتم استبدالها بالأغلبية التي لا تقل عن 85% في هذا النوع من قرارات آلية الاستقرار الأوروبي (MES). ومن المؤسف أن الـ MES لا تملك رخصة مصرفية. وقدرتها على الإقراض جنبا إلى جنب مع الصندوق الأوروبي الحالي الاستقرار المالي (EFSF) لا تتجاوز 500 مليار يورو.

المعلقين والمشاركين في السوق يتساءلون كيف يمكن للدول المثقلة بالديون قادرة على جمع هذا المبلغ؟ وهذا شيئا لا يزيد ولا ينقص من الضمان. في تعليقاتي على أجهزة التلفزيون والراديو، دعوت إلي دور أكبر للبنك المركزي الأوروبي. والفرصة لم تفوت، البنك المركزي الأوروبي أطلق يوم الأربعاء 21 ديسمبر 2011، عمليتين من العيار الثقيل غير مسبوقه وهي إعادة تمويل جديدة لمدة ثلاث سنوات بسعر ثابت ومميز قدره 1%، لمستوى سعر الفائدة الرئيسي. والرهان، يبقى انه لا يوجد التزام بضمان السيولة من للبنوك، والتي هي مسؤولة عن 75% من تمويل الاقتصاد في منطقة اليورو وأيضا مسالة شراء ديون والتزامات الدول.

ولكن لابد أن نتذكر أن ماريو دراغي أشار مؤخرا إلي أن 600 مليار يورو من الديون المصرفية المستحقة في عام 2012 قد حان سدادها، ومنها 230 مليار للربع الأول وحده. وهذه العملية لإعادة التمويل طويل الأجل LTRO (عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل) التي وضعت

في ذروة الأزمة المالية في عام 2009 قد بلغ حجمها 442 يورو، في حين أن الفائض قد وصل في عام 2011 هو 489.191 مليار يورو، استفادت منها 523 مؤسسة بنكية في منطقة اليورو. البنك المركزي الأوروبي يلعب دوره بوصفه مقرض الملاذ الأخير للبنوك ولكن ليس للدول، على الأقل ليس بصورة مباشرة.

هذه الآلية جاءت مكتملة لخفض معدل إعادة التمويل، التي ارتفعت من 1.5% إلى 1%. ويعد هذا قطيعة مع عهد تريشيه الرئيس السابق للبنك المركزي الأوروبي الذي دفع أسعار الفائدة للارتفاع في ذروة الأزمة اليونانية. وبنفس المنطق الغير مفهوم للبنك المركزي الأوروبي، وافقت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على دراسة تقديم سلفه إلي صندوق النقد الدولي يوم 21 ديسمبر 2011 بقيمة 150 مليار يورو لتمكينه من دعم دول أعضاء في منطقة اليورو تبحث عن الاقتراض في الأسواق المالية بأسعار معقولة.

خيبة أمل أخرى للقمة التي عقدت يوم 09.12.2011 هي عدم استخدام "سندات اليورو". إن ذلك لا ينسجم مع منطق أن منطقة نقدية بعملة موحدة لا يمكنها الاقتراض بالتضامن، أو استخدام مقرض الملاذ الأخير الذي يوجد ضمن آلياتها.

أخيرا وليس آخرا، فإن المعارضة البريطانية داخل منطقة اليورو زادت من حدة الانقسام، فباسم الدفاع عن مركز لندن المالي وتحرير الأسواق المالية ووزن الاقتصاد البريطاني، ديفيد كامرون، رئيس الوزراء البريطاني تولى عن استراتيجيته في الحفاظ على السوق الداخلية في سبعة وعشرين و مقابل ممارسة التأثير على مستقبل الإصلاحات في منطقة اليورو.

منذ مارغريت تاتشر، فإن المحافظين كانوا دائما مترددون تجاه فكرة الاندماج الأوروبي، مع احتمال التصادم مع شركائهم في الحكم من حزب الديمقراطيين الليبراليين، وهو تقليديا الحزب الوحيد اليميني المؤيد للوحدة الأوروبية.

في المجمل الانقسام داخل المجلس الأوروبي والتأخير في عملية صنع القرار لتلبية طلبات الفعاليات الاقتصادية، وفي المقام الأول الشركات التي تنتج السلع والخدمات ثم الأسر والمستهلكين والمدخرين. وبدلا من ذلك فتح الزعماء السياسيون الأوروبيين عيونهم على وكالات التصنيف، واعتبروها بشير سلام بالرغم من تعرضهم لتضليل شديد فيما يتعلق بشركة انرون، و بنك ليمان براذرز، والأزميتين الآسيوية والروسية، وأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة عام 2008 من طرف وكالات التصنيف. فكيف لخبراء بسطاء أن يقرروا مصير بعض البلدان

والتي يتم وضعها عادة فوق آراء الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد وخبراء اقتصاديون من أكبر المنظمات الدولية.

كيف يمكننا أن نقيم قدرات دولة، وعلى أي أسس وعن أي مقاييس؟. إنه ليس عن طريق الوقوف في مواجهة القطار، وفي منتصف الطريق يمكننا تجنب الكارثة. الفاعلين الاقتصاديين، سواء العامون أو الخاصون يجب أن ينظروا الي وكالات التصنيف باعتبارها تمثل وجهة نظر مثل أي رأي متداول آخر. لكن التقليد الأعمى السائدة في الأسواق، هو الذي يقود الي أن حكم وكالات التصنيف هو الذي يوجه اختيارات المضاربين. وما يهم ليس كونها صحيحة أم لا ولكن ما يهم هو اتخاذ توقعاتها بشكل محكم وفعال.

ومن اجل الاحتفاظ بالموضوعية التامة في تحليلنا، فإنه لا يكفي اتهام وكالات التصنيف مثل ستاندرد اند بورز، فيتش وموديز وكذلك صناديق التحوط وغيرها ولكن أيضا لابد أن نشير إلى الأخطاء في الخيارات السياسية والاقتصادية للشركات والبنوك على مدى السنوات الثلاثين الماضية. تحدثنا عن ندرة التصنيع في بلدان جنوب أوروبا، وسوء تخصص اقتصاداتهم، مع التركيز على الأنشطة غير المنتجة والمالية قصيرة الأجل، ناهيك عن تحرير الأسواق المالية، والإنفاق الحكومي والإعفاءات الضريبية وتلبية رغبات أصحاب الثروات.

المسألة الاسبانية تدل على غياب التنسيق المالي على المستوى الأوروبي في ظل وجود عملة واحدة. هذا البلد الذي يعاني من بطالة قياسية، وعجز في الميزانية يتجاوز 25% فضل قطاع البناء ومؤسساته المصرفية أعطت القروض العقارية السهلة بنسب متفاوتة للفئات ذات الدخل المنخفض بما في ذلك مئات الآلاف من المهاجرين وهو ما نتج عنه ما سمي بأزمة الديون العقارية. وتنافست أقاليمه في سوء إدارة الاستثمارات العامة و الاستثمار الغير منتج وغير المجدي مثل بناء المطارات التي لا تعمل. قطار السرعة العالية هو من الكماليات التي إسبانيا يمكن أن تستغني عنها. قياس النتائج التي أعلنها المتحدث باسم الحكومة 30 ديسمبر 2011، وكان لي تعليق في الاعلام السمعي والبصري غير صحيحة لأنها تقوم على تحليل متواضع دون أن تمس التهرب من الضرائب والأنشطة الاقتصادية غير القانونية.

الأزمة الأوروبية، وبدون أن ننسي، أزمة الديون الأمريكية، التي تتجاوز 15.000 مليار دولار تبقي هي الملامح البارزة للعام 2012 وما بعده. ودون تقديم صورة درامية، أنا أزعم أن الركود يمكن تجنبه، ويمكن إعادة بعث النشاط شريطة أن يتفق زعماء الاتحاد الأوروبي على تنسيق



السياسات الاقتصادية والضريبية والمالية والمتعلقة بالميزانية التي لا غنى عنها في منطقة نقدية موحدة. لا يمكن أن تكون هناك عملة موحدة ونقل للسيادة النقدية الفعلية إلى هيئة فيدرالية دون تنسيق الهياكل الاقتصادية وبنك مركزي يقوم بدور الملاذ الأخير للإقراض وضمان السندات الأوروبية.

#### 5. اليورو: ما هي شروط البقاء على قيد الحياة ؟ تحليل معمق

اجتماع المجلس الأوروبي في 28 و 29 يونيو 2012 أسفر عن اتخاذ القرارات التي كانت نتيجة لمفاوضات حكومية سابقة. وهذا يعد قطيعة مع الماضي حيث كانت مقترحات الثنائي الفرنسي/الألماني مترابطة ويتم تبنيها من قبل الدول الأخرى مع بعض التعديلات. هذه المرة الإيطالي ماريو مونتي و الإسباني ماريانو راخوي دافعا بقوة عن التدابير التي يرجح أن تقلل من ضغط نسبة الفائدة على سندات الخزانة فيهما. وتمكن الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند من الدفع بفعالية بفكرة إضافة "ميثاق من أجل تحقيق النمو والتوظيف" للمعاهدة الأوروبية من أجل زيادة الاستثمار وتشجيع فرص العمل وجعل أوروبا أكثر قدرة على المنافسة. وينبغي على الإطار المالي المتعدد (MFF) تعزيز هذا الهدف في السنوات المقبلة.

ومن أجل كسر الحلقة المفرغة بين البنوك و الدول، سيتم إنشاء آلية للرصد فريدة من نوعها تدار من قبل البنك المركزي الأوروبي. ورغم تحفظ المستشار الألمانية (أنجيلا ميركل) على آلية الاستقرار الأوروبي (MES) إلا أن هذه الآلية سيكون لديها القدرة على ضخ الأموال مباشرة في البنوك. صندوق الإنقاذ الأوروبي ((FESF) كلف بدعم البنوك الإسبانية الي حين دخول آلية خطة (MES) حيز التنفيذ، بعد الضوء الأخضر الذي اعطته المحكمة الألمانية كارلشرو في 12 سبتمبر 2012 وموافقة جميع الحكومات الأوروبية الموقعة على هذه المعاهدة. ويمكن لصندوق الإنقاذ الأوروبي ((FESF وآلية الاستقرار الأوروبي (MES) التي سيبدأ العمل بها نهاية العام، شراء سندات خزانة الدول الأعضاء في ظل ظروف معينة، والعودة إلى ميزانية متوازنة وتدابير الحد من العجز المالي.

خصائص وشروط عمل آلية الاستقرار الأوروبي MES لا تزال تخضع لمقترحات متضاربة بشأن تحويل هذه المؤسسة الي بنك أو هيكل أو في شكل صندوق للثروة السيادية، مع القدرة على تلقي الودائع. هذا هو الموقف الفرنسي الذي تم رفضه من قبل ألمانيا. الميزة التي اظهرتها هذه

الأزمة هو أنها سلطت الضوء على أوجه القصور في الاتحاد النقدي الأوروبي، من دون التقارب الاقتصادي والمالي والضريبي.

الاساتذة الجامعيون ليس لديهم خبرة في مجال الأعمال التجارية والدولية حتى يمكنهم إعطاء تحليل شامل مثل ما أعطاه متخصصون من امثال جي. ام. كينز J. M. Keynes، و سميث، A. Smith و ريكاردو D. Ricardo و كارل ماركس K. Marx و والراس Walras .L .... خبراء الاقتصاد المعاصر يجب عليهم التغلب على الافراط في التخصص والانفرادية في التفكير وإعطاء الاقتراحات والعناصر المناسبة لإمداد صانعو السياسات بأنسب الحلول. وإذا كان أخذوا في الاعتبار تحليل كارل ماركس K. Marx خلال سنوات الثمانينات فيما يتعلق بخلق فائض القيمة في القطاع الإنتاجي وحصته في التوزيع، فإن عليهم تركيز عملهم على تعزيز الصناعة وليس الخدمات.

الأخطاء في التقديرات طوال هذه الأزمة تجلت في مواقف اظهرت محدودية الأيديولوجيات العقائدية التي تعود الي الماضي. الديالكتيك (ثنائية الجدل والجدل المضاد) وهي الصراع بين الأضداد. والأزمة الراهنة تفرض تجاوز الجدران. لقد بدا واجبا الجمع بين الإنصاف والعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية. لقد دعمت لمدة 30 عاما الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم، على حد سواء في التنمية الوطنية والدولية في 52 بلدا. وهي مساهمة متواضعة لزيادة مبيعاتها وأرباحها، وساعدتها في التوظيف وتدريب عاملها.

رجال الأعمال يعرفون مشاكلهم ولكن ليس لديهم الأدوات التحليلية لتكوين وإظهار رؤيتهم الاستراتيجية. اما المشغلين في الأسواق المالية، فان الان غرينسبان كان محقا في وصفهم بالطائشين، وماريو دراغي كان على حق عندما نعت مخاوفهم بالغير عقلانية. في الواقع جهلهم السياسي وأخطائهم في الحكم انعكست في عدم انتظام المؤشرات اليومية في البورصة. وكيف يمكن لنا أن نتصور أن رؤساء الدول والحكومات والبنك المركزي الأوروبي "لا يستخدمون آخر ورقة لإنقاذ اليورو" وهذا لا يعني اللجوء الي المطبعة لإصدار مزيد من العملة. رغم ان ذلك يعد ميزة للقوى الاقتصادية التي تخلق الامتيازات المالية وتوزعها على الكوكب بأسره. أصول الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في 2012 تصل إلى 2.8 تريليون يورو، ما يقارب ثلاثة أضعاف مقارنة بربيع عام 2007. وهذا يعني ان خطط التسهيلات الكمية آخذة في الازدياد.

بنك انجلترا أطلق موجة ثالثة لشراء سندات خزينة الزامية بمبلغ (385 مليار جنيه استرليني) ما (يعادل 485 مليار يورو) من خلال ثلاثة عمليات. نتائج بنك انجلترا تضاعفت خمس مرات تقريبا في الفترة ما بين مايو 2007 و 2012. وحتى البنك الوطني السويسري تحول الي طباعة مزيد من العملة. والهدف هو منع الفرنك السويسري من الارتفاع والحد من التضخم. ومع اصدار 435 مليار فرنك سويسري (ما يعادل 362 مليار يورو) من الأصول النشطة، فان نتائج وحصيلة البنك الوطني السويسري قد تضاعفت بمعدل 4.1%.

وكانت دورة العملة الورقية والسيولة النقدية ليست هادئة. جون لو (1671-1729)، الاقتصادي والمصرفي الاسكتلندي الذي اصبح وزير المالية لمملكة فرنسا، كان أول من أدخل استخدام العملة الورقية بدلا من العملة الحديدية. واعتبر ان العملة كوسيلة للتبادل ولا تمثل الغنى في حد ذاتها. والثروة الوطنية تعتمد على التجارة. وكان رائدا في اطلاق اول عمليات للتداول للبورصة وتحقيق اصدارات كبيرة للأسهم. لكن فشله يرجع إلى إشارات نقدية ضخمة وغير مادية، زاد من حدتها عدم قابلية العملات الدولية للتبديل والسلطة المركزية على المنافسة باستمرار مع استمرار تأثير الاقطاعات المحلية.

مصممو العملة الاوروبية الموحدة وقعوا في نفس الخطأ الذي وقع فيه الاقتصادي من اصل اسكتلندي جون لو J. Law، حيث اعتبروا ان دور العملة يتركز في كونها وسيلة تبادل. نظام العملة الذي حللته انا بعد اعمال جي. ام. كينز J. M. Keynes ، وكارل ماركس K. Marx و اس. برونهوف S. Brunhoff، يتطلب ثلاث وظائف :

- وحدة الحساب
- وسائل الدفع والتبادل،
- وأخيرا تخزين للقيمة.

أنا طورت فكرة أن العملة لها قيمة خاصة بها تتجسد في الأسس الاقتصادية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي والقيمة النسبية التي تضعها في منافسة مع العملات الأجنبية الأخرى. على عكس العملة المعدنية (الذهب والفضة) التي تتجسد مباشرة، وعلى الفور وبلا شك في قيمتها السوقية، العملة الورقية، والتي تعادل قيم البضائع العامة هي في حاجة الى ضمانات، تتجسد وتتوفر حتميا من قبل الدولة، ممثلة في ذراعها الاساسي وهو البنك المركزي. الذي يلعب دوره كمقرض الملاذ الأخير، و يضمن حيابة العملة الغير مادية ويضمن قيمتها المعنوية.

ومن خلال رفض البنك المركزي الألماني والحكومة الألمانية السماح للبنك المركزي الأوروبي التدخل لشراء الديون السيادية في منطقة اليورو فقد حرما عملة اليورو من ميزة أساسية لوجودها. وهذا هو السبب في ان مئات المليارات من اليورو قد غادرت هذه العملة. ومنذ يوليو 2011، وأسئلة وسائل الإعلام الناطقة باللغة العربية في الشرق الأوسط الموجه لي كانت تتمحور حول صمود وبقاء العملة الأوروبية الموحدة في الوجود.

فقدان ثقة المستثمرين في شراء السندات الحكومية للبلدان في منطقة اليورو جاء مع ازمة الديون اليونانية. وحقيقة اجبار البنوك على شطب وإلغاء ديون بلغت 103 مليار يورو من مطالبهم، من اليونان كان له تأثير كارثي ويشبه العدوى التي يمكن ان تنتقل الي بلدان أخرى تواجه نفس الصعوبات. لا شيء يمنع من ان اسبانيا وايطاليا سوف تواجهان نفس المصير. وهذا هو على الأقل ما يشغل بال الأسواق حاليا. إن إعادة شراء سندات ديون الدولة من قبل البنك المركزي الأوروبي تبدو عملية لتقديم تعهدات لخفض حدة هذه التوترات عن طريق خفض أسعار الفائدة على السندات الإسبانية والإيطالية دون أن يؤثر ذلك على التزاماتها الفعلية. ولكن بشرط ألا تتردي الحالة الاقتصادية وسوق فرص العمل فيهما.

والواقع أن قرار البنك المركزي الأوروبي بإطلاق برنامج ثاني لشراء التزامات الدول الذي سمي، ببرنامج "المعاملات النقدية الصريحة" (OMT) لديه ميزة اساسية وهي انه غير محدود لكنه لفترات قصيرة (تصل إلى 3 سنوات). والهدف هنا مزدوج وهو للحد من انتشار (تباعدا معدلات الفائدة على الاقراض) بين البلدان الأوروبية، (فرنسا وألمانيا لهما أسعار اقراض متقاربة حوالي 2%، وإيطاليا، وإسبانيا بحاجة إلى معدلات الفائدة ما بين 5% و7%) وهو ما يعطي إشارة قوية إلى الأسواق على عدم مرجعية عملة اليورو.

ويذكر أن البرنامج الأول الذي بدأ في عام 2009، وهو ال-SMP (برنامج ضمان سوق الأوراق المالية)، وهو ما سمح بشراء 209 مليار يورو من السندات اليونانية والايرلندية والبرتغالية والإسبانية والإيطالية. ولا يبدو أن البنك المركزي لمنطقة اليورو قد فرض أي حد لشراء هذه السندات. تدخلات البنك المركزي الأوروبي لن تكون تلقائية، ولكن بشرط تقديم طلب من البلدان الأوروبية، استخدام خطة الإنقاذ الأوروبي من خلال (صندوق الإنقاذ الأوروبي) (ESM) و (FESF)، وهو ما يعني تقيد هذه البلدان بتقديم خطة ضبط أوضاعها المالية العامة. البنك

المركزي الأوروبي سوف يصاحب هذه الديون وإعادة الشراء وبالتالي خلق الأموال، عن طريق سحب مبلغ مساو للسيولة النقدية. والهدف من ذلك هو تجنب مخاطر التضخم.

وخلافا لمخاوف البنك المركزي الألماني، الذي يعارض هذه العملية، فإن خطر ارتفاع معدل التضخم يكاد يكون معدوما. توقعات التضخم لعام 2012 زادت من 2.4% إلى 2.5%. المتشائمون يمكن بالطبع دائما ان يذهبوا الي سيناريو كابوس الانهيار التام للاقتصاديات الأوروبية وعدم قدرة البنوك التي لجأت الي العملية LTRO من اجل سداد جزء من مبلغ 1000 مليار يورو اقترضتها من البنك المركزي الأوروبي خلال 3 سنوات بمعدل فائدة 1%.

البنك المركزي الاوروبي هو بنك البنوك، من خلال ممارسة سلطته في الإشراف والرقابة ولكنه يؤدي وظيفة المقرض الأخير على المال الخاص. هنا مرة أخرى مصممو عملة اليورو لم يدمجوا علاقته الوظيفية الهامة والملموسة بكونه مؤسسة اصدار نقدية وبين رقابة النظام المصرفي. البنوك الأوروبية لا تخضع في الوقت الحاضر إلا لمؤسسات إشرافيه وطنية فقط. وعلينا أن نتحرك في اتجاه الاتحاد البنكي، وان اي إعادة تمويل من البنك المركزي الاوروبي في فرانكفورت مشروطة عضويا بالتدقيق في الأموال المقترضة من البنك المركزي.

وكضامن للدين وملاذ أخير لإنقاذ البنوك الأوروبية من حالة الإفلاس، يكون البنك المركزي الأوروبي قد اكمل بناؤه وتخطى التشوهات التي اصابته منذ ولادته المتعثرة، والتي غلب عليها الطابع السياسي اكثر من الطابع الاقتصادي، والنتائج ايضا عن غياب التحليل العميق حول كينونته و وجوده المستقبلي.

من وجهة النظر هذه عدم موافقة، ألمانيا على الاقتراح المقدم من المفوضية الأوروبية، على منح صلاحيات جديدة للبنك المركزي الاوروبي مثل الإشراف على البنوك الأوروبية هو عنصر سلبي ولا يسير في اتجاه إنجاز الوحدة النقدية الأوروبية. فولفجانج شويبله، وزير المالية الألماني، قال يوم 3 سبتمبر 2012، "إن البنك المركزي الأوروبي قد قالها بنفسه أنه ليست لديه القدرة على الإشراف على بنوك بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 6000 في المستقبل المنظور"، موضحا انه يتوجب التمييز بين المؤسسات ذات الحجم المتواضع والبنوك الكبيرة.

وأضاف فولفجانج شويبله يقول إن المصارف الإقليمية مع "البنوك ذات الأهمية النظامية (أي ان افلاسها يؤدي الي افلاس بنوك اخرى) يمكن ان تكون تحت إشراف البنك المركزي الأوروبي في الأفق القريب". ولكن دون تقديم جدول زمني محدد لذلك، مضيفا "إن تحديد موعد لهذا

الإشراف في 1 يناير 2013 مثير جدا للجدل"، وهذا بالتأكيد لن يجري على هذا النحو". العوائق التقنية حول كيفية تغطية البنك المركزي الأوروبي للآلاف من البنوك الإقليمية والدولية يمكن التغلب عليها. ينبغي أن نطبق شكلا من أشكال اللامركزية في الإشراف. ولننطلق من خط محدد يتمثل في قيام البنوك المركزية الوطنية وتحت سلطة البنك المركزي الأوروبي، بهذه المسؤولية. مع العلم أن 95% من الأصول المصرفية في منطقة اليورو يديرها ما يقارب من 200 بنك، ويمكن للبنك المركزي الأوروبي أن يركز قوته للسيطرة بشكل مباشر ودائم على هذه البنوك. المفوضية الأوروبية من خلال صوت أولي رين تعتبر أن "البنوك وحتى الصغيرة منها يمكن أن تشكل خطر ولكنها تتسبب بالاضطرابات المالية"، مشيرة إلى أمثلة حدثت للبنك البريطاني نورثرن روك، والاييرلندي انغلو ايرش والإسباني بانكيا، والتي توجب تأميمها من قبل الدولة لتجنيبها الإفلاس.

ومع زيادة الموارد سيكون من الممكن للبنك المركزي الأوروبي أن يضع تحت سيطرته الـ 6000 مؤسسة بنكية التي توجد في الاتحاد الأوروبي. ومن جانب آخر فإن فولفغانغ شويبله يعتقد أن إعادة رسملة البنوك من قبل آلية الاستقرار المالي الأوروبي (MES) لا يمكن أن تتم إلا بعد إنشاء هذه الآلية. التقدم نحو تحقيق الاتحاد المصرفي والمالي هو خطوة هامة نحو شكل من أشكال الفيدرالية الاقتصادية التي يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع وجود عملة موحدة. وأخيرا، فإن تجميع الديون الأوروبية، مع التبنّي السريع لسندات اليورو، ليست مع وجهة النظر هذه، وهي ليست خيارا بل هي واجب. كان لأزمة اليورو على الأقل ميزة الكشف عن اختلال وظيفي للعملة الموحدة، وليس على أساس الركيزة الأساسية لوجود هذه العملة.

#### 1) من التكامل من خلال الأسواق الي تكامل في الإنتاج

الاتحاد الأوروبي تأسس على قاعدة التكامل في السوق الواحدة. والبعض تحدث عن مفهوم أوروبا كسوق. والهدف كان تسهيل حركة وتنقل رؤوس الأموال والسلع والناس. لكن لا ينبغي لنا النظر في التكامل من خلال الجمع بين عوامل الإنتاج (رأس المال والموارد البشرية والمدخلات) للمشاركة في الإنتاج والتوزيع في السوق الداخلية الأوروبية أو التصدير. هذا النشاط الإنتاجي المشترك يمكن ان يتخذ أشكالا عديدة:

○ إنشاء المشاريع المشتركة (الشركات المختلطة)

◦ عمليات مقاوله الباطن، ولدي مثال في شركة بورغوى الواقعة في منطقة منتروي الباريسية والمتخصصة في صناعة القطع الصناعية التي قدمتها انا الي السوق الألمانية لتصبح مزود شركات فولكسفاجن، مرسيدس، أوبل. وبفضل هذا التعاون توسعت أنشطة شركة بورغوى ووظفت العديد من الفنيين المؤهلين تأهيلا عاليا وموظفين اخرين يتكلمون اللغة الألمانية.

◦ تكامل الجهاز الإنتاجي واتساعه اكثر يركز على تقسيم أكثر تفصيلا لعنصر العمل بين البلدان الأعضاء، أو على التخصص، وعلى المزايا النسبية.

◦ تطوير تبادل المعرفة والمزيد من التنسيق بين البحوث وجهود التنمية وتقاسم شبكات التوزيع وخدمات ما بعد البيع خارج أوروبا. ولماذا لا يفعل هذا المشروع الذي لا يزال في الأدراج والعمل معا من خلال الخدمات الاقتصادية في سفارات الاتحاد الأوروبي في البلدان الاخرى؟

◦ المشاريع المشتركة في مجال البني التحتية، مثل الطاقات المتجددة، والطاقة الشمسية (بالتعاون مع بلدان المغرب العربي).

◦ تطوير التقنيات الجديدة للطاقة، السيارات الكهربائية، والسكك الحديدية عالية السرعة، وشبكة الانترنت فائقة السرعة.

## (2) تحقيق مشاريع مشتركة على غرار EADS في عدة مجالات

لماذا لا يتم التركيز على تمويل المشاريع الأوروبية المشتركة الإنتاجية، وتجميع الامكانيات المشتركة؟ ويمكن لبنك الاستثمار الأوروبي أن يركز على الأهداف الإنمائية التي تنطوي على العديد من الشركات من مختلف البلدان الأوروبية للعمل تحت شعار الاتحاد الأوروبي.

فإذا كان الموظفين الأوروبيين لا يقبلون بنفس أجور نظرائهم في أفريقيا وآسيا، فقد يكون من الحكمة أن يتم التموضع في مجال الصناعات التي تستخدم التكنولوجيا العالية والتي تتطلب مستوى عال من التأهيل.

وهذا يتطلب التكامل بين الوظائف ذات الصلة والتدريب والتعليم. والعقليات بحاجة الي التغيير، أتذكر هؤلاء المدرسين الذين رفضوا إشراك طلابهم في المنتدى الوظيفي الذي نظمته جمعيتنا (امي AMIE) في مدينة مونتروي، لخشيتهم من تواصل هؤلاء الطلاب مع الشركات و"المدراء". رغم ان هؤلاء الشباب سوف يتم تشغيلهم يوما ما من قبل هذه الشركات.

قوة الولايات المتحدة والصين هو أن الشركات الصغرى والمتوسطة فيهما، يمكن أن تتحول إلى شركات عملاقة، لأنه ببساطة يمكنها الاعتماد على سوق واسعة. خلال رحلتي الأولى إلى الصين في عام 1992، لاحظت ان السوق الصينية تجذب الشركات الكبرى من جميع أنحاء العالم. وبنيت المناطق الصناعية العملاقة، في الاقاليم الصينية النائية. ولاحظت ايضا ان الصينيون لم يسعوا لاكتشاف العالم، بل ان الشركات العملاقة هي التي كانت تتحرك نحو الصين. صحيح أن تكلفة العمل هي التي تفسر ذلك، ولكنها ليست الوحيدة. لان الرواتب والرسوم هي أقل بكثير على سبيل المثال في كمبوديا. ولكن ما يحسب هو مدى اتساع السوق. لقد شوه التسويف والخلافات بين القادة الأوروبيون وأزمة اليورو، صورة أوروبا وهو ما ادى الي هروب رؤوس الاموال.

أنا ضيف منتظم على وسائل الإعلام في الشرق الأوسط. وفي كل المقابلات والمناقشات عبرت عن الخوف من نهاية العملة الاوروبية الموحدة وانهيار اقتصاديات المنطقة. حيث غادر ما لا يقل عن 600 مليار يورو منطقة اليورو. ومهما كانت نتائج هذه الأزمة، فان المستثمرين لا يرون في هذا الاتحاد فضاءا واعدا للاستثمار، وبذلك سوف تواصل رؤوس الاموال الهرب. وأخيرا وليس آخرا، لا بد من التحرك نحو مزيد من التضامن والتنسيق في المسائل الضريبية.

دافيد كاميرون، الوزير الاول البريطاني، يسعى الي طرح جلب الأغنياء الفرنسيون، الذين يرغبون في الهروب من الضرائب في فرنسا وهذا عمل شائن ستكون له نتائج عكسية على المدى الطويل. الملاذات الضريبية في أوروبا تشجع على التهرب الضريبي. ولو تمكنت الحكومة اليونانية من استعادة جزء على الأقل من الـ 200 مليار يورو من الأصول التي تم تحويلها إلى البنوك السويسرية والاتحاد الأوروبي (وهو ما يجب أن يكون) فإن ذلك سوف يخفف من عبء ديونها. العملة الموحدة تتطلب التقارب والتنسيق الضريبي والمالي والتوافق فيما يتعلق بالميزانية والتطبيقات الاقتصادية.

### (3) افاق جديدة للتعاون بين الشمال والجنوب



في عام 2010، سجلت صادرات فرنسا لأفريقيا نسبة 6.9% وبلغت 26.6 مليار يورو، وسجلت وارداتها نسبة 5.2% أي ما يعادل 23.7 مليار يورو. عدد كبير من الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم استفادت من هذه العمليات. فمن اصل 52 بلدا استطلعتها جمعيتنا، كانت أفريقيا هي الوجهة الواعدة الاكبر. الانخفاض الحاد في الإمدادات الصناعية هو الذي قلل من الوجود الفرنسي في القارة. مستقبل فرنسا وأوروبا يكمن في فتح منافذ جديدة على الجانب الآخر من البحر المتوسط. أنا وضعت في مدونتي الخاصة على الانترنت، كتابان يتناولان فكرة تقنية ثلاثية الجوانب هي التقنية/ القدرة-المعرفية الأوروبية/ والإنتاج في افريقيا والشرق-الاطوسط/ مع رؤوس الاموال العربية وكل ذلك يوجه الي الاستثمار الانتاجي.

#### (4) هل ينبئ ارتفاع البورصة بنهاية للأزمة؟

خلفا للسنوات السابقة كان شهر أغسطس 2012 عاما جيدا بالنسبة للأسواق المالية الأوروبية والأمريكية. المكاسب التي تحققت ليست في الحقيقة، انعكاسا لصحة الاقتصاديات العالمية بل على العكس كانت بسبب التباطؤ الاقتصادي الدولي، بما في ذلك الصين التي لم يسجل معدلها للنمو في ناتجها المحلي الإجمالي إلا 7.5% في عام 2012 مقابل 10.4% في عام 2010، بعد تباطؤ وصل إلى 9.2% في عام 2011. المستثمرون يتوقعون استجابة سريعة من المصارف المركزية لمعالجة الدين في (أوروبا والولايات المتحدة واليابان) أو تحفيز النمو في (الصين). ويتوقع ألا يسجل اقتصاد منطقة اليورو "أي نمو يذكر" في عام 2012، اما الولايات المتحدة، فتشهد انتعاش في النمو يصل إلى 2.4% وهو أفضل مما كان متوقعا في نوفمبر 2011، حسب ما اشارت اليه ارقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية في توقعاتها نصف السنوية المنشورة مؤخرا. وأشارت المنظمة ايضا الي ان الأزمة في منطقة اليورو لا تزال "أهم مصدر للخطر على الاقتصاد العالمي"، التي تتوقع له تقدم طفيف بنسبة 0.1% من النشاط الاقتصادي في هذه المنطقة، مقابل الزيادة المتوقعة بنسبة 0.2% في نوفمبر القادم، لكنها أبقت توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي في 2012 في حدود 3.4%.

في عام 2013 يتوقع ان يستأنف النمو في منطقة اليورو ويحقق نسبة 0.9% نمو، ومن المتوقع ايضا أن يتسارع النمو في العالم ليصل الي 4.2%، وفقا لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاوروبية. وحسب الأرقام المنشورة 31 أغسطس 2012 من قبل يوروستات، وهو المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، فانه ليس أقل من 11.3% من السكان النشطون في منطقة اليورو عاطلون عن العمل وقد سجلت نسبة بطالة تعادل 10.4% في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، بين شهري يونيو ويوليو 2012.

في يوليو من عام 2011، كانت معدلات 10.1% و 9.6%. وإجمالاً فقد كان 25 مليون شخص عاطلون عن العمل في بلدان الاتحاد الأوروبي، بينهم 18 مليون في منطقة اليورو. والبلد الأكثر تضرراً في أوروبا هي إسبانيا، مع نسبة 25.1% من العاطلين عن العمل تليها اليونان بنسبة (23.1%). فرنسا لديها معدل بطالة زاد عن 11.4%. وكانت النمسا أفضل أداء بنسبة 4.5%، وهولندا بنسبة 5.3%، وألمانيا ولوكسمبورغ، وكلاهما بنسبة 6.5%. في جميع أنحاء أوروبا، الشباب هم أول المتضررين من الأزمة الاقتصادية. 5.468 مليون شخص دون سن الـ 25 يعانون من البطالة، أي ما يعادل 22.5% من النسبة الاجمالية للعاطلين عن العمل.

**(5) بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على خطى البنك المركزي الأوروبي؟**  
منذ عدة أشهر ومشغلو الأسواق المالية يأملون في الحصول على خطة جديدة للتسهيل الكمي او ما يعرف بـ QE3 (التيسير الكمي 3). وحقيقة أن المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد أطلق خطة جديدة لإعادة شراء 40 مليار دولار من ديون الرهن العقاري بواقع شهري واستمراره في شراء الأصول، حتى قبل أسابيع قليلة من الانتخابات الرئاسية الأمريكية، يثير تساؤلاً مهماً. وكانت خطة (التيسير الكمي 2) Q2 غير حاسمة في انعاش الاقتصاد وخلق فرص العمل، بل انها ساهمت في ارتفاع اسعار المواد الخام والأصول المالية.

ويجب التذكير بأن البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد خصص مبلغ 2.300 مليار (ما يعادل 1.800 مليار يورو) لخطة التيسير الكمي QE. وبالرغم من ذلك فان الولايات المتحدة تعد 12.5 مليون من العاطلين عن العمل ويضطر الملايين من المواطنين الأمريكيين للعمل بدوام جزئي لأنهم لا يستطيعون العثور على أفضل من ذلك.

لجنة السياسة النقدية في بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (FOMC) وعدت بشراء التزامات الرهن العقاري الإضافية الصادرة عن وكالات شبه حكومية مثل (شركة فاني ماي، وفريدي ماك) لإعادة التمويل.

ويرتبط قرار البنك المركزي الأمريكي، ارتباطا مباشرا بتدهور الوضع الاقتصادي. بيان مجلس الاحتياطي الفيدرالي يقترح انه "اذا لم تتحسن آفاق سوق العمل بشكل كبير، ستواصل اللجنة المذكورة مشترياتها من المرهونات العقارية المكتتبة في شكل أوراق مالية او ما يعرف بـ(MBS)، وإجراء عمليات شراء أصول إضافية واستخدام كل أدوات السياسة النقدية المناسبة حتى يتم تحقيق تحسن واستقرار الأسعار المضطربة"

هذا البرنامج الجديد الذي يركز على زيادة طباعة المزيد من العملة سوف يستمر ما دامت "توقعات سوق العمل لم تتحسن بشكل كبير". بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برر قراره من خلال اوضاع التشغيل الذي يبقي "مسألة تثير قلقا كبيرا" ولجنة السياسات النقدية تخشي من انه بدون اجراءات إضافية، فان النمو الاقتصادي لن يكون قويا بما يكفي "لتحسن مستمر" في سوق العمل. بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وعلى لسان رئيسه بن برنانكي، توقع صعودا للنمو الاقتصادي لعام 2013 بواقع ما بين (2.5% الي 3.0%).

وإذا كان التلاعب في أسعار الفائدة بشكل مباشر أو غير مباشر على السيولة ويعد مفيدا لضخ مزيد من السيولة النقدية لكن ذلك ليس دون عواقب. بنك الاحتياطي الفيدرالي لن يكشف عن معدلات سعر الفائدة قبل منتصف عام 2015 على الأرجح، وهو يتحدث حتى الان عن استحقاق نهاية عام 2014.

اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح (FOMC) تعتقد أن عملياتها الحالية للشراء والبيع من الأوراق المالية في الأسواق المالية، وشرائه للأصول الجديدة يمكن ان "تمارس الضغط من اجل خفض أسعار الفائدة على المدى الطويل و تساعد في دعم سوق الرهن العقاري وتساهم ايضا في تهدئة البيئة المالية.

قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، يمكن تفسيره وان جاء في وقت متأخرا للأسباب التالية:

- كان يمكن للبنك المركزي اتخاذ الاجراء الثالث لتخفيف السياسات النقدية منذ عدة أشهر، ولكنه انتظر حتى رؤيته آثارها السلبية وتدخل قبل أيام قليلة من الانتخابات الرئاسية حتى لا تظهر اثار سلبية قبل الانتخابات،
- بن برنانكي، رئيس البنك الفيدرالي الامريكي الذي هدد المرشح الجمهوري بعدم تجديد ولايته، قدم يد العون لـ /باراك أوباما لدعم فرص العمل وإنعاش سوق العقارات. فإذا لم يؤدي هذا الوعد إلى خلق فرص العمل في عام 2013، فانه على الاقل قد خلق وهما بتحسن الاحوال وهذا مفيد لإعادة انتخاب الرئيس اوباما،
- بنك الاحتياطي الفيدرالي استجاب للضغوط الهائلة للنظام المالي من خلال خلق المال عن طريق تتبع قيم الأصول المالية،
- عملية خلق توقعات تحفيز النشاط الاقتصادي التي تعرف بـ QE3 يمكن ان تحفز الانشطة الاقتصادية والممتلكات العقارية. وفي حال فشلها فإن ذلك لا تظهر آثاره إلا بعد الانتخابات الرئاسية.
- انخفاض قيمة الدولار يكون مفيدا للصادرات الامريكية ولكنه يؤدي الي ارتفاع أسعار النفط اضافة الي ان الولايات المتحدة ستصبح مصدرا للمحروقات عام 2017 بفضل الغاز الصخري. واذا كان من غير الممكن تخفيض الأجور للمواطنين في الولايات المتحدة فانه يمكن أن نقلل من الأسعار النسبية للمنتجات المصنعة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- فهل يستطيع بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي وحده ولديه وسائل الرد في مواجهة الكونجرس المنقسم بين النواب الديمقراطيين والجمهوريين واستمرار حالة عدم الاتفاق على المسائل الاقتصادية والميزانية.
- إن قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، قد جاء بعد قرار البنك المركزي الأوروبي لشراء سندات خزائن الدول في منطقة اليورو التي تواجه صعوبات ولم يأتي من لأسباب مشروعة. والواقع أن الولايات المتحدة تستخدم ميزة وظيفة عملتها الوطنية كعملة دولية لإغراق العالم

بالدولار. العملة الامريكية هي على حد سواء عملة فواتير وعملة احتياطية للتبادل.

وفي كل هذا الخضم، ننسي نحن ما وصلت اليه الديون الهائلة في الولايات المتحدة التي تبلغ 16 400 مليار دولار. وسيكون النقاش محتدا بين ادارة الرئيس اوباما والجمهوريون حول رفع سقف مديونية هذا البلد في عام 2013.

رئيس البنك الفيدرالي الامريكي بن برنانكي كان قد اشار على انه على بينة من القيود المفروضة على مثل هذه التدابير، وأنها لم تكن "الدواء الشافي" لمشاكل الاقتصاد الأمريكي. فقد سبق وقال أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يمكن أن يؤثر على البطالة الدورية لكن ليس لديه اي تأثير على البطالة الهيكلية. فكما هو الحال في عمليتي إطلاق خطط التيسير الكمي Q1 Q2، فإن البلدان الناشئة القت باللوم على الولايات المتحدة في ضخ وتوليد تدفقات رؤوس الأموال التي تزعزع الاستقرار المالي العالمي.

الخوف من التضخم وصعوبة السيطرة عليه ومضاعفاته على المدى الطويل في شان العودة إلى السياسة النقدية العادية هي اراء تطرح بشكل قوي من جانب البلدان الاخرى.

والخوف الرئيسي هو أن هذه السيولة المصرفية، لا تقود إلى الاقتصاد الحقيقي ولكن إلى الأسواق المالية والمشتقات والسلع والمواد الاولية. فكما انه لا يمكننا اعطاء الماء الي الحمار الذي لا يشعر بالعطش، فهل سيقبل المواطن الامريكي على شراء العقارات او الاستهلاك اكثر إن لم يكن لديه ثقة في المستقبل؟

الزيادات في أسعار النفط هي نتيجة لهذه الوفرة في السيولة، وإضعاف الدولار وهذا سوف يقود الي مضاعفة تكاليف الإنتاج وإضعاف القدرة الشرائية للمستهلكين. البلدان الغير منتجة للنفط تعاني من ارتفاع سعر المنتجات النفطية والسلع الزراعية، وهو ما يؤدي لخلق ضغوط على الميزانيات الوطنية و واتساع الحركات الاجتماعية في البلدان النامية.

#### (6) حالة الدين في الولايات المتحدة :

الولايات المتحدة مع ديون تتجاوز 14.350 مليار دولار هي البلد الأكثر مديونية في العالم. و من اجل أن تكون قادرة على الاقتراض من الأسواق المالية، فان الإدارة الأميركية لا بد أن تحصل على إذن من الكونغرس ومجلس الشيوخ. هذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها هذا في هذه البلاد. إنها المرة الـ 67 منذ عام 1962 و العاشرة منذ عام 2001. وعندما يكون المجلسين من

نفس حزب الرئيس، فإن الأمر يمر كرسالة في البريد. الانسداد الذي شهدناه يظهر أن هناك هوة من الخلافات الأيديولوجية بين المحافظين وخصوصا من "الأصوليين" من أعضاء حزب حفل الشاي (تى بارتى) والديمقراطيين. الأولون يدافعون عن تدخل اقل للدولة وأكثر للسوق. وخلال الأزمة المالية العالمية عام 2007/2008، والتي نذكر أنها جاءت من الولايات المتحدة، كنا نظن أن هذا الخط من التفكير قد قتل في مهده. إن الولايات المتحدة هي المذنبة في الاختلالات في الأسواق المالية، في سنوات الثمانينات اختارت تعزيز سيادة المال بدلا من الإنتاج والعمل. الدين الإجمالي العام والخاص هو 50.531 مليار دولار ولكن لو وضع ذلك أمام الدخل الخاص للشركات و المصارف والأسر لوصل مجموع هذا الدخل إلى 36.295 مليار دولار، الفرق هو 14.235 مليار دولار.

والـ 7000 مليار دولار من الاستثمارات الأميركية في العالم تكسب أكثر من الأرباح ادا ما قورنت بما تدفعه من فوائد للبلدان التي تقترض منها. ولكن من الواضح أنه ينبغي للمرء ألا يقارن الديون العامة بالديون الخاصة، لأنه في العديد من الأحيان لا يعوضان بعضهما البعض. وهذا هو الحال في اليونان حيث أن 350 مليار يورو من ديون الدولة لا علاقة لها مع الـ 200 مليار يورو من المدخرات الخاصة للأفراد اليونانيون الموجودة في سويسرا أو في أماكن أخرى. المواجهة بين الإدارة الأميركية والكونغرس سوف تكلف حسب قول جيه. بي. مورغان 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013. عندما اتفقتا السلطتين التنفيذية والتشريعية على رفع سقف الديون مارس 2013، وأعرب الجمهوريون نيتهم طلب تخفيضات جذرية في الإنفاق العام. لكن الرئيس الأمريكي حذر من انه : " في حالة ان الكونجرس رفض اعطاء الولايات المتحدة مكانية دفع فواتيرها في الوقت المناسب، فان العواقب يمكن ان تكون كارثية لكل الاقتصاد العالمي. المرة الأخيرة التي هدد فيها الكونغرس بتعطيل الميزانية، عانى اقتصادنا بأسره من ذلك. عائلاتنا وشركاتنا لا تتحمل مرة أخرى مثل هذه اللعبة الخطيرة ". ومنذ أغسطس 2011، تصنيف الولايات المتحدة يمكن ان يتعرض لمزيد من التدهور كما عبرت عن ذلك وكالة ستاندرد اند بورز تصنيف، والتي جعلته يفقد تصنيفه الثلاثي A.

نحن نشهد معركة الأيديولوجية مضاعفة بلعبة انتخابية. ويعتقد الجمهوريون وخصوصا الجناح المحافظ المتطرف من حزب الشاي في منحنى لافر الشهير الذي يقول إن التخفيضات الضريبية

توسع القاعدة الضريبية وبالتالي تجلب المزيد من الإيرادات، على عكس فرض المزيد من الضرائب فإنه يعمل على قتل الضرائب. هذه الحجة التي يطبقها الجمهوريين منذ عهد رونالد ريغان تؤدي فقط إلى زيادة الديون المفرطة والمضاربات الإضافية في الأسواق المالية. فمن الواضح أن الوفرة المالية للأغنياء ليست موجهة للاستهلاك بل للاستثمارات المالية. وعلى النقيض فإن الخفض حاد في الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب على الطبقة الوسطى والمحرومة، من خلال الضرائب المباشرة أو غير المباشرة تؤدي إلى الحد من فرص الاستهلاك وهو ما يعطل النمو.

الجمهوريون مدعومون من قبل جماعات الضغط صناعة الأسلحة يعتقدون بأن على الولايات المتحدة أن تفرض بالقوة سياساتها الاقتصادية. فيما يتعلق بالضرائب، أنهم يدافعون عن ناخبهم ولا يعيرون للتضامن مع الفقراء أي أهمية. استخدام طريقة تسهيل الديون، والتي ادنتها في منشوراتي انتقد في اجتماع لجنة السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي (اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة) بتاريخ 3 يناير 2013، التي أشارت لهذا الأمر.

برامج إعادة شراء سندات الخزنة الأمريكية والأصول المدعومة بالرهن العقاري بمعدل 85 مليار دولار شهريا لا تحظى بالإجماع بين أعضاء هذه اللجنة. البعض يريد أن توقف هذه البرامج قبل نهاية عام 2013، في حين أن آخرين يطالبون بوقفها على الفور. لكن رسميا سوف يستمر هذا التسهيل الكمي حتى يتحسن سوق العمل في الولايات المتحدة.

وحتى الآن، طرق التسهيل الثلاثة للقيود النقدية QE، التيسير الكمي، والتي تعتمد على طباعة المزيد من العملة، تعزز التكهّنات في الأسواق المالية ومشتقاتها والموجودات من السلع الآجلة، التي لا تحفز الاقتصاد الحقيقي. وبالمثل لا يمكننا إجبار الحمار غير العطشان على شرب الماء، فالأمريكيون لن يستثمروا في العقارات والمنتجات النهائية بسبب وفرة السيولة. مناقشات الموازنة والخلافات بين الجمهوريين وأوباما ليس من المرجح أن تخلق الثقة بين المستهلكين والمستثمرين. في واشنطن كافة القوى السياسية تنتظر إلى انتخابات منتصف المدة لعام 2014، والتي يمكن أن ترجح كفة الأغلبية في اتجاه أو آخر. نتوقع أن عام 2013 يشكل عام عدم الاستقرار السياسي الأكثر صعوبة إلى جانب الشكوك حول مستقبل الولايات المتحدة.

الاقتراح بإصدار قطعة من البلاتين تساوي 1000 مليار دولار من قبل وزارة الخزانة لإيداعها في حساب الحكومة الاتحادية في البنك المركزي تسمح تلقائياً بإدارة الائتمان. وستضمن الإنفاق العام ودفع الفواتير العامة، حتى في حالة الاختلاف على رفع مشروع قانون سقف الدين. وإذا كانت القوانين تحد من إصدار العملة أو الذهب من قبل السلطة التنفيذية، لا شيء يمنع من إصدار البلاتين.

هذه الخدعة تسمح في تصوري للضغط على الجمهوريين وإعطاء فسحة للديمقراطيين في المفاوضات التي ستكون صعبة. ومع ذلك، فالمحاكم الأمريكية يمكن أن تفسر هذا الاستثناء بأنه خدعة للالتفاف على إرادة الكونغرس. وبالإضافة إلى ذلك فإنه سيكون ضربة قوية للمصادقية المالية للولايات المتحدة. فبعد الاتهامات بإغراق العالم بالعملية، فإن العم سام أصبح مجبراً على استخدام قطعة من البلاتين، وهذا سيكون مثيراً للسخرية!

ابحاثي في الأسواق المالية لأكثر من 30 عاماً وجعلتني أقول إن الزعيم الوحيد هو وول ستريت، ولكن الأسهم الأوروبية يمكن أن تمثل ثقلاً موازياً في حالة اندماجها. أخطاء التوجه الليبرالي للجنة بروكسل التي يعتقد أعضائها في فضائل الأسواق وقدرتها على تنظيم نفسها أدت إلى أزمة 2008/2011 التي تظهر بوضوح خطأ التوجه الليبرالي.

في عام 2007، بورصة باريس، من خلال يورونكست، توحدت مع وول ستريت ونتج عن ذلك ميلاد شركة نايز- يورونكست في بورصة نيويورك. في نهاية عام 2012، نايز- يورونكست تم شراؤها من قبل شركة أمريكية تدعى ICE والتي أعلنت أنها تريد الانفصال عن يورونكست مع الحفاظ فرع لايف الذي يعمل في سوق المشتقات المالية المربحة.

هناك بورصات كثيرة في أوروبا مثل لندن، باريس، فرانكفورت. وبالطبع، فرانكفورت ولندن تعدان المنافستان القويتان لبورصة باريس. وبعض الأرقام الصادرة عن (DLS) تقول إنه في عام 1998 فإن الشركات الفرنسية مولت سوق الأوراق المالية، في حدود 42.9%. في عام 2012، انخفضت النسبة إلى الثمن! في عام 2007، فقط 52 شركة مولت بورصة يورونكست باريس، وفي عام 2012، تقلصت إلى 10 شركات فقط !!!



اتفاق سري بين بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنوك الكبيرة مثل بنك جولدمان ساكس، جي. بي. مورغان، ينص على عدم استخدام السيولة التي ضخمها بنك الاحتياطي الفيدرالي في المضاربة على المواد الأولية وتوجيهها نحو الأصول والاسهم، وهو ما يشير بوضوح من خلال الأصول المالية الماضية تبعا لعمليتين التيسير الكمي (التيسير الكمي أو شراء سندات الدولة والعقارات) التي أطلقها البنك الفيدرالي بعد الأزمة المالية لعام 2008. بنك الاحتياطي الفيدرالي على علم بأن ارتفاع اسعار المنتجات النفطية والغذائية سيكون لها تأثير على القوة الشرائية للمستهلك، وتكاليف الإنتاج والدولة الميزانيات التي تدعم البنزين والسلع الاساسية. الهيمنة كاملة على الأسواق والحديث فقط عن الاسهم. وهذا دليل على ازدواجية السلطات النقدية والبنوك الرئيسية وسط هيمنة الولايات المتحدة على الأسواق المالية. ويجري تشكيل فقاعة كبيرة، دون تحقيق النمو سوف تنفجر. وهذه بداية سيئة.

ما قلته على القنوات الفضائية التركية العربية يوم الأحد 2013/03/17 ان المانحين لـ قبرص - الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي - دعا إلى فرض ضريبة خاصة بمعدل 6.75% على جميع الودائع المصرفية الأقل من 100.000 يورو و 9.9% فوق هذا السقف، واقتطاع الضريبة على الفائدة على هذه الودائع. الديون القبرصية بلغت 17 مليار يورو، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي. النظام المصرفي القبرصي يأوي 69 مليار يورو، منها 37% من قبل غير المقيمين. 20 مليار يورو على الأقل تخص مواطنين روس. ومن خلال عدم لعب البنك المركزي الأوروبي لدور المقرض كملاذ أخير، فان مجموعة اليورو والترويكا قامت بأمر غير مسبوق. المستثمرين في منطقة اليورو سوف يساهمون في حالة افلاس البنوك. واقتراحي، هو ان يتم اتفاق بين الحكومتين الروسية والقبرصية يغطي جزء من الديون من وغسيل الأموال والتحويلات غير المشروعة لرأس المال هو حل مرضي. ولكن لن تقبل الدولة الروسية "الديمقراطية جدا" أبدا بهذا الاقتراح.

#### (7) من هم الدائنون للولايات المتحدة؟

من اصل 14.270 مليار دولار من الديون في نهاية يوليو 2011، من 9.656 مليار دولار أي 67% مملوكة من قبل مستثمرين من القطاع الخاص :

1. مجلس الاحتياطي الاتحادي : 1.427 مليار دولار

2. الاستثمار الخاص: 8.229 مليار دولار للأجانب

- الصين: 1152.5 مليار دولار
- اليابان : 907 مليار دولار
- المملكة المتحدة : 333 مليار دولار
- البلدان الأعضاء في منظمة أوبك : 221.5 مليار دولار
- البرازيل : 207 مليار دولار
- تايوان : 154.5 مليار دولار
- جزر الكاريبي: جزيرة 138.1 مليار دولار
- روسيا : 125.4 مليار دولار
- هونغ كونغ : 122.4 مليار دولار
- سويسرا : 112 مليار دولار

وصناديق أخرى تحت إدارة الأموال العامة تصل قيمتها إلى 4.613 مليار دولار أي 32.3% منها :

- صندوق الضمان الاجتماعي : 2.606.6 مليار دولار
- صناديق المعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية : 782.7 مليار دولار

- صناديق التقاعد، والرعاية الطبية (الصحة): 337.3 مليار دولار

(8) هل هناك أي خطر للعدوى إلى البلدان المدينة الأخرى في منطقة اليورو

أو حتى لشركاتها؟ وهل هناك خطر جديد من الركود الاقتصادي في أوروبا؟

نسبة العجز/الناتج المحلي الإجمالي/ في الميزانية ينبغي أن يكون في الواقع بنسبة 3% ولكن ماذا عن احترام هذا الهدف في أوقات الأزمات. البلدين الرئيسيين ألمانيا وفرنسا انتهكتا الامتثال لهذا المعيار، مرارا وتكرارا، وذلك باستخدام بعض الأحيان عمليات محاسبية مصطنعة التي لا يمكن أن تخدع أحدا. أزمة الديون في البلدان الأكثر ديونا (البرتغال، إيطاليا، اليونان، إسبانيا، في الربع الأول من عام 2010، كشفت أن بعض الدول مثل اليونان كانت دائما لا تقدم حسابات وطنية صحيحة. ومن هنا جاء اقتراح صندوق النقد الأوروبية الذي يتوقع أن يتدخل في إدارة مخاطر

إعادة الديون من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال تطبيق غرامات مالية على الدول التي لا تحترم المعايير لاتفاق ميثاق الاستقرار.

في فرنسا، من المتوقع تحقيق معدل نمو قدره 1.75% و 1.50% في أوروبا بشكل عام. إذا سارت الأمور وفقا للخطة المحددة سابقا، لن يكون لدينا حالة من الركود ولكن سيكون لدينا معدل نمو يبلغ حوالي 0% (و 0.20% في إيطاليا وإسبانيا على سبيل المثال). ولكن في حالة إفلاس لعدم سداد التزاماتها - كما هو الحال في اليونان - فإن الوضع قد يزداد سوءا.

ويرتبط الخطر الآخر بالدور السيئ الذي تلعبه وكالات التصنيف. إذا استمروا في إسقاط تصنيفات الدول، فإن هذه الأخيرة سوف يجدون صعوبة في الاقتراض من الأسواق المالية وهذا الوقت بالذات يلوح في الأفق شبح السيناريو الكابوس: إن وجود دولة مفلسة تواجه رفض البنوك لإقراضها نتيجة ضخامة مديونيتها والتي تواجه صعوبات. ومع ذلك، ووفقا للمؤشرات المتوفرة حاليا لدينا، فإن سيناريو الركود ليس من الممكن بعد، وعليه ليس هناك خطر من تعرض دولة إلى الإفلاس إلا نتيجة للمستوى العال جدا من الديون والتي تواجهها أيضا العديد من البلدان في منطقة اليورو.

لا بد لنا، في رأيي، من وجود صندوق نقد أوروبي يجمع الديون العامة والاقتراض من الأسواق المالية و إعادة إقراض الدول التي تواجه صعوبات. ولكن مشكلة سياسية حادة تظهر: الألمان ليسوا على استعداد لإعطاء شيك على بياض لدول البحر المتوسط الأوروبية التي "لا تعمل بشكل كافي" مما يشجع الدول الأخرى على ممارسة سياسات متراخية.

يوم 19 أبريل 2013، أثبتت ثلاثة من خبراء الاقتصاد الأمريكي أن دراسة مشهورة أعدت من خلال كارمن راينهارت وكينيث روغوف قد أدت إلى نتيجة غير صحيحة بسبب خطأ في جداول البيانات إكسل. المؤلفان أظهرا أن دينا عاما يتجاوز 90% من الناتج المحلي الإجمالي سوف يولد في المتوسط، ركودا بنسبة 0.1%. المشكلة أنه في حالة إعادة تكرار العمليات الحسابية، فإن النتيجة هي في الواقع تحقيق معدل نمو 2.2%. وهذه تعد علة حقيقية تأتي في وقت يشهد فيه النقاش حول الأضرار الجانبية المرتدة الناتجة عن التقشف الصارم في الميزانية.

من أجل فهم أفضل لمصطلح "هاوية الميزانية"، من الضروري الإشارة إلى الاتفاق الذي تم في شهر أغسطس 2011، بين الديمقراطيين والجمهوريين الذي استشعر خطورة غياب خطة رئيسية لخفض الديون العامة قبل 31 ديسمبر 2012، والبالغة 600 مليار دولار من الإنفاق الحكومي

الإضافي. غياب الاتفاق كان سينتج عنه الإلغاء التلقائي للتخفيضات الضريبية المطبقة في عهد جورج دبليو بوش. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الضرائب لجميع دافعي الضرائب. ومن شأن هذه التخفيضات أيضا ان تؤثر على نصف الإنفاق الدفاعي - التي يعارضه بشدة الجمهوريون - والآخر، تخفيض المساعدات العامة في مجالات مثل التعليم والحصول على الرعاية الصحية والإسكان والدعم والمعوقين، والصحة، والتقاعد ... الخ.

دون هذا الاتفاق، ووفقا لتقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي، فان الناتج المحلي الإجمالي يمكن ان ينكمش الي 0.5%. باراك أوباما كان على حق عندما قدم نفسه بأنه هو الفائز عندما أعرب عن ذلك قبل بضع ساعات من تصويت في مجلس الشيوخ على الاتفاق في 1 يناير 2013 قائلا: " لنضع في اعتبارنا أنه قبل شهر واحد فقط، والجمهوريين في الكونجرس يقولون أنهم لن يوقعوا على زيادة الضرائب للأغنياء. إلا أن هذا الاتفاق الذي سيتم توقيعه سوف يزيدها وبشكل دائم " سوف تستمر الطبقة المتوسطة في الاستفادة من التخفيضات الضريبية وسوف يتحصل 2 مليون عاطل عن العمل على حقوقهم من الإعانات والتي هي في نهاية استحقاقها.

ومع ذلك، فقد فشل الرئيس الأمريكي في اعتماد زيادة الضرائب على ذوي الدخل الذي يزيد عن 250.000 دولار. فقط الذين يزيد دخلهم عن 400.000 دولار (للزوجين) سوف تزيد ضرائبهم من 35% إلى 39.6%. والضرائب على أرباح رأس المال سوف تزيد من 15% إلى 20%. البيت الأبيض أيضا تراجع عن فرض ضريبة على العقارات.

المتخصصين حول الاتفاق أعطوا مهلة شهرين لبدء مناقشات جديدة بشأن إجراء تخفيضات في نفقات الميزانية. لكن الرئيس حذر من انه لن يقدم تنازلات من جانب واحد: " اذا كان الجمهوريون يعتقدون أنني سوف انهي المهمة إلا من خلال التخفيضات في الإنفاق (...)، فهذا لن يحصل طالما انا في الرئاسة، وقال انه يجب أن تكون التضحية مشتركة. وأنا سأبقى على مدى السنوات الأربعة المقبلة"

ومن الواضح ان التنازلات حول تخفيضات الانفاق سوف تكون صعبة. باراك أوباما يمكن ان يدعم خفض الإنفاق العام الصحي (التأمين الصحي للمتقاعدين والفقراء)، ويدعو إلى خفض عام في تكاليف الرعاية الصحية. وعلى العكس فانه يدافع بشدة عن تخفيضات ميزانية الدفاع الشيء الذي يرفضه الجمهوريين.

## القسم 2:

## اصلاح النظام النقدي الدولي

النظام النقدي الدولي هو عبارة عن مجموعة القواعد والأعراف والوسائل والتسهيلات والتنظيمات التي تؤثر في نظام المدفوعات الدولية. وهناك تصنيفين للنظام هما:

الاول يصنف تبعاً للطريقة التي يتحدد بموجبها سعر الصرف، فيقال هنالك نظام لسعر الصرف الثابت، او نظام سعر الصرف الثابت مع نطاق ضيق من التقلبات حول القيمة الاسمية، او نطاق واسع من التقلبات، او نظام سعر الصرف العائم المدار، او نظام سعر الصرف العائم الحر، او نظام سعر الصرف القابل للتكيف .

والثاني يصنف تبعاً للصيغة التي تتخذها الاحتياطات الدولية، فيقال هنالك قاعدة الذهب - عندما يكون الذهب هو الاحتياطي الدولي الوحيد، او قاعدة الثقة التامة بإحدى العملات كقاعدة الصرف بالدولار دون أن تكون هناك أي علاقة بالذهب، أو قاعدة الصرف بالذهب وهي مزيج بين النظامين السابقين.

إن النظام النقدي الدولي الصحيح، هو ذلك النظام الذي يسمح بزيادة تدفق التجارة الدولية والاستثمارات ويعمل على توزيع منافع التجارة بين الدول بعدالة. و يقيّم عادة بالاستناد الى ثلاثة معايير هي: التقويم والسيولة والائتمان حيث يشير التقويم الى الطريقة التي يمكن بواسطتها معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، فالنظام الجيد هو الذي يقلل التكلفة والوقت اللازم لتصحيح الخلل الى اقل ما يمكن. أما السيولة فتشير الى الكمية المتوفرة من الموجودات الاحتياطية الدولية اللازمة لتسوية الخلل المؤقت في ميزان المدفوعات، فالنظام الجيد هو الذي يوفر الاحتياطات الدولية الكافية التي تمكن الدول من تصحيح العجز في ميزانها بدون حصول انكماش في اقتصادها. أما الثقة فتشير الى الإدراك بان آلية التقويم تعمل بكفاءة وان الاحتياطات الدولية سوف تحافظ على قيمتها المطلقة والنسبية.

وقد ظهرت النقود تاريخياً، خلال عمليات التبادل السلعي، أي بظهور التخصص وتقسيم العمل الاجتماعي والإنتاج من أجل السوق، وتدل دراسة التاريخ الاقتصادي، على أن الإنتاج السلعي الذي خلق عمليات التبادل وظهور النقود في خضم تطوره، قد اكتملت ملامحه ورسخت أسسه في نمط الإنتاج الرأسمالي، وبناء عليه نلاحظ أنه من الصعوبة بمكان أن نتحدث عن وجود نظام نقدي عالمي (وليس نقود) قبل ظهور هذا النمط الإنتاجي وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال، أن الإنتاج السلعي لم يكن موجوداً قبل ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي.

ذلك أن وقائع التاريخ تؤكد أن الإنتاج السلعي كان موجوداً في تشكيلات النظم الاقتصادية الاجتماعية السابقة على نمط الإنتاج الرأسمالي، ففي نمط الإنتاج العبودي والإقطاعي، كان الإنتاج السلعي موجوداً بدرجات متفاوتة. لكنه لم يلعب الدور القيادي في النشاط الاقتصادي. فقد كان الاقتصاد السائد في هذه التشكيلات هو الاقتصاد الطبيعي الذي يتكون من وحدات اقتصادية متماثلة، يقوم كل منها بإنتاج ما يلزمه وما يحتاج إليه، وكان الشطر الأعظم من الإنتاج يستهلك في مواقع إنتاجه، أما الجزء الأقل من الإنتاج فكان يعرض في الأسواق بغرض التبادل، وفي ظل الاقتصاد الطبيعي الذي ساد هذه التشكيلات لم تكن النقود تلعب دوراً يعتد به في النشاط الاقتصادي، حيث أن القسم الأكبر من عمليات التبادل كان يتم في إطار المقايضة، أي مواجهة سلعة بسلعة، أو بسلع أخرى، ومع ذلك نلاحظ أنه حتى في ظل الاقتصاد الطبيعي كانت العلاقات التجارية بين مختلف مناطق العالم تسوّى من خلال النقود السلعية، وبالذات المعادن النفيسة.

لا تستطيع أي دولة تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ما لم تتوفر على نظام نقدي قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد ومراقبة وتحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي. وكذلك على الصعيد الدولي فلا تكون هناك تجارة مزدهرة ولا علاقات تجارية متطورة بين الأقطار ما لم يكن هناك نظام نقدي يتوفر على قواعد وآليات التي تضمن استقرار نقدي دولي وتوفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم المعاملات الدولية.

كان هدف من وضع النظام النقدي الدولي هو أن يكون مصدر للاستقرار النقدي الدولي إلا أن التجارب بينت أنه كان في بعض المراحل التي مر بها مصدر الاضطرابات وعدم الاستقرار الاقتصادي الدولي وهذا لعدم قدرته على استيعاب المتغيرات الدولية. فلكي نستطيع أن نقول أن لدينا نظام نقدي دولي يجب أن يتوفر على مجموعة من العناصر، أولها أن يكون يتوفر على وسيلة دفع تحضاً بقبول دولي (سواء الذهب، عملات قابلة التحويل، أصول أخرى، حقوق السحب الخاصة) وكذلك يجب أن يتوفر على تنظيم مؤسساتي يعمل على إشراف وتسهيل المبادلات. ومن خلال تتبعنا للمراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي نجده أنه مر بعدة مراحل وتغيرات كثيرة والتي لم تكن بمحض المصادفة وإنما كانت إملاء على أو من سبيل التغير وإنما كانت ضرورية فرضت عليه الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية.

نظام بريتون وودز كان يقوم على ركيزة رئيسية هي التزام الخزانة الأمريكية ببيع الذهب بسعر الأوقية 35 دولار إلى البنوك المركزية والمؤسسات النقدية في لعالم، فإذا ما زادت الالتزامات قصيرة الأجل المرتبطة بمقدار مخزون الذهب الأمريكي دون الزيادة في كمية الذهب، كان ذلك تعبيراً عن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي و به خلف هذا العجز التقليل بشدة من احتياطات الذهب في الخزانة الأمريكية، وساد اليقين بضرورة تعديل أسعار العملات و إزاء فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع الدول التي حققت فوائض ضخمة برفع سعر صرف عملاتها أصبح من ضرورة اللجوء أمريكا إلى تخفيض قيمة الدولار في حين بدأت التحويلات الكثيفة من الدولار الأمريكي إلى العملات القوية الأخرى الأوروبية منها الأمر الذي أدى حدوث مزيد من الاختلالات في ميزان المدفوعات الأمريكي وهنا اضطر رئيسها آنذاك أن يعلن في 15 أغسطس 1971، تعليق قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب معلناً بذلك نهاية نظام بريتون وودز.

ومنذ عام 1973 يقوم النظام النقدي الدولي على قاعدة التقويم المدار لأسعار الصرف ووفقاً لهذه القاعدة تضطلع السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية التدخل في السواق الصرف الأجنبي للحد من آثار تقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف. والواقع إن هذا النظام لم يقصد أحد اختياره بل فرض هذا النظام نفسه عقب انهيار نظام بريتون وودز وبفرض مواجهة الفرض التي سادت أسواق الصرف الأجنبي والمضاربات التي أحدثت العديد من الاختلالات. وفي عام 1976 اعترفت "اتفاقيات جاميكا" رسمياً بنظام التقويم المدار وتركت لكل دولة حرية اختيار نظام الصرف الأجنبي الذي يناسبها بشرط عدم الأضرار بشركائها في التجارة أو بالاقتصاد العالمي ككل.

و لا تزال الدول في ظل نظام التقويم المدار تحتاج إلى احتياطات دولية للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الحد من آثار تقلبات سعر الصرف في الأجل القصير. وفي الوقت الحالي فإن هذا التدخل يتم في الغالب بالدولار الأمريكي. و وفقاً لاتفاقيات جاميكا قام صندوق النقد الدولي ببيع سدس (6/1) ما يحوزه من ذهب في السوق الحرة خلال الفترة من 1976 و حتى 1980 مستغلاً حصيلة البيع في مساعدة الدول الأكثر فقراً مؤكداً التزامه باستبعاد الذهب كأحد عناصر الاحتياطات الدولية كذلك تم إلغاء السعر الرسمي للذهب (35 دولار للأوقية) وتم الاتفاق على ألا تعقد أية معاملات بالذهب في المستقبل بين الصندوق وأعضائه ورغم ذلك

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق لا يزال يحسب قيمة حيازته من الذهب وفقا للسعر الرسمي الذي كان مساعدا قبل عام 1971 وهي 35 دولار للأوقية.

ويبدو ان مهمة اصلاح النظام النقدي الدولي بعد الازمة الالية الاخيرة، تزداد صعوبة وإن التحديات تتصاعد في ظل أجواء الغموض الاقتصادي ومخاوف وقوع الاقتصاد العالمي في ركود مزدوج.

ومع اجتياح الازمة المالية الدولية العالم كله، بدأت الكيانات الاقتصادية سواء المتطورة او النامية تزيد من وثيرة المطالبة بإصلاح النظام النقدي الدولي.

وتري هذه الكيانات ان النظام النقدي الدولي الحالي الذى شكلته العملات الاحتياطية في دول منفردة، يوجد دائما تناقض بين سياسة النقد المحلية ومطالب جميع الدول للعملة الدولية للاحتياطيات، وتتم المطالبة بخلق عملة دولية احتياطية منفصلة عن دول منفردة وقادرة على المحافظة على بقائها ومستقرة على المدى الطويل في قيمتها، مما يزيل العلل الملازمة الناتجة عن استخدام عملات وطنية تركز على الائتمان. باعتبارها مدخرا احتياطيا دوليا، وهو هدف اصلاح النظام النقدي الدولي. الولايات المتحدة ترفض أي حديث عن خلق عملة دولية، باعتبارها دولة تصدر الدولار الذى يعد عملة دولية رئيسية جارية للاحتياطيات، حيث رفضت الحكومة الامريكية الحالية رفضا تاما الحديث عن خلق عملة دولية للاحتياطيات.

وقال الرئيس الأمريكي باراك اوباما مؤخرا انه يري اي ضرورة لخلق عملة دولية /جديدة/ للاحتياطيات. ويرى بعض المحللون ان المناقشات حول خلق عملة دولية جديدة للاحتياطيات، تتعرض لمعارضة من قبل الدول الرئيسية التي تصدر العملات الدولية للاحتياطيات في الوقت الحاضر بكل التأكيد، لان هذه الدول من المؤكد ان لا ترغب في التخلي عن الفوائد الهائلة التي تحققها من اصدار العملات الدولية للاحتياطيات، ولكن ذلك لن يوقف المناقشات حول ضرورة اصلاح النظام النقدي الدولي.

## 1. اصلاح المؤسسات المالية الدولية

ما هو دور صندوق النقد الدولي في الازمة المالية الراهنة وإصلاح النظام المالي العالمي الذي يطرح نفسه هو كقضية لا تزال سائدة في المناقشة الحالية؟

في كلمتها الافتتاحية، رحبت كريستين لاغارد (المتخصصة في القانون) وحيث ان العمل الذي قام به سلفها د. شتراوس كان، وهو اقتصادي بارع. في عام 1980، تمتعت بالفعل عندما كان



أستاذي، ونال احترام الجميع في جامعة باريس العاشرة، و كان من أفضل أساتذة العلوم الاقتصادية في ذلك الوقت. لا أعتقد أن المديرية العامة الجديدة لصندوق النقد الدولي سوف نفعل ما هو أفضل، ولكن سيكون لها دور تنسيقي في التنازلات والتفاوض، ومهنتها كمحامية ستساعدنا على القيام بذلك. ولكن هامش مناورتها سيكون محدود و عليها الاستعانة بطاقم يضم اقتصاديين بارعين مثل الفرنسي أوليفييه بلانشار والصيني مين زو، المستشار الخاص لـ/ دومينيك سترأوس كان، والذي عين في منصب نائب المدير العام.

الفكر الليبرالي خيم على السياسات السائدة في المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي. وإذا كان في الوقت الحاضر، قد تم التسليم بإفلاس توصيات الصندوق فشلها، فمن الضروري تبيان النتائج

الفشل الواضح للسياسات الليبرالية المتطرفة، وهو ما نددت به في كل أعمالي و حذرت من كل العواقب السلبية على اقتصاديات البلدان النامية، وهو ما يحتم تغيير هذه العقيدة.

وبشكل أكثر عموماً فإن الدول هي التي تتخذ القرارات الرئيسية، و خصوصاً في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا. لقد شهدنا في الماضي كيف استخدمت الولايات المتحدة صندوق النقد الدولي لصالح حلفائها المخلصين مثل مصر. الملفات الثلاثة التي تواجهه ولاية لاغارد هي إصلاح النظام النقدي الدولي، وتنظيم التمويل الدولي ودعم البلدان المثقلة بالديون.

التقلبات الطائشة في سعر صرف الدولار ليست هي السبب الوحيد للاضطرابات التي تغير وضع العملات الهامشية، وهناك عوامل أخرى كثيرة تشارك في زعزعة استقرار النظام النقدي. الجدل الحالي حول العولمة الاقتصادية والمالية لم يبدأ إلا الآن. تم تقديم حلول للخروج من الأزمة لكن دون أن تحصل هذه الحلول على إجماع الغالبية حولها. ويجب أن يتم وضع نظام جديد لـ بريتون وودز على أساس أسعار صرف ثابتة في مؤسسة نقد متعددة الأطراف، التي لها السلطة الكافية لفرض نفسها على الجميع، من دون هيمنة الدولار. وهذا النظام سيقوم بإدارة نظام المدفوعات الدولية.

الصين وروسيا وإلى حد أقل فرنسا وألمانيا كانوا خلال قمة دول العشرين قد دعوا إلى إعادة إنشاء النظام النقدي الدولي. ويتوجب أن يختفي الدولار لصالح عملة دولية جديدة. إنها الأزمة المصرفية و المالية والاقتصادية في سنوات 2009/2007 التي أطلقت هذا الطلب. مشكلة العملة الدولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة تنظيم القطاع المصرفي والمالي ومنطق ليبرالية السوق

التامة. 60% من احتياطات النقد الأجنبي تحتفظ بها الاقتصاديات النفطية والصين وروسيا واليابان.

وكما أن الدولار هو العملة الوحيدة الدولية وفي الأسواق المالية الأمريكية وهو أيضا الوحيد فقط في الأسواق المالية السائلة، عليه فان حصول آخرين على وسائل المدفوعات الدولية يتطلب المرور من خلال الديون في النظام المالي الأميركي.

كثير من البلدان تستخدم الدولار كعملة مرجعية ثابتة ويشمل ذلك المملكة العربية السعودية ودول الخليج وبعض الدول في أميركا اللاتينية وآسيا.

حاليا في الولايات المتحدة، التي تتمتع بحق النقض في مؤسسات بريتون وودز، وهذه الهيمنة خصوصا للدولار كعملة احتياط دولية، هي مقبولة عموما من جانب كافة البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم. ونتيجة لذلك اضطرت البلدان الساعية للنمو وأيضا البلدان الأخرى المتقدمة وإن بدرجة اقل إتباع سياسات تقشفية.

الصين وضعت ما يقرب 750 مليار دولار من احتياطيها من النقد الأجنبي (التي تقدر بنحو 2000 مليار دولار) في سندات الخزانة الأمريكية في نفس الوقت الذي تنتقد فيه تلك العملة. الصينيون بحاجة لتقديم الديون لعملائهم المفضلين من الأميركيين. الصناديق السيادية في الشرق الأوسط لديها منطوق مختلف فرضته الاعتبارات الجيوسياسية والاستراتيجية. حتى المملكة العربية السعودية (يقدر صندوق الثروة السيادية بمبلغ 300 مليار دولار) والإمارات العربية المتحدة (والتي احتياطاتها من النقد الأجنبي تقترب من 875 مليار دولار) اختارت إبقاء أسعار الفائدة ثابتة (الربط) بين عملاتها وبين الدولار.

وهذا يعني أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تستمر إلى أجل غير مسمى على وضع مدخرات العالم في خطر من المدينين على سداد أموالهم بشكل مذهل.

وإذا كانت الولايات المتحدة وبصورة منهجية ومستدامة تعيش فوق إمكانياتها عن طريق استهلاك يتجاوز قدرتها الإنتاجية فذلك يرجع إلى المكانة المتميزة لعملة.

وتراكم الأصول المالية في الولايات المتحدة ينطوي على مخاطر كبيرة عامة. وهي قائمة بفضل نظام نقدي دولي قائم على الدولار الملك.

يعتبر النفاق العام والذي يكمن وراء انتشار نظام التمويل العالمي هو المصدر الرئيسي لمشاكلنا اليوم. خيانة الأمانة من جانب المؤسسات المالية وعدم كفاءة السياسات هي جزء من عوائد هذه الأزمة.

عولمة التمويل يؤدي إلى الحد الأقصى لتحرير تدفقات رأس المال بينما يسلب القوة من اللاعبين الماليين الخاصين الذين يعتمدون في حالة الخطأ في تقييم المخاطر على الدولة، ودفاعي الضرائب في نهاية المطاف.

الانتقادات الكبيرة للمؤسسات المالية تمكنهم، في حالة خطر الإفلاس، من فرض تدخل السلطات العامة لإعادة ترتيب النظام كله. مفهوم حجة المجازفة الشاملة كآلية لتحويل الدولة من مسؤولية الجهات المالية الخاصة التي تجني أرباحاً ضخمة من هذا النظام الذين يريدون فرضه والذي يعمل وفقاً لقانون السوق، في سبيل معاقبة الخيارات الاقتصادية الخاطئة. ومن غير المفهوم أن قمة العشرين G20 وقمة الثمانية G8 لا تذهب أبعد من ذلك في تنظيم الأسواق المالية. قد يتساءل المرء عن قدرة الدول على تغيير قواعد اللعبة ودورهم في تعميم الخسائر والخصخصة و الأرباح.

وحول اتفاق الاول من أغسطس 2011 على رفع سقف الديون الأميركية، كما توقعت عبر وسائل الإعلام قبل إسبوع، أن حلاً وسطاً بين باراك أوباما والديمقراطيين من جهة والنواب الجمهوريين من جهة أخرى سيفرض نفسه. و المجهول يبقى هو بنود الاتفاق. في الاول من أغسطس، الطرفين اتفقا على زيادة سقف الدين العام لتصل قيمتها إلى 2100 مليار دولار. وتلقى الرئيس الأمريكي مبلغاً كبيراً بما يكفي لتمويل انتخابات عام 2012. في الواقع باراك أوباما الذي يريد أن يركز محور أعماله على حماية فرص العمل ومكافحة البطالة لا يريد حلاً معيباً اقترحه (الجمهوريين) لإيجاد حل لمشكلة الديون على مرحلتين. في البداية، فإنه يريد رفع سقف الديون إلى 900 مليار دولار وهي من شأنها أن تسمح للدولة الاقتراض إلى نهاية السنة. في المقابل، تم تخفيض الإنفاق الحكومي بقيمة 1200 مليار دولار. في الخطوة الثانية، فإن لجنة من الحزبين ستكون مسؤولة عن تحديد مصادر جديدة للاقتصاد، ومن المتوقع أن تصل قيمتها إلى 1800 مليار دولار.

حزب حفل الشاي (لو تى بارتي)، وهو فرع أكثر تشدداً في الحزب الجمهوري والأكثر رجعية وليبرالية متطرفة لا يريد زيادة ضريبة بنسبة 2% على الأكثر تفرض على الأثرياء (نوي الدخل

الدى يزيد عن 250.000 دولار) وضريبة على الشركات الكبيرة وإلغاء بعض الضرائب الأخرى. الديمقراطيون اقترحوا خفض 2.700 مليار دولار من عجز الحكومة على مدى السنوات العشر القادمة، وفي مقابل ذلك، يمكن رفع الخطة إلى 2.400 مليار دولار.

وعبء هذه التخفيضات في الميزانية يصل إلى (1.200 مليار دولار) وتأتي من التخفيضات في الإنفاق التي سبق تحديدها من قبل الحزبين. وقد اقترح حزب الرئيس 1000 مليار دولار من التوفير في نفقات الحروب في العراق وأفغانستان. ولكن الجمهوريين ردوا بأن هذه الخطة معدة لها بالفعل ومسبقا من قبل البنتاغون نتيجة لسحب القوات الأمريكية من تلك البلدان. أوباما أراد خفض الإنفاق العام ليصل قيمته إلى 4000 مليار دولار.

وتقرر أن خفض الإنفاق، سيتم على مرحلتين : 1000 مليار دولار على الفور و 1.500 مليار دولار فيما بعد. وسيتم إنشاء وفيرات إضافية من قبل لجنة مكونة من ستة من الحزب الجمهوري و ستة آخرين من الحزب الديمقراطي. وإذا لم يوافق الكونجرس على هذه التخفيضات، سيتم تشغيل آلية ملزمة، الأمر الذي فرض تخفيضات تلقائية تشمل التغطية الطبية سيما للمسنين، وكذلك ميزانية الدفاع التي يمكن أن نرى خفض آخر بمقدار أكثر من 300 مليار دولار. حجم هذه التخفيضات اقلق بعض من أعضاء مجلس الشيوخ وممثلين من كلا الحزبين، وكان الشيء الذي ساعد على ببطء هذه المفاوضات.

وفي غياب اتفاق قبل الموعد النهائي 2 أغسطس تاريخ هام للدولة يسمح لها الاقتراض من الأسواق المالية، فإن الإدارة المحلية وإدارة الدولة سوف تقدم على تسريح الموظفين، والمتقاعدين، والمرضى لن يحصلوا على علاجهم ومعاشاتهم التقاعدية، والمستشفيات والخدمات العامة ستوقف جميع الأنشطة، و الجنود لن يتلقوا رواتبهم والولايات المتحدة ستشهد تدهور رصيدها من قبل وكالات التصنيف. لقد قلت منذ بداية المناقشات في الكونغرس ومجلس النواب، إن مثل هذا السيناريو غير مرجح الحدوث لأن جميع الساسة، وأيا كانت ألوانهم السياسية سيخسرون مقاعدهم في الانتخابات المقبلة.

## 2. معالجة مشكلة الدولار والدين الأمريكي

حالة الاقتصاد العالمي و اقتصاد الولايات المتحدة على وجه الخصوص، لم تتدهور في الأشهر الأخيرة. لذلك منطقيا لا يتوجب حدوث هبوط للبورصات بهذه الحدة. ولكن من أطلق حركة هذه المضاربة في الأسواق الدولية هو اللعبة السياسية بين الديمقراطيين والجمهوريين على رفع سقف

الديون الأميركية. في عام 2008، الدول وفرت حماية للبنوك ولكن لم تفعل شيئاً لتراكم الديون العامة في أوروبا والولايات المتحدة، لذلك فإن الأزمة القادمة ستكون أعنف من أي أزمة شهدتها الإنسانية في أي وقت مضى. الحل الوحيد: تنظيم الأسواق المالية، وإعطاء الأولوية للاقتصاد الحقيقي، والتدريب والعمالة والتعاون مع بلدان الجنوب. وهذه الأخيرة يجب أن تتجمع معا في اتحادات اقتصادية قوية.

ما أعلنته في النشرة المرئية لقناة فرنسا 24 ليوم 30. 07. 2011 وفي قنوات أخرى: الولايات المتحدة فقدت كل مصداقية كدولة أمانة لجميع الاستثمارات و في سندات الخزنة الأمريكية. دول الخليج اشترت 330 مليار دولار من الدين العام الأمريكي (كقروض إلى الولايات المتحدة الأمريكية)، والجزائر، وعلى الرغم من تحذيراتي في عام 2008، خلال احد مؤتمراتي هناك، الجزائر استثمرت ما بين 70 إلى 80 مليار دولارا في سندات الخزينة بالولايات المتحدة، الصين استثمرت 1.100 مليار دولار. لكن ما لا يقله الخبراء مدفوعي الأجر من قبل المجموعات المالية، هو أن المقرض الأول إلى الخزنة الأمريكية هو بنك الاحتياطي الفيدرالي، وهو لبنك المركزي الأمريكي بمبلغ 1.200 مليار دولار. عملية الإقراض هذه هي من الدولة إلى الدولة (وهو ما يعد عملية احتيال محكمة لعمليات التيسير الكمي QE الأول والثاني). رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بن برنانكي لا يستبعد أن يقوم بعمليات من نوع QE الثالثة ورابعة.

ولا يمكن لأي بلد القيام بهذا النوع من العمليات دون أن تفقد مصداقيتها، ولكن الولايات المتحدة لديها امتياز انتقدته في أعماله السابقة (1987، 2000، 2011) : وهو أنها البلد الوحيد التي تلعب عملتها الوطنية دور العملة الدولية (اتفاقية بريتون وودز في عام 1944) هذه العمليات لـ QE هي التي تولد الاوراق النقدية في الأسواق المالية، وتؤثر في أسواق المواد الأولية، وتسبب في ارتفاع أسعار هذه المنتجات. الناس العاديون في مختلف أنحاء العالم هم الذين سيعانون من عواقب ذلك.

لقد حان الوقت أن الدول العربية التي لديها احتياطات النقد الأجنبي للاستثمار في الاقتصاد الحقيقي والإنتاج في البلدان العربية الأخرى. هذا من شأنه أن يعزز النمو العالمي والتوظيف.

أخيرا إن عملية التيسير الكمي (QE2) التي هو لشراء سندات الخزينة من قبل المصرف المركزي الأمريكي أو مجلس الاحتياطي الاتحادي تصل قيمتها إلى 600 مليار دولار تأتي في حقيقة الأمر من طبع المزيد من المبالغ لتشغيل المطبعة ولتمويل العجز في الولايات المتحدة.

لا بد لنا، في رأيي، من قراءة جيدة للاضطرابات في الأسواق المالية. أسواق الأسهم الآسيوية انهارت يوم 30. 07. 2011، في حين أن نظرائها من البورصات الأوروبية اتسمت بانخفاض تجاوز اقل من 3%. المضاربين في السوق والمشغلين ارتكبوا خطأ، وهو إعطاء أكثر من رد فعل، على الأحداث، وهو ما يفسر انهيار الأسواق المالية. في الواقع، النمو العالمي ليس سيئا، ولكنه لا ينمو بشكل جيد. هذه الحالة في العادة تبعدنا عن الأزمة المالية، ولكن رد فعل الأسواق دائما ينشأ بناء على الأحداث والمعلومات. وهو ما يسبب الذعر الذي يغرق الأسواق.

خطاب جان كلود تريشييه محافظ البنك المركزي الأوروبي أعقبه هبوط حاد في أسواق المال و الأسهم العالمية. لقد ارتكب خطأين. الأول هو أنه لم يطمأن الأسواق حول شراء الديون العامة في البلدان الأوروبية التي تواجه صعوبات. جون كلود تريشييه Jean-Claude Trichet كان يمكن أن يعلن بصراحة وبوضوح على أن البنك المركزي الأوروبي سوف يشتري هذه الديون والالتزامات المترتبة على هذه البلدان الأخيرة. لقد تحدث بإيجاز عن البنك المركزي الأوروبي سيشتري ديون إيرلندا والبرتغال، ولكنه لم يقل كلمة واحدة عن ديون اسبانيا وايطاليا.

المشغلين في أسواق الأوراق المالية يعتبرون أن ديون إيرلندا والبرتغال ليست ثقيلة، على النقيض من تلك لإسبانيا وايطاليا التي هي كبيرة نوعا ما. كان ينبغي على J.-C. تريشييه القول أن البنك المركزي الأوروبي سوف يشتري جميع الديون العامة وهو لم يفعل ذلك لأنه كان دائما يعارض جوهريا هذا الحل. خلال الأزمات السابقة، اضطر إلى اللجوء إلى هذا الإجراء، ومن هنا أتت العبارة الشهيرة "تريشييه قد ابتلع قبعته". الخطأ الثاني الذي ارتكبه تريشييه J. Trichet C. هو ما ذكره أيضا في خطابه حول مشكلة التضخم، في حين أن التضخم ليس موجودا في الوقت الحاضر ويمثل صداعا حقيقيا للرأس يتوجب حله.

الأسواق المالية كانت تتوقع مخاطر التضخم التي أثارها J. C. Trichet تريشييه من أجل رفع معدلات أسعار الفائدة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والركود المحتمل. باختصار، ترتبط الأزمة التي تعيشها الأسواق إلى المبالغة في رد الفعل الذي أعقب المعلومات

والذعر وسلوك المضاربين الذين يراهنون على الديون السيادية والاستثمار في مبيعات قصيرة مكشوفة.

### 3. المكتسبات والآمال لـ/مجموعة العشرين

مجموعة الأموال المرصودة تصل إلى 1000 مليار دولار للاقتصاد العالمي، وهذا لن يتأتى من خلال خطة إنعاش للاقتصاد العالمي الحقيقي، لكن من خلال قنوات نقل تعبر إلى المجال المالي، وجزء كبير من هذا المبلغ سوف يستعمل لمساعدة المصارف المتعثرة ولتمويل صندوق النقد الدولي وفي حدود 750 مليار دولار.

المؤسسة التي ولدت من اتفاقات بريتون وودز عام 1944 هي أكبر الرابحين من هذه القمة، وبالنظر بقرب أكبر يمكننا احتساب 250 مليار دولار التي يمكن تقديمها حسب، الطريقة التي أُطلق عليها "الاتفاق الجديد للإقراض" 250 مليار دولار من حقوق السحب الخاص DTS الصادرة سوف تكون قيمة فرضية للبلدان المستفيدة والتي تساهم في تحسين السيولة الدولية. مصدر آخر هو بيع 403 طن من الذهب من قبل صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى ذلك فمن المتوقع أن صندوق النقد الدولي سيعتمد على السوق المالية وهذا في حد ذاته ابتكار. وأخيرا فإن مسؤولي مؤسسات صندوق النقد الدولي سوف يتم اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة وليس بشكل تلقائي أما أن يكون مديره أوروبا أو أمريكا، ولما لا يكون إفريقيا يفهم بشكل أفضل المشاكل المتعلقة بالتنمية؟

يجب الأخذ بعين الاعتبار أن اعتراف الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي دومنيك سترأوس كان D. Strauss-Kahn إن هذه المؤسسة قامت بتضليل حكومات البلدان الإفريقية والآسيوية والأوروبية – الشرقية بإعطاء توصيات موسعة لعتاة الليبرالية من خلال تقديمهم لدراسات ليبرالية لمثل هذه البلدان، وفي اطروحتي (كميل الساري 2000 C. SARI) نُشرت دراسة حول سياسات التكيف الهيكلي وكانت نتائجا تشير الي أن كل البلدان التي نفذت برامج التكيف الهيكلي وقعت في فقدان النمو والتخلف الاقتصادي والاجتماعي وحتى الفقر بالنسبة لبعض البلدان. وانه لم يفت الاوان بعد وما زال هناك الوقت لعمل الأفضل، ويمكننا أن نسعد بأن نظام إطفاء الحرائق المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، أصبح يعمل بذكاء. إحدى النقاط الشائكة من هذه القمة كانت حول الملاذات الضريبية .

الصينيون والأمريكيون لا يريدون الحديث عن هذا وذلك لسبب وجيه، أن الصين لديها عدد اثنين من الملاذات الضريبية، وهي هونغ كونغ وماكاو، والولايات المتحدة لديها عدة ملاذات ضريبية : ولاية ديلاوا، لو وومينغ و ولاية نيفادا .

في الواقع فإن 40% من الشركات المدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية هي مسجلة في ولاية ديلاوا الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها 870000 نسمة. الملاذات الضريبية كانت بمثابة الحاضنة للأزمة المالية، ومن خلال تعزيز الغموض والتعقيد، فقد لعبت دورا رئيسا في انتشار الأزمة خصوصا أن ثلث الأصول المالية في أمريكا مودعة في هذه المناطق الحرة حسب رأي دومنيك سترافوس كان D. Strauss-Kahn.

الأزمة المالية الدولية الحالية تركز على ركنين يتوجب معالجتهما بشكل متلازم:

- وضع ضوابط أكثر صرامة للأوراق المالية والأصول المالية.
  - جعل نشاطات صناديق الاحتياط وصناديق المضاربة الأخرى أكثر شفافية مع السيطرة على درجة المخاطر التي تسببها.
  - تأميم الوكالات التي تعتبر نفسها وكالات التصنيف الائتماني.
  - اتخاذ تدابير صارمة ضد الملاذات الضريبية، والمواطن الحقيقية لإيداع الأموال التي تأتي من مصادر غير معروفة والمصارف التي تحتفظ بحسابات سرية وصناديق الصناديق وشركات أخرى متعددة الجنسيات.
  - تنظيم وتحديد سقف لمكافآت مدراء الشركات الكبرى والمصارف الدولية بحيث لا تتجاوز 40 ضعفا لمتوسط الأجر.
- والمدراء الذين يمنحون علاوات على شكل أسهم لم يفهموا من الآن فصاعدا بأن الجشع لم يعد مقبولا .

- إصلاح طريقة وضع المكافآت للمضاربين الذين يربحون في كل معاملة وفي بعض الأحيان يعملون على الإطلاق بقيم الأسهم من أجل تحقيق الربح.
- إنشاء مجلس الاستقرار المالي ليحل محل منتدى الاستقرار المالي، ويتوجب أن يحظى بسلطات حقيقية للسيطرة والإلزام وإنزال



العقوبات، ويجب أيضا أن تكون له سلطة التحذير من الأخطار والأزمات البنكية.

خيبة أمل أخرى من هذه القمة، فقد تم تخصيص 6 مليارات دولار للبلدان الأكثر فقرا، والتنبيه إلى حجم المصاعب التي تعاني منها هذه البلدان. وهناك حاجة ماسة لوضع خطة مارشال حقيقية لأفريقيا، وهذا من مصلحة البلدان المتطورة. ومقابل ذلك فإن مدراء هذه المؤسسات يتوجب أن يلتزمون بحسن النوايا من أجل تحسين مستوى الإدارة والتصرف ومحاربة الفساد والذي يعد النخر الحقيقي للممتلكات العامة وهو ما يعد في المصلحة الجماعية، وهو الإرث الأكبر الذي يترك للأجيال الصاعدة.

في كل هذا، الجديد في هذه القمة هو قبول الولايات المتحدة أن تلعب دورها بشكل جماعي مع الآخرين مقتنعة بأنه يتوجب مواجهة الأزمة العالمية (وهي المسئولة الرئيسية عن الأزمة)، بشكل متعدد الأطراف وهو الأداة الوحيدة للخروج الجماعي من الأزمة وهو ما يعد قطيعة مع عهد جورج بوش. إنه إشارة أيضا إلى الضعف النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية وصعود شركاء جدد من الوزن الثقيل مثل الصين والهند والاتحاد الأوروبي والذي عملته اليورو تعد العملة الاحتياطية الثانية عالميا. ولذلك يبدو من المناسب والمهم النظر في إنشاء عملة دولية تستبدل الدولار الأمريكي.

هذه الميزة في خلق عملة وطنية وفرضها على باقي دول العالم كعملة تسعير واحتياط يعد مسألة في غاية الخطورة. الصينيون والروس، وكذلك اليابانيون بدأوا يقلقون من أخطار الخسارة لقيمة العملة الأمريكية، ومن هنا جاءت تحذيرائنا في الصحافة بعدم وضع نسبة كبيرة من الأموال العربية في سندات الخزنة الأمريكية. ونحن نكرر أكثر من أي وقت مضى إنشاء صندوقان سياديان أحدهما بعملات صعبة، من أجل اصطياد الصفقات والقيم بطرق آمنة وغير خطيرة، والآخر بالعملة الوطنية من أجل تمويل الشركات الصغرى ومتوسطة الحجم، ومجالات التكوين وإنشاء مئات الآلاف من الشركات الخاصة مع تقديم الدعم العام لها.

الأيديولوجية المتشددة الليبرالية المهيمنة سيطرت على سياسات المؤسسات المالية الدولية خصوصا صندوق النقد الدولي. وإذا كان تم الاعتراف حاليا بأن توصيات الصندوق كانت فاشلة (أنظر لتصريحات مديره العام السابق دومنيك سترافوس كان Straus-Khan Dominique فإنه من الضروري إظهار نتائج عمل الصندوق).

جيفري ساكس Sachs Jeffrey وخلال لقاء مع يورو اكتيف كوم Euro Active Com يوم 11/3/2010 أعلن أن الاتحاد الأوروبي يتوجب عليه وضع ضريبة على التبادلات المالية، TTF وبغض النظر عن موقف الولايات المتحدة فالاثان يواجهان عجزا عاما مهما وغضب الرأي العام فيهما. الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتوجب عليهما وضع هذه الضريبة في وقت عاجل جدا. يتابع أم. ساكس J. Sachs الذي يقود حملة في لندن لصالح فرض ضريبة أوروبية على المصارف، منتقدا حقيقة أن الولايات المتحدة تتجاهل الصالح العام.

وحسب ساكس J. Sachs فإنه يتوجب على الاتحاد الأوروبي فرض ضريبة لها قاعدة واسعة ومعدل منخفض. إن عجز الموازنة في الولايات المتحدة وفي أوروبا شيء واقع، وأعتقد أن هناك أدلة كثيرة تشير إلى أن القطاع المالي هو الأقل من حيث فرض الضرائب. وأنه ليس منظما بالشكل الكافي، وأن هناك فقدان ما بين 22 و 25 مليار دولار كما يؤكد جي. ساكس J. Sachs. جي. ساكس J. Sachs انتقد بشدة الاقتراح الضيق لحكومته شارحا بأنها تتجاهل الصالح العام. وأنها لا تهتم إلا بفرض الضرائب على الدخول من أجل مواجهة أي أزمات مستقبلية. " يتوجب علينا أن نذهب أبعد من هذا المفهوم الضيق، وأن تشمل الضريبة الممتلكات المشتقة مثل القروض الائتمانية "سوابس".

منذ إفلاس مصرف ليمان برذرز " Lehman Brothers " منذ عامين مضت والأزمة قد توسعت في العالم. مستأوون من رؤية إلى أي مدى عمل السلطات السياسي مستمر تحت هيمنة من قبل سلسلة من الأدلة الاقتصادية الكاذبة " وهي المسؤولة جزئيا عن هذه الكارثة المالية". أربعمئة اقتصادي وقعوا على بيان للاقتصاديين المستاءين. وأضاف أن احتمال وقوع كارثة اقتصادية ومالية جديدة قوي، وتساءل هل ذلك سيشكك في الدور الحيوي الذي تلعبه الأسواق المالية في الاقتصاد؟ وأجاب بالقول، لا اليوم نحن مستمرون في التصرف وكأن هذه الأسواق هي في الوضع الأفضل لمعرفة أين أفضل مكان للاستثمار، وهذا يدعو إلى الافتراض أن القرارات الصادرة عن الأسواق المالية هي أكثر كفاءة من تلك التي يتخذها الفاعلين الآخرين في الأسواق. وهكذا منذ ثلاثين عاما والأسواق المالية هي التي تهيمن على الاقتصاد بأكمله، في حين أن الأزمة كان لها أن تشكك في هذه النظرية المبنية على الكفاءة لقاء في اليومية الفرنسية ليبراسيون (ليوم 16 سبتمبر 2010).

هنري بورغينا Bourguinat Henri واريك برييس Briys Eric 2010 مؤلفان يعدان من كبار المتخصصين في الأسواق المالية وجها لائحة اتهام متشدد لتمويل العولمة بشكل لم يسبق له مثيل منذ عامين من انهيار بنك ليمان برادرز. لا شيء حقا قد تغير وكل المكونات اجتمعت من جديد لأزمة جديدة قريبة. ويلاحظ أن الأسواق المالية أصبحت أكثر شجاعة وغير مفيدة للاقتصاد، وعزوف السلطات العامة عن أخذ الدروس من الأزمة والأسوأ أيضا للبلدان هو أنها تتعرض للمصاعب بسبب الديون العامة الهائلة التي تدفع على شكل خطط إنقاذ وإنعاش متلاحقة، والتي تبقى أكثر من أي وقت مضى تحت رحمة الشائعات للأسواق المالية والتي يمكنها بسبب تدني بسيط في مستوى مديونية دولة معينة أن ينعكس ذلك بشكل قوي على سياساتها الاقتصادية وميزانياتها.

المؤلفان وجها نداء إلى تغيير في الثقافة والعقلية وإعادة النظر في عملية التبادل – الحر وهي مصدر الخلل وإعادة تأسيس قواعد تنظيم الأسواق المالية.

مجموعة العشرين في سيول يوم 12 نوفمبر 2010 ما هي إلا مرحلة متواضعة جدا نحو وضع نظام نقدي عالمي جديد. البحث عن نظام بريتون وودز جديد هي مسألة واقعية لكن عملية الإصلاح هي شاقة وكبيرة. 4000 مليار دولار يتم تبادلها في الأسواق المالية منها 84.9% للعملة الخضراء الدولار.

وتحت الضغط من قبل الفيدرالية المصرفية الأوروبية (FBE) تم وضع إجراء معروف تحت اسم بال 3 Bale III بدأ يظهر تدريجيا. المصارف وحتى عام 2015 يجب أن ترفع رؤوس أموالها الي معدل يصل إلى 4.5% وحتى عام 2019 من أجل تكوين غطاءها الاحتياطي في حدود 2.5% . بال 3 Bale III ليست سوى نقطة الانطلاقة من أجل إصلاح النظام لكنها لا تستجيب لمعالجة الأزمة المالية، وتعزيز رأسمال المصارف لم يحظ بالإجماع. وبالنسبة للبعض هذا يمكن أن يرفع من عوامل الأخطار ويقلل من الاقتراض للشركات الصغرى ومتوسطة الحجم نقطتان رئيسيتان لم تحسما بعد، تبني على مستوى دولي لمعدل لنسبة الديون لا تولد الخطر وهو ما يرغب فيه الأمريكيون ولكن مرفوض من قبل المصارف الأوروبية ونسب السيولة التي تبقى دائما قيد الدراسة.

#### 4. ما بعد الأزمة المصرفية، أزمة الديون للبلدان الأوروبية

الأزمة اليونانية تجد جذورها في ديون هائلة تصل الي أكثر من 113% بدلا من 60% وهو السقف المحدد من طرف المجموعة الأوروبية أي اكبر من دخلها القومي الإجمالي، او ما يقارب 300 مليار يورو. العجز المالي اليوناني عام 2009 هو في حدود 14% من الدخل القومي الإجمالي وهو معدل مرتفع جدا عن معايير معاهدة ماسترخيت، والبلد احتاج إلى 30 مليار يورو عام 2010 وهي مواجهة بتسديد تعهداتها، اليونان استطاعت إرجاع 9 مليار يورو، أسعار الفائدة فيها تتزايد بشكل مستمر خلال عشرة سنوات وبلغت ما يقارب 10%، في حين أن معدلات الفائدة خلال عامين ارتفعت إلى 18% وهو ما جعل البلاد غير قادرة على الاقتراض.

بالنسبة لعام 2010، تراجع الدخل القومي الإجمالي يمكن أن يصل إلى أكثر من 2% مما هو متوقعا، وبلغت التكهّنات ذروتها في أسواق الأسهم مما هز البورصات العالمية وانهارها بشكل حاد وهو ما يعد تحطما حقيقيا للبورصات على الصعيد العالمي. حيث بورصة باريس خسرت 12% ما بين الأول من يناير و 8 مايو 2010، واليورو خسر قيمته أمام الدولار، كذلك مماطلة ألمانيا بسبب حملة الانتخابات المحلية ليوم 9 مايو 2010 قبل أن تقبل بخطة إنقاذ للاقتصاد اليوناني، أخاف السوق مما أوضح عجز الاتحاد الأوروبي لنجدة البلدان الأكثر ديونا مثل اسبانيا والبرتغال وايطاليا وايرلندا.

ولم يتحرك الاتحاد الأوروبي إلا يوم الاثنين 10 مايو 2010 حيث وضع خطة للاستقرار رصد لها مبلغ 750 مليار يورو بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وفي نفس الوقت المصرف المركزي الأوروبي أعلن بأنه سيبدأ في شراء الدين العام والخاص في منطقة اليورو من أجل المساهمة في هذا الجهد الدولي الذي حظي بدعم مجموعة الدول السبع العظمى. الآلية التي اتفق عليها وزراء مالية الدول السبعة والعشرون الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي تكوين صندوق لدول المجموعة الأوروبية بمبلغ 60 مليار يورو وهي مبالغ جاهزة للانتقال في وقت سريع من أجل مساعدة البلدان التي تواجه صعوبات.

إلى ذلك يضاف ضمانات بمبلغ 440 مليار يورو من جانب أعضاء منطقة اليورو، وأيضا من الدول الأخرى التي لم تنظم بعد إلى منطقة اليورو (العملة الموحدة) مثل السويد وبولندا من أجل تأسيس كيان جديد قادر على جمع الأموال للأسواق المالية، ومن ثم شراء الدين العام للبلدان الضعيفة. مبلغ السندات للدولة الذي يمكن أيضا شراؤه يمكن أن يصل إلى 500 مليار يورو.

من جانب آخر، صندوق النقد الدولي يلتزم بمساندة هذا الجهد في حالة الحاجة عند حدود أقصاها النصف، أي ما يعادل 250 مليار يورو من خلال الإقراض. " هذه إجراءات قوية تساهم في الاستقرار الاقتصادي والمالي العام " كما يعلق المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي دومنيك شتراوس كان. و وفقا لنص نتائج الاجتماع، هذه الآلية تركز على المادة 2-122 من معاهدة التي تسمح بمساعدة أي دولة عضو تواجه مصاعب خطيرة. وأن تبقى هذه الآلية لأطول فترة ضرورية من أجل ضمان الاستقرار المالي.

إنه يعد قرارا تاريخيا لمعهد فرانكفورت الذي ظل صامتا تجاه النداءات لصالح استعمال هذا النوع من الإجراءات في السابق. البورصات استعادة استقرارها بشكل فوري يوم الاثنين 10 مايو 2010 في آسيا وأوروبا (9.66% + في باريس و 14.43% + في مدريد)، الولايات المتحدة سجلت زيادة 3.92%. نفس الحركة للعملة الأوروبية الموحدة التي وصلت إلى 1.29 دولار مقابل 1.29 يوم الجمعة 7 مايو في نيويورك وتم تداولها في منتصف النهار في القارة الآسيوية عند 7.29 دولار مقابل 1 يورو، والأيام القادمة لم تطمئن الأسواق. هبوط البورصات الأوروبية والولايات المتحدة كان مذهلا واليورو وصل إلى أدنى مستوى له منذ عام 2006.

المصرف المركزي الأوروبي بقبوله شراء الدين العام للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد كسر عقيدة، وهي عدم مرافقة العجز المالي العام للخشية من تعريض التزامات الدول الأعضاء للخطر وعدم قدرتها على إرجاع ديونها، وفي مثل هذه الظروف فإن شبح التضخم سيكون ماثلا وهو ما سيكون مخالف لمعايير ماسترخيت التي عهدت للمصرف المركزي الأوروبي بدور حارس استقرار الأسعار، وبدون هذا الاتفاق الأوروبي التاريخي، المصارف مثل ما حصل في أزمة الرهن العقاري، سوف تتوقف عن الاقتراض فيما بينها المصارف الأوروبية وخصوصا الفرنسية والألمانية أقرضت بشكل هائل اليونان وإسبانيا والبرتغال. إفلاس هذه الدول سوف يؤدي إلى إفلاس هذه المصارف بشكل متتالي، وخلافا لمزاعم المشككين في أوروبا، الاتحاد الأوروبي تصرف كمقرض وملاذ أخير وضامن للدين العام لأعضائه مما يظهر مدى سلامة أن تكون هذه الدول جزءا منه.

الدرس المستفاد من هذه الأزمة التي هزت اليورو والتي انحدارها الشدائد أقلق وجود عملة موحدة بدون سياسة اقتصادية مشتركة وهذه مشكلة في حد ذاتها. يجب اعتماد سياسة نقدية موحدة تركز على سياسة اقتصادية وميزانية مشتركة.

وهذا شيء منطقي جعل المفوضية الأوروبية ترغب في أن تكون لها عين على الميزانيات الوطنية قبل أن تُطرح هذه الميزانيات للتصويت عليها في البرلمانات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي.

وذلك لتجنب أن الاقتصاديات الأوروبية، وبشكل أساسي الألماني والفرنسي الوقوع في شرك السياسات التقشفية التي يمكن أن تفسد النمو الاقتصادي. في مجال نتائج سياسات الضبط الهيكلي التي سوف تعرض في الفصل القادم، اقترح بانتقاد السياسات التي تركز على امتصاص العجز، وتؤدي الي عقم الآليات للنمو الاقتصادي. فيما لو أن مجموعة دول وهي ( البرتغال – ايرلندا – اليونان – اسبانيا ) ، وفرنسا وبلدان أوروبا أخرى يتوجب عليها السيطرة على عجزها، فإن التباطؤ لا يجب أن يكون أكثر قدرة على التأثير في النمو الاقتصادي وسوق التشغيل، وإيرادات الضرائب المستقبلية سلبيا. في الفصل القادم سيكون الانتقاد موجه إلى صندوق النقد الدولي الذي دعا إلى سياسات تقشفية من أجل دفع البلدان التي تم مساعدتها من قبل هذه المؤسسة إلى تقليل حجم عجزها. العواقب كانت مرعبة على نمو هذه البلدان. جي ستيجليتز J. Stiglitz محقا في تحذير الحكومات الأوروبية ضد سياسات ضبط الميزانيات التي تغرقها في أزمة عميقة.

##### 5. ما مصداقية خفض تصنيف فرنسا من قبل وكالة موديز بحلول 20 نوفمبر، 2012؟

هذا التصنيف من قبل موديز جاء في سياق اجواء العداء من قبل أرباب العمل تجاه الحكومة الفرنسية الاشتراكية، التي تتهم بسلب الأغنياء مما يؤدي الي اخافة المستثمرين الأجانب وهروبهم.

الانتقادات الرسمية وغير الرسمية الألمانية ضد السياسة الاقتصادية الفرنسية تهدف إلى إضعاف موقف فرانسوا هولندا في المفاوضات الأوروبية من اجل دفعه الي التخلي عن نهجه في معارضة خط التقشف الذي تتبناه انجيلا ميركل.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن شكوكي حول قدرة وكالة مالية ان تصنف دولة. او ان تقدر قيمة أصول اي بلد؟ او كيف يمكننا النظر في موازنة ديونها وثرواتها؟

ويجب ملاحظة أن وكالات التصنيف تخطأ كثيرا احيانا حتى في تصنيف الشركات والمؤسسات العامة، وهذا من حيث الشكل. اما من حيث العمق فان قرار وكالة موديز بتاريخ 20 نوفمبر 2012 هو ليس إدانة للحكومة التي بدأت اعمالها منذ ستة أشهر فقط. ولننظر في ملاحظات وكالة موديز نقطة بنقطة.

(1) قرار وكالة موديز بتخفيض تصنيف فرنسا والحفاظ على توقعات سلبية لاقتصادها يعكس العوامل الرئيسية التالية، والتي هي مترابطة:

- آفاق النمو الاقتصادي غير المشجعة على المدى الطويل في فرنسا تبرز التحديات الهيكلية المتعددة، بما في ذلك فقدان مستمر وتدرجي للقدرة التنافسية والجمود القديم في أسواق العمل والسلع والخدمات.

**تعليق :** هذا بسبب سوء التخصص بفرنسا وفقدان سياسة التصنيع التي هي المشكلة الحقيقية. الشركات الفرنسية وتنظيمها المهني هو المسؤول كما هي مسؤولية الحكومات المتعاقبة في التخلي عن القطاعات الإنتاجية مثل صناعة المعدات والأجهزة الرقمية والسلع الرأسمالية والكيميائية، والصيدلانية، والصناعات الثقيلة.

- الاستبدال المفرط لرأس مال العمل وهو عاملاً مشدداً في تدهور ربحية الاستثمارات. وأخيراً، تدويل الشركات الفرنسية الكبرى، والتي تبنت معيار بسيط وهو تحقيق مكاسب قصيرة الأجل ومنخفضة التكلفة، ودون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الاقتصاد في البلاد، والذي كان يجب أن تبقى القاعدة الأساسية لها بعكس نظيراتها من الشركات الألمانية. توقعات الميزانية بفرنسا ليست مؤكدة بسبب تدهور التوقعات الاقتصادية، سواء على المدى القصير بسبب ضعف الطلب المحلي والخارجي أو المدى الطويل بسبب الجمود الهيكلي المذكور أعلاه.

**تعليق :** من الواضح أن تعميم سياسات التقشف على نطاق واسع في وقت واحد من قبل البلدان التي تنتمي إلى

نفس المنطقة وتتقاسم أكثر من 55% من السلع والخدمات فيما بينها، يمكن أن يولد آثار الركود.

- القدرة على التنبؤ بمقاومة فرنسا للصدمات في المستقبل في منطقة اليورو يقل من زيادة المخاطر على النمو الاقتصادي والأداء المالي وتكاليف التمويل. تعرض فرنسا في محيطها الأوروبي من خلال علاقاتها التجارية ونظامها المصرفي لا يتناسب والالتزامات بزيادة الدعم لأعضاء آخرين في منطقة اليورو. علاوة على ذلك، وخلافا للدول الأخرى ذات السيادة خارج منطقة اليورو نلاحظ أيضا أن فرنسا ليس لديها بنك مركزي وطني يمكنها من تمويل ديونها في حال حدوث خلل في الأسواق.

**تعليق:** انه من الضروري تنفيذ سياسات أوروبية للإنعاش الصناعي من خلال دمج الإنتاج والتعاون مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

## (2) بيان وكالة موديز يضيف:

- على عكس الدول الأخرى ذات السيادة خارج منطقة اليورو التي تظهر أيضا تصنيفات عالية، فرنسا ليس لديها بنك مركزي وطني تلجا اليه لتمويل ديونها في حال حدوث خلل في الأسواق".
- تعليق :** وهذا هو السبب في أنه من الضروري تعديل الانظمة الاساسية ومهام البنك المركزي الأوروبي حتى يمكنه إعادة شراء السندات المالية لدول منطقة اليورو مباشرة كما يفعل نظرائه من البنوك المركزية البريطانية والأمريكية واليابانية.
- وقالت موديز، مع ذلك، أن فرنسا لا تزال تحمل تصنيف مرتفع للغاية وتسجل AA1، وذلك بسبب



”الأصول الهامة المتوفرة في البلاد من حيث الائتمان، والذي يتضمن اقتصاد واسع ومتنوع تدعمه المرونة الاقتصادية لفرنسا و وجود التزام قوي لإصلاحات هيكلية وضبط أوضاع المالية العامة، على النحو المبين في الإعلانات الحكومية الأخيرة التي يمكن، على المدى المتوسط، ان تحد من بعض الجمود الهيكلي وتحسين ديناميكيات الديون الفرنسية.

• ”ما وراء الضرائب والاداءات الاجتماعية العالية، سوق العمل الفرنسية تتميز بدرجة عالية من التشريعات التي تنص حماية كبيرة للعاملين بالعقود الدائمة. وإذا كانت إشعارات التسريح و المكافآت ليست أعلى بكثير مما عليه في بلدان أوروبية أخرى، لكن أجزاء من هذا التشريع جعل من مسألة التسريح من العمل صعبة للغاية. عدم اليقين القانوني هذا يزيد من التكلفة الضمنية للعمل ويخلق مثبطات للتوظيف. زيادة على ذلك، تعريف التسريح الاقتصادي في فرنسا يمنع استخدامه لتحسين القدرة التنافسية والربحية للشركات”

**تعليق :** الرأسمالية المفرطة لا وجود لها في بلدان الشمال الأوروبي، وهذا لم يحد من نموها. قانون العمل الفرنسي لم يكن أبدا عقبة لتسريح العمال لأسباب تتعلق بالبورصة في العقود الأخيرة. الشركات المبتكرة، التي اختارت تخصصا جيدا قد طورت ادائها في الإطار التشريعي الموجود منذ 40 عاما والذي وضع من قبل خبراء الاقتصاد

الأمريكي (انظر اعماله منذ 1987). في فرنسا والدول الأوروبية تعاني من فقدان سياسة سعر الصرف لليورو وعدم كمال السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي.

## الفصل الثاني:

### العالم العربي في مواجهة الاختلالات النقدية والمالية الدولية

منذ عام 2008 شهدت اقتصادات كل دول العالم ما يسمى بالأزمة المالية العالمية والتي أنتشر أثرها في كافة جوانب الاقتصاد في هذه الدول وهذا يشمل كل البلدان العربية، وقد أثبتت تلك الأزمة أن كفاءة أداء الاقتصاد في أي دولة ترتبط بكفاءة النظام المالي في تلك الدولة؛ فالنظام المالي في أي دولة عبارة عن منظومة متكاملة يتم فيها أن تقوم الأسواق المالية بإدارة المعروض من أموال الدولة عن طريق منح القروض طويلة الأجل والذي ينظم منحها البنك المركزي فيها.

ومن ذلك فعلاقة النظام المالي بالنظام الاقتصادي هي علاقة قيادة بحيث يقود النظام المالي النشاط الاقتصادي، وكذلك علاقة تأثير متبادل حيث يؤثر النظام المالي في النشاط الاقتصادي ويتأثر به. وكل ذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها كافة الدول والتي من أهمها التوازن الاقتصادي – التنمية الاقتصادية.

ونظراً لأن الأسواق المالية هي التي تقوم بإدارة المعروض من أموال البنوك فقد أدى انهيار تلك الأسواق لانهيار الاقتصاد في كافة دول العالم والإخلال بتوازنه واستقراره. فهناك العديد من

المخاطر التي يمكن أن تواجه السوق المالي وتسبب بوقوع الاختلالات التي تؤدي بها للدخول في أزمة مالية. ومن بين تلك الاختلالات توسع البنوك في منح القروض في قطاع العقارات دون مراعاة للضمانات القانونية. وما حدث بالأزمة المالية العالمية الحالية يشبه ذلك الاختلال حيث توسعت البنوك في منح القروض العقارية عن طريق تخفيض الفائدة على تلك القروض بغرض انتعاش سوق العقارات، ولكن تجاوزت البنوك نسبة الاحتياطي المقرر لها للحماية من احتمالات انخفاض الأسعار اعتماداً منها على ضمان شركات التأمين لتلك القروض مما أدى لإفلاس العديد من البنوك وشركات التأمين.

ونظراً للخسائر التي منيت بها تلك البنوك والشركات فقد انخفضت أسعار أسهمها في البورصة، وانخفضت معها أسعار أسهم العديد من الشركات لدرجة أدت لإفلاسها وغلق أبوابها. وما زالت المضاعفات السلبية المتولدة عن الأزمة العالمية التي ضربت القطاعات المالية في مجمل بلدان العالم، لا سيما في بلدان رأسمالية المركز في الولايات المتحدة الأميركية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي، محل تفسير وتوصيفات لم تنقطع من قبل المحللين والخبراء المختصين في شؤون الاقتصاد والمال، وفي قضايا السياسة والعلاقات الدولية أيضاً.

وإذا كانت عوارض الأزمة الراهنة قد برزت على شكل اختلالات حادة في أسواق المال ومؤشرات الهبوط للبورصات وأسعار الأسهم، فإنّ مثل هذه العوارض ليست سوى فقاعات طافية على سطح الأزمة، في حين أن الأزمة الحقيقية التي هي أكثر عمقاً وتكمن في طبيعة الاقتصاد الرأسمالي الذي عرف خلال العقدين الماضيين تطورات كمية ونوعية نقلته من حالة الاستمرار تحت السيطرة إلى حالة من الليبرالية الجديدة في عصر العولمة، والتي بات معها رأس المال منفلاً في حركة متسارعة متجاوزاً قيود الضبط والمراقبة.

إنّ التاريخ الرأسمالي لم يخلُ يوماً من الأزمات، فالرأسمالية كنظام اقتصادي كانت دائماً محكومة لقانون يقوم على ثنائية التطور-الأزمة في وقت واحد، بمعنى آخر أنّ التطور كان يحصل على قاعدة أزمة في العمق، وأن التلازم بين التطور والأزمة بات ظاهرة رافقت مسار الرأسمالية في تاريخها الحديث والمعاصر.

ولما كانت الولايات المتحدة الأميركية قد سجّلت سبقاً رأسمالياً على سواها من الرأسماليات الأخرى منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، فقد كان من الطبيعي أن تواجه الأزمات الأكثر كلفة، ليس على مستوى موقعها المركزي في النظام الرأسمالي العالمي وحسب،

وإنما أيضًا على مستوى الهرم الكلي لهذا النظام أي بدءًا من رأسه الأعلى الأميركي وصولاً إلى قاعدته العريضة في البلدان الأوروبية النامية والمتوسطة النمو وحتى متدنية النمو وهي بلدان العالم الثالث ومنها البلاد العربية بمجموعتيها النفطية وغير النفطية.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد تحولت، مع التفجر الحدي للأزمة المالية في سبتمبر 2008، إلى قلب الموجة بالنسبة إلى هذه الأزمة، إلا أنَّ مديات الانهيار والاضطراب الماليين أصابت وما تزال غير سوق مالية في العالم. فقد أكد العديد من خبراء المال والاقتصاد والباحثين الأكاديميين أن الأزمة الراهنة هي الأعنف في تاريخ الرأسمالية، وأنَّ أسبابها بنوية تكمن في بنية النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهي تشير، ليس فحسب إلى اختلالات وظائف هذا النظام، وإنما إلى بداية السقوط لعصر "الرأسمالية المالية" التي ارتكزت أهدافها على الربحية الخيالية إلى اقتصاد السوق المفتوح متخطية، في ذلك، دور الدولة السيادية في التدخل والمراقبة، كما وأنها أثرت الاستسلام إلى الليبرالية الجديدة، باعتبارها الأكثر قدرة على تعزيز أحادية العولمة الأميركية وسيطرتها على مقدرات العالم.

ولمَّا كان الاقتصاد العالمي عبارة عن شبكة ترابطات بين سائر الدول، إذ لا يوجد اقتصاد مغلق في دائرة الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول المتجاورة إقليميًا أو المتعاهدة اقتصاديًا، فقد كان من الطبيعي، في ظل هذه الكلية للاقتصاد العالمي، أن تتسع مديات الأزمة لتشمل سائر دول العالم ومنها الدول العربية.

ويمكن التمييز عربيًا بين مجموعتين اقتصاديتين: مجموعة الدول النفطية ومجموعة الدول غير النفطية. الدول النفطية، وتضمُّ هذه المجموعة، بشكل أساسي، تسع دول عربية هي: دول مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، عُمان، البحرين)، إضافة إلى العراق وليبيا والجزائر. فالعراق، بعد احتلاله من أميركا في أبريل 2003، بات في مرحلة ما قبل الدولة بسبب التدمير الذي لحق بمؤسساته الاقتصادية وهياكله الإنتاجية، وبسبب معاناته مديونية عالية قُدرت حتى ديسمبر 2012، بنحو 85 مليار دولار.

دول مجلس التعاون الخليجي: وهي دول تتمتع بأهمية اقتصادية استراتيجية حيث تمثل مركز الثقل النفطي العالمي، فالعام 2007 بلغ إنتاجها اليومي أكثر من 15.6 مليون برميل من مجموع 86 مليون برميل على المستوى العالمي أي بنسبة فاقت 18% زيادة على امتلاكها لأكثر

احتياطي نفطي في العالم إذ قُدِّرَ حتى نهاية العام 2007 بنحو 484.5 مليار برميل أي ما يعادل قرابة 37% من احتياطي العالم.

الدول غير النفطية، حيث ان دول هذه المجموعة تتفاوت من حيث مستويات النمو الاقتصادي، فهناك دول متوسطة النمو قياساً على دخل حسابي للفرد يتجاوز الألف دولار سنوياً كنصيب من الناتج الإجمالي المحلي، وهو حال كل من لبنان، تونس، الأردن، المغرب، سوريا ومصر. وهناك دول متدنية الدخل قياساً على دخل فردي أقل من ألف دولار كنصيب سنوي من الناتج المحلي الإجمالي، وهو حال كل من اليمن، السودان، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر والصومال. لقد دخلت الدول العربية القرن الحادي والعشرين وهي تدنو تحت أعباء مديونية عالية وخدمة دين زادت من عجز الموازنات الحكومية. فالموازنة الأردنية سجلت عجزاً العام 2007 مقداره 1.1 مليار دولار، والسودان 2.5 مليار دولار، وسوريا 89 مليار ل.س بنسبة عجز 5.4%، ولبنان 3.107 مليارات ليرة، والمغرب عجز موازنة بلغ 3% من إجمالي الناتج المحلي للعام 2007، والجزائر وصل العجز في الموازنة إلى 2398.9 مليار دينار للعام نفسه.

حتى نهاية العام 2007، أي قبيل انكشاف الأزمة المالية العالمية، بلغ الإجمالي التراكمي للاستثمارات المقدّمة من مجموع الصناديق السيادية نحو 80 مليار دولار أميركي، مؤلّت 5493 عملية استثمارية تنموية في 135 بلداً نامياً، كان نصيب البلدان العربية منها حوالي 47.4 مليار دولار أي بنسبة 59.2% من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة، ووصل عدد العمليات الاستثمارية العربية إلى 2220 عملية أي ما يمثل 40.4% من إجمالي العمليات في كل البلدان النامية.

أما تداعيات الأزمة على الاقتصاد العربي، فكان أبرزها التحذير الذي أطلقه رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان أحمد يوسف من تحول الأزمة المالية العالمية إلى "كرة تليج تدور حول العالم". وذكر أنّ "التراجع الحاد الذي شهدته أسواق المال في المنطقة خصوصاً الخليجية منها، يعكس مدى القلق على المستقبل المالي والاقتصادي وليس مستقبل سوق العقارات فقط. وقد فاقم هذا القلق الانخفاض القوي الذي أصاب أسعار النفط التي تعتبر مصدر سيولة أساسياً لهذه الدول"، ودعا، أخيراً، إلى الانطلاق من هذه المعطيات لإبعاد شبح الكارثة العالمية عن المنطقة العربية.

طالت الأزمة المالية بتداعياتها السلبية وما تزال جوانب أساسية من الأنشطة الاقتصادية العربية، وكانت أبرز مؤشراتنا قد ظهرت على المستويات الاقتصادية الآتية:

#### ○ هبوط أسعار النفط:

لما كانت الولايات المتحدة ومعها الدول الصناعية (مجموعة الثماني) الأكثر استهلاكًا للنفط عالميًا، فإن الركود الاقتصادي الحاصل في هذه الدول بسبب الأزمة المالية، أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط؛ الأمر الذي ترك جملة من النتائج السلبية المترابطة هذه أهمها:

- انخفاض في حجم الصادرات النفطية العربية، لا سيما أن منظمة أوبك سارعت إلى خفض إنتاجها بمقدار 1.5 مليون برميل يوميًا لمواجهة انخفاض متوقع في الاستهلاك النفطي الأمريكي بنحو 100 مليون برميل في غضون أشهر قليلة.
- هبوط انحداري في أسعار النفط من أقصى قيمة سعرية له بلغت أكثر من 140 دولارًا للبرميل في شهر سبتمبر 2008 إلى أقل من 50 دولارًا خلال شهر نوفمبر وذلك بنسبة انخفاض تصل إلى نحو 65% في أقل من شهرين (67). هذا، واستمر التراجع إلى قرابة 35 دولارًا في مطلع العام الحالي 2009، وبذلك تكون نسبة التراجع قد سجلت حوالى 75% في غضون خمسة أشهر فقط.
- ترتب على تراجع الأسعار تراجعًا موازيًا في قيمة الفوائض النفطية والتي تمثل موقعًا مركزيًا في سياسات الإنفاق والبرامج التنموية وأيضًا في الأنشطة الاستثمارية سواء أكانت في الخارج العالمي أم في الداخل الخليجي والعربي عمومًا.
- اختلال التوازن في الميزانيات الحكومية الخليجية؛ ذلك أن مثل هذه الميزانيات تبقى متوازنة (إيرادات مقابل نفقات) وفقًا لقدرة كل دولة خليجية على تحمّل القيمة السعرية كحد أدنى للبرميل الواحد، في الإمارات حتى 20 دولارًا للبرميل، قطر والكويت

حتى 30 دولارًا، السعودية بين 40 - 50 دولارًا، البحرين  
وعُمان تتحملان حتى 60 دولارًا.

وكانت الخسائر الأكثر عمقًا قد أصابت الصناديق السيادية العربية وهي عبارة عن سبعة صناديق حكومية خليجية سبق أن تم التطرق إليها في هذه الدراسة. فدول مجلس التعاون تمتلك نصف قيمة الصناديق السيادية في العالم، والمقدرة بنحو 1500 مليار دولار (1.5 تريليون دولار) تمثل أكثر من 80% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس مجتمعة. وهناك توقعات تشير إلى احتمال ارتفاع قيمة الصناديق السيادية بحلول العام 2010 لتصل إلى 3000 مليار دولار (3 تريليون دولار). وبحسب بنك "سامبا" السعودي فإن قيمة خسائر الصناديق السيادية العربية السبعة العام 2008 تقدر بـ 190 مليار دولار، إذ يرى البنك نفسه أن هذه الخسائر تلغي الزيادة التي تحققت في عوائد النفط بفعل الأسعار القياسية التي شهدتها سوق النفط العام 2008، والتي قُدرت خليجيًا بـ 198 مليار دولار.

يرى البعض أن هذه الصناديق، التي تستثمر 40% من محافظتها في الأسهم، لديها القدرة الكافية أكثر من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، على مواجهة الأزمة والحدّ من تداعياتها، لا بل أكثر من ذلك، هناك من يعتقد بأنّ أمام هذه الصناديق حاليًا فرصة لاقتناص فرص استثمارية رخيصة في الخارج مع تراجع أسعار الأصول، وهو الأمر الذي يراهن عليه الغرب لإنقاذ أسواقه.

ولمّا كانت العملات العربية مرتبطة بالدولار، فقد كان من الطبيعي أن تنعكس قيمته الشرائية المنخفضة على مجمل النشاط التجاري العربي، وعلى احتياطياتها من العملة الأجنبية، وكذلك في حساباتها ومعاملاتها الدولية ما يجعلها معرّضة للهزات الاقتصادية. فكلما اهتز الاقتصاد الأميركي واهتز الدولار، مثلما يحدث الآن، اهتزت وراء ذلك اقتصاديات البلدان العربية بشكل تبعي.

## القسم 1:

### التكامل الاقتصادي العربي

نادى الكثير من المفكرين والقادة على مر العصور بضرورة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، وبينوا أهمية ذلك في المساهمة في علاج الكثير من المشاكل والاقتصادية

والاجتماعية، وخاصة في ظل تكتلات عالمية قوية. وبالرغم من أن الدول العربية كانت من أوائل التكتلات التي فطنت لذلك وأسست كياناً لها منذ عام 1945م له أهمية سياسية واقتصادية وهو جامعة الدول العربية، إلا أن تفضيل المصالح الخاصة للدول الأعضاء أثرت بالسلب في قوة هذا التكتل المهم جداً، ورأينا الدول الأوروبية والتي بدأت فكرة إنشاء سوق مشتركة لها في عام 1957م قد تدرجت في توحيد أفكارها وسياساتها حتى وصلت إلى توحيد العملة النقدية فيما يعرف اليوم بمنطقة اليورو. وتعدّ قضية التعاون والتكامل السياسي والاقتصادي من القضايا الهامة التي تثار حالياً وبشكل واسع على الصّعيدين النظري والعملي، وعلى الصّعيدين الرّسمي وغير الرّسمي أيضاً، وإن هذا الاهتمام هو امتداد لمراحل سابقة، وسوف تبقى مستقبلاً المكانة نفسها، وذلك نظراً لضخامة الأخطار والتحديات التي تواجه البلدان العربية.

ومن خلال ذلك تبرز أهمية التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي على المستوى القومي في هذه المرحلة بهدف توطين مظاهر الخلاف والتباين، وتوسيع مظاهر التعاون والتكامل وترسيخها، وهو بذلك يحقق أهدافاً ومهاماً مركبةً ولكنها متكاملة. فمن جهة هو يفعل القدرات الموجودة لمواجهة الأخطار والتحديات القائمة، ومن جهة ثانية يوجد الأسس والمرتكزات اللازمة والثابتة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

إنّ قضية التّكامل والتّعاون الاقتصادي العربي من أهمّ القضايا التي تواجه العمل العربي المشترك، والذي يجب أن ينتبه العرب له لمواجهة التّحدّيات الدّوليّة من تغيّرات في النّظام العالمي، الهيمنة الأمريكيّة السّياسيّة والاقتصاديّة على العالم، العولمة، الشّراكة الأوروبيّة المتوسّطيّة، والمشاريع الهادفة إلى تهميش البلدان العربية وجعلها سوق هائلة للاستهلاك.

وتتوافر في البلاد العربية، العديد من المقومات الاساسية لقيام التكامل الاقتصادي وايجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة.

لكن التكامل الاقتصادي العربي يمر اليوم في مرحلة صعبة وحرجة بالرغم من وضوح فوائده ومزاياه التي يمكن ان يحققها لجميع الدول العربية. فمن خلال التعاون والتكامل الاقتصادي يمكن توسيع قاعدتي العرض والطلب وتعميق قاعدة التعلم والتخصص وتوسيعها والاستفادة القصوى من الإمكانيات والقدرات المتاحة والموجودة وتسهيل عملية اكتشاف القدرات الدفينة واستغلالها، والاستفادة القصوى من مزايا الكلفة النسبية، والإسهام الكبير في ترشيد الموارد



وتحسين الموقع في إطار تقسيم العمل الدولي، وزيادة قوة الوطن العربي وفاعليته في إطار التكتلات القائمة.

كما وأن قيام التكامل الاقتصادي يتيح للبلدان العربية، إمكانية القيام بمشروعات كبيرة عالية الكلفة ليس من السهل على أي بلد أن يقوم بها منفرداً، ويمكن أن يعيد الهيكلة الإنتاجية والتخصص الأمثل في الوطن العربي، ويحقق وفراً في الكلفة الإنتاجية وزيادة مهمة في القيمة المضافة، والاستفادة من رؤوس الاموال الهائلة التي يوفرها النفط، وتضييق ظاهرة المديونية، وتقليل حجم الفوائد المترتبة عليها.

إن مظاهر التبعية والتخلف، واستمرار التجزئة التي تشكل عامل تقييد للقدرات والإمكانات القائمة تؤكد حقيقة هامة وهي أن القضية الأساسية التي تواجه الأمة العربية هي قضية التنمية، وبالتالي فإن الطريق الطبيعي للعلاج هو اختيار قضية التخطيط الإنمائي والتكامل الإنتاجي، بما يسهم في تعزيز القاعدة الإنتاجية وتنويعها وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، إلا أن ظروف التجزئة القطرية وغياب مظاهر التعاون والتنسيق والتكامل جعل الدول العربية تخوض تجربة عكسية، فقد اختارت مدخل الحرية الاقتصادية على الصعيد القطري لا التخطيط الشامل على المستوى القومي .

## 1. المجلس الاقتصادي العربي

تشكيل اللجنة الدائمة للشئون الاقتصادية والمالية التي تختص بوضع قواعد التعاون والتكامل في الجوانب الاقتصادية والمالية نص عليه ميثاق الجامعة العربية في مادته الرابعة وقد عقد أول اجتماع لها في شهر يوليو 1945 لتحديد أوجه النشاط اللازمة لتسهيل عملية التبادل التجاري وإزالة ما يعوقها مع إعطاء ميزة خاصة للتبادل التجاري إزاء العالم الخارجي كخطوة أولى لتعزيز وتنمية الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان العربية وذلك من خلال مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب والذي عقد في بيروت خلال الفترة من 25 الي 31/5/1953 بشأن تسهيل تبادل الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي، وقد انتهى هذا المؤتمر باتخاذ قرار الأخذ بمبدأ "المعاملة التفضيلية" فيما يتعلق بالمصنوعات العربية بنسبة إعفاء تتراوح بين 20%-50% من التعريفات الجمركية السائدة مع جواز الوصول إلى الإعفاء الكامل، كما تضمن القرار إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية على أن يكون منشأها أحد الدول العربية أطراف التعاقد.

في يوم 1953/9/7 اتفق على ما يسمى باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور وقد صدق عليها سبع دول هي : لبنان، الأردن، مصر، السعودية، العراق، الكويت .

كما شهد ذلك العام توقيع اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال والتي صدقت عليها نفس مجموعة الدول السابقة باستثناء دولة الكويت .

وقد دخل التعاون الاقتصادي العربي طوراً جديداً باتفاقية "الوحدة الاقتصادية العربية" والتي أقرها المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية بقراره رقم 85 بتاريخ 1975/6/3 (والتي لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي إلا في عام 1964) بمقتضى هذه الاتفاقية تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والذي قرر إنشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964 بهدف تحرير التجارة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية تدريجياً وذلك بهدف الوصول إلى منطقة التجارة الحرة كخطوة أولى نحو تحقيق السوق المشتركة.

وبالفعل اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً بإلغاء كافة الرسوم الجمركية اعتباراً من 1971/1/1 وذلك فيما بين أربع دول هي الأردن وسوريا والعراق ومصر ثم انضمت ليبيا لاحقاً، وقد ظلت عضوية السوق محددة في تلك الدول من بين الدول الثلاثة عشر الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية .

ونتيجة لعدم تحقيق السوق المشتركة للأهداف المرجوة منها في مجال تنمية وتشجيع التبادل التجاري فيما بين البلاد العربية حداً بتلك الدول في عام 1981 إبرام اتفاقية لتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لنتلاءم مع تطور الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بتاريخ 1981/2/27 وتقوم هذه الاتفاقية على عدد من المبادئ أهمها :

- الربط بين الجوانب الإنتاجية والتجارية والخدمية
- تحرير التبادل التجاري من القيود والرسوم المفروضة تدريجياً.
- التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين الدول أطراف التبادل .
- توفير عدد من الحوافز المالية في مجالات الإنتاج والتجارة والخدمات والابتعاد عن اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية.

• إنشاء سوق عربية مشتركة لعدد من السلع يتم اختيارها سنوياً طبقاً لأولويات وضوابط معينة .

• في عام 1987 عقد في الرياض أول مؤتمر لبحث وسائل تنفيذ الاتفاقية والذي دعا الدول العربية التي صدقت على توصياته للدخول في مفاوضات لتحرير قوائمها السلعية التي تقدمت بها لأمانة الجامعة العربية، وقد استمرت المفاوضات في جولاتها حتى عام 1989 وتوصلت إلى اتفاق حول التحرير الكامل لستة عشر سلعة صناعية من الرسوم الجمركية وغير الجمركية ومن أية تدابير أو إجراءات من شأنها إعاقة التحرير الكامل لهذه القائمة .

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شهر سبتمبر 1995 قرار بإعداد مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية والذي تم إقراره فعلاً في فبراير 1997 يهدف إلى التحرير الكامل للتجارة البينية العربية على مراحل متدرجة طبقاً لجدول سنوي مدته 10 سنوات ابتداء من أول يناير 1998.

مما سبق نجد أن العالم العربي شهد العديد من صور التعاون الرامية إلى تعزيز ودفع مسيرة التكامل الاقتصادي غير أنه يبقى السؤال عن النتائج التي أفرزتها هذه المحاولات في تنمية التجارة البينية.

وقد دفعت الأسباب السابقة بلجنة التقييم والمتابعة العربية التي أنشئت بموجب قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم 71/588 للوقوف على الأسباب والعقبات التي تحول دون تنفيذ قرار السوق العربية المشتركة رقم 17 لسنة 1964 إلى التسليم بالاعتراف بعدم تطابق قرار إقامة سوق عربية مشتركة مع المفهوم الصحيح لهذا المصطلح وفقدانه للمقومات الأساسية لإنشاء سوق مشتركة وأنه لم يكن في واقع الأمر سوى منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء كبداية لقيام السوق المشتركة بعد ذلك.

وهكذا يتضح من الواقع الاقتصادي العربي أن الصيغ السابقة لآليات التعاون العربي المشترك لم تؤد إلى إحداث تأثير ملحوظ على الاقتصاديات العربية سواء ما يتعلق بالتنمية الشاملة أو بحجم التجارة البينية التي ما زالت تمثل نسبة ضئيلة من حجم التجارة الخارجية العربية ولعل هذا الواقع الذي زادت المتغيرات الدولية المتلاحقة منذ بداية التسعينات خطورة هو الذي طرح

إحياء فكرة إنشاء منطقة للتجارة الحرة كنواه لإقامة سوق عربية مشتركة لكي تحمي الاقتصاديات العربية من خطر التحديات الكثيرة القادمة.

وبعد ان اتضح لمعظم الدول الأعضاء في الجامعة العربية ان اللجنة الاقتصادية - المالية المنبثقة عنها، ليست قادرة على القيام بالأعمال المنوطة بها، قامت بإبرام اتفاقية التعاون الاقتصادي عام 1950، ونصّت المادة الثامنة منها على انشاء المجلس الاقتصادي العربي. ويتكون هذا المجلس من وزراء المال والاقتصاد العرب او من يمثلهم عند الضرورة. وقد باشر المجلس اعماله في كانون الاول سنة 1953. وحتى عام 1998 كان قد عقد اكثر من 62 دورة. وفي سنة 1978 تم تطوير هذا المجلس بحيث اصبحت صلاحياته أوسع في الزامية القرارات وعدّل اسمه فأصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومن اهم انجازات هذا المجلس اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة العبور بين الدول العربية سنة 1953. وقد وقع هذه الاتفاقية آنذاك كل من: السعودية، مصر، العراق، الاردن، سوريا ولبنان، وتلتها لاحقا الكويت. وكان هدف هذه الاتفاقية احداث نظام تجاري تفضيلي بين الدول الاعضاء وذلك عن طريق تخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية. واهم ما تضمنته هذه الاتفاقية اعداد ثلاث قوائم هي: القائمة (أ) تتضمن منتجات زراعية وموارد طبيعية يجب ان تنتقل بدون اي قيد عبر البلاد العربية. والقائمة (ب) وتتضمن منتجات صناعية وعدداً من المنتجات الزراعية، وينبغي ان تتحرر بنسبة 25%. اما القائمة (ج) فتضم منتجات تحويلية يجب تخفيض التعريفات المفروضة عليها بنسبة 50%. كذلك نصت الاتفاقية على تبني نظام تفضيلي لتراخيص الاستيراد، وتسهيلات من اجل انتقال رؤوس الاموال الموجهة نحو تمويل مشاريع التنمية وتنسيق الضرائب الداخلية التي تفرض على بعض المنتجات الزراعية والصناعية، كما نصت على تبسيط الاجراءات الادارية من اجل تسهيل مرور بضائع (العبور) عبر البلدان العربية.

ولأسباب عديدة تعثرت هذه الاتفاقية، ونشأ عنها نظام تجاري غير متكافئ لجهة نوعية الرسوم الجمركية ونظام التراخيص في كل دولة، وكان تطبيق هذه الاتفاقية يخضع في كثير من الاحيان لتقلبات المزاج السياسي للبعض وللتغيرات المفاجئة ولفترات التوتر والهدوء في المنطقة، اما العقبات الاساسية فتتمثل في تشابه المنتجات الاقتصادية التي يغلب عليها الطابع الزراعي كذلك في ضعف القطاعات الانتاجية المتمثلة بالصناعة والزراعة. ولئن كانت التجارة الخارجية

وجدت بالأساس لخدمة القطاعات الانتاجية، فأى دور سيكون لها في غياب القاعدة الاقتصادية الاساسية المرتكزة على الانتاج والاستثمارات المنتجة. وبالرغم من ذلك فقد أنجز هذا المجلس بعض الخطوات العملية على طريق التعاون الاقتصادي، متماشياً مع الظروف الاقتصادية والسياسية للدول العربية.

#### (1) اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

أعد هذا المشروع في اطار الجامعة العربية بإشراف اللجنة السياسية التابعة لها وذلك في 22/5/1956 في دمشق. وأوصت هذه اللجنة الحكومات العربية بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى اعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب ان تتبع لتحقيقها. وقد اجتمعت لجنة الخبراء في بحدون بلبنان بتاريخ 6. 8. 1956 واعدت مشروع (اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية) وآليات تحقيقه. ومن ثم تمت احواله الى مجلس الجامعة الذي احواله بدوره الى المجلس الاقتصادي، وقد صادق عليه الاخير في شهر يونيو 1957. وقد نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في مادتها الأولى على ما تعتبره اهداف الوحدة وهي:

- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية.
- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والعبور واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
- حقوق التملك والوصية والارث.

وفي المادة الثانية تعرضت الاتفاقية لوسائل تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية العربية على الشكل التالي:

- جعل بلادها منطقة جمركية حرة.
- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بهما.
- توحيد انظمة النقل والترانزيت.

- عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة.
- تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة و الصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة.
- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.
- تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية وسائر الضرائب المتعلقة بالزراعة والصناعة.
- تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في بلدان الاطراف المتعاقدة.
- توحيد اساليب التصنيف والتبويب الاحصائية.
- اتخاذ اية اجراءات اخرى تلزم بتحقيق الاهداف المبينة في المادتين الاولى والثانية.

ومع ان هذه الاتفاقية أقرت من قبل المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية عام 1957، الا انها وقعت فعلياً في 6 يونيو 1962 من قبل الدول الاعضاء وهي: مصر، سوريا، العراق، الاردن، الكويت ثم انضمت اليها لاحقا وبتواريخ مختلفة كل من: اليمن الشمالي والجنوبي، السودان، الامارات العربية المتحدة، ليبيا، الصومال، موريتانيا وفلسطين. وبوضع هذه الاتفاقية وتطبيقها نشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي اصبح له دور مشابه للمجلس الاقتصادي العربي السابق ذكره.

ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو المجلس الذي يشرف على تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية. وهو عبارة عن هيئة دائمة مقرها القاهرة، يتخذ قراراته بأغلبية الثلثين، ويتفرع عنه لجان اختصاص كاللجنة الجمركية المالية والنقدية واللجنة الاقتصادية لمعالجة شؤون الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والمواصلات.

وكلل الاتفاقيات العربية التي لا تتمتع بالانسيابية الطبيعية، فقد تعثرت هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من توقيعها مباشرة عام 1957 لأسباب كان اساسها الخلافات السياسية وتعارض الانظمة بين

الدول العربية. كما كان هناك تعارض بين الدول ذات النظم الاشتراكية والاخرى ذات النظم الليبرالية، ووجود دول نفطية غنية ودول فقيرة، و دول ذات ثقل بشري وسياسي، ودول صغيرة، مع اختلافات في البنيات الاقتصادية والنقدية.

وعدا عن الخلافات السياسية وتعارض النظم الاقتصادية بين الدول العربية، نرى ان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تبنت المدخل التبادلي للتكامل الاقتصادي من خلال تحرير السلع وحرية تنقل الاشخاص ورؤوس الاموال. وهذا وحده غير كاف في اقتصادات ضعيفة بحاجة الى عملية تنمية اقتصادية شاملة مستمرة وتكاملية مع الدول الاخرى، والطريقة التي اتبعها المجلس للوصول الى هدفه في التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء لم تكن الطريق الأسلم، ولم يخطط لها كما يجب. وقد قيل الكثير في هذا الصدد من أنه ليست القيود الجمركية هي التي تمنع التوسع في التبادل التجاري بين الدول الاعضاء بقدر ما هو نوع التخصص الانتاجي ومستواه والذي تقوم عليه الاقتصادات العربية.

كما يؤخذ على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عدم تعرضها لمراحل التنفيذ، اي الالتزام بجدول زمني للتدرج في تطبيق بنودها، كذلك خلّوها من النصوص والاحكام الملزمة للدول المشاركة فيها، اضافة الى خلو نصوصها من الكيفية التي سيتم بها تنفيذ القرارات، او تحديد اي سلطة دستورية مختصة بإصدار القوانين التي تمنع الدول الاعضاء في الاتفاقية من ان تصدر في اراضيها قوانين وقرارات تتعارض مع احكام الاتفاقية وان تصدر هذه السلطة القرارات الضرورية التي تستكمل نص الاتفاقية بما يجنبها الاخطاء ويضمن لها القوة والاستمرار.

كما ان هذه الاتفاقية تفادت النص على عقوبات تطبق على الدول الاعضاء المخالفين. ومن المآخذ على هذه الاتفاقية بحسب آراء بعض لجان التقييم لاحقا، انها كانت طموحة اكثر من اللازم حين تصورت ان تحقيق الوحدة الاقتصادية يكون في فترة خمس سنوات قابلة للتجديد خمس سنوات اخرى، متجاهلة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الاعضاء.

عدا عن ذلك، وفي تحليل لتباطؤ تنفيذ او تعثر اتفاقية الوحدة الاقتصادية، يمكن القول ان العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية هي ثانوية الاهمية بالنسبة لعلاقاتها مع الخارج. وهذا يعود من جهة لعامل السيطرة الاجنبية الذي لم تتخلص منه، ومن جهة اخرى فان الدول العربية تنتمي الى كتلة البلدان النامية التي تصنف في اطار التجارة العالمية، وفي اطار توزيع العمل الدولي، بأنها من الدول المصدرة للخامات والمواد الاولية مثل النفط والغاز والفوسفات والقطن

وغيرها، وهذه السلع ليس لها اسواق كافية في الدول العربية. وهذه الدول هي بحاجة ايضا للسلع الرأسمالية الصناعية غير المتوفرة لدى بعضها، وبالتالي فهي مضطرة لاستيرادها من الدول الصناعية المتطورة.

## (2) السوق العربية المشتركة

كانت الدول العربية في محاولاتها المتعثرة تسعى لإنجاز الوحدة الاقتصادية الكاملة، وهذا معناه الاندماج الاقتصادي الكامل بكل ابعاده وبكل ما يعنيه من تحقيق مكاسب لصالح الدول الاعضاء. وهذا بحد ذاته عامل وعي وادراك لم ستجلبه هذه الوحدة من منافع ومزايا وقوة لهذه الدول على الصعيدين الاقتصادي والسياسي وعلى صعيد التنمية والتقدم والازدهار لشعوبها. ولكن كيف سيتم انجاز هذا الحلم العظيم، وما هي الآلية التي يجب ان تتبع لتطبيقه، وما هي السبل لنزع العوائق وتذليل العقبات التي تعترضه؟ هذا ما لم يتفق عليه الجميع لأسباب ذكرت ولأخرى سنأتي على ذكرها لاحقا، لذا كان التعثر والتباطؤ والتراجع احيانا حلفاء لكل الاتفاقيات التي عقدت بين الدول العربية، وما اكثرها.

و قد عقدت بمقر الجامعة العربية في 10 فبراير 2011 أعمال الدورة التاسعة والثمانين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على المستوى الوزاري برئاسة لبنان.

وتناقش الدورة عدة بنود متمثلة في متابعة تنفيذ قرارات الدورة 88 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن متابعة نشاط القطاع الاقتصادي بين دورتي المجلس 89 و88 بالإضافة إلى اعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة العربية المقرر عقدها في بغداد مارس المقبل. كما تم مناقشة الاعداد والتحضير للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة والتي ستعقد بالمملكة العربية السعودية يناير 2013 خاصة ما يتعلق بالموضوعات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي ومراحل التنفيذ والمتابعة والمتطلبات وكذلك متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثانية التي عقدت بمدينة شرم الشيخ مطلع العام الماضي.

## (3) محاربة البطالة في البلاد العربية

وتم في هذه الدورة بحث البرنامج العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة الذي أقرته القمة العربية التنموية الأولى في الكويت عام 2009 بوصفها أحد البرامج العربية الرئيسية التي تسهم إلى حد كبير في تخفيض معدلات البحث عن عمل كما تستعرض الصعوبات التي تواجه منظمة



العمل العربية والدول الأعضاء في تنفيذ بعض متطلبات البرنامج. وفي ذات السياق عقد أمس بمقر جامعة الدول العربية اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالمتابعة والاعداد للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة بالرياض في يناير 2013 برئاسة وزير الصناعة والتجارة الخارجية المصري.

وقال الدكتور محمد ابراهيم التويجري الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية في تصريح له إن اللجنة تابعت تنفيذ قرارات قمة شرم الشيخ الاقتصادية الثانية التي عقدت في يناير 2011 ومدى التزام الدول العربية بتنفيذ هذه القرارات الى جانب متابعة الاعداد لقمة الرياض الاقتصادية المقبلة بالإضافة الى متابعة تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بالتعاون الاقتصادي ومنها الاستراتيجية السياحية العربية وآليات تنفيذها واستراتيجية الامن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات الاقتصادية للتنمية المستدامة والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث. وأضاف ان اللجنة ناقشت اعداد الملف الاجتماعي الذي سيعرض على قمة الرياض وتقرير حول الاجراءات المتخذة لمتابعة تنفيذ مقررات قمة شرم الشيخ الاقتصادية في المجال الاجتماعي بجانب الاعداد والتحضير للمؤتمر العربي حول تنفيذ الاهداف التنموية للألفية المقرر عقده هذا العام.

#### (4) الاجتماع الاخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

اختتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقمة العربية مناقشاته على مستوى كبار المسؤولين في العاصمة القطرية الدوحة يوم 21 مارس 2013 بعد ان بحث جملة من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تعزيز العمل العربي المشترك في مواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة.

وناقش المجلس في أولى الاجتماعات التحضيرية للقمة العربية في دورتها العادية الـ 24 بالدوحة لمتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية السابقة والعديد من مشروعات القرارات التي سترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري ومن ثم لاجتماع وزراء الخارجية لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها تمهيدا لرفعها إلى القادة العرب لاعتمادها.

وأكد وكيل وزارة الأعمال والتجارة القطري سلطان بن راشد الخاطر، الذي ترأس الاجتماع بعد تسلم بلاده الرئاسة على مستوى كبار المسؤولين بالمجلس من العراق، في البيان الختامي

للاجتماع، أهمية الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال من تنفيذ قرارات القمم السابقة واستكمال متطلبات قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام 2013.

وذكر البيان الختامي للمجلس انه بحث تذليل الصعوبات التي تعوق استكمال متطلبات البرنامج التنفيذي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإتمام باقي متطلبات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي وفق الإطار الزمني الذي تم الاتفاق عليه وصولاً للتطبيق الكامل له في عام 2015.

و قد ناقشت الاجتماعات مقترح برنامج تطوير دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية وكذلك دراسة إحداث آلية تمويل عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد بحث المجلس خطة عمل مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية من مقاربة تنموية التي لفت الخاطر الى أهمية إقرارها كخطة استرشادية لتطوير المجتمعات العربية ومكافحة الأمية بين النساء.

واكد الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي الذي حضر اختتام اعمال المجلس ان موضوع الملف التنموي الاقتصادي والاجتماعي يمثل اهتماما متزايدا من قبل الدول الاعضاء خاصة بعد ترسيخ انتظام عقد القمة التنموية كل سنتين لدراسة القضايا الاقتصادية والاجتماعية واطلاق المشاريع التكاملية في شتى المجالات. وأضاف العربي في كلمة له امام اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري التحضيري للقمة العربية الـ 24 بالدوحة أن عقد القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية كل سنتين من شأنه تدارك النقص الذي كان يعانيه العمل العربي المشترك في هذه المجالات الحيوية التي تمس المواطن العربي عن قرب وتضفي مزيدا من المصداقية والقناعة على العمل العربي الجماعي. وأشاد بنتائج القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة في الرياض مبينا أنها عززت التكامل الاقتصادي والاجتماعي من خلال القرارات الهامة التي اعتمدها. وأضاف أن قمة الرياض اتخذت قرارات مهمة خاصة ما يتصل بمجال الاستثمار العربي بين الدول العربية كما وجهت بتذليل العقبات لإنجاز تنفيذ قرارات القمتين التنمويتين الأولى (الكويت 2009) والثانية (شرم الشيخ 2011) حيث تم اتخاذ عدد من الاجراءات للتغلب على الصعوبات التي تواجه

عملية التنفيذ خاصة ما يتعلق منها بإنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستكمال بعض الجوانب المتعلقة بها مثل قواعد المنشأ العربية التفصيلية.

## 2. اتفاقات التكامل الإقليمي العربي

مما لا شك فيه أن التجارة العلمية تلعب دوراً هاماً في اقتصاديات الدول العربية حيث تشير إحصاءات حركة التبادل التجاري لها درجة الانفتاح المرتفعة لتلك الاقتصاديات على الاقتصاد العالمي. ومعنى هذا أن الاقتصاديات العربية ترتبط عضوياً بالاقتصاد العالمي تتأثر به إيجابياً وسلبياً. فكل تغيير وتطور يشهده الوضع الاقتصادي في العالم ينصرف تلقائياً على الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية.

من جانب آخر يلاحظ ضعف العلاقات الاقتصادية العربية ويدل على هذا الانخفاض حركة التجارة العربية البينية حيث تشير الإحصاءات إلى أن الصادرات العربية البينية بلغت عام 2012 ما قيمته 57.4 مليار دولار من إجمالي الصادرات العربية الكلية التي بلغت 662.6 مليار دولار بنسبة قدرها 8.4% تقريباً في حين بلغت الواردات العربية البينية بما قيمته 52.05 مليار دولار من إجمالي قيمة الواردات العربية الكلية 373 مليار دولار بنسبة 14.01% تقريباً كما بلغ إجمالي قيمة التجارة الخارجية العربية البينية 107.9 مليار دولار إلى إجمالي التجارة الخارجية الفعلية البالغ 1032.7 مليار دولار بنسبة 10.4% تقريباً والمراقب للمتغيرات التي يشهدها العالم خلال نهايات العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين يدرك حجم التحديات التي تواجه الدول العربية. والسؤال كيف تقابل البلدان العربية ذلك النسق المتسارع نحو التحرير الاقتصادي لتحقيق ما يسمى بعالمية النشاط الاقتصادي، تحت إرادة صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية بجانب تزايد ما يسمى بنزعة التعاون الإقليمي بهدف تحقيق التكاملية بين الاقتصاديات مما يزيد من قدراتها التنافسية.

ونص ميثاق الجامعة العربية في المادة الرابعة منه على تشكيل اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية التي تختص بوضع قواعد التعاون في النواحي الاقتصادية والمالية وقد عقد أول اجتماع لها في يوليو 1945 لتحديد أوجه النشاط اللازمة لتسهيل عملية التبادل التجاري وإزالة ما يعوقها مع إعطاء ميزة خاصة للتبادل التجاري إزاء العالم الخارجي كخطوة أولى لتعزيز وتنمية الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية وذلك من خلال مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب والذي عقد في بيروت خلال الفترة من 25 الي 31. 05. 1953 بشأن تسهيل تبادل الإنتاج

الزراعي والحيواني والصناعي وقد انتهى هذا المؤتمر باتخاذ قرار الأخذ بمبدأ "المعاملة التفضيلية" فيما يتعلق بالمصنوعات العربية بنسبة إعفاء تتراوح بين 20%- 5% من التعريفات الجمركية السائدة مع جواز الوصول إلى الإعفاء الكامل ، كما تضمن القرار إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية على أن يكون منشأها أحد الدول العربية أطراف التعاقد .

إن الدول العربية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بدفع آليات التعاون الاقتصادي بينها كي تقابل بها كل هذه المتغيرات بما يمكن لها من المشاركة بدور فاعل على خارطة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ويمكننا بإيجاز عرض مزايا التكتلات الاقتصادية الإقليمية كما يلي:

- تحرص الدول على الاندماج في كيانات اقتصادية كبيرة كمحصلة للمكاسب العديدة التي تحصل عليها نتيجة كبر الحجم والتخصص الإنتاجي الذي يستند على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة من دول التكتل وهو ما يعمل على ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وتقليص معدلات البطالة، هذا بالإضافة إلى المزايا التي تجنيها من وراء تحسن شروط التبادل التجاري وتيسير انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال والمعرفة الفنية .
- التكتل الاقتصادي يعد إطاراً عاماً يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء به في المراحل النهائية من التكامل الاقتصادي وذلك في مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه ذلك التكتل مما يوفر له التفاوضية التي يستند إليها لانتزاع الحقوق والمزايا التي تنعكس على التكتل ومن ثم على الموقف الاقتصادي لأعضائه خاصة خلال المفاوضات الاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف والتي تشارك فيها التكتلات الضخمة والقوى الاقتصادية الكبرى حيث يصعب فيها حصول الدول التي تتفاوض منفردة على مزايا تمكنها من الصمود أمام الكيانات الكبيرة.

ويمكن ان يكون هناك مكاسب للتعاون الإقليمي تقوم على توافر مجموعة من الشروط وتنقسم الى مكاسب ثابتة ومكاسب ديناميكية متحركة.

○ المكاسب الثابتة، وهى المتعلقة بالآثار المحتملة للتعاون الإقليمي على التجارة  
البينية في الاجل القصير. ووفقا لنظرية الاتحاد الجمركي يترتب على قيام  
التعاون الإقليمي نوعين من الآثار المحتملة:

■ خلق التجارة ويقصد بخلق التجارة، زيادة حجم التبادل  
التجار بين دول المنطقة الجمركية نتيجة تحرير العوائق  
فيما بينهم ودون أن يؤثر ذلك على تجارة اعضاء المنطقة  
مع دول خارجها بقدر كبير، وعليه يؤثر خلق التجارة  
تأثيراً ايجابياً على الرفاهية.

■ تحويل التجارة ويقصد بتحويل التجارة أن تقوم الدول  
الاعضاء بإحلال منتجات بعض الاعضاء الاقل تكلفة  
محل الواردات من بلدان خارج المنطقة، والتي كان يتم  
استيرادها قبل قيام الاتحاد الجمركي من العالم الخارجي  
بالرغم من أن سلع دول المنطقة قد تكون أقل جودة  
وأعلى سعراً ، وعليه فإن تحويل التجارة يؤثر سلباً على  
الرفاهية.

ويتوقف الأثر الصافي للاتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة على محصلة كل من الأثر  
الإنشائي والأثر التحويلي وكلما كان الأثر الإنشائي أكبر من الأثر التحويلي كلما أدى الاتحاد  
الجمركي إلى زيادة رفاهة الدول الأعضاء

على أنه يتعين التأكيد على أن خلق منطقة تجارة حرة لا يؤدي بالضرورة الى استفادة الدول  
الأعضاء في هذه المنطقة من الفوائد الثابتة وانما يتوقف قدرتها على الاستفادة من تلك الفوائد  
على توافر ثلاثة شروط هي:

- تشابه أو تنافس هياكل الانتاج، فكلما كانت هياكل الانتاج  
متشابهة، كلما تزايد احتمال حدوث الاثر الإنشائي وقل  
احتمال حدوث الاثر التحويلي والعكس صحيح
- مستوى التعريف الجمركية قبل قيام الاتحاد الجمركي، كلما  
كانت التعريف الجمركية بين الدول المزمع اندماجها اقليميا

مرتفعة، كلما زادت احتمالات تحقق الأثر الإنشائي وقلت احتمالات الأثر التحويلي للتجارة اثر الغاء هذه التعريف.

- مستوى التعريف الجمركية في مواجهة العالم الخارجي بعد قيام الاتحاد الجمركي فكلما انخفضت التعريف الجمركية ففي مواجهة العالم الخارجي كلما قل احتمال تحقق الاثر التحويلي وبالتالي فمن الأفضل أن تسعى الدول التي تدخل هذه الاتفاقيات إلى خفض المستويات العامة لرسومها الجمركية تجاه كافة الاطراف.

وفى ضوء ذلك فإن الدول العربية تستفيد استفادة ملموسة من المكاسب الثابتة للاندماج الإقليمي (وذلك لما لميل هياكلها الانتاجية للتشابه وهو ما يعنى احتمال ان يفوق الأثر الإنشائي حجم الأثر التحويلي) ولارتفاع مستوى التعريف الجمركية المطبقة لهذه الدول (على الرغم من اتباعها لبرامج التحرير الاقتصادي) وذلك بمقارنة بعض الدول الأخرى ، وهو ما يعنى اتساع فرص خلق التجارة، وأخيراً لوجود احتمال أن تنخفض التعريف الجمركية للدول العربية في مواجهة العالم الخارجي نتيجة لتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات المشتركة مع الاتحاد الأوروبي وبذلك يتضاءل حجم تحويل التجارة المتوقعة.

○ المكاسب الديناميكية، وتعنى الاثار المحتملة للتعاون الإقليمي على كل من النمو والاستثمار في الأجل الطويل ويفصل الاقتصاديون الفوائد الديناميكية للاندماج الإقليمي عن الفوائد الثابتة ويتوقف تحقيق الفوائد الديناميكية على طبيعة الاندماج الإقليمي، بمعنى هل هو عميق ام سطحي، فكلما كان الاندماج الإقليمي عميقاً، أي يشمل بالإضافة الى تحرير التجارة تنسيقاً في السياسات والنظم والأطر المؤسسية الداخلية، كلما ساعد ذلك على تحقق الفوائد الديناميكية للاندماج الإقليمي، وذلك لأنه في غيبة وتنسيق واصلاح السياسات الداخلية تتضاءل فرص النمو وزيادة الكفاءة.

ان الاندماج الإقليمي ومن ثم اتساع الاسواق، يؤدي الى مجموعة من الاثار الديناميكية من اهمها

:

- تزايد معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي لتزايد فرص تحقيق معدلات ربحية مرتفعة.
  - ازدياد فرص التوظيف بالمعنى الشامل أو بمعنى خلق الوظائف.
  - تحقيق وفورات النطاق الداخلية والخارجية.
  - زيادة حدة المنافسة ومن ثم تحقيق توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية.
  - انتشار التكنولوجيا فضلا عن تقدمها، نتيجة لتزايد فرص التعاون في مجال البحوث والتطوير التكنولوجي واتساع نطاق تطبيقها.
- ولمزيد من الاستفادة من تلك الآثار الديناميكية يتعين توافر عدد من الشروط وأهمها:
- درجة عالية من تحرير التجارة، فتحرير التجارة يؤدي الى اتساع الاسواق، زيادة المنافسة، التخصص وفقا للمزايا النسبية، وكذلك الاستفادة من وفورات النطاق الداخلية والخارجية
  - تغير دور الدولة من الانتاج الى المراقبة والتنظيم، ولاشك ان انسحاب الدولة من بعض الأنشطة الانتاجية والخدمية، من شأنه افساح المجال للقطاع الخاص، وزيادة درجة المنافسة، وتحسين نمط توزيع الموارد، وايضا ارتفاع الكفاءة الانتاجية، كذلك يتيح هذا التغير للدول ان تتفرغ لبناء رأس المال البشري وتطوير القدرة التكنولوجية، وتوفير بيئة منافسة للاستثمار وكلها عوامل تساعد على الاستفادة من الفوائد الديناميكية للتعاون الإقليمي.
  - تمتع الدول بأهلية دولية، وذلك نتيجة لالتزامها بقواعد واحكام الاتفاقيات الدولية كاتفاقية نقطة التجارة العالمية والمشاركة مع الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة العربية وذلك بعدم الرجوع عن سياسات الاصلاح الاقتصادي، بما لا يزيد من ثقة المستثمرين في شفافية ومصداقية تلك البرامج والسياسات الاصلاحية .

وعموماً تتصف جميع مراحل التكتلات الاقتصادية بخاصية عدم التمييز بين أعضاء التكتل الاقتصادي الواحد في بعض الجوانب الاقتصادية التي يتم الاتفاق عليها بينها مع الإبقاء على سياسة التمييز تجاه الدول التي تقع خارج نطاق التكتل وينبثق عن الاتفاقيات التجارية الإقليمية اتفاقيات فرعية منها :

- اتفاقية قواعد المنشأ
- اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمارات
- اتفاقية منع الازدواج الضريبي
- اتفاقية لحماية حقوق الملكية الفكرية
- اتفاقية إقامة مراكز تجارية أو معارض
- اتفاقيات لتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية
- اتفاقيات تعاون فني في مجال التدريب.
- اتفاقيات لتنظيم استغلال المياه الإقليمية في البلد في مجال الصيد البحري
- اتفاقيات لفض المنازعات
- اتفاق بين غرف التجارة
- اتفاق تعاون بين مراكز تنمية الصادرات
- اتفاق إنشاء مجالس رجال أعمال مشترك

وقد يقتصر الأمر أحياناً على أي من الاتفاقات دون أن تصل إلى مستوى اتفاقيات مناطق التجارة الحرة وتسمح اتفاقيات (الغات) بشأن مشاريع التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، التي تتخذ صيغة اتفاقيات لمنطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي، وتعتبرها استثناء من شرط معاملة الدول الأكثر رعاية، الذي يمثل الركن الأساسي (ل/الغات) بمعنى أن ما تتبادله الدول الأعضاء من مزايا تجارية في نطاق هذه الاتفاقات يعتبر بمثابة إجراء داخلي يتم في دولة واحدة، ولا يمتد تلقائياً إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى بهذه الصفة، ويسري هذا السماح على مشاريع التكامل القائمة قبل نفاذ (الغات) أو التي تقوم بعدها وسواء كانت تضم دولاً أطرافاً في الجات فقط أو دولاً أخرى غيرها، غير أن الأطراف المتعاقدة في (الغات) هي التي تكون ملزمة تجاه (الغات)



بمقتضى الأحكام المنظمة لهذه المشاريع في اتفاقية (الغات) وترتكز أحكام الجات على مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، باعتبار أنهما المعنيان بالجوانب التجارية ، ولكن مشروع التكامل يكون أعد مدى من ذلك، بأن يتخذ صورة سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي .

### 3. مجلس التعاون لدول الخليج العربي

مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو منظمة اقتصادية وسياسية اجتماعية إقليمية، بحسب المبادئ والأهداف التي حددها نظامه الأساسي. فمجلس التعاون يمثل تنظيماً تعاونياً إقليمياً بين دول الخليج العربية في مواجهة التحديات التي فرضتها الظروف المحيطة بالمنطقة. وتشمل مجالات عمله جوانب الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة والصحة والإعلام والتعليم والشؤون التشريعية والإدارية والطاقة والصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية. وتمثل طبيعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجغرافية، وتشابه أنظمتها وظروفها الاقتصادية، وترباطها الاجتماعي، وطبيعة التحديات المعاصرة التي تواجهها، المقومات الضرورية لقيام مجلس التعاون. وتأسس المجلس في 25 مايو 1981 بالاجتماع المنعقد في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه. ويتخذ المجلس من الرياض العاصمة السعودية مقراً له .

#### (1) الهيكل التنظيمي:

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية الآتية:

- المجلس الأعلى: هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الأعضاء، وتكون رئاسته دورية بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورتين اعتيادية وتشاورية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية، بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت. كما وتتبع المجلس هيئة تسوية المنازعات،

وهي تشكل من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع، الذي يرى المجلس اختيارهم، على ألا يقل عددهم عن ثلاثة، وتختص بالنظر في المنازعات بين الدول والخلافات بشأن تفسير أو تطبيق النظام الأساسي للمجلس.

- المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر. وتشمل اختصاصات المجلس، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله. وتماثل إجراءات التصويت فيه نظيرتها في المجلس الأعلى.

- الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى: تأسست الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بقرار من المجلس الأعلى في دورته الثامنة عشرة المنعقدة في دولة الكويت في ديسمبر 1997 اقتناعاً بضرورة توسيع قاعدة التشاور وتكثيف الاتصالات بين الدول الأعضاء، ويأتي هذا القرار بناء على اقتراح تقدم به الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت إلى القمة السابعة عشرة للمجلس الأعلى التي عقدت في الدوحة بدولة قطر في شهر ديسمبر 1996 بإنشاء مجلس

استشاري للمجلس الأعلى من مواطني الدول الأعضاء يساعد المجلس الأعلى ويقدم له المشورة في كل ما من شأنه تدعيم مسيرة مجلس التعاون وإعداده لمواجهة تحديات المستقبل. وعقد الاجتماع المراسمي لإعلان قيام الهيئة في نوفمبر 1998 بدولة الكويت، وتتكون الهيئة من ثلاثين عضواً، بواقع خمسة أعضاء من كل دولة، وتختار سنوياً رئيساً لها من بين ممثلي الدولة التي ترأس دورة المجلس الأعلى ونائباً للرئيس من بين ممثلي الدولة التي تليها في الترتيب، ولا تناقش الهيئة من الأمور إلا ما يحال إليها من قبل المجلس الأعلى. ويعاون الهيئة جهاز إداري يرتبط بالأمانة العامة لمجلس التعاون هو مكتب شؤون الهيئة الاستشارية بمسقط.

- الأمانة العامة: تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات.
- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وتشير الوقائع العملية الى أن دول المجلس لم تحقق طوال العقدين الماضيين سوى إقامة منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي وهي مرحلة دنيا من مراحل التكامل الاقتصادي الاقليمي ولم تنجز خطوات في اتجاه الوحدة الاقتصادية وإقامة سوق مشتركة أو تنسيق نقدي فعال وإن كانت هناك خطوة متواضعة في إنشاء عملة نقدية موحدة بين الدول الست الا أن دولة الإمارات أعلنت عدم انضمامها إلى الدول التي وافقت على ذلك ويقال أن السبب يرجع إلى اختيار الرياض مقراً للبنك

المركزي لدول المجلس، وكغيرها من المنظمات العربية الأخرى فإن هناك الكثير من الأسباب التي تعطل تحقيق أهداف مجلس التعاون الخليجي الاقتصادية.

ويمكن القول بأن القرار السياسي في دول المجلس غير داعم لخطوات التكامل الاقتصادي بصورة جوهريّة بل أنه يعد حساساً تجاه أي تعاون يمس استقلال القرار السياسي لكل دولة، وكان شعار المجلس التمسك بمفهوم السيادة الوطنية التامة لكل دولة تجاه القضايا الإقليمية والعربية والدولية، ولهذا جاءت مواقف هذه الدول متباينة تجاه هذه القضايا، وحتى المشكلات الحدودية بين دولة المجلس، وهي مشكلات سياسية، تم علاجها خارج المجلس الذي تجنب إقحام نفسه إلا في حدود ضيقة في أي خلاف سياسي بين دوله وأخرى.

إن المشكلة الحقيقية أمام الوحدة الاقتصادية والنقدية الخليجية تتمثل في الإرادة السياسية لقادة الدول الأعضاء، وبأن يكون للاقتصاد أهمية تسير في خط متواز مع الهواجس الأمنية التي وحدها التي تجتمع عليها آراء دول المجلس.

فهل نجح العرب في خلق بنية اقتصادية تكاملية فيما بينهم؟ هل أزيلت العقبات التي حاولت وما زالت تحول وزيادة حجم التجارة البينية العربية؟

الواقع أن الأداء متواضع الي حد بعيد والأهداف لم تتحقق بعد، فما زالت هناك العديد من الأسباب التي ما زالت تمثل عقبة أمام محاولات رفع كفاءة العلاقات الاقتصادية العربية البينية وهي:

- اختزال تجارب التكامل الاقتصادي في مراسيم وقرارات تحكمها أهواء الحكام وأنماط التحالفات مع القوى الكبرى، ومن ثم فإن الخلافات السياسية تؤثر سلباً على العلاقات الاقتصادية فالتعاون الاقتصادي العربي ظل رهن للتقلبات السياسية والريبة المتبادلة ولا شك أن هذا أدى إلى حالة التردّي الذي يشهده واقع التجارة البينية الخليجية.
- تزايد درجة ارتباط الدول الخليجية اقتصادياً وتكنولوجيا بالدول الغربية حيث تدخل الدول العربية ضمن الدول النامية المصدرة للمواد الخام بما يزيد من درجة ارتباطها بالدول الصناعية المتقدمة
- افتقار السياسات الاقتصادية العربية للشفافية و المصارحة.

- عدم تنوع هيكل التجارة العربية البينية وانحصاره في عدد محدود من السلع الغذائية وبعض الأصناف القليلة من السلع الصناعية. حيث ما زال هناك مجموعة كبيرة من السلع خارج نطاق التبادل التجاري بين دول السوق.
- ضعف الهياكل الإنتاجية وعدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المطلوبة آخذاً في الاعتبار تشابه هذه الهياكل في العديد من الدول العربية من ناحية واختلاف درجة نموها من ناحية أخرى.
- قصر الخدمات اللازمة لنمو حركة التبادل التجاري كوسائل المواصلات ونقص الهياكل التمويلية .
- عدم قدرة المنتجات العربية على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق العربية بما يدفع المستهلكين إلى تفضيل المنتج الأجنبي على العربي.
- عدم وجود تنسيق حقيقي بين الخطط الاقتصادية للدول أعضاء السوق.
- عدم التنسيق بين التشريعات التجارية والنقدية والمالية حتى الآن لا يوجد نموذج عربي موحد يمكن تطبيقه لمستند الإفراج الجمركي.
- ضعف القدرة التصديرية والتشابه في هياكل التجار لدول السوق وتقارب الجهود التنموية أضعف من القدرة على زيادة التبادل التجاري بينها .
- اختلاف هياكل التكلفة بين دول السوق أدى إلى لجوء بعض منهم إلى حماية صناعاتها ذات التكاليف المرتفعة من خلال القيود الإدارية وهو ما يخالف قرارات السوق .
- تعقد الإجراءات الإدارية على الحدود بين الدول ما يعطل كثيراً من الإفراج عن السلع والمنتجات بل أن بعضها يتعرض للتلف .
- عدم الوصول بعد إلى صيغة مثلى بشأن الاتفاق على أسس محددة لقواعد المنشأ وعدم الاتفاق بعد على الكيفية التي يقابل بها منتجات المناطق الحرة القائمة .
- تباين المواصفات القياسية بين الدول العربية.

- افتقار العرب لأي دراسات علمية جادة حول جدوى مشاريعهم التكاملية ويزيد عن ذلك عدم وجود أي رغبة للتنسيق بين الدول العربية عند الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية.

## (2) التحديات التي تواجه اقتصادات دول المجلس

بالرغم من عدم وجود انفجار سكاني في دول مجلس التعاون الخليجي مثل ما تعانيه دول شوق اوسطية اخرى مثل مصر، فان حجم التحديات الاقتصادية كبير. مجلة (ميد) الاقتصادية المتخصصة في منطقة الشرق الاوسط في عددها الصادر اخيرا عام 2012، قالت ان عدد سكان دول مجلس التعاون بلغ مع نهاية العام الماضي 2011، 46.8 مليون نسمة بزيادة ملحوظة عن عددهم في عام 2004 البالغ 33.2 مليون نسمة.

واضافت ان متوسط نسبة النمو السكاني ما بين عامي 2004 و2008 بلغ 5.9% في حين من المتوقع ان تسجل نسبة النمو بين عامي 2009 و2012 انخفاضا يقدر بـ 3.2% بالمتوسط. وتوقعت ايضا ان تصل نسبة المقيمين في الخليج الى 48.4% من اجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي حتى العام 2012 اي بزيادة عن نسبتي العام 2004 و2011 البالغتين 37.8% و48.8% على التوالي.

دول مجلس التعاون الخليجي العديد تواجه العديد من التحديات الاقتصادية خلال العشرية القادمة، وفي مقدمتها تعزيز عملية التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وديمومة مشاريع الإصلاح الاقتصادي في الدول الست ومواجهة معضلة البطالة في أوساط العمالة المحلية في نصف أعضاء المنظومة. أما على الصعيد الدولي فهناك مسألة التوصل لاتفاقيات تجارية مع الدول والكيانات الاقتصادية الأخرى خصوصا الاتحاد الأوروبي .

مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس تسير بخطى بطيئة جدا ويغلب عليها الطابع السياسي. فهناك تحدي مشروع السوق الخليجية المشتركة والذي بدأ تنفيذه في مطلع عام 2008 بعد تبنيه في قمة الدوحة نهاية 2007. ويرتكز المشروع على مبدأ منح الحرية لعوامل الإنتاج بالتحرك داخل اقتصادات دول مجلس التعاون الست. بيد أنه هناك شكاوى من التجار من إجراءات رسمية مطولة في بعض الدول الأعضاء بالنسبة لفتح فروع للمؤسسات على سبيل المثال في الدول الأعضاء. ويشكك هذا الأمر في صدقية مشروع السوق الخليجية المشتركة برمته.

ويتعلق التحدي الآخر باستمرار العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي عبر تعزيز خطوات فتح الاقتصادات المحلية أمام المنافسة. وجميل ما يحدث في هذه الفترة من إجراءات لتحرير سوق الطيران المحلي في السعودية البلد المترامية الأطراف. وتتضمن الجهات المنافسة للحصول على حق تسيير رحلات داخلية كل من القطرية وتحالف يضم شركات صينية.

ويمكن تقدير الجوانب الإيجابية المحتملة لفتح سوق الطيران المحلي في السعودية بالنظر لتجربة قطاع الاتصالات. لا شك، تعيش دول مجلس التعاون الخليجي إيجابية تحرير سوق الاتصالات حيث نجحت شركات إقليمية بالدخول في الأسواق المحلية الأخرى مع ما لذلك من فوائد على المستهلكين بالنسبة لحصولهم على أسعار تنافسية وخدمات راقية. وخير دليل على هذا ما يحدث في هذه الفترة بالذات من تقديم شركات الاتصالات لعروض فيما يخص منتج (آي فون 5) من إمكانية تملك الجهاز ومزايا أخرى مثل الحصول على دقائق مجانية وقدرة إرسال رسائل قصيرة مقابل دفع أقساط شهرية.

يتمثل القاسم المشترك بين دول مجلس التعاون في هذه الفترة بإفساح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة الدور الذي يستحقه في إدارة دفة الاقتصاد. لكن يكمن التحدي في استمرار العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي رغم ظهور بعض العوائق مثل خسارة بعض المواطنين لوظائفهم بسبب برامج الخصخصة.

إضافة إلى ذلك، هناك معضلة البطالة في أوساط المواطنين في ثلاث دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي وتحديدًا السعودية والبحرين وعمان. حقيقة القول، تتميز السعودية بين دول مجلس التعاون الخليجي بنشر أرقام دقيقة حول واقع سوق العمل بما في ذلك البطالة وهي مسألة تستحق الإشادة لأنها تعبر عن الرغبة في إيجاد حلول للتحدي.

فحسب الإحصاءات الرسمية، بلغ متوسط البطالة في أوساط العمالة السعودية الباحثة عن العمل أكثر من 9% في العام 2010 على أمل تخفيض النسبة لنحو 5.5% في 2014 في إطار خطة تنمية. كما أظهرت الأرقام أن الفئات العمرية الشابة تشكل السواد الأعظم من عاطلين في السعودية الأمر الذي يعد أمراً مقلقاً. وبشكل أكثر تحديداً، تتركز البطالة السعودية في الفئة العمرية ما بين 20 إلى 24 سنة يمثلون فيما بينهم 43% من عاطلين. ومن المؤكد ان يخسر الاقتصاد السعودي ربما الكثير بسبب انتشار البطالة في أوساط الشباب أي من الفئة العمرية الأكثر قدرة على العطاء والمساهمة بشكل بناء في التنمية.

كما تعتبر البطالة في أوساط الشباب أحد أسباب الأزمة السياسية التي اندلعت في عمان مطلع العام 2011. وفيما يخص البحرين، مؤكداً أسهمت البطالة في ظهور الأزمة في البحرين في فبراير 2011 رغم أن المطالبات في مجملها سياسية.

على المستوى الدولي، هناك مسألة العودة لظاهرة إبرام معاهدات للتجارة الحرة والاتفاقيات الإطارية مع الدول والكيانات الاقتصادية حول العالم. ولوحظ شبه توقف هذه المسألة منذ منتصف 2010 بحجة مراجعة الاتفاقيات الموقعة لكن لا يمكن للمنظومة الخليجية أن تبقى بعيدة عن موضوع مهم يعد من سمات العصر الحديث وهو العولمة الاقتصادية.

بالعودة للوراء، أبرمت دول مجلس التعاون بشكل جماعي وللمرة الأولى اتفاقية للتجارة الحرة لها مع سنغافورة في نهاية العام 2008 حيث شكلت فاتحة خير لإبرام اتفاقيات مع أطراف أخرى. فقد وقعت دول مجلس التعاون الخليجي في منتصف العام 2009 اتفاقية للتجارة بين مجلس التعاون الخليجي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية والمعروفة اختصاراً بمنظمة (ايفتا). تضم الرابطة كلا من سويسرا والنرويج وأيسلندا وإمارة ليختنشتاين. تهدف الاتفاقية مع رابطة (ايفتا) إلى تحرير التبادل التجاري وتكامل الأسواق وتغطي تجارة السلع والخدمات والمنافسة وحماية حقوق الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية وآليات لتسوية المنازعات.

وفي العام 2010، وقعت دول مجلس التعاون الخليجي مذكرة تفاهم مع منظمة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا والمعروفة اختصاراً بمجموعة (الكوميسا). تضم منظمة الكوميسا 19 دولة تقع في شرق وجنوب إفريقيا تشمل كينيا وأوغندا وزامبيا.

وتبقى معضلة التوصل لاتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. وكانت المحادثات بين الطرفين قد بدأت في العام 1988 بهدف إنشاء منطقة الحرة لكنها فشلت في إحراز تقدم يذكر بسبب إصرار الجانب الأوروبي على الإتيان بأمر جديدة بين الحين والآخر قبل الموافقة على التوقيع على إنشاء منطقة للتجارة الحرة. فقد أدخل الأوروبيون في بعض الفترات متغيرات جديدة مثل عدم إساءة استخدام البيئة وضرورة منح الأقليات الموجودة في دول الخليج حقوقهم وبالتأكيد كانت هناك المسائل الاعتيادية مثل حقوق الإنسان والإصلاح السياسي.

#### 4. اتحاد المغرب العربي

فكرة اتحاد المغرب الكبير قديمة وتبلورت قبل الاستقلال دوله، ففي أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة في الفترة 28 الي 30 ابريل 1958 والذي ضم ممثلين عن



حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية وتم مناقشة كيفية التخلص من الاستعمار الفرنسي في كل دول الغرب الكبير. وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10. 06. 1988، وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

### (1) الهيكل التنظيمي

الأمانة العامة للاتحاد مقرها الرباط، وحسب المعاهدة التأسيسية تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة. وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.
- إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.

- الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.
- حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.
- العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي، وجعلها متاحة للممارسين.
- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة الأفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.
- ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.

ونصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغربي على الأهداف التالية:

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وأشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

اتفاقية التأسيس حددت أيضا الهيكل التنظيمي للاتحاد من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية على النحو التالي:

- مجلس الرئاسة ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، ولإجماع رؤساء الدول الأعضاء فقط سلطة اتخاذ القرار. ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة المجلس لمدة سنة.

- مجلس وزراء الخارجية ومهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية. ويتكون المجلس من الوزراء وأمين اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد. ويشترط حضور جميع الأعضاء لصحة عقد دورته العادية الاستثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد الأعضاء.

- لجنة المتابعة وتتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد، وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات لا سيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية، بينما تعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.
- اللجان الوزارية المتخصصة التي شكلها مجلس رئاسة الاتحاد في قراره بتاريخ 23.01.1991 كالآتي:

○ لجنة الأمن الغذائي:

وتهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الأراضي، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة، ومؤسسات الدعم الفلاحي.

○ لجنة الاقتصاد والمالية:

وتهتم بميادين التخطيط، والطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية، والجمارك، والتأمين والمصارف وتمويل الاستثمار، والخدمات، والصناعة التقليدية.

○ لجنة البنية الأساسية:

وتهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، والإسكان وال عمران، والنقل والمواصلات، والبريد، والري.

○ لجنة الموارد البشرية:

وتهتم بمجالات التعليم، والثقافة، والإعلام، والتكوين، والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية، والتشغيل، والرياضة، والشبيبة، والصحة، والعدل، والإقامة وتنقل الأشخاص، وشؤون الجالية المغربية.

وتقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجدول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة. وكذلك تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، كما تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس

وزارية قطاعية و فرق عمل حسب ما يستوجب عملها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغربية. وتعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة.

## (2) التحديات الاقتصادية التي تواجه الاتحاد المغربي

يمثل بناء المغرب العربي كوحدة إقليمية خيارا استراتيجيا بالنسبة لشعوب المنطقة، فالقوى الاقتصادية التي بإمكانها مواجهة المستقبل وزحف العولمة هي المجموعات الجيوسياسية الكبرى ذات الكثافة السكانية المرتفعة، والتي ترتبط فيما بينها باتفاقيات للتعاون والتكامل الاقتصادي. تتوفر بلدان المغرب العربي مجتمعة على مؤهلات بشرية واقتصادية تؤهلها عند تكتلها في إطار إقليمي على الاندماج في الاقتصاد العالمي ومن الحصول على وزن اقتصادي وسياسي في العلاقات الدولية، وأن تصبح شريكا فعالا لمختلف التكتلات الإقليمية العالمية.

وتتكامل بلدان المغرب العربي في العديد من الجوانب، مما يمكنها من مواجهة التحديات التي تعرقل برامجها التنموية. وتعتبر الموارد البشرية عنصرا أساسيا للتكامل بين بلدان المغرب العربي فبعض البلدان (المغرب والجزائر) بها انفجار سكاني كبير بينما يتطلب سوق العمل جلب عمالة اجنبية في ليبيا على سبيل المثال. وتكمن أهمية الموارد البشري بالبلدان المغربية في كون السكان يعتبرون طاقة منتجة في مختلف القطاعات الاقتصادية كما يتوفرون على كفاءات علمية وتقنية كثيرة كما يشكل عددهم الكبير نسبيا (حوالي 80 مليون نسمة) يمثلون سوقا استهلاكية هائلة في جنوب أوروبا.

أهمية التكامل الاقتصادي بين الدول المغربية تتجلى في تنوع مواردها الطبيعية والاقتصادية فأراضي المنطقة تخزن ثروات للطاقة ومعدنية متنوعة تتوزع توزيعا غير متكافئ عبر بلدان المجموعة وقد تحكمت الثروات المتوفرة خاصة الباطنية منها في نوعية الصناعات المنتشرة بدول المغرب الكبير اذ ركزت المغرب وتونس على الصناعات التحويلية و الاستهلاكية في حين تعتمد الجزائر و ليبيا على الصناعات البتروكيمياوية.

وتوفر هذه الثروات امكانيات هائلة للتكامل الاقتصادي بين الدول المغربية حيث بإمكان المغرب و تونس تزويد اسواق المنطقة بالفوسفات و الصناعات النسيجية و المواد الفلاحية اما الجزائر و ليبيا فستستفيد منها بقية الدول من حيث مصادر الطاقة وبعض المصنوعات في حين يبقى الحديد اهم مورد توفره موريتانيا.

وتعتبر الاقتصاديات الضعيفة للدول المغاربية وغياب العدالة في توزيع الموارد بين الفئات الاجتماعية؛ العامل الأساسي في تفجر الاحتجاجات الاجتماعية في هذه الدول، وعلى الرغم من رحيل الزعامات التقليدية والعائلات الحاكمة التي كانت تحوز الثروة والامتيازات؛ تدهورت اقتصاديات هذه الدول بشكل كبير، نتيجة نهب تلك الأسر للموارد، ونتيجة غياب خطط فعالة لاحتواء العدد الهائل من مطالب التشغيل من حاملي الشهادات.

فعلى سبيل المثال؛ يعيش واحد من أصل خمسة مغاربة تحت خط الفقر، أي بأقل من دولارين في اليوم، وفي المقابل ما زال اقتصاد ليبيا و الجزائر يعيشان حالة من التبعية المطلقة لتصدير النفط والغاز، وتقلبات أسعار النفط، وهذا يشكل تهديداً لاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. كما تزايد الفقر بشكل كبير؛ حيث بلغ معدل البطالة في تونس سنة 2010 حوالي 14%، وترتفع هذه النسبة في الفئات العمرية الأقل من 25 سنة. كما أدت الثورة في تونس إلى تراجع مداخل قطاع السياحة بنسبة 40% نتيجة تخوف السياح من غياب الأمن والفوضى، كما تأثر الاقتصاد التونسي من الثورة في ليبيا، كون هذه الأخيرة من أهم المستوردين للمنتجات التونسية.

دول المغرب العربي لا تزال تعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول لها، باعتبار أوروبا المنطقة الأقرب جغرافيا، والتي ترتبط معها باتفاقيات إطار تنظم فضاءات التعاون الاقتصادي، وذلك في مقابل جمود اتحاد المغرب العربي ومراوحته في مكانه منذ أكثر من 25 سنة. هذا بالإضافة إلى وجود معطى جديد هو التنافس الاقتصادي الأمريكي/الأوروبي على المنطقة المغاربية، بهدف فتح آفاق جديدة للاستثمار الأمريكي في المنطقة كرد فعل على سيطرة أوروبا التقليدية على إفريقيا التي تعتبرها من منظور استراتيجي بمثابة الحديقة الخلفية لها.

وبالرغم من التقارب النسبي في البنيان الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي، بعد تبني الجزائر مؤخرا لاقتصاد السوق وتحرير ليبيا لاقتصادها تدريجيا، فإن التحسن الجزئي لم يفضى الي التعاون السليم بين الدول الأعضاء بل انه زاد من حدة سلوكها الأناني والوطني الضيق، حيث سعى كل طرف للحصول على مزيد من المساعدات الأجنبية الأوروبية، حتى وان كان هذا التهافت مضرا بالتعاون الإقليمي فيما بينها، وكان يقال أن سبب الاختلافات هو السياسات الاقتصادية المختلفة، حيث تبنت تونس والمغرب الانفتاح الاقتصادي، بينما كان الاقتصاد موجهها في الجزائر وليبيا، ولكن اتضح مع مرور الوقت أن تبني الدول المغاربية اقتصاد السوق بدرجات متفاوتة لم يساهم بشكل كبير، في تحريك عملية الاندماج الإقليمي.

وهذا لا يعني أن المدخل الاقتصادي لا يصلح فقط لشرح أسباب تعثر التجربة المغربية، ذلك أن الخلل البنيوي لاقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي يشكل بدون شك عائقا كبيرا امام التكامل الإقليمي. ودون محاولة التقليل من شأن المعوقات التي نعتبرها أساسية، يجب ألا نحملها ما لا تستطيع وأن ننظر إلى الأمور من الزاوية الاقتصادية أيضاً. ذلك أن الطبيعة الاقتصادية المغربية تجعل من الصعب على الأقل في الظرف الراهن بناء مشروع تكامل حقيقي.

فاقتصاديات الدول المغربية تتميز بفقر تنوعها حيث تعتمد أساساً على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات، المحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساساً) والنسيج (فيما يخص المنتجات الصناعية) بالنسبة للمغرب. كما أنها اقتصادية تبادلية بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة (التجارة تمثل 87% من الناتج المحلي لموريتانيا) وهذا يجعلها تحت رحمة الضغوط الأجنبية، أما فقر التنوع الاقتصادي فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

وبحكم تخلفها فإن واردات الدول المغربية هي أساساً مواد مصنعة مما يزيد صعوبة تطوير المبادلات بين هذه الاقتصاديات الموجهة أساساً نحو العالم المصنع، لكن القيادات السياسية لم تتخذ أي إجراء في سبيل دعم وتطوير التجارة البينية خاصة وأن إمكانيات التكامل موجودة في بعض المجالات مثل القطاع الزراعي الذي قد يساهم في تقليص التبعية الغذائية لبعض الدول، وللإشارة فإن كل الدول العربية تستورد أكثر مما تصدر من المواد الغذائية ما عدا تونس والمغرب وموريتانيا.

فتونس تقترب من الاكتفاء الذاتي، وأما المغرب فقد عرف أزمة غذائية في عام 2012 مما زاد من حجم وارداته من القمح، فيما تحطم الجزائر الرقم القياسي المغربي والعالمي في مجال الواردات الغذائية، حيث يصل عجزها الغذائي إلى نسبة 80%، وهي أول مستورد في العالم للقمح. وبالتالي يعاني المغرب العربي من تبعية اقتصادية لأوروبا، ويؤدي التخصص الكبير لهذه البلدان (الطاقة بالنسبة للجزائر وليبيا، الزراعة والمواد المصنعة البسيطة بالنسبة لتونس والمغرب) إلى الاعتماد على الخارج لإمدادها بحاجياتها من المواد المصنعة مما حال دون تطوير التجارة البينية.

لا ننسى أيضاً المعوقات السياسية فقد شهدت منطقة المغرب العربي ولادة كيانات اقليمية جاءت لتعبئة الفراغ الذي نتج عن جمود اليات عمل اتحاد المغرب العربي. وامثلة هذه المشاريع واضحة

مثل الشرق أوسطية والمتوسطية وعملية برشلونة و 5+5 واتحاد دول الصحراء والساحل، والاتحاد من أجل المتوسط لـ/ ساركوزي.

فدول المغرب العربي لا سيما المغرب وتونس راهنت على الشرق أوسطية مثل دول عربية ولعبت دوراً في دفع مسيرة مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في مجال المتوسطية فكان الحماس أقوى والمطامع أكثر بحكم أن الشراكة الأوروبية المتوسطية أقل تأثيراً بمجريات عملية السلام الشرق أوسطية وبحكم القوة الاقتصادية والمالية للاتحاد الأوروبي، ودأبت كل دولة على خدمة مصالحها دون مراعاة مصالح جيرانها أو محاولة التنسيق للتفاوض بصوت واحد مع العملاق الاقتصادي الأوروبي. إلا أن المتوسطية كانت هي الأخرى مخيبة للآمال، فأوروبا كانت تفرض مجالات التفاوض والتعاون ولا تخصص الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو في بلدان الضفة الجنوبية، بينما تخصص أموالاً طائلة لبلدان أوروبا الشرقية.

كما أن الدول المغاربية التي تسرعت لإبرام اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وخاصة تونس والمغرب أدركت سريعاً أن هذه الاتفاقات غير متوازنة وهي في صالح الاتحاد الأوروبي الذي فرض عليها إرادته، فقد أبقي على أنظمة الحماية الاقتصادية في المجال الزراعي فيما تشكل المنتجات الزراعية التونسية والمغربية أهم صادرات البلدين إلى أوروبا، وتسرع تونس والمغرب كان لغرض الحصول على النصيب الأكبر من القروض والمساعدات المالية الأوروبية لكن لم يكن لها ما أرادت، بل إن الاتحاد الأوروبي لم يحترم كل التزاماته، وكان يتأخر في منحهما المساعدات المتفق عليها مقابل تخفيضهما التدريجي للحواجز الجمركية والتي سترفع فيما بعد نهائياً ترقباً لإقامة منطقة التبادل الأوروبية المتوسطية، فكانت خيبة الأمل مضاعفة.

## القسم 2:

### التكامل الاقتصادي المغربي

إن الهدف من التكامل الاقتصادي والنقدي المغربي قد يبدو لدى البعض طموحاً ينطوي على مغالطة تاريخية لدى البعض في ضوء الصراع الجيوستراتيجي الذي تعيشه دول المغرب العربي منذ أكثر من ثلاثين عاماً. إلا أن الشعوب والقوى الحية على العكس من ذلك تتوق الي تحقيق الاتحاد فيما بينها والدليل على ذلك إنشاء الجمعيات المهنية المغربية في مختلف المجالات (الخدمات المصرفية والاقتصادية والثقافية والقانونية والرياضية والنقابية، واتحادات أرباب



العمل). وإن إثارة إمكانية تحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي على المستوى المغربي ليست فكرة طوباوية ولكنها تصور جد واعد لصالح الأجيال المقبلة، وإن القادة السياسيين الذين يأخذون زمام المبادرة لتخطيط مثل هذا البناء قد يتركون بصماتهم في تاريخ هذه المنطقة والإقليم الكبير بأسره. وإن هذا التصور هو أحد العوامل التي تساهم في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل ويولد حيوية في تعبئة الموارد البشرية والمادية من أجل تحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي.

ولابد من الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات دول المغرب الكبير واحتمال رفضها، على الأقل لعدة عقود، التخلي عن عملاتها الوطنية، وتحويل السيادة النقدية لتتخطى الحدود الوطنية وعليه أقترح إنشاء عملة مشتركة في المرحلة الأولى تتماشى مع العملات الوطنية وإن الوقت المطلوب لاستكمال الخطوة الأولى قبل الوصول إلى المرحلة النهائية لإنشاء عملة واحدة سوف يكون رهينا بمعدل تسارع عملية التقارب الاقتصادي والهيكلية وزيادة التبادل في الإطار المغربي والإرادة السياسية للسلطات الوطنية القائمة وإن دور العملة المشتركة هو تيسير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال دون المساس بحق كل دولة في طبع النقود وإن الهدف هو الانتقال من معدل المبادلات بين بلدان اتحاد المغرب العربي من 2% إلى 40%، وهو متوسط التبادل داخل المناطق الدولية.

## 1. عملية التكامل النقدي المغربي

لقد كشفت الأزمة المالية التي هزت صيف عام 2011 أن أسواق الأسهم الأوروبية الفجوة بين عملة واحدة، والسياسات الاقتصادية والمالية والمتعلقة بالميزانية متباينة أو متنافسة حتى. اقترحت المستشار الألمانية انجيلا ميركل والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي 16 أغسطس 2011 إلى الاتحاد الأوروبي على إنشاء حكومة اقتصادية أوروبية. لقد تم ابتداء اليورو من قبل تنويعا للتقارب الاقتصادي ومزيد من التكامل الاقتصادي. السياسة النقدية الموحدة ولكن السياسات المالية وطنية. اقتراحى لعملة مشتركة، هو أكثر واقعية وتكييفها مع سياسات المغرب الكبير الاجتماعية والاقتصادية والجيوستراتيجية. انها تهدف الى زيادة التجارة البينية المغربية 40.2%.

ويمكن أن يتم الانتقال إلى العملة الموحدة بشكل سريع جدا. من سلبيات، ويمكن إدخال عملة واحدة إلا بعد 10 إلى 20 سنة. وهذا ينطوي على نقل المسؤولية عن السياسة النقدية، وتسريع عملية التكامل الاقتصادي.

## 1) علاقة المغرب العربي / بالمشرق العربي

ينبغي للشراكة بين المغرب مع دول مجلس التعاون الخليجي ألا تتعارض مع بناء تجمع اقتصادي في شمال أفريقيا. القرار الذي اتخذ في قمة رؤساء الدول الخليجية في الرياض في 10 مايو 2011، من قبل مجلس التعاون لدول الخليج من توجيه دعوة رسمية إلى المغرب لتكون واحدة من الدول الست التي تشكل هذا المجلس منذ تأسيسه في مايو 1981 كان مفاجأة سواء في الشكل أو المضمون.

و إذا كان الأردن قد أعربت عن رغبتها في أن تكون جزءا من هذا التجمع التجاري الهام، لكن المغرب، وحسب المتحدث باسمه السيد ناصري لم يقدم أي طلب للعضوية من قبل. الاقتراح هو أكثر جاذبية بسبب أن السوق المشتركة لدول الخليج تستحوذ على اهتمام أكبر وأكثر أهمية مع التطور المستمر والمبهر في بعض الأحيان لبعض عواصم هذه المنطقة في السنوات الأخيرة. والمغرب يحتفظ منذ عقود على علاقات وثيقة ومتميزة مع بلدان هذه المنطقة. صناديق الثروات السيادية والخاصة في منطقة الخليج تستثمر بكثافة في قطاع العقارات، وغيرها في المغرب. واردات المغرب من النفط والغاز كبيرة مع الحصول على الخصومات والتسهيلات الائتمانية. أنها ليست منتجة للنفط وتتأثر بشدة من جراء ارتفاع أسعاره، رغم سعى المغرب لتنويع إمداداتها النفطية. أعضاء هذا المجلس هم مساهمون أيضا في رؤوس الأموال لهذه الدولة المثقلة بالديون. العرض من هذا التجمع له فوائد، ليست فقط اقتصادية، بل سياسية أيضا، ويرجع ذلك إلى البحث من قبل المشغلين الاقتصاديين سواء في المؤسسات أو القطاع الخاص في دول الخليج إلى التحرك نحو التعاون مع المغرب على أسس أخرى تتجاوز الاستثمارات العقارية. وهذا الانفتاح على الدول العربية الأخرى، من غير دول الخليج هو في حد ذاته دليلا على هذا الوعي الجديد بأهمية بناء المناطق الإقليمية. ومن المؤمل أن قوة ضاربة اقتصادية بل سياسية أيضا، والتي ستنبع، وتغطي مساحة واسعة تمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي. منطقة استقرار يمكن أن تصعد في وسط العالم العربي الذي يعاني من حالة من اضطراب. الأحداث المعروفة التي تواجه الأنظمة العربية تشجعها على البحث عن سبل لضمان الاستقرار ولو المرحلي.

وبصفته رئيس مجلس الأعمال المغربي/العماني، حماد كسال يرى في دعوة دول مجلس التعاون الخليجي شيء ايجابي. بالنسبة له، فإن المبادرة تكون قادرة على إقامة التكامل بين الجهات المانحة الكبيرة والبلد المنفتحة على أوروبا وأفريقيا والبلدان الأخرى من خلال اتفاقيات التجارة

الحرّة. وعلاوة على ذلك، والاندماج مع المجموعة الاقتصادية الأولى في العالم العربي لا يعني الابتعاد عن السوق المغربية المشتركة.

## (2) العملة الموحدة DINRHAM في الفضاء المغربي

خلال الفترة الأولى، يتم إدخال عملة موحدة، كما هو على قدر من القيمة، وسيلة للدفع ومخزن للقيمة. في هذه المرحلة، فإن البنك المركزي للمغرب العربي هو أكثر في المقاصة والتسوية من المدفوعات الدولية. والهدف من ذلك هو تعزيز التجارة وحركة رؤوس الأموال والأشخاص من دون استخدام العملة.

ومن شأن التعاون النقدي تأخذ شكل اتفاقات معاوضة والمدفوعات ثنائية أو متعددة الأطراف مع هدف تحقيق قابلية التحويل يقتصر على المغرب العربي، والمال. لا توجد قيود على صرف العملات في المعاملات النقدية أو رأس المال. في نهاية العام العجز (أو الفائض) بين الدول يؤدي إلى توحيدها أو تأجيلها بالاتفاق المتبادل. وإلا فإن هذا من شأنه ان يحرر الائتمان.

وتشارك في العملة الموحدة في خطوة ثانية، بعد 20 إلى 30 سنة، وهذا يتوقف على وتيرة الإصلاحات الهيكلية وآليات تنفيذ التقارب بين الاقتصادات المغربية. ولكن القرار النهائي يكون سياسيا.

التكامل النقدي يتطلب نقل بعض الصلاحيات من السلطات الوطنية للموامة بين المغرب العربي وسياسات سعر الصرف. وهذا يعني تنسيق السياسات النقدية الوطنية وهذا التقارب الاقتصادي والنقدي فرض الشفافية في البيانات الإحصائية وبيانات الميزانية للديون قد تكون غير صادقة. وعلم الاتحاد الأوروبي بالطريقة الصعبة من خلال اكتشاف أن اليونان قد أخفى حجم ديونها في عام 2010 بالتواطؤ مع بنوك عالمية كبرى.

ذكرنا عدة مرات التضارب في البيانات المقدمة من الهيئات العامة. سيكون من الضروري أن يكون هناك مركز للدراسات المغربية والمحتملين الذي يقدم التوجيه في المجاميع الرئيسية، وهي مسؤولة عن نماذج الاقتصاد القياسي للتنبؤ الهدف. أقترح على إشراك المواطنين في وضع مؤشرات مثل معدلات التضخم في الأجور، فإن نسبة البطالة، فقط لتمرير المعلومات عن الأسعار في الأحياء والتحقق من اتساقها. يتم تشويه البيانات بواسطة وزن غير رسمي في البلدان المغربية. التقديرات تتراوح 40% الي 70% من العمالة و 20% إلى 50% من المبيعات.

ويجب على البلدان المغربية تحديث ومواءمة أدواتها الإحصائية، وجعلها شفافة وموثوق بها. تحقيق اتحاد نقدي كامل مع عملة واحدة، ويتوقف عن وضع سياسات التعاون متبادل المنفعة. وإنشاء منطقة اقتصادية من المرجح أن تكون لتعزيز الإصلاحات الهيكلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المنتجة. وينبغي أن تكون انتقائية عن استقبال رؤوس الأموال الأجنبية من خلال التركيز على عوامل المدخلات التكنولوجية ومعرفة كيفية خلق فرص العمل في مجالات إحلال الواردات وتلك لإعادة التصدير.

وينبغي للبلدان التي لديها وفرة احتياطي العملات الأجنبية مثل الجزائر وليبيا أن تضع أموالها في استثمارات طويلة الأجل المنتجة في المنطقة. أزمات في الأسواق المالية خلق مرارا وتكرارا من عدم اليقين بشأن قيمة استثماراتهم (آخرها في عامي 2008 و2011).

من قبل لا يقترح إدخال عملة واحدة منذ البداية وإنما عملة مشتركة في شمال أفريقيا، أرى أن التاريخية والثقافية والتنمية المغربية مستوى الكيانات. والهدف هو تعزيز شقين تبادل السلع والخدمات ورأس المال لتذهب أبعد من ذلك في تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي، وتحقيق التقارب الاقتصادي.

تتبع قالب على النموذج الأوروبي المغربي هو الكسل والشعور بالنقص الفكري. الأوراق المالية مشروع الأعطال في الاتحاد الأوروبي، ونحن قادرون على انتاج نظام أكثر قدرة على البقاء وتقدمية. وضع عملة مختلفة تماما. وكانت العملات الأوروبية القابلة للتحويل، وضعت قيمها وفقا لقانون العرض والطلب في أسواق صرف العملات الأجنبية.

وكان الفرنك الفرنسي والمارك الألماني والعملات القابلة للتحويل على عكس العملات التي هي غير قابلة للتحويل المغرب العربي. مترابطة الأسواق المالية الأوروبية لتلك التي في الولايات المتحدة. ويعتبر كل قرار سلبي من قبل الجهات المعنية في سوق نقل رأس المال لصالح الآخرين في السوق. الاتصالات هي من القوة بحيث أن أي إصلاح في أوروبا لديها مجموعة من صفر أو سلبي إذا لم يتم تطبيقه في الولايات المتحدة. لقد جادلت دائما أن وول ستريت وجعل pricer، وهو منصب قيادي، وأسواق الأسهم العالمية اتباعها بدقة.

تقلب رأس المال، وجميع أشكال المضاربة في الأسواق المالية تكاد تكون معدومة في المنطقة المغربية. التبادلات الدار البيضاء وتونس ليست حساسة لدول الحركات uniennes المنح الدراسية. ويمكن أن يتم على الحاجة لتحديث الأسواق المالية والأنظمة المصرفية لبلدان EMC

دون أجر في المدرسة النقدية الميول الليبرالية والتي تشجع على المضاربات. ليس من المرغوب فيه أن يحدث في الدار البيضاء، الجزائر، طرابلس، نواكشوط تونس أو صناديق التحوط باستخدام المخزون الفني على الائتمان (للبيع)، حمل التجارة، وصناديق الأسهم الخاصة ؛ استثمار رأس المال، والدفاتر التجارية وكتاب banking (المتعلقة على التوالي على الأنشطة التجارية للأنشطة السوق محفظة، والخدمات المصرفية ذات الصلة بالاستثمار).

فإن إصلاحات بعيدة المدى، واستخدام التقنيات الحديثة لتعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار المنتج أن يضع في مكان كل آليات التنظيم التي كان يمكن أن تجنب الأزمات من عام 2008 وعام 2011. وينبغي أن الانتقادات الموجهة لتحرير الأسواق العالمية أدى إلى أنه لن يكون ذريعة للجمود والمحافظة في القطاع المصرفي والمالي في الأسواق الناشئة. نظرا لصغر حجمها، فإنها لا تحتاج إلى يخشون من حركة المضاربة المزعومة للاستقرار.

كما قلت في مؤتمر عقد في الجزائر العاصمة، على الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الجزائر في كانون الثاني 2009 والذي اتخذ إلى حد كبير من الصحافة الجزائرية، أن البيانات الحكومية الرسمية الترحيب انقطاع النظام قد الجزائري المصرفية النظام المالي الدولي ولها تأثير يذكر على الاقتصاد الوطني تخفي الرغبة في تجميد الإصلاحات. وقد صحح هذا الرئيس بالدعوة الى مزيد من اليقظة والحاجة لمتابعة العلاج والإصلاحات. الانتهاء من EMC تتطلب تقارب في الأجور الحقيقية والإنتاجية، فضلا عن مرونة التنقل والعمل.

المعارضين يقولون ان مناطق العملات من التوحيد النقدي يمنع الدول على خفض قيمة عملاتها حتى المنتجات المحلية أصبحت أكثر قدرة على المنافسة. كما خفض قيمة المتغير تعديل يختفي مع إدخال العملة الموحدة، الذي من شأنه أن يحرم الدول من وسيلة لزيادة الصادرات وتقليل الواردات. في حالة وجود عملة غير قابلة للتحويل، ونظرا لكون الصادرات المقومة بالعملة الصعبة وزيادة الصادرات في القضية الجزائرية هي وهمية وخصوصا الجزائر هي أكبر مصدر واحد. وراء قرار خفض قيمة من المتوقع في انخفاض حاد في الواردات (من خلال ارتفاع الأسعار). ولكن يمكن تحقيق ذلك عن طريق وسائل أخرى مثل إزالة / الاستهلاكية والقروض أو إعادة النظر في الضرائب والرسوم الجمركية.

## 2. ما يناسب الوضع في المغرب الكبير

أخذاً في الاعتبار التجارب الأوروبية والدولية، أنا لا أقترح عملة واحدة للمغرب الكبير على الفور. قد يكون هذا مستقبلاً تتويجاً للتقارب الاقتصادي والنقدي لأعلى درجات الاندماج، والذي لا رجعة فيه مع توفر الإرادة السياسية لدعم الجماعة الاقتصادية المغربية.

حقيقة أن عملات دول المغرب العربي هي غير قابلة للتحويل يمنع الهروب المحتمل لرؤوس الأموال خارج منطقة المغرب الكبير. وصعوبة الحصول على العملة الأجنبية تؤثر على الواردات. احتياطي النقد الأجنبي في المغرب لا يغطي سوى 5 أشهر و نصف من حاجياته من الاستيراد. وكان هذا من 3 إلى 4 أشهر في الجزائر بعد هبوط أسعار النفط والغاز.

بالنسبة لتونس، وفقاً لما قاله مصطفى كامل النابلي السابق، محافظ البنك المركزي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011، النقص في احتياطي النقد الأجنبي بنحو ملياري دينار له تأثير سلبي على الإنتاج الصناعي (-13%)، والتوجه للاستثمار في الصناعة (-36%)، و واردات المعدات (-12%).

ويمكن بفضل عملة مشتركة في المغرب العربي الكبير، الفاعلين الاقتصاديين والماليين المغاربة التصدير والاستيراد والاستثمار داخل الجماعة الاقتصادية المغربية، من دون استخدام العملات. ويمكن للمسافرين المغاربة استخدام هذه العملة المغربية في التنقل بحرية داخل أراضي هذه الجماعة. ويمكن تأسيس معهد نقدي مغربي تعهد له مسؤولية التعامل مع التعويضات بين التدفقات النقدية كل عام. ويتم تسجيل التعاملات سواء الدائنة أو المدينة ثم يتم تسويتها بين دول الجماعة عن طريق التبادل وبعملات هذه الدول أو وفقاً لاتفاق عام بين هذه الدول فب السنة اللاحقة.

ولكن من الممكن توحيد الحسابات، من خلال تجميع احتياجات وفوائض النقد الأجنبي في جميع أنحاء الدول الخمس للجماعة الاقتصادية المغربية. هذه الآلية وجدت بين بلدان أوروبا الشرقية تحت اسم نظام المقايضة أو (التعويض).

التجار المغاربة يتوجب عليهم مواجهه عقبة التمويل البيئي، لأن البنوك المغربية نادراً ما تقبل خطابات الضمان فيما بينها. لأن المصارف المغربية هي التي تقوم بدور الحكم مع تكلفة مالية هامة والتأخير في عمل التسويات.

البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية، الذي تأسس في عام 1992، والذي تساهم في رأسماله المصارف المركزية لبلدان الاتحاد المغربي الخمس كان ينبغي أن يدخل حيز التشغيل في سبتمبر 2010، ويجب زيادة رأسماله.

كانت هناك أدوات مشتركة للدفع في التاريخ الحديث للبشرية. وتشمل الروبل باعتباره المثال الأول، حتى لو كان هو سياق يتسم بالتعايش بين الاقتصادات المركزية للغاية تحت قيادة امبراطورية يهيمن عليها الاتحاد السوفياتي. كان هناك أيضا عملة الاسكندنافية المشتركة (C.SARI، 2011). كندا، ومن أهم شريك تجاري لجارتها الجنوبية (80% من التجارة)، ويسعى لتوحيد نظامها النقدي معها. ومن شأن العملة الموحدة بين هذا البلد والولايات المتحدة تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع التخلص من تكاليف المعاملات المتصلة مخاطر الصرف الأجنبي.

سوف تكون أكثر Dinhran التشغيلية و fluidifiera نظام التجارة والاستثمار الذي ينطوي على مقايضة صدف، في نقطة من العرض والطلب على السلع القابلة للتداول. أوصي استدعاء العملة الموحدة الجديدة ستصبح واحدة، على المدى الطويل، و DINRHAM. هو مزيج من الدينار والدرهم في كلمة واحدة. ويستخدم الدينار من بلدان المغرب العربي الثلاث، الجزائر، ليبيا وتونس. العملة المغربية هو الدرهم. في تاريخ شمال أفريقيا، واستخدمت عملتين في فترات بديلة. حاليا في لغة مشتركة ليس من غير المألوف أن نسمع طلب الجزائري أو اقتراح درهم ليس في إشارة إلى العملة المغربية لكن بعد تعبير متجذرة بحزم لعدة قرون. المغربية يتحدثون عن الدينار في ترشيح الأثرياء الذين لديهم الكثير من المال. واستخدمت الدينار من قبل المغرب لفترة في تاريخ المنطقة.

في الاستفادة من هذا الاقتراح هو تسهيل التجارة في السلع والخدمات والاستثمارات داخل المنطقة المغربية. الدول التي توافق على تشكيل مجموعة اقتصادية تسعى لتوسيع أسواقها وتهيئة الفضاء الأمثل للتجار المحليين والمستثمرين الأجانب. الاقتصادات التي وضعت على أساس مستعجل هي تلك التي لديها مساحة شاسعة من الأرض ويبلغ عدد سكانها يتجاوز 80 مليون نسمة. ويمكن للبلدان المتوسطة أو الصغيرة على النمو القوي، منذ وترتبط جغرافيا مع أنها بيئة ديناميكية.

أسواق شمال إفريقيا، في الوقت الحاضر، هي صغيرة وتحتاج إلى خلق التآزر والتكامل في التماس وفورات الحجم للحد من الاعتماد وجها لوجه مع الاقتصادات المهيمنة وزيادة قوة التفاوض في العلاقات الدولية. الأزمات المالية والاقتصادية مرارا في السنوات الأخيرة، يشكل تهديدا خطيرا لمستقبل شعوب كوكبنا. هذا يمكن ان يكون تحذيرا مفيدا، مما دفع قادة المغرب الكبير إلى إعادة النظر في علاقاتها الجوار في اتجاه مزيد من التضامن وتنشج أقل دائم وتوترات لا داعي لها.

تكثيف التعاون الاقتصادي بين الجزائر والمغرب منذ 2011 هو خطوة أولى جيدة من شأنها ان تمهد للتكامل الاقتصادي. شركاء راضون عن العمل معا لتحقيق عملية معينة: أهداف محدودة ومحددة وملموسة. في القضايا الراهنة تنطوي على الزراعة والغاز والمياه، والثقافة، ولماذا ليس غدا إنتاج الأسمدة من خلال تطوير التعايش بين الفوسفات والمحروقات الجزائرية المغربية؟ التقدم ممكنا على الفور في قطاع الخدمات المصرفية والصناعية والميناء. وما إلى ذلك.

ويجب الجمع بين التكامل المغربي في السوق (ملاحم من تجارب الدول الغربية) والتكامل مع الإنتاج (المهيمنة في البلدان الاشتراكية السابقة). والتكامل الاقتصادي مع أبحاث السوق باعتبارها الهدف الرئيسي لتحقيق السوق الموحدة من قبل الدول الأعضاء التي لا تزال مناطق الحكم الذاتي في مجال الإنتاج. يجب إزالة جميع العوائق التي تحول دون حرية انتقال السلع بين الدول الأعضاء. هناك تباين واضح درجة من التكامل في السوق: التكامل هي المنطقة الأقل نموا من أفضليات التعريفات الجمركية، ووضع أكثر من غيره هو الوحدة الاقتصادية التي تتميز بها الحركة الحرة للسلع، وحرية انتقال عوامل و من الوحدة النقدية. في ما بين لمنطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة.

### 3. شراكة المغرب مع دول مجلس التعاون الخليجي لا يجب ألا تتعارض مع بناء جماعة اقتصادية مغربية

لقد تصورت نشوء شراكات عربية في مراحل عدة. أولها تحقيق جماعة اقتصادية مغربية مع عملة مشتركة. ثم التفاوض مع مصر وعقد اتفاقات معها للتجارة الحرة مثل الاتفاقات بين تجمع الاسيان ASEAN الذي يضم دول جنوب شرق اسيا والصين. دول المغرب العربي الخمس تعد 85 مليون نسمة، ومصر تعد ما يقرب من 80 مليون نسمة. إنها كتلة دول المغرب العربي تتفاوض مع اكبر دولة عربية من حيث عدد السكان. والخطوة الثالثة في رأي والتي بدأت ترسم



هي للتعاون في مجال رؤوس الأموال مع دول الخليج. ان عملية التكامل المغاربي يجب أن تدخل مرحلة العمل على الفور والاقتراح في مرحلة لاحقة على دول مجلس التعاون الخليجي سوق موحدة تمتد من المحيط الأطلسي إلى بنغازي.

أموال الصناديق العربية السيادية للاستثمار يجب أن ترجع من الأسواق المالية الدولية، المحفوفة بالمخاطر على نحو متزايد مع شكوك كبيرة حول الأنظمة المصرفية، وديون الدول الأوروبية والأمريكية والدولار الذي يفقد قيمته بسبب عملية ما يعرف باسم QE2 (التيسير الكمي 2) الذي يعتمد علي ضخ مئات الملايين من المليارات من الدولار في النظام المالي. والنتيجة لم تكن استثمار إنتاجي وخلق ثروة حقيقية، ولكن لإطلاق العنان للمضاربة في المواد الأولية ومشتقاتها. وهو ما خلق النمو الاقتصادي العالمي وزاد من تدني القوة الشرائية للناس. والدول بدورها لا بد أن تدعم المواد الأساسية لتلبية مطالب الشارع. ومن هنا تأتي زيادة وانفجار العجز العام.

لقد حان الوقت لرؤوس الأموال العربية أن تستثمر في القطاع الإنتاجي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتالي تتخلص من وصاية أوروبا والولايات المتحدة. المفاوضات المنفصلة بين الجزائر والمغرب من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، يبين بوضوح صدق القول المأثور في الاتحاد قوة.

لقد حان الوقت لطبي صفحة كل يعمل لنفسه، على أمل الحصول على أقصى قدر من المكاسب. العولمة وبروز قوى جديدة مثل الصين والهند وروح عدم التعاون من طرف الولايات المتحدة هي حوافز قوية تدفع لتكون تجمعات إقليمية جديدة بما في ذلك المغرب العربي.

العضوية في مجلس التعاون الخليجي، نعم لكن بشرط وضع هدف التكامل الاقتصادي للمغاربي في المنظار.

ومنذ عام 1990 كانت أعمال لجان الخبراء تحت رعاية المجلس الرئاسي لاتحاد المغرب العربي تربط إنشاء السوق المشتركة المغاربية والتبادل الحر بمسألة معدل سعر الصرف وعلى عكس البناء الأوروبي القائم على الاتفاقات النقدية وغض النظر على الأسس الاقتصادية حسب تعبير السيد جاك ديلور، وأن المشروع المقترح في هذا الكتاب هو أولاً بناء التقارب الاقتصادي على أساس التعاون الحقيقي على أن العملة المشتركة هي عملية تسهيلية. و تميز تاريخ أوروبا بالحروب بين الجيران وإرادة الهيمنة غير المتناسقة والمؤدية لمئات الآلاف من الضحايا وإن الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تولدت مع معاهدة روما عام 1958(13)عاما بعد الحرب

العالمية الثانية) لها أسس اقتصادية. ويظل الاتحاد الأوروبي، وإن كان يشمل اتفاقيات سياسية واجتماعية، لا يزال يركز على الوحدة الاقتصادية والنقدية. أما الصين فهي تحافظ على أفضل العلاقات الاقتصادية مع تايوان ومن جهتها تستثمر الشركات التايوانية بكثافة في المحافظات الصينية. في حين أن كلا البلدين لا زالتا في حرب معلنة ومع ذلك لن تتخلى الصين أبدا عن ضم تايوان لأراضيها.

ويمكن التحدي في هذا الكتاب في تتبع الخطوط الرئيسية للتعاون المشترك المفيد لتحقيق التقارب النقدي، وإنشاء عملة مشتركة وموحدة في مرحلة نهائية. ومن وجهة النظر هذه فإن تحقيق هذا المشروع ، يمكن أن يؤدي إلى انطلاق بواذر إيجاد حل للتوتر الحالي الجيوستراتيجي. ألم يعرب السيد مدلسي ، الوزير الجزائري للشؤون الخارجية في عام 2010 عن رغبته في المضي قدما نحو الاتفاقات الاقتصادية وترك الصراعات السياسية جانبا؟

أما وزارة الاقتصاد و المالية المغربية فقد أعدت دراسة حول الآثار السلبية لغياب الكيان المغربي وتأثيره على التبادل التجاري في اتجاه الإرادة الحكومية لإعادة فتح الحدود وزيادة العلاقات التجارية والشراكة أما بالنسبة لتونس وموريتانيا فهما على معرفة بالاستفادة من الوحدة الاقتصادية والنقدية وقد أظهرت العديد من الدراسات أن استغلال الآبار النفطية الجزائرية لن يتجاوز 15 إلى 20 سنة ولن يدوم استغلال الغاز الجزائري إلى الأبد.

وحيث تم في مارس 2010 اكتشاف أساليب جديدة لإنتاج الغاز غير تقليدية جرت مع اكتشاف حقول جديدة وهو ما أدى إلى تدني الأسعار وقد عانت الجزائر عام 2009/2008 من تأثيرات متعددة نتيجة زيادة الواردات والانخفاض في عائدات النفط والغاز. وكان منتدى الدول المصدرة للغاز، الذي عقد في وهران في عام 2010 قد أبدى قلقه إزاء انخفاض في أسعار الغاز، والتي يبدو أنها مستدامة ونقلت صحيفة ليبرتي، بتاريخ 26. 07. 2010 تقرير لجنة لائحة الغاز والكهرباء حول احتياجاتها من الغاز، والتي أدت إلى النتيجة المذهلة: " سوف تتوقف الجزائر عن تصدير الغاز ابتداء من 2017-2018".

وأشار خبير وطني متخصص في النفط والغاز إلى وجود سوء إدارة في حقول الغاز الرئيسية ، وحاسي الرمل، والرار، و سطا. و تظهر مصادر مختلفة متطابقة أن إنتاج الغاز في تباطؤ منذ عام 2000 ولم تقابله اكتشافات كبيرة للنفط.

وأعربت الصحافة الجزائرية (صحيفة الوطن، صحيفة الخبر، صحيفة لبرتي) عن مخاوفها من مردود الاستثمار في سندات الخزينة التابعة للولايات المتحدة وإني ضمن الخبراء الذين يتوقعون ضغوط التضخم في الولايات المتحدة وأوروبا من أجل تخفيض الديون الحقيقية و إن الاتحاد الاقتصادي والنقدي في المغرب العربي يتحقق على المدى الطويل حيث أن تنمية إحداها تضمن الشراكة كما إن دعم التقارب الاقتصادي سوف يخفف من حدة السياسات المختلفة. ولقد اتبعت منهجية ثلاثية :

- اعتبار أن العملة المشتركة وتحويلها مستقبلا إلى عملة موحدة ينبغي أن تعكس العوامل الأساسية لتحقيق تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال على أساس من المساواة والشفافية. وللقيام بذلك، سوف تستخدم الأدوات التحليلية في الأعمال (دكتورة، 2000)، المتعلقة بتعريف القيمة الفعلية بهذه العملة من أجل تحديد قيمتها النسبية، وإن هذا الانتقال بواسطة البراهين الفكرية ضروري لتحديد معدل الصرف الأقصى للعملة المغربية وتحديد قيمة الـ/الدينارهم. ويمكن للقارئ غير المعتاد على المباراة المثالية الانتقال مباشرة للأطراف التالية الأكثر ميدانية.
- تحليل الأوضاع الاقتصادية والنقدية لدعامتي اتحاد المغرب العربي: الجزائر والمغرب من أجل تحديد نقاط التلاقي (أو الاختلافات) التي مكنت من التقدم لتحقيق السوق الموحدة.
- اقتراح الإطار ومراحل البناء المغربي، ليس عن طريق استنساخ الخبرات الأوروبية واللاتينية الأمريكية أو الأفريقية ولكن على أساس الخصوصيات الاقتصادية الاجتماعية الخاصة بالمنطقة مع تجنب العقبات والأخطاء التي ميزت مساراتها وإن تحليل الأوضاع الاقتصادية والنقدية في البلدان الأخرى في اتحاد المغرب العربي وهي ليبيا وموريتانيا وتونس سوف يكون موضوع دراسة مستقبلية.

#### 4. الازمة المالية الدولية و "الربيع العربي" العواقب والآثار

الأزمة الأوروبية كشفت لنا أوجه القصور في البني الاقتصادية والنقدية العرجاء. ونحن نفخر بأننا اقترحنا في عام 2010، قبل الصيف القاتل في الاسواق المالية عام 2011، عملة مشتركة في شمال إفريقيا، لتعايش مع العملات الوطنية. زعماء أوروبا في الوقت الراهن فضلا عن خبراء يتحدثون عن ضرورة التقارب الاقتصادي لإنجاز الوحدة النقدية. وعنوان كتابي كان "الجزائر والمغرب: أي تقارب اقتصادي؟"

البلدان المغاربية تعاني من الآثار السلبية لهذه الأزمة الأوروبية والعالمية؛ المغرب وتونس ستشهد تراجع الطلب على منتجاتها الزراعية والغذائية وغيرها من السلع المصنعة، وتراجع عائدات السياحة و انخفاض تحويلات العاملين لديها من المقيمين في أوروبا.

وفيما يتعلق بالجزائر، فإن الخطر الأول الذي يواجه البلاد هو خسارة بعض من احتياطاتها من العملات الأجنبية. إن الطلب إلى دائني اليونان بالتخلي عن 50% من ديونهم يعد (خسارة صافية قدرها نصف السندات الحكومية)، وهو ما يعد أيضا إشارة من الدول الأوروبية إلى الأسواق المالية، بأنها سوف لن تضمن مستقبلا ضعف وعجز أي عضوا في الاتحاد الأوروبي.

الجزائر، ووفقا لبعض التقديرات لديها 40 مليار دولار من السندات السيادية الأوروبية، وفي حالة إفلاس البلدان الكبيرة مثل إيطاليا وإسبانيا وبتأثير تداعيات الأزمة مثل ما هو الحال في لعبة الدومينو في فرنسا وحتى ألمانيا، يمكن أن تخسر بعضا أو كل استثماراتها المالية.

الاستثمار في سندات الخزنة الأمريكية، لا يخلو من المخاطر. ليس مستبعدا أن تستخدم الولايات المتحدة الفصل 11 من قانونها المالي وتعلن الإفلاس. في هذه الحالة سوف تسعى بلاد العم سام للتفاوض على حذف جزئي من (50% إلى 75%) من ديونها للدائنين، بما في ذلك حساب الصين واليابان ودول الخليج والجزائر. فمن غير المعقول أن نواصل أساليب استخراج النفط والغاز بشكل محموم لتخزين هذا الكم الهائل من الدولارات (200 مليار دولار، وفقا لأحدث التقديرات) التي يمكن تصبح في الهاوية.

سيكون من الأفضل الحفاظ على هذه الموارد و الثروات للأجيال القادمة وتقليل استخراج النفط والغاز بشكل كبير.

وعلاوة على ذلك، إذا كانت الأزمة الاقتصادية، والتي هي استمرار منطقي لتفاقم الأزمة المالية تزداد سوء، فليس هناك من هو في مأمن من حدوث انهيار في أسعار النفط كما كان الحال في

عام 2008، عندما انخفض سعر برميل النفط من 140 دولار إلى 36 دولارا، في حين يستمر نمو الواردات إلى مستوى قياسي بلغ 41 مليار دولار و هو ما يشكل سرور المستوردين على حساب المنتجين. وسوف يكون هناك تباطؤ في تحويلات الجزائريين المقيمين في أوروبا بسبب تعرضهم للبطالة أكثر من غيرهم.

لذا فانه من الضروري تطوير التجارة والاستثمار في إطار جنوب-جنوب بين البلدان المغاربية والإفريقية و العربية.

وبعد سقوط الأنظمة المصرية والتونسية والليبية المظاهرات والاحتجاجات مستمرة في دول عربية أخرى. و من اجل عودة المنطقة إلى الهدوء، فمن الضروري أن إقامة الديمقراطية في هذه البلدان وتطوير اقتصادها وتوفير فرص عمل لشعوبها.

هذا هو التحدي الكبير بالنسبة لهذه الاقتصاديات التي تعتمد أيضا على العولمة من ناحية، والمواد النفطية من الجهة الأخرى. الاتحاد الاقتصادي بين البلدان المغاربية، ألدى طالما اجل من قبل زعماء دول مختلفة، هو مرغوب من قبل شعوبها.

البلدان المغاربية لديها كل الوسائل للتعامل مع هذه العولمة والهيمنة المالية الدولية التي تبشر بأيام مستقبلية صعبة. مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المغرب العربي والرفض المحتمل، على الأقل لبضعة عقود، إلى التخلي عن العملة الوطنية لكل دولة من بلدانه وعلى نفس المنوال رفض نقل السيادة النقدية لكيان فوق الكيانات الوطنية. فقد اقترح اعتماد عملة مشتركة الدينارهام "dinrham" (اسم مكون من الدينار والدرهم)، والتي تتعايش مع العملات الوطنية. دورها هو في تسهيل التجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال دون أن يؤثر ذلك على حق صك العملة لكل دولة. والهدف هو الانتقال من مستوى التجارة بين البلدان المغاربية من 2% إلى 40%، وهو المعدل العام للتداول في المناطق الاقتصادية الدولية.

وبغض النظر عن الأنظمة السياسية التي تهيمن على البلدان المغاربية، فان التنمية الاقتصادية والتشغيل هما اللذان يحددان مستقبلهم والاستقرار الاجتماعي في هذه البلدان.

لماذا لا نبدأ ببناء إقليمي اقتصادي ونقدي كخطوة أولى نحو بناء اتحاد أكثر مؤسساتي؟ وبعبارة أخرى بناء المجموعة الاقتصادية المغاربية أولا قبل الوصول إلى لاتحاد السياسي المغربي.

في البلدان ذات النمو السكاني المرتفع والتي سكانها أكثرهم من الشباب، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4% ليست كافيا للحد من البطالة. أنا أتوقع الانتقال من معدل 2% للتجارة البينية المغربية إلى 40%، وهو متوسط معدل التجارة البينية في الهياكل الإقليمية في العالم. هناك ثلاثة مصادر للتطورات الايجابية للاقتصاديات :

- محاربة ضد الفساد لا هوادة فيها (لتوفير 2% من الناتج المحلي الإجمالي)
- تكامل اقتصادي مغربي (يوفر 2% إضافية من الناتج المحلي الإجمالي)
- انخفاض حاد في الإنفاق العسكري (يوفر من 2% إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي).

ويجب أن يرافق ذلك انخفاض حاد في ميزانيات الدفاع. حل المشاكل الاقتصادية الراهنة يعتمد أيضا على سلوك القوى السياسية ووضع المصلحة العامة فوق المصالح الشخصية والحزبية. الاتحاد الإقليمي يجب أن يوضع في قلب، التدخلات الاقتصادية و يرافقه إنشاء هيئة تنظيمية لمنع تشكيل إقطاعيات محلية.

#### (1) الآثار على الجزائر

إذا كان للأسف سوق الأوراق المالية في أسوأ حادث انهيار، والبنوك ستواجه صعوبات في تمويل الشركات والدول تندفع إلى الاقتراض بشكل أكثر تكلفة، العجز يتراكم فهذا هو الركود الاقتصادي العالمي.

كنت أول من حذر من خطر الاستثمار في احتياطات النقد الأجنبي الجزائري في سندات الخزينة الأمريكية (75 مليار دولار). الصادرات الجزائرية تشكل 98% من عائداتها، ويمكن أن نرى عائدات النفط مقسومة على اثنين، لان الأزمة الاقتصادية العالمية مثل التي حصلت في عام 2008 كان يمكن ان يكون لها آثار على أسعار النفط. وليبيا تعاني من نفس المصير.

الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي للجزائر. ما هي المخاطر في الجزائر إذا كان الانكماش الاقتصادي الأوروبي قد تأكد؟

وإذا كان سيناريو الأزمة الاقتصادية في منطقة اليورو حقيقيا، فإن انهيار سعر النفط سيتعرض لا محالة للانهيار. دعونا نتذكر أنه في ديسمبر 2008 كان قد وصل إلى 150 دولارا ثم انخفض بشدة إلى 36 دولارا للبرميل. و لذا انهارت عائدات النفط وتوترت ميزانيات الدول. وقد قلت إن

تحديد سعر النفط، لا يخضع فقط لمجرد العرض والطلب التي ينبغي أخذها في الاعتبار، ولكن هناك عامل المضاربة الذي هو له ثقل كبير جدا.

و اذا كان هناك شبح أزمة اقتصادية خطيرة، سيكون لدينا بالتأكيد نفس السيناريو في عام 2008، وفرضية أن نرى تراجع أسعار النفط مرة أخرى و العودة إلى 36 دولارا للبرميل أمر ممكن. وسوف يؤثر ذلك على الجزائر التي تعتمد على هذا المورد، في حين قد تتأثر المغرب أشد لأنها صادراتها من المنتجات الزراعية ومن عائدات السياحة، وهما قطاعان مرتبطان بشكل وثيق مع مستوى الاستهلاك والقوة الشراء.

الجزائر لديها في 2011 احتياطات بـ 173 مليار دولار وضعت نسبة 40% منها في سندات الخزنة الأمريكي بسعر فائدة 1.5%.

ولقد اقترحت في عام 2008 إنشاء صندوق السيادي بالعملة الأجنبية، والتي يمكن توجيهه نحو استثمارات في الشركات الاستراتيجية، ليس فقط استثمارات مالية بل استراتيجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري. و وضع أنواع أخرى من الاستثمارات.

فلو وضعت الجزائر استثمارات على قيم استراتيجية دولية في حدود 30 مليار دولار في 2008 من خلال صندوق ثروة سيادية، لكانت ضاعفت المبلغ مرتين و كسبت موقعا في مجالس الإدارة للشركات الرائدة في قطاعاتها والتنمية المستدامة.

الرد الرسمي على اقتراحي في الصحف الجزائرية هو أن الجزائر لا تملك المهارات البشرية لإدارة هذه العمليات. ولكن المهارات الشمال افريقية عديدة. ويجب علينا أن نثق بها.

لكن الوضع المالي الدولي أدى يتدهور يدعو إلى الاستثمارات المنتجة في الجزائر والبلدان المجاورة في إطار المجموعة الاقتصادية المغاربية. وفي غياب إصلاحات جذرية في النظام الإنتاجي بأكمله وقنوات التوزيع على خلاف مع النموذج الحالي السائد، فإن الجزائر ستواجه كارثة، مع توسع الفقر والبؤس للناس. والكثير من الأثرياء سوف يذهبون إلى أوروبا أو الولايات المتحدة مع عائلاتهم والتمتع بمليارات الدولارات التي هربت منذ الاستقلال.

لذلك أقترح خفض كبير في استخراج النفط والتعدين والمناجم، بحيث يمكن للأجيال القادمة أن تستفيد وأن الاحتياطات تبقى في باطن الأرض بدلا من القنوات المالية خصوصا مع عدم اليقين في النظام المالي، أدى يطلق العنان لخيال المضاربين الجشعين وتصرفاتهم غير الشريفة.

## (2) الآثار على المغرب

عواقب الازمة المالية على المغرب متعددة، المصارف الفرنسية لم تعد قادرة على أن تفي بالتزاماتها الدولية وعلاقاتها معروفة مع المصارف المغربية. الأزمة الاقتصادية، في حال تأكيدها في أوروبا، والتي نذكر بأنها أكبر شريك تجاري للمغرب، وسوف تؤدي إلى استيراد أقل من المنتجات المغربية. أيضا مع ارتفاع معدلات البطالة، سيكون أول المتضررين من ذلك العمال الأجانب العديد من المغاربة منهم لن يعودوا قادرين على التحويل لعائلاتهم نفس المبالغ من العملة الأجنبية. ومن شأن الاستثمارات في المغرب أن تتراجع وسيكون هناك انخفاض في أعداد الوافدين للسياحية من أوروبا.

وقد أثرت الأزمة المالية العالمية على الاستثمارات والبورصة والبنوك في المغرب، ومن الانعكاسات المباشرة تراجع الطلب على الصادرات المغربية من الفوسفات بنسبة 59.5%، وفقد انخفضت مجمل الصادرات من المواد الغذائية بمعدل وصل الي 31.8% في شهري يناير وفبراير من عام 2008 بالمقارنة مع نفس الفترة في سنة 2007، أي بمعدل 94.6 مليار درهم كخسائر حسب ما نشره مكتب الصرف المغربي، وانخفضت قيمة السلع الكهربائية والإلكترونية بمعدل 47.5%، وكذلك تصدير المنتجات الجلدية والنسيج، ونقصت عائدات السياحة بمعدل 3.5%، وتعرف هذه الفترة تراجعا ملحوظا في الإقبال السياحي يقدره المهنيون ما بين 20% و 40%، وانخفضت تحويلات العمال المغربية المقيمين بالخارج بـ 2.4% سنة 2008 بالمقارن مع سنة 2007، وانخفضت أكثر في الشهور الأولى من عام 2009 بنسبة 14.8%، بسبب تأثر دول أوروبا بالأزمة المالية وخاصة إسبانيا الذي فاق فيها عدد العاطلين 17% حسب آخر إحصائيات، مما يهدد العمال المغربية بعدم تجديد بطاقات الإقامة والتهديد بالتسريح من العمل .

وحسب بنك المغرب فقد تراجعت الاستثمارات الأجنبية بنسبة 28.7%، وانسحبت مقاولات معروفة من بعض المشاريع كما وقع بالنسبة لمشروع تهيئة ضفتي أبي رقراق، وانخفضت احتياطات الصرف بنسبة 3.4%، بحيث هبطت إلى 181.5 مليار درهم، وهي تغطي واردات من 6 الي 7 أشهر، بينما في السابق كانت هناك احتياطات تكفي لـ 9 أشهر، ويعرف المختصون أن الهبوط إل مستوى 3 أشهر هو دق لناقوس الخطر الحقيقي.

هذه الأزمات تضيف مخاطر الاحتجاجات الاجتماعية وعلى مستوى زيادة عدد العاطلين وتوسع التهميش وتدهور القدرة الشرائية، وارتفاع نسبة التضخم التي وصلت الي 3.9% سنة 2008، رغم أن الأسلوب المتبع في الإحصاء فيه نقاش، وتستعد المفوضية العليا للتخطيط إعادة النظر



في المؤشرات المعتمدة لتحديد كلفة المعيشة، ومن المرتقب أن تصدر أرقام غير سارة حول الأزمة الاقتصادية وتكلفتها الاجتماعية مستقبلاً.

### (3) الآثار على تونس

الاقتصاد التونسي شأنه في ذلك شأن اقتصاد المغرب وله نفس نقاط الضعف المذكورة أعلاه. وفقاً لمحافظ البنك المركزي التونسي (الصحافة 27. 04. 2011)، فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو ما بين 0% و 2%. وقد تجاوز عدد طالبي العمل 700 000 بعد أن كان في حدود 500 000 منذ بضعة أشهر مضت. الوضع في ليبيا (العودة الجماعية للتونسيين)، والتباطؤ في قطاع السياحة، وإحجام المستثمرين الأجانب، وتعطيل الحكومة وقطاع الأعمال والبنوك هي العوامل التفسيرية لذلك. التونسيون يناقشون الدستور الجديد والسعي نموذج مناسب، ولكن هناك وعياً للمضي قدماً نحو بلد ديمقراطي واقتصاد تنافسي.

احتياطي النقد الأجنبي تراجعت من 6.5 مليار يورو في وقت سابق من هذا العام إلى 5.5 مليار يورو في نهاية مايو 2011. أنها لا تغطي سوى 123 يوماً من الواردات.

بالرغم من تمكن تونس خلال العام 2009 من الحد من انعكاسات الأزمة المالية العالمية بسبب اتباعها "سياسية اقتصادية حذرة"، لكن ثمة مخاوف بشأن قدرتها على التخلص تماماً من تداعياتها مستقبلاً، بعدما أثرت على حجم الاستثمارات الخارجية، التي سجلت سقفاً أدنى من المتوقع في ظل استمرار عجز الميزان التجاري وهاجس البطالة المستمرة. وينظر المراقبون في تونس إلى تأثيرات تلك التحديات على مسيرة التنمية بحذر يرتقي في أحيان كثيرة إلى تخوف حقيقي، لاسيما أن انعكاساتها مسّت عن قرب عدداً من القطاعات الاستراتيجية. ورغم أن عدداً من المؤسسات الإقليمية والدولية تقر بأن تونس نجحت خلال العام 2009 في الحد من تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية من خلال الإجراءات والتدابير التي اتخذتها، فإن ذلك لم يحجب التساؤل بشأن إمكانية أن تفلح تلك الإجراءات والتدابير خلال العام المقبل من تمكينها من الخروج نهائياً من دائرة تداعيات الأزمة .

إن تداعيات الأزمة المالية العالمية لم تكن كارثية بالنسبة إلى تونس، وإن التحديات التي تواجه الاقتصاد تختلف بشكل هيكلي عن التحديات التي تواجهها بعض الدول نتيجة هذه الأزمة. والسبب يعود في الأساس إلى انفصال القطاع المالي التونسي بشكل نسبي عن القطاع المالي العالمي،

وإلى السياسة المالية المحافظة والحذرة التي تعتمد عليها تونس، الأمر الذي مكّنها، بشكل أو بآخر، من امتصاص صدمة تداعيات الأزمة، والحفاظ على توازنات الدولة المالية بدون مخاطر جدية. إن أبرز هذه التحديات يبقى رهان توفير المزيد من فرص العمل، ما يتطلب رفع مستوى النمو إلى أكثر من 6%، والحفاظ على تدفق الاستثمارات الأجنبية لمساندة مشاريع التنمية في البلاد. لكن ضبابية الوضع الاقتصادي العالمي تجعل من هذه المهمة شبه مستحيلة على اعتبار أن تونس حققت خلال العام 2009 نسبة نمو في حدود 3% فقط، وبالتالي فإن مضاعفة هذه النسبة خلال العام 2010 يبدو أمراً صعباً. وكان المدير العام المساعد لصندوق النقد الدولي موريلو برتغال، أشار مؤخراً إلى أن تونس تمكنت خلال العام الحالي من تقليص ديونها العامة والمصنفة ونجحت في رفع احتياطها من النقد الأجنبي ومن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. واعتبر برتغال أن ذلك لا يعني أن تونس في منأى تماماً عن تأثيرات الأزمة، التي كان لها انعكاس على مستوى الصادرات والسياحة، لافتاً إلى أن تونس ما تزال تواجه رهاناً على مستوى التوفيق بين التوازنات المالية للدولة وخفض نسبة الديون المصنفة، وتوفير فرص عمل لحملة الشهادات العليا. وتعترف الحكومة التونسية بأن تداعيات الأزمة المالية العالمية مست عدا من قطاعاتها، لكنها تؤكد أنها تعمل جاهدة على الحد من تأثيراتها، من خلال إجراءات وقائية وإصلاحية بهدف تطوير القدرة التنافسية لاقتصادها، وبالتالي الحفاظ على وتيرة النمو.

وتشير الحكومة إلى جملة من الإجراءات الوقائية التي اتخذتها لتطوير تنافسية الاقتصاد من خلال توسيع الشراكة بين القطاع العام والخاص وزيادة الانفتاح في قطاع الخدمات على الخارج، وتطوير السوق المحلي، وتوفير أمن الطاقة، والحد من تأثيرات التغيرات المناخية وتقوية الدعم الاجتماعي. ويصنف التقرير العالمي السنوي 2009-2010 لمنتدى دافوس الاقتصادي العالمي بشأن مؤشر التنافسية الاقتصادية، تونس في المرتبة الأولى أفريقيا والمرتبة السادسة عربياً والمرتبة 40 عالمياً من ضمن 133 دولة. إن التحدي الاقتصادي الأبرز في تونس يرتبط أساساً بانعكاسات التحولات المناخية في ظل الحاجة إلى إعادة ترتيب الأولويات، إذ يتعين على القطاع السياحي أن يتعهد بالإصلاح بعد تأكد محدودية قدرته على المنافسة. إن تونس تواجه أيضاً تحدياً آخر لا يقل أهمية، يتعلق بضرورة تنقيح قانون التشجيع على الاستثمار الذي يجب أن يعيد النظر في العلاقة مع رجال الأعمال والمبادرة الخاصة بالمجموعة الوطنية، وأن يتفاعل أكثر مع القطاعات الجديدة الواعدة. وينسجم هذا الرأي مع توجهات الحكومة التونسية التي تقول إن

الإجراءات الوقائية التي اتخذتها تستهدف تطوير تنافسية الاقتصاد من خلال دفع الشراكة أكثر بين القطاع العام والخاص وافتتاح قطاع الخدمات على الخارج وتطوير السوق الداخلية، إلى جانب تأمين الأمن في مجال الطاقة، والحد من تأثيرات التغيرات المناخية وتقوية المساندة والدعم الاجتماعي.

ويقول رئيس الوزراء التونسي، إن الإصلاحات والإجراءات التي اتخذتها حكومته ساهمت في دعم قدرة البلاد على مجابهة التقلبات في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يعكسه تعاطي الاقتصاد التونسي مع تداعيات الأزمة المالية العالمية التي، بدأت في منتصف سبتمبر الماضي واستفحلت في بداية العام 2009 .

إن تداعيات الأزمة لم تحل دون تمكن بلاده من الحفاظ على سلامة توازناتها المالية من خلال حصر عجز الموازنة العامة في حدود 6.3% من إجمالي الناتج المحلي، وتقليص نسبة الديون الخارجية إلى 3.41%، مقابل 6.42% العام 2008، وخفض معدل ارتفاع الأسعار إلى 5.3% مقابل 5% في العام 2008. ويرى مراقبون أن توجهات موازنة الدولة التونسية للعام 2010 تصب في هذا الاتجاه، وتطمح إلى تمكين تونس من المحافظة على نسبة نمو مستقر، لاسيما أنها تمكنت من تسجيل نسبة نمو في حدود 3%، رغم وطأة الأزمة المالية. وكان البرلمان التونسي أقر موازنة الدولة التونسية للعام 2010 التي تقدر بـ 18.335 مليار دينار (14.213 مليار دولار)، أي بارتفاع بنسبة 5.4% عن موازنة العام الجاري. وتتضمن تخصيص 6.825 مليار دينار (5.290 مليار دولار) لرواتب موظفي الدولة، بزيادة تقارب نسبة 8% عن العام الماضي. وخصص في الموازنة 4.600 مليار دينار (3.59 مليار دولار) لنفقات التنمية التي ارتفعت بنسبة 18% مقارنة مع العام الحالي 2009 .

إن المشاكل الجوهرية التي يواجهها الاقتصاد والمجتمع التونسي تتمثل أساسا بوجود أزمة في استقطاب الاستثمارات، مع تزايد العجز في توفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي ارتفاع نسبة عاطلين عن العمل، الأمر الذي يدفع إلى الخشية من تراجع الخدمات الاجتماعية المقدمة إلى الفئات ذات الدخل المحدود. وتعترم الحكومة التونسية التركيز خلال العام 2010 على دفع مستوى الاستثمار إلى 26.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 25.9% عام 2009، وذلك من خلال الاعتمادات المرسودة للتنمية ضمن موازنة الدولة، أي ما يناهز 30% من إجمالي الاستثمار .

وتشير الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي (حكومية) إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية التي استقطبتها تونس خلال الأشهر العشرة الماضية من العام الجاري بلغ 1.766 مليار دينار (1.368 مليار دولار). وكانت تونس أعلنت في بداية العام الجاري أنها تسعى لاستقطاب استثمارات أجنبية بحجم 2.4 مليار دينار (1.86 مليار دولار)، ولكنها خفضت هذا السقف إلى 2.1 مليار دينار (1.62 مليار دولار) بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية. وتعول السلطات التونسية على الاستثمارات الأجنبية لإقامة مشاريع جديدة من شأنها المساعدة على امتصاص ارتفاع نسبة البطالة التي تحولت إلى هاجس حقيقي بات يورق الحكومة ومختلف مكونات المجتمع المدني، التي لا تخفي خشيتها من تداعيات هذه المعضلة على التوازن الاجتماعي في البلاد.

وتقدر نسبة العاطلين عن العمل في تونس بنحو 13% رسمياً، وهي تشمل على وجه الخصوص خريجي الجامعات، حيث يدخل نحو 85 ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل، الذي تقدر طاقة استيعابه بنحو 65 ألف فرصة عمل سنوياً فقط. ويرى البنك الدولي أن معالجة هذه المعضلة يستوجب تحقيق نسبة نمو في حدود 10% لاستيعاب طالبي العمل الجدد، في حين وصلت هذه النسبة في السنوات الأخيرة بمعدل 5%، وانخفضت إلى 3% في عام 2009 تحت أثر الأزمة المالية العالمية. وتقول الحكومة التونسية إنها ستعمل على تقليص نسبة البطالة بنقطة ونصف في العام 2014، وزيادة فرص العمل الجديدة من 57 ألفاً في العام 2009 إلى 70 ألف فرصة عمل خلال العام 2010.

وتشير إلى أنها ستبذل خلال العام 2010 جهوداً استثنائية من خلال برمجة انتداب أكثر من 16 ألفاً من الكوادر في الوظيفة العامة، يستأثر خريجو التعليم العالي بنسبة 70% منهم على الأقل، ورفع إجمالي الاعتمادات المخصصة حصرياً للتشغيل من 258 مليون دينار (200 مليون دولار) في العام 2009 إلى 304 ملايين دينار (235.65 مليون دولار) في العام 2010، أي بزيادة بنسبة 18%. كما تتطلع الحكومة إلى دفع العجلة الاقتصادية في العام المقبل من خلال تقليص عجز الميزان التجاري عبر رفع حجم الصادرات بنحو 4.4%، مقابل انخفاض متوقع بنسبة 6.5% خلال العام الجاري.

ورغم هذه النتائج التي توصف بأنها إيجابية، فإن تونس لم تخرج بعد من دائرة تأثيرات الأزمة المالية العالمية، بغض النظر عن مناعة اقتصادها الذي يستمد قوته من تنوع قاعدته الإنتاجية،

التي تتوزع بين الزراعة والصناعة والخدمات. ويرى محمود بن رمضان أن الضيق، الذي يعاني منه النموذج الاقتصادي التونسي حاليا ليس مرتبطا بقلّة الموارد، وإنما يعود أساسا إلى انعدام كفاءة الإدارة، ما يستدعي التركيز على أهمية الحكم الرشيد سواء لجهة احترام سيادة القانون، أو لجهة مكافحة الفساد والرشوة.

وتونس مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتوفير مناخ للأعمال يساعدها على تعزيز قدرتها التنافسية يقوم على مبادئ الشفافية والفاعلية وإشراك القطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني والخبرات الوطنية في رسم الخيارات وبلورة المقاربات وتقديم المقترحات. هل سيصار إلى تطبيق هذه السياسة، أو أي سياسة بديلة، لضمان عدم تضرر مسيرة التنمية في البلد في العام 2010، وبما يساعد أكثر في إبعاد، أو الحد، من أي تداعيات إضافية محتملة على الاقتصاد التونسي، نتيجة لاستمرار الجمود في الاقتصاد العالمي

#### (4) الآثار على ليبيا

ليبيا في حالة كارثية من الناحية الاقتصادية والإنسانية فقد دمرت بنيتها التحتية بسبب هذه الحرب التي استمرت لأكثر من 8 أشهر لإسقاط نظام القذافي. ويمكن إعادة الإعمار والتنمية البشرية والاقتصادية بسهولة، إذا قبل القادة الجدد لليبيا التداول السلمي الديمقراطي على السلطة. موارد البلاد النفطية كافية لإعادة عجلة الاقتصاد بالنظر إلى عدد سكانها القليل.

والتساؤل الذي يطرح نفسه هو ماهي فرص الاقتصاد الليبي في التعافي في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأيضا أحداث انتفاضة 17 فبراير 2011 التي انتهت بإسقاط نظام العقيد القذافي الذي حكم البلاد لمدة 42 عاما؟

يملك الاقتصاد الليبي فرص كبيرة للتعافي، بل والنمو أيضا، خاصة إذا ما تم وضع سياسات وتشريعات ذات فعالية كبيرة تحقق زيادة الإنتاج والاستثمارات في القطاعات المختلفة وتنويع هيكل الانتاج المحلي وزيادة مساهمة القطاع الخاص في هذا الهيكل، بالإضافة إلى تلك السياسات والبرامج المتعلقة بسياسات التشغيل والعمالة ومنح القروض الانتاجية الميسرة للمواطنين. الأرصدة المجمدة قد تأتي بدور إيجابي لصالح الدولة إذا ما تم توجيهها للإنتاج وتطوير قدرة المنتجات المحلية على المنافسة وتطوير هيكل الصادرات، أما إذا ما تم توجيهها لتسريع وجود سيولة نقدية في يد الدولة ورفع الرواتب واللجوء إلى مسألة الاستيراد المربح... الخ فإن ذلك قد

يأتي بعواقب وخيمة على الاقتصاد الليبي أبرزها تأخر عجلة الإنتاج وحدوث تضخمات اقتصادية كبيرة.

أما استعادة نشاط تصدير النفط والغاز، فإن دوره بارزا لامحالة خاصة إذا ما أحسنت الدولة التعامل مع هذه الموارد وكيفية إدارتها بالشكل السليم دون أن يكون ذلك مقترنا بحدوث عقبات بارزة دائما ما تعرض لها الاقتصاد الليبي تمثلت في تركيز الاستثمارات وصادرات الدولة على قطاع النفط دون تنويع مصادر الصادرات وتطوير باقي القطاعات.

وأقرت الحكومة الليبية الميزانية العامة للدولة بقيمة 66.9 مليار دينار ليبي (52 مليار دولار) منها نحو 16 مليار دولار مخصصة لمشاريع التنمية. وخصصت 16 مليار دينار للمرتبات، بعد أن كانت عام 2011 ما يقارب ثمانية مليارات، ورصدت 14.9 مليارات للنفقات التشغيلية للوزارات، و16 مليارات في شكل دعم مباشر للسلع الغذائية المختلفة.

ويعد حجم هذه الميزانية ثاني أكبر ميزانية في تاريخ البلاد منذ تأسيسها، وبعد سقوط نظام العقيد القذافي، ويتوقع أن تكون الإيرادات السيادية للدولة الليبية أقل لأن الضريبة على الشركات العاملة في البلاد، تعتمد على أرباح الشركات خلال العام 2011 وهو العام الذي شهد أحداث الحرب في ليبيا، وكل شركات القطاعين العام والخاص لم تحقق الدخل الذي كان متوقعا له، بالإضافة إلى انخفاض التعريفة الجمركية، وبالتالي فإن الاعتماد سيكون على الإيرادات النفطية.

ووفق مشروع الميزانية سيوجه النصيب الأكبر منها إلى دفع رواتب موظفي الدولة والتي قدرت بحدود 20 مليار دولار، فيما يتوقع تخصيص 12 مليار دولار أخرى لدعم السلع الغذائية والكهرباء والوقود.

وسيوزع ما تبقى من الإيرادات النفطية المتوقعة لتغطية الأولويات الأساسية التي وضعتها الحكومة والتي تتركز على بناء مؤسسات الدولة السيادية والمتمثلة في الأمن والدفاع والقضاء. و يعد إيرادات النفط هو أهم موارد ليبيا، لذلك كان هناك اهتمام من الحكومة الليبية الجديدة باستعادة القطاع النفطي لقدرته على التصدير وهو نفس هدف الشركات الغربية، لذلك كان هذا القطاع هو أول القطاعات التي استعادت قدرتها على العمل.

من كل ما تقدم يمكن القول أن الاقتصاد الليبي يعاني من عمق الاختلال القطاعي، ترافق مع اتساع الفجوة بين القطاعات المتقلصة وهي القطاعات التي تمثل مصادر العرض السلعي المحلي وتتمثل بالناتج السلعي غير النفطي والقطاعات المتوسعة التي تمثل روافد الطلب وتتمثل

بالأنشطة غير السلعية، الأمر الذي عمل على تعميق الفجوة بين القدرات الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الوطني والمعبر عنها بالقيم المضافة المتولدة في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، والقدرات الاستهلاكية الكبيرة المتمثلة بالدخول في الأنشطة غير السلعية. ومن الطبيعي أن ينسحب هذا الأثر على سياسة الاستيراد التي أخذت تركز على استيراد السلع الاستهلاكية لإرضاء الناس، وعلى حساب استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية.

وهذا يعني أن الاختلال المذكور قد عمل على تقوية ارتباط الاقتصاد الليبي بالأسواق والمصادر الأجنبية. كما انعكس هذا الاختلال بين هاتين المجموعتين على عدد غير قليل من العلاقات الاقتصادية فاختلت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ومن ثم العلاقة بين العرض والطلب، فضلاً عن اختلال العلاقة بين القدرات المحلية على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المتواصلة ذاتياً من جهة والتبعية الاقتصادية الصناعية المتقدمة من جهة ثانية، وأخيراً انعكست الاختلالات السابقة على مستويات الأسعار وبروز المظاهر التضخمية التي اجتاحت الاقتصاد الليبي بعد انتفاضة 17 فبراير 2011.

ويمكن القول ان وجود سلسلة متراكمة من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، تعود إلى هيمنة القطاع النفطي على المساهمة السلعية الرئيسية في الناتج المحلي، والتي أدت إلى غياب التناسب بين مجموعة الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن الاختلال بين مجموعة الأنشطة المكونة للناتج السلعي غير النفطي من ناحية ومجموعة الأنشطة المكونة للناتج غير السلعي " التوزيعي والخدمي" من ناحية ثانية، إذ سمح ضعف القطاع الصناعي التحويلي واختلال هيكله الإنتاجي بتوسع الأنشطة غير السلعية وبخاصة الأنشطة الهامشية والمنخفضة الإنتاجية. إن ضعف وبطأ عملية التغير الهيكلي في الاقتصاد الليبي يعود إلى ضعف دور القطاع الصناعي التحويلي في النشاط الاقتصادي، كنتيجة لاختلال هيكله الإنتاجي وضعف ترابطاته الإنتاجية وضعف عمليات التنويع الإنتاجي ضمن أنشطته، الأمر الذي اضعف من فعالية إجراءات السياسة الاقتصادية الهادفة إلى تقليص دور القطاع النفطي لصالح رفع الأهمية النسبية لهذا القطاع والقطاعات السلعية الأخرى.

ومع اتساع دور وأهمية قوى السوق المالية الدولية وآلياتها في إطار التحرر الاقتصادي أصبح دور الدولة يتحدد بشكل مغاير عما عرفته مختلف الدول أعقاب حصولها على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. فصار دور الدولة يتحول نحو العمل على تهيئة البيئة اللازمة للقطاع

الخاص وأصبحت هناك توجهات نحو إتباع أساليب التخطيط المتنوع عوضاً عن أساليب التخطيط المركزي والتأكيد على دور الدولة في تقديم الخدمات العامة (ارضاء المطالب الاجتماعية) والاضطلاع بمسؤولية المشروعات الاستراتيجية. في هذا الإطار لابد من التأكيد على الدور الذي ينبغي أن تضلع به الدول وخاصة النامية، حتى لا تنتكس أو تجهض مجهودات التنمية ولمواجهة مختلف التحديات التي ستعرضها التوجهات المستقبلية.

ومن أهم التحديات التي ستواجه مستقبل التنمية في ليبيا بصفة خاصة والبلدان العربية على عامة، هو عدم القدرة على رسم السياسات الاقتصادية على نحو مستقل أي بمعزل عن الضغوط والتوجهات الخارجية. وليس المقصود هنا نفي أهمية التنسيق عند رسم السياسات الاقتصادية والعمل على تحقيق التوازن الشامل، أي التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد، وإنما المقصود هو الإذعان لضغوط القوى الاقتصادية المحلية، وإمكانات عزل الاقتصاد المحلي عن المؤثرات أو المضاعفات السلبية لما يجري في الاقتصاد العالمي.

وقال آخر وزير مالية في الحكومة الليبية في عهد القذافي، عبدالحفيظ الزليطني، في مقابلة مع محطة بي بي سي البريطانية في شهر ابريل 2011 ، إن بلاده خسرت قرابة 50 مليار دولار جراء الدمار الواسع وتوقف بيع النفط منذ بداية الأحداث في فبراير 2011. وقدر الزليطني العائدات التي تبذرت بسبب توقف تصدير النفط بقرابة 20 مليار دولار قائلاً: "إذا أضفنا إلى ذلك حصيلة الخسائر الناتجة عن الدمار اللاحق بالبنية التحتية فإن الرقم قد يرتفع إلى 50 مليار دولار".

وقد تكبدت ليبيا خسائر مالية مباشرة تقدر بـ 550 مليون دولار خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2008، وهي عبارة عن ودائع مالية في بنك ليمان برادرز عند انهياره .

وتعتمد الدولة الليبية في الحصول على (80%) من غذائها، وعلى (90%) من مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي من الخارج، ويعتمد الاقتصاد الليبي على الأيدي العاملة الأجنبية في العملية الإنتاجية والتي هي بطبيعة الحال عمالة وافدة وعرضية حيث لا تتوفر فيها الخبرة اللازمة لتحقيق المستهدفات وغير مستمرة وأعدادها تتغير من وقت إلى آخر حسب الأوضاع الاقتصادية في ليبيا، ويقدر عدد الأجانب المقيمين في ليبيا قبل الحرب بحوالي 1.5 مليون اجنبي. ويبلغ عدد المشتغلين من القوى العاملة الليبية النشطة 1.300.000 أي 79.26% من اجمالي عدد السكان منهم 900.000 موظف عمومي، ونسبة البطالة تصل الي 20.74%، منهم



21.55% ذكوراً، و18.7% إناثاً، مع العلم أن إجمالي عدد سكان ليبيا 6 مليون نسمة بنهاية 2010.

ويقدر عدد الباحثين عن العمل في نهاية 2012 بنحو 200.000 باحث عن العمل، وسوف يزيد هذا العدد بنحو 20.000 سنوياً في المتوسط خلال السنوات القادمة، وينمو مع معدلات النمو السكاني ويختلف حسب حاجة النشاط الاقتصادي في ليبيا. ويرجح بعض الاخصائيين الاقتصاديين بأن معدلات البطالة في ليبيا سوف تصل الي 35% خلال العامين القادمين اذا لم تعود عجلة الاقتصاد الي التحرك من جديد. وقد يزيد من ذلك ظهور البطالة المقنعة في الجهاز الإداري نتيجة لعدم وجود الكفاءات والخبرات الوظيفية المطلوبة، وضم الالاف من المقاتلين السابقين الي الجهاز الاداري للدولة دون أي معايير اقتصادية تذكر. ويمكن وضع الاثار المباشرة للارزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي في النقاط التالية:

- انخفاض دخل ليبيا من النفط، فسعر البرميل في سنة 2008 وصل إلى 147 دولار، وانخفض إلى ما بين 35-45 دولار في مارس 2009، والذي اثر على جميع نشاط القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- انخفاض الدخل القومي في ليبيا نتيجة تراجع قطاع السياحة.
- تأثر النشاط التجاري الليبي نتيجة لدخول الاقتصاد العالمي مرحلة الركود.
- سوف يتأثر حجم التجارة مستقبلاً بين ليبيا والعالم بسبب تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المدى الطويل.
- حوالي 20% نسبة تأثر الأصول المالية الليبية المستثمرة في الخارج.
- تأثر القطاع الزراعي بالأزمة المالية من حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج نظراً لاعتماده على مستلزمات الإنتاج والأيدي العاملة من الخارج ومنافسة السلع الزراعية المستوردة للسلع الزراعية المنتجة محلياً.

#### (5) الاثار على موريتانيا

يعتمد الاقتصاد الموريتاني على عائدات الصيد البحري واحتياطيات مناجم الحديد والذهب. أما قطاع الزراعة فهو رغم تشغيله لنسبة هامة من السكان يبقى رهين العوامل المناخية (الجفاف) ولا يلبي إلا نصف الحاجات الغذائية للبلاد. فمواردها الزراعية تعتمد على التمور والدخن والأرز والذرة الصفراء إضافة إلى تربية المواشي.

أما مواردها الصناعية فتعتمد على تعليب الأسماك فمياهاها من تحوي على أغنى مصايد الأسماك في العالم. وتعتمد كذلك على التعدين واستخراج الحديد والجبس والذهب، كما تم اكتشاف بعض الحقول النفطية في الآونة الأخيرة التي لم تستغل بعد، وتصدر موريتانيا خام الحديد والذهب الذي تنتجه من مناجمها.

ولكن موريتانيا بالمقابل تستورد الغذاء والآلات والمعدات والنفط ومشتقاته والمواد الاستهلاكية بكافة أنواعها. وتنتمي موريتانيا بحسب التصنيف الاقتصادي المعتمد من قبل الأمم المتحدة إلى مجموعة البلدان السائرة في طريق النمو أو ما يعرف بالعالم الثالث. وبالنسبة إلى الاقتصاد الموريتاني فإضافة إلى عدم ملائمة الظروف الطبيعية، سواء ما تعلق بمظاهر السطح أو المناخ فإن هذا الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية بنيوية تعيق نموه في الوقت الراهن، يكمن البعض منها في ضعف الأنشطة الفلاحية بشقيها الزراعي والرعوي إضافة إلى غياب سياسة اقتصادية حكيمة، فيما يتعلق بصناعة المواد الخام و بالمعادن.

موريتانيا دولة فقيرة الموارد الاقتصادية، فعندما غادرها الاستعمار الفرنسي عام 1960 كانت البلاد عبارة عن صحراء قاحلة، لا تتوفر فيها أبسط مقومات الحياة، وليست لها موارد مالية ولا حتى بشرية، فالبلد الذي يمتد على مساحة تزيد على المليون كلم مربع، يعيش به 1.5 مليون نسمة، ولا توجد به أي مدارس أو معاهد ولا حتى طرق معبدة. ومن الطريف أن أول اجتماع لمجلس الوزراء عقد تحت خيمة من الوبر، وكانت مسؤولية الأمن منطقة بوحدة عسكرية لا تتجاوز خمسين جنديا. ومع مرور الوقت وبفضل المساعدات، العربية خاصة، بدأت الدولة الحديثة في التشكل ببطء هذه المرة، وتم إفاد بعثات التنقيب عن الموارد والمعادن، وكانت هناك شركة فرنسية تقوم باستخراج الحديد وتصديره من الشمال الموريتاني، ولم تتعرض لأي مساءلة، لأنها كانت أقوى من الدولة، وتم تأميمها بعد الاستقلال بـ 13 عاما.

يعتمد الاقتصاد الموريتاني اليوم على موارد السمك والنفط، وتصدر موريتانيا ملايين الأطنان من الأسماك ذات الجودة العالية والنادرة سنويا إلى أوروبا والعالم، وترتبط نواكشوط والاتحاد الأوروبي باتفاقية للصيد دخلت تخلص منها موريتانيا على مبلغ 108 ملايين يورو سنويا حسب اخر اتفاقية بينهما.

ونصت الاتفاقية الجديدة كذلك على جملة إجراءات تهدف إلى تشديد الرقابة على سفن الصيد الأوروبية، وعلى وضع شروط قاسية في مجال الرقابة على الصيد السطحي والعينات الصغيرة

حماية لمصالح الصيادين التقليديين الموريتانيين، لكن ذلك يحتاج آليات للرقابة لا تتوفر عليها حكومة موريتانيا .

ويتيح الاتفاق المذكور لنحو 200 سفينة أوروبية، صيد بعض الأسماك النادرة المستنزفة أصلاً من البحار الأوروبية، من ضمنها الرخويات، كالأخطبوط، والحبار، علاوة على الأسماك التي تعيش قرب أو في قاع البحر، والجمبري وسمك النازلي والتونة وغيرها من الأنواع، تتكاثر في شكل خاص في المياه الواقعة قبالة السواحل الموريتانية التي توصف بأنها من اغني مناطق الصيد لتواجد التيارات البحرية اللازمة لذلك. من بين هذه السفن 55 سفينة مُتخصّصة بصيد الرخويات، وهي تعود إلى أكثر من اثنتي عشرة دولة أوروبية من بينها: بريطانيا، إسبانيا، البرتغال وألمانيا.

وتشكل صادرات الصيد البحري 25% من الميزانية الموريتانية، وحوالي 50% من واردات العملة الصعبة، كما تمثل 7% من الناتج الوطني الاجمالي. ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول لموريتانيا في مجال الصيد تليه اليابان. وتصدر موريتانيا إلى هذين السوقين إضافة لأسواق عالمية أخرى حوالي 95% من مجموع السمك الذي يتم صيده في الشواطئ الموريتانية. وتعد موريتانيا من الدول ذات المديونية العالية بالرغم ان الدائنون الدوليون الغوا ديونهم البالغة 830 مليون دولار على موريتانيا في ديسمبر 2005.

وأكد محافظ البنك المركزي الموريتاني سيدي أحمد ولد الرايس أن احتياطات العملات لموريتانيا الصعبة قد بلغ 900 مليون دولار بنهاية عام 2011 وأن نسبة النمو الاقتصادي ستبلغ 9% خلال عام 2012. وأكد سيدي أحمد ولد الرايس أن التضخم تمت السيطرة عليه في حدود نسبة 6% ويرجع الفضل في جزء من ذلك إلى ثبات أسعار بعض المنتجات. وقال إن هذا الأداء الجيد للاقتصاديات الذي تم إحرازه بالرغم من الظرفية الدولية الصعبة يجب أن يتعزز أكثر من أجل تخفيض نسبة البطالة والفقر بصورة ملحوظة مذكرا بأن هامش المناورة قد بلغ مستويات لا سابق لها مكنت من تعزيز تطور الاقتصاد الموريتاني بخطى ثابتة في مواجهة الازمات.

لكن البنك الدولي أكد في تقرير حديث أن الأزمة العالمية ضربت الأهداف الإنمائية للألفية، حيث خلفت وراءها نحو 53 مليون فقير وجائع في العالم، كان بالإمكان نجاتهم لولا تلك الأزمة، وموريتانيا احدى الدول التي زادت فيها حدة الفقر الناتج عن الازمة المالية العالمية.

وتحوّلت بلدان المجموعة العربية غير النفطية ومنها موريتانيا، إلى بلدان مستقبلة للمساعدات والاستثمارات الخارجية. ولما كانت هذه البلدان تعاني تعثرات في حراكها الاقتصادي بسبب جملة من الاختلالات في هيكلها الإنتاجية وفي سياساتها الاقتصادية، فإنها وجدت في الحصول على المساعدات والاستثمارات من الدول المانحة الخارجية العربية والأجنبية منها، ما يساعدها على القيام بمشاريع تنموية من شأنها الإسهام في تلبية حاجاتها المتزايدة.

وكشفت الأرقام المسجلة على هامش المؤتمر الجهوي الخامس بنواكشوط بموريتانيا، عن انكماش الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة المغرب العربي، حيث بلغت فعليا 5.6 مليار دولار في نهاية عام 2012. و نفس المستوى تقريبا بالنسبة للعام 2011، أي في حدود 2% من الناتج المحلي الخام للبلدان الأوروبية الشرقية. ورغم القدرات المتاحة نظريا في البلدان المغربية وتمثيلها لسوق يفوق 90 مليون نسمة، فإن الاستثمارات الفعلية الخارجة عن النوايا تبقى متواضعة جدا حسب آخر التقارير. فالمغرب وتونس سجلت معدلا لم يتجاوز 5,2 مليار دولار، بينما انعدمت تقريبا في موريتانيا ما بين 2011 و 2012. وتسببت الأزمة المالية والاقتصادية منذ 2008 في انكماش الاستثمارات، باستثناء قطاع المحروقات والطاقة في الجزائر وليبيا وبدرجة ثانية المناجم في المغرب والجزائر وموريتانيا.

إن مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات السياسية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا المغرب الكبير ومنها موريتانيا، والتي تعيش ثلاث أزمت خائفة (سياسية، اجتماعية، اقتصادية)، لم يكن ممكناً لها أن تنتشر بهذه الصورة لولا وجود الفساد والبيروقراطية، التي كرسّت مظاهر التخلف عموماً والتبعية خصوصاً في هذه البلدان بما يضمن تلك المصالح، فالعجز في الميزان التجاري، وتراجع الانتاج هو أحد تعبيرات التخلف في تطوير الصناعة التحويلية، وتزايد مظاهر وأدوات التبعية التجارية، وكذلك الأمر بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات، والديون والمساعدات المالية وتحكم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصادات الوطنية، كمظهر أساسي من تجليات التبعية المالية.

سياسيو موريتانيا منشغلون بالخلافات الحزبية والأزمة السياسية الطاحنة متبادلين الاتهامات حول المسؤولية عن واقع البلاد دون أن يتمكنوا من حل الأزمات التي تعاني منها موريتانيا وعلى رأسها الفقر. ورغم ما قيل عن محاربة الفساد وحماية المال العام وكل الشعارات التي جاءت بها الحكومات الموريتانية المتعاقبة منذ الاطاحة بالرئيس معاوية ولد الطابع واطلاق اسم

"رئيس الفقراء" على كل الرؤساء الذين تولوا الحكم بعده، لا تزال فئات عريضة من الشعب الموريتاني تئن تحت وطأة الفقر والعوز لاسيما في الأرياف حيث يتسبب الجفاف وتأخر موسم الأمطار خلال موسم الزرع وسوء توزيعها في ضياع ثروة الفلاحين من مواشي ومحاصيل زراعية، مما أثر على قدرة الفلاحين على العيش فهجروا حقولهم وقراهم، وباتت أشبه بمناطق أشباح لا يقطنها سوى العجزة والنساء والأطفال الذين يفقدون لمعيل ويعانون من قلة الموارد والامكانيات. وضاغط توالي سنوات الجفاف من معاناة الفلاحين وأصبح بعضهم عاجزا عن تأمين أعلاف للمواشي، وأرغموا على بيعها بأسعار زهيدة في غياب المحصول الزراعي وارتفاع أسعار الحبوب، مما أثر على قدرة الفلاحين ومستواهم المادي.

أما في المدن فقد انتشرت الأحياء العشوائية وتضاعف عدد "مستعمرات الفقراء" التي يقطنها المزارعون الذين هجروا قراهم ونزحوا الى المدن تحت وطأة الفقر والحاجة، وأصبحت هذه الأحياء مكدسة بالأكواخ والخيام والمباني التي تفتقر للخدمات الأساسية مثل الماء والمجاري والكهرباء، واطاف الى معاناتهم من البطالة والفقر والحرمان يتعرض سكان أحياء الصفيح لتحريشات العصابات الإجرامية وشبكات الدعارة وترويج المخدرات التي تنتشر في هذه الأحياء. وتقدر احصاءات رسمية نسبة الفقر في موريتانيا بـ 46% من مجموع السكان، 75% منهم قرويون، ورغم أن تعداد السكان في موريتانيا لا يتجاوز 3 ملايين نسمة إلا أن سوء الادارة وانتشار الفساد والتفاوت الاجتماعي والقبلي وانعدام الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية جعل البلاد تعاني من فقر مدقع اضافة الى تأثير الأحوال المناخية القاسية بسبب الجفاف والتصحر والجراد. وتشكل البطالة السبب الرئيسي لاستفحال الفقر في المدن لاسيما بعد ارتفاع نسبة العاطلين الى 32%، مما ترتب عليه آثار اجتماعية خطيرة ساهمت في تعميق الفقر وتصعيد حدة المشاكل والأزمات داخل الأحياء الفقيرة.

#### (6) ما هي الحلول المستدامة؟

مظاهرات من أجل الديمقراطية، واحترام كرامة الإنسان، والعدالة الاجتماعية، ووضع حد للفساد والمحسوبية، هي موضع ترحيب من قبل المجتمع الدولي بأسره. إذا كانت هذه العمليات، التي تتخذ أشكالا مختلفة في بلدان مختلفة من المنطقة، وتؤدي إلى نظم اقتصادية مستقرة، فإن الفوائد على المدى الطويل أن ستكون قوية. ولكن يخشى من فترة مخاض وانفعالات يمكن أن تستمر. كنت في تونس في ابريل 2012، وحضرت بعض الاجتماعات العامة.

التونسيون لا يزالون في حالة انتظار ويشكون في زعمائهم ويخرجون إلى الشوارع في أوائل مايو. مما أدى إلى الإعلان عن تأجيل غير متوقع للانتخابات من قبل الحكومة. واندلعت حوادث عنيفة في 9 مايو 2012، والتي ليس من المرجح أن تطمأن السياح والمستثمرين الأجانب. ظواهر الاحتجاج تشمل جميع القطاعات، والأمر قد يذهب إلى المطالبة برحيل رئيس قسم في شركة أو مديرها. الإنتاجية، والتي على النقيض من الأرقام الرسمية التي نعرف كيف يتم التلاعب بها، سوف تزداد سوءا. كثير من البيوت التونسية لم تعد تدفع فواتير الغاز والكهرباء يتبعون في ذلك عائلة الطرابلسي وبن علي، والتي شركاتهم كانت معفاة.

نجاح الانتخابات التي أجريت في 23 أكتوبر 2011 وفقا لمعدل المشاركة ينبغي أن يكون أساسا للديمقراطية دون العودة إلى الحكم الاستبدادي. انه على التونسيين والتونسيات اختيار نظامهم السياسي وقادتهم. هذا هو بداية لعملية ديمقراطية طويلة.

في الجزائر، يكفي أن تتظاهر حتى تحصل على زيادة الأجور من 25% إلى 40%. الدولة ضخت 25 مليار دولار من الدعم للسلع الأساسية. في بعض القطاعات الأجور منخفضة بصورة غير طبيعية، كما هو الحال في مجالات الصحة والتعليم... ولكن يخشى من تفاقم العجز في الميزانية دون أن تعود بالفائدة على جميع قطاعات السكان. وزاد الإنفاق الحكومي بنسبة 25% وارتفع من 63 مليار إلى 67.8 مليار دولار. تدابير لتعزيز فرص الحصول على سكن اجتماعي ما زالت جارية. والقة التي تسيطر على سوق السلع الاستهلاكية تسعى لزيادة الأسعار. قد تخفف هذه التدابير مؤقتا الاختلالات التي تعود للماضي ولكنها لن تكون دائمة.

آثار أخرى من عدم الاستقرار السياسي، ذكرته صحيفتا الخبر والوطن و هو أن تدفقات رؤوس الأموال الضخمة والنشاط المكثف للمضاربة على العملة في السوق الموازية. وقد وصل سعر 1 يورو إلى 140 دينار مقابل 100 دينار في السوق الرسمية.

عدم الاستقرار بشأن مستقبل الدخل المتصل بتصدير النفط يكشف عن هشاشة هذا النموذج. السلطات الجزائرية تبدو متسارعة وتعمل على الأحداث في المدى القصير. ولكن الأمر يتطلب النظر الى المستقبل من خلال تحديث الهياكل الاقتصادية، وتنويع الاقتصاد، الذي يعتمد الآن على النفط والغاز، وإنشاء الشركات الصغرى والمتوسطة القادرة على البقاء وتدريب الشباب في المجالات التقنية والتكنولوجية الهائلة.

وفقا لصندوق النقد الدولي فإن الأحداث التي شهدتها المنطقة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ستؤدي إلى زيادة في العجز المالي بنسبة 8%. في اليمن صندوق النقد الدولي يتوقع تراجعاً في النمو بنسبة ناقص 2%. في مصر قطاع السياحة متضرراً. وهو ما يعطى الحياة لملايين المصريين. حريق الكنيسة القبطية يوم 9 مايو ليس من المرجح أن يشجع الأجانب على الاستثمار في مصر أو في زيارتها للسياحة.

الأزمة الليبية لها عواقب لا تحصى لهذا البلد، ولكن ليبيا بدون القذافي يجعل البلد واعدة أكثر على المدى الطويل. في المدى القصير تأثير ذاك على البلدان المجاورة كارثي. عودة العمال المغاربة والتونسيين والمصريين على وجه الخصوص، أدى إلى تفاقم البطالة في هذه البلدان والحد من تحويل المدخرات إلى بلدانهم الأصلية.

وقد اختار المغرب النموذج الاقتصادي، أدى يعتمد بشكل خاص على الاقتصاديات الأوروبية. بالإضافة إلى الصادرات الزراعية الغذائية والفوسفات وبعض السلع المصنعة، يسعى المغرب إلى إحداث توازن في ميزان مدفوعاتها، من السياحة (5.2 مليار يورو من الإيرادات) ، والتحويلات من المغاربة الذين يعيشون في الخارج (5.1 مليار يورو) والاستثمار الأجنبي. كما أن البلاد تعتمد على الواردات من السلع النفطية، والمنتجات الصناعية والاستهلاكية. وقد عانت صناعة الغزل والنسيج من إلغاء نظام الحصص لصالح الصين، والتي أغرقت السوق المغربية من المنتجات المصنوعة في الصين.

المغرب انتهج التحول إلى التصنيع، والطاقات المتجددة، وإحياء الزراعة (الخطة الخضراء) والسياحة. هذا بالإضافة إلى جهود كبيرة في البنية التحتية والتنمية الريفية. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في إدارة القطاعين العام والخاص. في أطروحة للدكتوراه في عام 2000، استنكرت الفساد، والتفاوت الاجتماعي والفقر، ودافعت عن اقتصاد يتسم بالشفافية والتنافسية.

تدريب المهندسين والفنيين الوسيطين يجب أن يكمل تدريب كبار موظفي الإدارة. وينبغي ألا يكون التدريب المهني هو الأب الفقير في التعليم.

الانفتاح للاقتصاد المغربي شابه نقاط الضعف التي كنت حللتها في كتابي الأخير (كميل الساري، 2011). وقد تعرض هذا الاقتصاد في وجهه لهذه العوامل الخارجية. وكذلك الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية في 2009/2007 لها تأثيرها على قدرة الادخار للمغاربة في الخارج. كثير

منهم عاطلون عن العمل وقدرتهم الشرائية قد تدهورت بشكل حاد. ويخشى من تدهور هذا المصدر من العملات الأجنبية

مئات الآلاف من المغاربة الذين يعيشون في اسبانيا عادوا إلى البلاد بشكل دائم.

الاعتداءات في مطعم ارتانا في مراكش تظهر صعوبة تطوير قطاع السياحة، وبغض النظر عن عوامل لا يمكن التنبؤ بها والشكوك التي قد تصل الفوضى في جميع الخطط على المدى المتوسط والطويل. "الزبون" للمنتج السياحي متنوع والتأثير عليه صعب للغاية.

الثورات التونسية والمصرية والاحتجاجات في بلدان أخرى في شمال أفريقيا هي الأصل في تراجع تدفق السياح الفرنسيين إلى تونس والمغرب ومصر على التوالي 80% و 40% و 88%. ذهبت إلى تونس في أواخر مارس 2012 ووجدت التشويق وعودة الرحلات الجماعية لكن الأمر لا يزال هشاً. و شاهدت، السلوك اللاعقلاني للمواطنين الأوروبيين المتأثر بشدة بالصور التي تنقلها بعض وسائل الإعلام. وأظهرت جميع البلدان التي زرتها بعد بضعة أيام من الهجمات، العودة إلى وضعها الطبيعي بسرعة. التدابير الأمنية ويقظة المواطنين منعت تكرار ذلك. المغرب شرع في برنامج الاستثمار في البنية التحتية للسياحة في خطة تمتد لعام 2020.

تكملة للسياحة الداخلية في البلاد الخيار تم لبناء المنتجعات السياحية الكاملة و الهدف هو زيادة أماكن المبيت.

#### (7) ما أقترحه :

• ومن بين أعمال التضامن التي يمكن أن يظهرها الأوروبيين هو تنظيم رحلات من السياح و رحلات سياحية ذات تغطية إعلامية كبيرة للتعريف بمدن شمال إفريقيا و ليس لصور إطلاق النار والدم. احتمالات الوفاة أثناء القيادة على الطرق في البلدان الأوروبية هي أقوى من إمكانية فقدان الحياة في أماكن اعتداءات ارهابية.

• من الضروري تطوير عرض السياحة في جميع أنحاء المنطقة المغربية. تشكيلة (الجبل، الصحراء، البحر، والآثار التاريخية..) من أجل إثرائها وجعلها أكثر مرونة. والتحرك على مساحة 5 مليون كم مربع، سيجعل من الصعب على الإرهابيين. ولا يمكنهم ضرب جميع الدول المغربية في وقت واحد. يمكن لوكالات السفر أن تقدم (حزم) البحر، الجبل و/أو الثقافة في جميع أنحاء البحر



الأبيض المتوسط والصحراء. منظمي الرحلات السياحية سيتقاسمون المكاسب و الخسائر. وهذا يتطلب إعادة فتح الحدود بين الجزائر والمغرب.

• وثمة حاجة ملحة لوقف سباق التسلح بين البلدين وإعادة توجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية، والتعليم، والاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، والمياه، والبحوث و جعل المغرب وجهة جذابة.

• إنشاء سوق مغاربي مشترك لتعزيز اقتصاديات المنطقة.

• العودة على الفور لفرض عملة مشتركة مع التعايش مع العملات الوطنية، وتشجيع تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال ولكن أيضا حركة السياحة في شمال أفريقيا. بحيث لا تكون فيه حاجة لحمل النقد الأجنبي للسفر داخل المنطقة.

• بمجرد أن أسس الجماعة الاقتصادية المغاربية قد ضمنت، ينبغي أن يبدأ التعاون مع مصر في شكل اتفاق الشراكة والتجارة الحرة. هذا التجمع الاقتصادي المكون من 170 مليون نسمة سيكون جذابا، للمستثمرين الأجانب ورؤوس الأموال من البلدان العربية الأخرى، بما في ذلك صناديق الثروة السيادية التي يتم استثمارها في الدولار، عملة ستعرف انخفاض في قيمتها و تعويم لها مطلوبا من قبل الأميركيين.

إن إثارة إمكانية تحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي على المستوى المغربي ليست فكرة طوباوية ولكنها تصور جدي وواعد لصالح الأجيال المقبلة، وإن القادة السياسيين الذين قد يأخذون زمام المبادرة لتخطيط مثل هذا البناء قد يتركون بصماتهم في تاريخ هذه المنطقة والإقليم الكبير بأسره. وإن مثل هذا التصور هو أحد عوامل التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى إيجاد فرص عمل ويولد حيوية في تعبئة الموارد البشرية والمادية من أجل تحقيق السلم والاستقرار الاجتماعي.

## الخلاصة

حكومات البلدان التي عملتها قابلة للتبديل وكذلك البلدان التي عملتها غير قابلة للتبديل تبحث بشتى الطرق لإيجاد سعر صرف يكون الأقرب إلى تحقيق التوازن الأكبر. أنا اقترحت أن هذا يجب أن يندمج مع مفهوم القيم النسبية للعملة. بيد أن عوامل الاختلال هي التي تبعد معدل سعر الصرف من هذه القيمة الجوهرية أو الفعلية. الأمر في الواقع يتعلق بتوترات أسواق رؤوس الأموال والأسواق المالية العالمية والدور الخاص للدولار الأمريكي الذي يبقى دائما (غير متوازنا).

حركات المضاربة في الأسواق وعلى الأصول المالية وعلى العملات هي ليس بالضرورة رشيدة وهي تخلق تشوهات لا يمكن إصلاحها. العملات التي توصف بأنها ثانوية تعاني غالبا أكثر من سن قوانين للسيطرة على العملات الصعبة الرئيسية. وهناك بلورة لهذه الهيمنة للعملات المذكورة من خلال ربط هذه العملات بالعملات الرئيسية الأخرى فيما يسمى بنظام سلة العملات.

عدم قابلية العملة للتبديل لا يمكن شرحه من خلال البحث على حماية اكبر للبلدان التي تطبق الحماية، لكن هو انعكاس لهيمنة نقدية تم التعرض لها و المعاناة منها أكثر من السيطرة عليها. هذه التقلبات الطائشة لمعدلات أسعار الصرف ومعدلات أرباح الفائدة تشكل عوامل تزيد من سوء الحالة بالنسبة للبلدان الساعية للنمو و التي تترشح من جهة أخرى تحت وطأة الدين. وعندما يولد الدين الانتقال الصافي للأموال من البلدان الساعية للنمو إلى البلدان الصناعية، يمكننا التساؤل عن مصير و إمكانيات تحقيق التنمية. من جانب آخر، الدخول إلى السوق المالي الدولي يبقى صعبا، حيث ان مجموع هذه العوامل تؤدي للركود، وتزيد من الغرق في الأزمة والنقص للعملات الصعبة يفسر بشكل كبير زيادة المعاملات في الأسواق الموازية للعملات.

الفجوات بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوق السوداء، تشغل حكومات البلدان المعنية و تدفعها إلى البحث عن سياسات سعر صرف قادر على القضاء على هذه الأسواق غير الرسمية أو على الأقل التقليل من الفوارق بين معدلات الصرف.

الوكلاء الذين هم على استعداد للدفع للدولارات أو لليورو في السوق الموازية وبسعر اكبر في السوق الموازية من السعر الرسمي، يفعلون ذلك بسبب عدم كفاية المعروض من هاتين العمليتين. البلدان الساعية للنمو تواجه نظام الحصص، وتدهور شروط التبادل، ودخول صعب إلى السوق

المالي وحتى لتطبيق خطط التكيف الهيكلي (والتي درسنا تداعياتها في كتاب ك. الساري C. SARI 2011). احتياطات النقد الأجنبي يشعر بها الجميع والمصارف والدولة تشعر بأنها غير قادرة على تلبية الطلبات القادمة من الشركات والأسر.

عدم قابلية التبدل للعملات لهذه البلدان يشكل إعاقة إضافية تمنع اندماجهم في الدوائر المالية الدولية، وهي أيضا تعد عائقا أمام التبادلات التجارية. وعلى عكس ما أكده ماك كينون kinnon Mc. ضد الفساد من أن عدم قابلية التبدل ليس ميزة تسمح للبلدان الساعية للنمو لحماية أسواقها. وهذا ناتج عن الهياكل الاقتصادية الهشة بفعل سياسة اقتصادية غير مناسبة. إحدى البلدان حتى وإن كان مستوى التنمية فيها نسبيا عالي (بالمقارنة بالبلدان الساعية للنمو) لن تخرج من عدم قابلية التبدل للعملة لأن ورائها هياكل اقتصادية وطريقة إدارة للأسعار والعملة ما زالت في قوالب جامدة. وإرادتها في الاندماج في التقسيم الدولي للعمل تبقى محدودة بفعل عدم قابلية التبدل لعملتها. من وجهة النظر هذه، فإن ذروة العملة و الوهم بان التبادل مع بلدان الدول التي عملتها قابلة للتبدل تفضل على التبادل مع بلدان العملات غير القابلة للتبدل، تبدو غير منطقية، لكن تطرح مشكلة عدم قابلية التبدل كعائق أمام التبادلات التجارية.

على سبيل المثال روسيا أقامت علاقات اقتصادية مع بقية دول الاتحاد-السوفييتي السابق، والتي هي مترابطة بشكل كبير بحيث أن عدم السيطرة على قطيعة في التبادل التجاري يمكن أن يترجم بشكل فوري في تباطؤ حاد في الإنتاج و البطالة لم يسبق لها مثيل ولشركائها الآخرين. ليتوانيا التي تنتج مكونات كهربائية موجهة إلى الاتحاد السوفييتي السابق فقدت في بضعة أسابيع 40% من إنتاجها الإجمالي بعد استقلالها. إنشاء عملة ليتوانيا يمنع متابعة المبادلات التجارية مع مجموع شركائها السابقين. ويمكننا مضاعفة الأمثلة. رومانيا التي تبادل صناعات الأثاث مقابل النفط الروسي في إطار منطقة الكوميكون عرفت صعوبات في إمدادات النفط، مثيرة للغاية. إنشاء عملتين التشيكية و السلوفاكية عطلتا نظام التبادل بين هذين البلدين. نقطة أخيرة تتعلق بالحالة الراهنة لعملة الروبل، هي إنشاء سوق للتبادل، في سياق يتسم بالركود الاقتصادي ونقص في العملات الصعبة.

انهيار العملة الروسية بطريقة مأساوية ناتج عن اختلال التوازن الأساسي و الهياكل بين العرض والطلب على العملات الصعبة. انه من غير المفهوم الرغبة في وضع آليات للسوق بوجود انحراف يصعب معالجته و هو تمام محدثا للخلل. وعندما تكون كتلة من الموردين لعملة الروبل

يتقدموا في مواجهة مجموعة صغيرة من عارضي العملات الصعبة مثل هذه الإلية لا يمكن أن تعمل. والعقوبة تكون وحشية عندما العملة الوطنية تنهار، وإلا كيف يمكن شرح حجم انخفاض قيمة الروبل. واحد دولار يعادل 2.500 روبل في منتصف سنوات التسعينات 1990. حتى وان كان التبادل الثنائي دولار/ روبل لم يمنع انخفاضات للعملة الروسية.

تحليلنا في الجزء الأول من الكتاب يعطى هدف البحث عن سعر صرف يعكس اكبر قدر ممكن من الأسس الاقتصادية. وقدمت فكرة أن العملة لها قيمة فعلية والتي تنجم من نوعية علاقاتها الاجتماعية و اندماجها في العمليات الإنتاجية و التوزيعية. معدل سعر الصرف كما يظهر ذلك تجسيدا للقيمة النسبية للعملات.

وهذا يتحدد حسب مقارنات للمعطيات الأساسية (الرواتب، الأرباح، مستوى الإنتاج والإنتاجية) لكن أيضا النقدية و المالية (معدل الفائدة، والائتمان، الأصول المالية.....الخ). واعتبر أن الفجوة بين سعر الصرف النسبي للعملة يفسر بفعل استمرار سلوك المضاربة الذي هو السبب الأصلي في عدم الاستقرار.

الاتحاد الأوروبي لن يخرج من الأزمة إلا من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية وبناء أساس يستند على الاقتصاد الحقيقي، وليس الهيمنة المالية. كتبت مقالا في عام 1992 (انظر موقعي) و قلت أن تراجع الصناعة في فرنسا ينبأ بمشاكل في المستقبل. في ذلك الوقت قد أهدر التكنوقراط والقادة السياسيين المشبعين بالإيديولوجية الليبرالية قطاعات كبيرة من الصناعة الفرنسية. والصناعة حاليا لا تمثل سوى 18% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 34% قبل عشرين عاما. الألمان، هم أفضل حالا لأنهم حافظوا على وجود قاعدة صناعية قوية. أرى كل ذلك في زيارتي لمعرض هانوفر، وخلال رحلاتي إلى الصين، حيث تدور لمصانع هناك باللات وتكنولوجيا ألمانية.

أنا طورت أيضا الفكرة في أطروحة الدكتوراه الأولى لي حول سعر الصرف وقيمة العملة التي تعكس القوة الاقتصادية. لا يمكن أن يكون هناك توازن نقدي بدون قاعدة إنتاجية صلبة. و لكن تم تنفيذ العكس من قبل حكومات البلدان المتقدمة والبلدان الساعية للنمو. إجماع واشنطن (الذي أنشأ الليبرالية المتطرفة) سيطر على توجهات المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي. دراستي حول 77 بلدا التي نفذت خطط التكيف الهيكلي التي فرضها الصندوق المذكور، وبدون سابقة، شهدت كلها انخفاض في معدلاتها للنمو.

يتوجب إعادة النظر في معاهدة ماستريخت وتصحيح جوانبها الليبرالية. وأيضا لا يجب منح البنك المركزي الأوروبي خصوصية واحدة، هو استقرار الأسعار وهو في الأساس مسألة نقدية بمعنى عدم ترك قوى السوق وحدها هي التي تنظم الاقتصاد. فمن الضروري أن يهتم البنك المركزي الأوروبي بالعمل والنمو الاقتصادي.

انه من غير المعقول أيضا أن البنك المركزي الأوروبي ان يقوم بعملية إعادة التمويل وخلق النقود من الدرجة الأولى دون ان يتمتع بسلطات رقابية وقرار العقوبات على البنوك الوطنية في حالة المخالفة والتي تقع تحت السلطة الوحيدة لدولها. البنك المركزي الأوروبي حاليا يتولى دور رجل الاطفاء عاجز عن منع تجاوزات الدين العام والديون الخاصة.

مصممو العملة الموحدة تناسوا اما عن جهل أو عن طريق التسرع، أسس قيمة العملة ونظام تأسيسها. وانه من المؤسف خلال هذه الأزمة، ان القليل من المتخصصين عبروا في وسائل الإعلام. وصحيح أيضا ان عددهم قليل. الأقسام المتخصصة في الجامعات في مجالات التمويل والنقود والبنوك كانت انتقائية للغاية. معظم خريجو هذه الجامعات يختارون وظائف في مجال الخدمات المصرفية وهم غير مستعدين للتحديث بسوء عن ارباب عملهم مستقبلا.

تدخل البنك المركزي الأوروبي وهو افتراضي، يمكن أن يعمل على تهدئة الأسواق، ولكن لا يحل المشاكل الهيكلية المتصلة بضعف التصنيع في جنوب أوروبا وعدم القدرة على المنافسة. خلافا لآراء غير المتخصصين في العملة، البنك المركزي ليس لديه حدا أقصى لإصدار العملة، طالما ان سلطته لإصدارها ليست محل نزاع. العملة تلعب الدور الجوهري والخارجي، لأنها تتمتع بضمان الدولة وتفرض نفسها على الجميع وتدور مع الأنشطة الاقتصادية والمالية.

هذا الحق السامي للدولة في سك العملات يمكن التشكيك به إذا هددت ملاءتها. ولذلك فمثلا في الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة، عندما تستمر البنوك المركزية في شراء الدين الحكومي، فان هذا يعني طبع المزيد من اوراق العملة والأسواق والمستخدمين سوف يستمرون في عقد الصفقات. وللقيام بذلك هناك شرطان ضروريان:

1. ان تكون عملة قابلة للتحويل على الصعيد الدولي، واذا لم

تكن جميع النقود مغطاة، بقيمتها الحقيقية، فان ذلك سوف

يترجم في تضخم كبير.

2. أن تكون جزءا من نادي القوى الاقتصادية الكبرى، مع

القدرة النظرية لسداد مستحقات الدائنين بشكل غير محدودة

تقريبا.

اليورو لن يستطيع لعب دور عملة قابلة للتحويل على المستوى الدولي، ويطمح لمنافسة الدولار الأمريكي كعملة احتياطي، دون القبول بدور اقوي للبنك المركزي الأوروبي، كمؤسسة اصدار لهذه العملة وبأن يكون ضامنا لهذه العملة بشكل قطعي. البنك المركزي الاوروبي هو بنك البنوك، وممارسة سلطة الإشراف والرقابة أساسية، ولكنه ايضا يؤدي وظيفة المقرض الأخير على المال الخاص.

وهنا مرة أخرى مصممو عملة اليورو لم يدمجوا علاقته الوظيفية كونه مؤسسة اصدار نقدية وبين كونه نظاما مصرفيا. ولذا فان البنوك الأوروبية لا تخضع في الوقت الحاضر إلا لمؤسسات رقابية وطنية فقط. وعليه علينا أن نتحرك في اتجاه تشكيل اتحاد بنكي، وان إعادة تمويل البنوك من قبل البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت مشروط بان تكون له رقابة على الاموال التي تقرضها المصارف المركزية الوطنية في بلدان الاتحاد الاوروبي . ولضمان القيام بدور المنقذ والملاذ الأخير للديون العامة ولضخ الاموال في البنوك الاوروبية في حالة تعرضها للإفلاس، المركزي الاوروبي يكون قد اكمل بناؤه وتخطى التشوهات التي اصابته منذ ولادته المتعثرة، والتي غلب عليها الطابع السياسي اكثر من الطابع الاقتصادي، والنتائج ايضا عن غياب التحليل العميق حول كينونته و وجوده المستقبلي.

إن البحث عن الإرساء الحقيقي لمعدل سعر الصرف كان الموجه لبحوثنا في الجزء الأول، وإن القيمة الفعلية والقيمة النسبية للعملة تم تحديدها بواسطة العناصر الجوهرية، وإن النقاش حول أنماط الصرف، والمرجعية لمعدل التوازن هو إبراز للجهود المبذولة من طرف العديد من المفكرين للتوصل إلى مراجع حقيقية يمكن أن تبين القيمة النسبية للعملة، ويبرز عدم التوافق حول مستوى التوازن المراد التوصل إليه.

وإذا تعلق الأمر بالتوصل إلى معدل سعر صرف حقيقي و ضروري لتوازن ميزان المدفوعات وبعبارة أدق الميزان العادي حيث أننا جزئيا في علاقة مع الموضوع الذي يشغلنا هنا، وعندما اقترح "وليامسون" Williamson تعريفه للمنطقة النقدية المستهدفة فهو يتحدث عن معدل سعر

صرف توازن تم تحديده طبقاً لمعطيات اقتصادية حقيقية وكذلك لمعدل ناجم عن التشاور بين مختلف الدول.

وينتج عن ذلك المفهوم تصميم مشترك: قوى السوق وتدخلات الدول بالنسبة إلى تحديد هذا المعدل وكان "كروغمان" Krugman ينادي برفض معدل الصرف الغير الثابت ورفعته بحذر لإيجاد نظام معدل صرف ثابت تديره السلطات النقدية، وإن معدل سعر الصرف ذو أهمية بالغة حسب قوله ولا يجب ان يكون تحت رحمة أسواق الصرف، ويخشى أن تقوم الحكومات بتحديد سعر الصرف الرسمي لمواكبة سياساتها الاقتصادية والتجارية. وإن إقامة نظام تثبيت مرن قد يكون أكثر مصداقية إذا تزامن مع وضع إشارات تقلبات عريضة قد تبين التطورات المتميزة لمعدل التضخم والناتج الإجمالي المحلي.

وإن العلاقة: بين معدل سعر الصرف، القيمة المضافة والإنتاجية تبدو ذات مصداقية لأن القيمة النسبية للعملة قد تعكس تغييرات هيكلية ونقدية ومرتبطة بالظروف الاقتصادية.

إن معدل سعر الصرف مرتبط بالقدرات الإنتاجية لمختلف الدول وانطلاقاً من ملاحظة أنه لا يمكن لأي اقتصاد أن يكون مكتفياً، ومن المسموح به أن نعزز نجاح تداخل القيم الخارجية للعملات مع التطورات الواقعية وهو يعود إلى قبول الدول وخاصة الأقوى منها لسياسات التعاون، ومع التفكير بأننا في إطار لعبة يوجد فيها رابح وخاسر، ينتظر كل بلد تجديد طلب شركائه التجاريين من أجل تسويق موارده، وفي نفس الوقت فهو يخفض بقوة الطاقة الشرائية لسكانه، على المستوى العالمي وهذا يسبب الانكماش.

وإن تقلبات العملات الصعبة المرجعية تعكس الحرب الاقتصادية بين الدول الصناعية والمنافسة الحية على الأسواق المالية، وإن دولار الولايات المتحدة باعتباره عملة وطنية تلعب دوراً دولياً تستحق النظر بالنسبة للبدائل الممكنة للحيلولة محله وذلك لإلغاء الامتياز الكبير الذي تمتعت به الولايات المتحدة، وسوف نعود لذلك بالتفصيل وعلى كل حال لم تكن مجموعة العشرين أو الثمانية جريئة في النقاش بشأن انتظام الأسواق المالية. نحن انطلقنا من فكرة أن معدل سعر الصرف يعكس القيم الفعلية للعملة، حتى وأن كنا لاحقاً قد شاهدنا العديد من العوامل المضاربة التي تسببت في التأثير على القيم الجوهرية للعملة. على كل حال، مناقشة القيمة الفعلية للعملة وقيمتها النسبية يفرض الرجوع إلى تحليل وضع العملة.

العوامل الحقيقية التي استعملت في إنتاج السلع أو جمع السلع هو مساوي للقيمة المضافة في كل العمليات الإنتاجية التي تضاعف بفعل قيمة العملة. تحديد معدل سعر الصرف كقيمة نسبية للعملة المحلية "d" بالمقارنة مع العملة الأجنبية "f"، يعني التركيز على الأسس الاقتصادية كعنصر محدد وضروري. القيمة الفعلية للعملة، هي العلاقة بين القيمة المضافة أو الإنتاج الاجتماعي الصافي والعوامل الملموسة من أجل إنتاج السلع. القيمة الفعلية للعملة تستجيب لمتغيرات مكوناتها من القيمة المضافة وهي، الأجر، والربح، والسلع الصناعية ..... كذلك كل ما يمكن أن يؤثر في معدل الربح أو له تأثير على القيمة الفعلية للعملة.

في تحليلنا، وجدنا أن المكونان الرئيسيان للقيمة المضافة هما: الأجر والفائدة وهما لا يقيمان علاقات متناقضة، والواحد لا ينمو على حساب الآخر. العنصر الأساسي الذي يساهم في زيادة القيمة المضافة هو الإنتاجية التي يتم تحقيقها بفعل تحسين التكوين، وتأهيل العاملين وتحسين كفاءة الجهاز الإنتاجي. العملة تعمل كمسجل للعلاقات الاقتصادية، والنقدية والاجتماعية والعوامل الأخرى للحياة الاقتصادية.

تطوير الإنتاج وتراكم الثروات هو المدفوع بشكل أكبر أو أقل من قبل ظروف عرض الإقراض. لقد اقترحنا أن النظام المصرفي هو هرمي وهو لا يسمح بتصاعد نقدي هائل بدون أن يكون لذلك مقابل حقيقي في شكل خلق قيم للسلع. المصارف بفعل الشيء ذاته تراهن على إعطاء السلف. وهذا يفرض في الواقع تحقيق عمليات بيع السلع الإنتاجية. في حالة خرق هذه القاعدة فإن القيمة الفعلية للعملة تتأثر بفعل انعدام التوازن بين متغيرات التدفقات المالية الهائلة وبين متغيرات الناتج الإجمالي المحلي، فإن القيمة النسبية للعملة، تحدد بفعل العلاقة بين القيم الفعلية للعملة والمتغيرات الآتية بين البلدان:

- اختلافات الأجور
- اختلافات الفوائد
- اختلافات معدلات الأرباح
- اختلافات مستويات الإنتاج
- اختلافات الإنتاجية لرأس المال والعمل

حركية المقارنات الدولية بين الأسس الاقتصادية هي الأساس للتغيرات في القيم النسبية للعملات. القيمة الفعلية للعملة مضمونة بفعل الاستقرار وبسبب تباطؤ تكيف المؤشرات الحقيقية التي تمثل



في المضاربة التي هي أصل عدم الاستقرار في معدل سعر الصرف. التطورات الأخيرة بالنسبة لتكافؤ وتساوي الدولار/ واليورو تظهر بديهياً أن متغيرات سعر الصرف تتبع بشكل دقيق المبادئ الأساسية السابقة. اختلاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يظهر أنه يلعب دوراً رئيسياً. ولدينا انطباع أن "حقيقة" الأسعار، المتجسدة بفعل مقارنات المؤشرات الاقتصادية، قد أخذت المبادرة على حساب توقعات المضاربات.

البلدان التي عملاتها غير قابلة للتحويل هي المعنية بهذا التحليل من حيث القيمة النسبية للعملة التي تكون في أعلى مستوى. والسلطات النقدية في هذه البلدان هي التي تحدد معدلات سعر الصرف وهي تحتاج الى تحديد أهدافها. لكن السياسات غير - التعاونية بين الدول وخصوصاً التي تهيمن على الاقتصاد العالمي هي في الأساس مصدر عدم التوازنات النقدية والمالية. البلدان الساعية للنمو تتحمل نتائج هذه الحرب بين "القوى"، مع الأخذ بعين الاعتبار على فتح أسواقها وأيضاً لتزويدها باحتياجاتها. وحين يتم معرفة المحددات الأساسية لسعر الصرف، فسوف نحل في الفصل القادم عوامل عدم الاستقرار.

ان التكامل الاقتصادي العربي يمر اليوم في مرحلة صعبة وحرجة بالرغم من وضوح فوائده ومزاياه التي يمكن ان يحققها لجميع الدول العربية. فمن خلال التعاون والتكامل الاقتصادي يمكن توسيع قاعدتي العرض والطلب وتعميق قاعدة التعلم والتخصص وتوسيعها والاستفادة القصوى من الإمكانيات والقدرات المتاحة والموجودة وتسهيل عملية اكتشاف القدرات الدفينة واستغلالها، والاستفادة القصوى من مزايا الكلفة النسبية، والإسهام الكبير في ترشيد الموارد وتحسين الموقع في إطار تقسيم العمل الدولي، وزيادة قوة الوطن العربي وفاعليته في إطار التكتلات القائمة.

ومن خلال ذلك تبرز أهمية التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي على المستوى القومي في هذه المرحلة بهدف توطين مظاهر الخلاف والتباين، وتوسيع مظاهر التعاون والتكامل وترسيخها، وهو بذلك يحقق أهدافاً ومهاماً مركبة ولكنها متكاملة. فمن جهة هو يفعل القدرات الموجودة لمواجهة الأخطار والتحديات القائمة، ومن جهة ثانية يوجد الأسس والمرتكزات اللازمة والثابتة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

إنّ قضية التكامل والتعاون الاقتصادي العربي من أهمّ القضايا التي تواجه العمل العربي المشترك، والذي يجب أن ينتبه العرب له لمواجهة التّحديات الدّوليّة من تغيّرات في النّظام

العالمي، الهيمنة الأمريكية السياسية والاقتصادية على العالم، العولمة، الشراكة الأوروبية المتوسطية، والمشاريع الهادفة إلى تهميش البلدان العربية وجعلها سوق هائلة للاستهلاك. وتتوافر في البلاد العربية، العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة في البلدان العربية.

#### المصطلحات والمختصرات

- ABEF رابطة المؤسسات المالية

- NAFTA إتفاقية التجارة الحرة (اتفاق التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية)
- ANSEJ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
- APS الجزائر الصحافة الخدمة
- ANDI الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
- BEA البنك خارج الجزائر
- BNA البنك الوطني للجزائر
- BCA البنك المركزي للجزائر
- BCR الشركة الوطنية لإنتاج البراغي والملاعق والحنفيات
- BAM بنك المغرب (البنك المركزي المغرب)
- ADB مصرف التنمية الأفريقي
- BCE البنك المركزي الأوروبي
- BTP البناء والأشغال العامة
- CPA التسليف الشعبي الجزائري
- CAP اتحاد أرباب العمل الجزائري
- CEM التجمع الاقتصادي المغربي
- CEE الجماعة الاقتصادية الأوروبية
- CECA الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم والصلب
- COMECON مجلس التعاضد الاقتصادي
- CEPII المركز الفرنسي للدراسات والبحوث في الاقتصاد الدولي
- CNI المجلس الوطني للاستثمار
- COSOB اللجنة المنظمة والإشراف على عمليات البورصة
- CAC40 تدفق سجل النظام ساعد هو مؤشر الأسهم الرئيسي في باريس.
- DH الدرهم المغربي
- DA الدينار الجزائري
- SDR حقوق السحب الخاصة
- DM العملة الألمانية
- DOW JONES مؤشر داو جونز الصناعي المتوسط (وغالبا ما يختصر DJIA اختصار داو جونز) هو أقدم
- NYSE. مؤشر ما يتصل التجارية والصناعية والخدمات.
- ECU وحدة العملة الأوروبية (العملة الأوروبية المشتركة)

- EDF كهرباء فرنسا
- FAW الأشغال السيارات الأولى (صناعة السيارات الصينية)
- FF الفرنك الفرنسي
- FRANC CFA (فرنك السيفا الأفريقية) هو العملة الواحدة من العديد من البلدان الأفريقية التي تشكل جزءا من منطقة الفرنك الفرنسي.
- FAO منظمة الأغذية والزراعة
- FED مجلس الاحتياطي الاتحادي (مجلس الاحتياطي الاتحادي)، وغالبا ما يسمى الاحتياطي الفيدرالي، البنك المركزي في الولايات المتحدة. أنشئ في 23 ديسمبر 1913 بموجب قانون الاحتياطي الفيدرالي
- GDF غاز دو فرانس
- GATT الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والفرنسية للتجارة في 30 نوفمبر 1947 من قبل 23 دولة
- GPBM المجموعة المهنية للبنوك في المغرب
- INSIM المعهد الدولي للإدارة
- IGR الضرائب العامة على الدخل
- IR ضريبة الدخل
- MP المدخلات ووسائل الإنتاج
- MASI مؤشر كافة الأسهم المغربية هو مؤشر الأسهم الرئيسي في بورصة الدار البيضاء. وتتكون من جميع الأسهم المدرجة على موقع الدار البيضاء.
- MADEX المغربية مؤشر الأسهم الأكثر نشاطا هو مؤشر يتكون من القيم 62 الأكثر نشاطا في الدار البيضاء
- NPI البلدان الصناعية الجديدة
- NASDAQ الرابطة الوطنية للتجار الأوراق المالية الاقتباسات الآلي، هي ثاني أكبر رابطة في حجم مناوله الأسهم في سوق التكنولوجيا في الولايات المتحدة.
- OPA الحد (إعادة شراء الأسهم في مقابل الاندماج)
- OECD منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- OFPPT مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
- ONS المكتب الوطني للإحصاء
- PCSCE البرنامج التكميلي لدعم النمو
- PAP مستوى مكافحة النقص
- PPP تعادل القوة الشرائية

- PSRE خطة التحفيز الاقتصادي
- NOT تعديل خطط الخارج
- CAP السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية
- PEG نظام تحديد سعر الصرف لفهرسة بعملة أجنبية
- SGT النقابة العامة للعمال
- EMS النظام النقدي الأوروبي
- IFC مؤسسة التمويل الدولية
- SMIG الحد الأدنى للأجور المضمون
- UPM الاتحاد من أجل المتوسط
- VA القيمة المضافة:
- VPM معامل التحول الخطي العملة
- VRM القيمة النسبية للعملة
- AFTA منطقة التجارة العربية الحرة

## BIBLIOGRAPHIE

- Agenor, P.R. (1992) « Stabilization Policies in Developing Countries with a Parallel Market for Foreign Exchange: A Formal Framework », *IMF staff papers* vol. 37 n° 3, september 8<sup>th</sup>.
- Agenor, P.R., Flood, F. (1994 ) « Unification of foreign exchange markets », *IMF staff papers*, décembre, (vol. 39, n° 4)
- Aglietta, M. , Orléan, A. Oudiz, G. ( 1980) « l'industrie française face aux contraintes de change », *Economie et Statistique*, février.
- Aglietta, M. (1986) *La Fin des devises clés*, Paris, La Découverte
- Aglietta, M. (1995), *Ordre et Désordre : l'expression universelle du capital argent* , Futur antérieur, n° 27, Paris : L'Harmattan
- Aglietta Michel et Orléan André (2002), « *La monnaie entre violence et confiance* », Odile Jacob.
- Aglietta, M. et Berrebi, L. (2007), *Désordres dans le capitalisme mondial*, Paris : Odile Jacob
- Amin, S. (1973) *L'échange inégal et la loi de la valeur, la fin d'un débat*, Paris-Dakar, Anthropos-IDEF,
- Amin, S. (1996) *Les Défis de la Mondialisation*, Paris : L'Harmattan
- Assidon, E. et Jacquemot, P. (1989) « taux de change et ajustement en Afrique », ministère de la coopération, Paris, *documentation française*,
- Bagehot, W. (1915) *Lombard Street, The Works and Life of Walter Bagehot*, édité par Mrs. Russel Barrington, Londres, Longmans, Green, vol. VI,
- Balassa, B. (1984) « Structural Adjustment policies in Developing Countries, a Reassessment » *World Development*, Septembre
- Balassa, B. (1986) « Endettement des PVD : politiques et perspectives » in *La crise de l'endettement international* Acte II. publié par H. Bourguinat et J. Mistral, Paris : Economica
- Bali, H. (1993) *Inflation et Mal développement en Algérie, Alger*, OPU- Office des Publications Universitaires

- Banque Mondiale, (1989) « Trade, Exchange Rate and Agricultural Pricing Policies in Morocco », Washington, BM.
- Banque Mondiale (1994) «développer l'avantage concurrentiel du Maroc : Grappes d'industries marocaines compétitives au plan international», *BM, Développement du Secteur privé*, novembre
- Barrère, C. (1977) *crise du système de crédit et capitalisme monopoliste d'Etat*, Paris, Economica
- Barthélemy, J. C. et Girardin, E. (1992) « Crise de la dette et nouvelles stratégies financières international » in *Finance Internationale*, Paris, Economica
- Baslé M., Mazier, Vidal J.F., (1993) *Quand les crises durent...*, Paris, Economica
- Bauchet, P. (1988) *Le transport international* , Paris, Economica
- Benachenhou, M. (1993) *Inflation, Dévaluation, Marginalisation* Dar Ech'rifa Alger
- Benbekhti, A. O. (1986) *Etudes méthodologiques sur l'organisation et l'analyse du travail en système industriel* OPU,
- Benissad, H. (1991). *L'ajustement structurel : objectifs et expériences* Ed. Alim , décembre.
- Benissad, H. (1993) *La réforme économique en Algérie* OPU-
- Béraud, Ph. (1998) " L'industrialisation contre le développement: le paradoxe algérien" *Les cahiers de l'Orient* Christopher E. COSSLETT
- Bergsten et Williamson (1983), « Exchange rates and trade policy », in : *Trade policy in the 1980*, W. cline ed., Institute for International Economics
- BERRADA Mohamed Azzedine : les techniques de banques et de commerce extérieur au Maroc et SECEA, 1999
- Billaudot , B. ( 1995) *Dynamiques macroéconomiques à court et à moyen terme*, in *La théorie de la régulation : l'état des savoirs*, La Découverte, Paris.

- BOULARES M. (2004) “ la nouvelle politique européenne de voisinage vue du maghreb” . Institut des relations internationales.
- Bourguinat, H. (1982) *Internationalisation et Autonomie de décision*, Paris, Economica
- Bourguinat, H. (1992) *Intégration financière et Economie internationale d'endettements (in Internationalisation et Autonomie de décision*, Paris, Economica
- Bourguinat Henri, 2001, « *L'euro au défi du dollar, essai sur la monnaie universelle* » Ed. Economica
- Bourguinat henri et Eric Briys ( 2010) « Marchés de dupes. Pourquoi la crise se prolonge » maxima Editions.
- Bouzidi, A. (1991) *Panorama des économies maghrébines contemporaines* CE.N.E.A.P.- Boyer, R. et Saillard ,Y. (1995), *Théorie de la régulation : l'état des savoirs*, La Découverte, Paris, Collection " Recherches".
- Boyer R, Drache D, (.1996) *States against Markets: The limits of Globalisation*, Londres, Routledge,
- Brahimi, M. (1991) *L'Economie Algérienne: défis et enjeux*,ed. DAHLAB –
- Brack Estelle (2008) : “Le projet d’union monétaire maghrébine”, Banque Stratégie n° 262 septembre 2008
- Branson, W.H. (1983) « exchange rate regimes and policy interdépendance » in *Staff- papers* IMF
- Branson, WH. (1983) « Economic structure and policy for External Balance »
- Brett, E.A. (1979) « the International Monetary Fund, the International Monetary System, and the Periphery », *International Foundation for development Alternatives*, dossier n° 5, mars
- Brunhoff, S. (1979) *Les rapports d'Argent*, Paris, Maspero
- Brunhoff, S. (1996), "Genèse, coût et enjeux" in *La mondialisation financière* sous la coordination de François Chesnais



- Brunhoff, S. (1996) in « La mondialisation financière : Genèse, coût et enjeux », sous la coordination de François Chesnais
- Bruno et Sachs, J. (1979) « Macro-Economic Adjustment with Import Price Shocks : real and monetary aspects » *Discussion paper* n° 793 - Jerusalem : Flak Institute,
- Bruno, G. Di Tella, R. Dornbusch, S. Fischer (1988) « inflación y estabilización, Fondo de cultura económica », Mexico,. E. Cardoso, *Hiperinflação na America*.
- Bülow, J. et Rogomme, K. (1993) « The buyback boondoggle », *Brookings Papers on Economic Activity*, n° 2,
- Cachin, A. (1982) « Pour une théorie de la spécialisation » dans H. Bourguinat *Internationalisation et Autonomie de décision*
- Calamitis, E. A. (1999) «Ajustement et croissance en Afrique sub-saharienne, le chantier inachevé» in *Finance et Développement* mars
- Carlson, (1995) « Assessing Real Interest Rates », *Federal Reserve Bank of Cleveland Economic Commentary*, octobre 1995.
- Cartapanis, A (1984) *Instabilité des taux de change et déséquilibres internationaux ; le cas français* Ed. CALMANN-LEVY –
- Cartapanis, A. (1996) *Turbulences et Spéculations dans l'économie mondiale*, Paris, Economica
- Chesnais, F. (1995) « Graves secousses dans le système financier mondial » *Le Monde diplomatique*, mai 1995.
- Connors, T. A. (1979) « the apparent effects of recent IMF stabilisation programs » *International finance discussion paper* -Washington : board of governors of the federal reserve system, avril
- Culpeper, R. Berry, A. et Stewart, F. (1997) *Global Development Fifty Years after Bretton Woods*. Maccuvillan Press Ltd. Londres
- DAOUDI Tahar (2003) Les opérations de banque

- Darin et Hetzel, (1993) « An Empirical Measure of the Real Interest Rate », *Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly*, hiver, 1993.
- Deleplace, G. (1999), *Histoire de la pensée économique*, Ed Dunod.
- Denizet, J. (1985) *le dollar : histoire du système monétaire international depuis 1945* Ed. Fayard
- Tarlé Axel, (2009), *Petit manuel iconoclaste pour comprendre et survivre à la crise*. Ed JC Lattès
- Diaz - Alejandro, C. (1984) « IMF conditionality : what kind ? » *PIDE tidings*, janvier-février
- Donovan, J. (1981) « The Real Responses Associated with Exchange Rate Action in Selected Upper credit Tranche » *Stabilization Programs Staff Papers*, FMI
- Donovan, J. (1982) « Macroeconomic performance and adjustment under fund – supported programs : the experience of the seventies » *Staff papers, IMF* Washington vol 29, juin
- Dornbusch, R. (1975) « Exchange Rates and Fiscal Policy in Popular Model of International Trade » *American Economic Review* ( December)
- Dornbusch, R. et Fischer, S. (1980) « Exchanges rates and the current account » décembre
- Dornbusch, R. (1980 ) « exchange rate economics : where do we stand ? »
- Dornbusch, R . (1980) Open Economy Macro economics”
- Dornbusch, R. et Hemers, C. (1985) *The Open Economy : Tools for Policymakers in Developing Countries* -Oxford : Oxford University Press,
- Dornbusch, R. (1986 a), "Special Exchange Rates for Capital Account Transactions" ,*The world Bank Economic Review* , september 28<sup>th</sup>
- Dornbusch, R. (1986 b ) *Dollars, Debts, and Deficits* , Leuven University Press,
- Dornbusch, R. (1987) "Exchange Rate Economics" in *Economic Journal* , mars, vol. 97,

- Dornbusch, R. (1988 a), « Doubts about the Mc Kinnon standard » *Journal of Economic perspectives*, vol 2, n° 1
- Dornbusch, R. et Frenkel, J. (1988 b) « The Flexible Exchange Rate System : Experience and Alternatives » in S. Borner, ed., *International Finance and Trade in a Polycentric World* - London : Macmillan
- Dornbusch, R. et Pablo, J.C. (1989) *Debt and Macroeconomic Instability in Argentina*, in J. Sachs, ed. *Developing Country Debt and the World Economy* ( Chicago: University of Chicago Press,)
- Dornbusch, R. (1992) « Monetary Reform in Mexico » *MIT* (Massachussetts Institute of Technology)
- Dornbusch, R. (1993) « Stabilization, Debt and Reform : Policy Analysis for Developing Countries » Englewood Cliffs, N.J. :Printice Hall.
- Dornbusch, R. et Werner, A. (1994) « Mexico : stabilization, Reform, and No Growth » in *Brookings Papers on Economic Activity*, 1 :
- Dornbusch, R. (1994) *Macroeconomics*,
- Dornbusch, R. ( 1995) « Exchange Rate Risk and the Macroeconomic Exchange Rate Determination », in *Exchange Rate and Inflation*, The MIT Press
- Dornbusch, R. *Monetary Reform in Mexico* MIT (Massachussetts Institute of Technology"
- Dubois, R. (1987), « Ruptures de croissance et progrès technique », INSEE, *Economie et Statistique*
- Eatwell, J. (1995 ) « The International Origine of Unemployment » in J. Michie, J. Greive Smith, *Managing the Global Economy*, Oxford University Press.
- Ecrement , M. (1986) *Indépendance politique et Libération économique* ed. ENAP/OPU-

- Edwards, S. (1989) « Exchange Controls, Devaluations, and Real Exchange Rates : the Latin American Expérience » in *Economic Development and Cultural change*, vol 37 (Avril)
- Eichengreen Barry (2005), *Sterling's Past, Dollar's Future : Historical Paerspective on Reserve Currency Competition*, NBER Working Paper, n°11336, mai 2005
- El Kaouachi, F. (1992) «La convertibilité du dirham, trois critères pour juger». *Enjeux* n° 38/mars
- El Malki, H. (1982) *l'Economie marocaine 1970-80*, Paris, Ed. CNRS
- Fisher, S. khan, M. S. (1998) «Africa : Is This the Turning Point ?» *document d'analyse et d'évaluation des politiques* n° 98/6 du FMI (Washington)
- Foley, D. K. (1982), "The value of money, the value of labor power and the marxian ransformation problem" in *the Review of Radical Political Economics* - Vol - n° 2 - summer
- Friedman, M. (1969) *The optimum of Quantity of money and Other Essays*, Chicago, Aldine,
- Gankou, J.M. et Bondoma-Yokono, D. (1998) *gestion du taux de change et politique d'ajustement dans les pays africains membres de la zone franc*. Economica, Paris
- Giacobbi, M. et Roux, JP. (1986) *le dollar : monnaie américaine ou monnaie mondiale*". Ed. Hatier
- Goldstein, M. et Montiel P. J. (1986) « evaluating fund stabilization programs with multi country Data : some methodological Pitfalls » *staff papers, IMF* - Washington, vol 33, juin
- Greenspan Alan (1994), « The financial crisis and the role of federal regulators », Committee on Oversight and Government Reform, Committee Hearings of US House of Representatives, 23 oct.2008,
- Greenwood et Kimbrough (1993) « An investigation in the theory of foreign exchange controls » *Canadian journal of Economics*,

- Guillermo, R. (1994) « Comment on Rudiger Dornbusch : Stabilization and Monetary Reform in Latin America » In *A Framework for Monetary Stability*, edited by J.
- Beaufort Wijnholds, Sylvester Eijffinger, and Lex H. Hoogduin. Boston : KluwerAcademic Publishers.
- Guttentag et Herring, (1977) « the lender of last resort function in an international Context » Altman et Samely wiley
- Guttman, R. (1994) « How Credit Money Shapes the Economy : The United States » in Sharpe, ME. *a Global System* Ed.Armonk, New York.
- Guttman, R. (1995) « Monnaie et crédit dans la théorie de la régulation », in Boyer and Y. Saillard (eds.)
- Guttman, R.(1996) , "Genèse, coût et enjeux", in "*La mondialisation financière* sous la coordination de François Chesnais
- Guttman, R. (1996) « La mondialisation financière : Genèse, coût et enjeux », sous la coordination de François Chesnais
- Hamdouch, B. (1992) *MAROC : Le Prochain Dragon ?* Ed. EDDIF,
- Harold,J. (1998) «de l'indulgence vigilante à la saine gestion». *Finances et développement*, Décembre
- Henni, A. (1991) *Economie de l'Algérie Indépendante* - ENAG Ed.
- Hernandez – Cata, E. (1999) «Afrique sub-saharienne, politique économique et perspective de croissance» *Finance et développement*
- Holttunen et Warner (1979) “a model of trade and Exchange rate projections” *Working paper n° 389 National Bureau of Economic Recherche*, August
- Horton, B. (1990) « Economic Development Institute, Development Policy Case Series », *Analytical Case Studies* Number 4, , Banque Mondiale
- Hugon, Ph. (1993) "La problématique de l'ajustement, l'expérience de l'Afrique Sub-Saharienne" in *ajustement et developpement* ed. Toubkal, l'Harmattan

- Ilmane, M. (1988) *Note de travail sur l'opportunité de dévaluer le dinar algérien* Editions ENAL.
- IMF, (1987) « Theoretical aspects of the design of fund-supported adjustment programs, occasional paper » 55 Washington
- Leila Melbouci ,( 2008) « le modèle des entreprises publiques Algériennes échec ou fin de mission », editions El-Amel
- Kaldor, N.( 1983) « dévaluation et ajustement dans les pays en développement», *Finances et Développement*, juin
- Kamin, S.B. (1993) « devaluation exchange controls, and black markets for foreign exchange in developing countries » in *journal of development economics* 40 , North-Holland,
- KETTANI M'hamed (2008): le système marocain et son environnement . Ed. ImprimElite
- Khan, M. et Knight, M. D. (1981) « stabilization programs in developing countries
- Khan, M S « the macroeconomic effects of Fund-Supported Adjustment Programs » in *Staff papers, International Monetary Fund* (Washington) (1990)
- Killic, T. (1984) « the quest for economic stabilization : the IMF and the third world » - New York
- Kindleberger, (1977) « Manias, Panics and Crachs A history of financial crises » Altman et Samely wiley
- Kindleberger Charles (1965) “*Balance of payments deficits and the international market for liquidity*”, Princeton Essays in International Finance, n°46.
- Krueger A.O. ( 1985) *la détermination des taux de change*, Economica
- Krugman, P.R.(1989) *Exchange-Rate Instability* the MIT Press, Cambridge, Massachussetes London, England

- Krugman , R. (1989), « Differences in income elasticities and trends in real exchange rates », *European economic review*, n° 33
- Krugman, P.R. (1991), "Target Zones and Exchange Rate Dynamics" *Quarterly Journal of Economics* " August
- Krugman, P. R. et Obstfeld, M. (1994) « Internal Economics », 3 th édition. By Harper - Collins.
- Krugman Paul , (2009), "*Financial policy despair*", International Herald Tribune, 23 mars 2009
- Lafay, G. (1976 ) « compétitivité , spécialisation et demande mondiale » *Economie et statistique* n° 80, Juillet-Août
- Lafay, G. (1981) « La dynamique de spécialisation des Pays Européens » *Revue Économique*, Juillet
- Lafay, G. (1982) « Spécialisation internationale et croissance nationale, une approche par la théorie des créneaux », *Revue économique* vol. XXV n°3 Mai)
- Lafay, G. (1985) « Taux de change réels et dynamique de l'échange international », in Lassudrie - Duchêne et Reiffers, *Le protectionnisme*, Economica, Paris
- Lafay, G. (1985), « croissances relatives et taux de change réels : Etats-Unis, CEE, Japon », *document de travail CEPPI*, n° 85-06 décembre.
- Lafay, G. (1985) « Une référence pour les taux de change à moyen terme », *Economie Prospective Internationale*, n° 24, 4ème trimestre
- Laksaci, M. (1989) « le dinar algérien : unité de compte versus pouvoir d'achat » in "*Les cahiers de la réforme*" n° 5 Alger
- Lamson, J. (1976) « Réflexions sur la création monétaire et le contrôle des crédits » *Journal de la société de statistiques* Tome 11-
- Larrain, F. , Sachs, J. et Palmino, M. (1991) " Exchange Rate and Monetary Policy " in C.E. Paredes et J.D. Sachs, eds., *Peru's Path to Recovery : A Plan For Economic Stabilisation and Growth – Washington D.C : The Brookings Institution*, ORT

- Lassudrie Duchêne, B. (1982) « Recomposition Internationale des processus productifs et autonomie nationale » dans H. Bourguinat Internationalisation et Autonomie de décision
- Lelly, Margaret R. (1982) « fiscal adjustment and fund - supported programs » *staff papers*, IMF - washington, vol 29 décembre
- Lévy-Garboua, V. (1976) « l'intégration des facteurs monétaires dans les modèles macro-économiques" *Revue Economique*, mars
- Lévy-Garboua, V. (1985) *La dette, le boom, la crise*, Paris, Atlas/Economica,
- L'Heriteau, M. F. (1990) *Le Fonds Monétaire International et les Pays du Tiers Monde*, Paris, PUF, I.E.D.E.S P.S
- Lévy-Garboua, Vivien *La dette, le boom, la crise*, Atlas/Economica, 1985. "LUMIERES D'ALGERIE" -publication mensuelle de la Mission Economique et Financière de l'Ambassade de France à Alger.
- Liême Hoang Ngoc (2009) , *Sous la Crise la répartition des revenus*, Ed : La dispute
- Martson, R.C. (1982) « Wages, relative prices and the choice between fixed and flexible exchange rates » in *Canadian Journal of Economics* n° 1. février, Canada
- Mebtoul, A. (1985) " Réflexions sur les problèmes économiques de l'heure, OPU,
- Minsky, H. ( 1982), *Can It Happen Again ? Essays on Instability and Finance*, M. E. Sharpe,Armonk, New York.
- McKibbin, W. and Sachs, J. (1991) « Global Linkages : Macro-economic Interdependance and cooperation » in *the World Economy* -Washington, D.C. : Brookings Institution,
- McKinnon, R. (1982) : *Monnaie et Finance dans l'échange international*. Paris : Ed. Bonnel



- Mc Kinnon, R. (1988) « Monetary and exchange rate policies for international financial stability : a proposal », *Journal of Economic perspectives*, vol. 2, n° 1, p 83-103
- Michalet, C.A. (1984) *l'intégration de l'économie française dans l'économie mondiale*, Paris, Economica
- Minsky, H. ( 1982) *Can It Happen Again ? Essays on Instability and Finance*, M. E. Sharpe, Armonk, New York.),
- Minsky (1977) « a theory of systematic fragility » in *financial crises* , Altman et Samely Mistral, J. *La crise de l'endettement international Acte II*. publié par éd. Economica
- Mistry, (1991) « African debt revisited, procrastination or progress ? » in *African development review*, décembre
- Mosley, P.(1987) « conditionality as bargaining process: structural adjustment lending 1980-86 » princeton, NJ, *princeton essays in international finance*, n° 168-P. Mosley, P. Harrigan, J. et Toye, J. (1991) «Aid and Power the world band and policy - based lending in the 1980s », London, routledge,
- Mouhoubi, S. (1998) *L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques* ed. OPU-
- Mucchielli, L. et Célimène, F. (1993) *Mondialisation et Régionalisation un défi pour l'Europe*, Paris, ed Economica,
- Mundell Robert (2000) « *Currency Areas Volatility and Intervention* », *Journal of Policy Modeling*, n°1
- Mussa, P. (1987) "Nominal Exchange, Rate Regimes and the Behavior of Real Exchange Rates : Evidence and Implications", Carnegie - Rochester Conference Series on Public Policy 25 in Karl BRUNNER et Allan H. Meltzer, eds, *Real Business cycles, Real Exchange Rates and Actual Policies*.
- Mustapha Mekideche (2008), « L'économie algérienne à la croisée des chemins », édition Dahlab
- Nsouli, Cornelius et Georgiov (1992) « Le dur passage à la convertibilité monétaire en Afrique du Nord » in *Finance et Développement* - décembre

- Obstfeld, M. (1995), « International Currency Experience : New Lessons and Lessons relearned », Brookings Papers on Economic Activity.
- ORT, G. (1994). "Comment on Rudiger Dornbusch : Stabilization and Monetary
- Orléan André (2009), « *De l'euphorie à la panique : penser la crise financière* », collection CEPREMAP, ed. Rue d'Ulm
- Osler, (1995) « High real interest rates and investment in the 1990's », *Federal Reserve Bank of New York Quarterly Review*,
- Ourabah, M. (1982), *Les transformations économiques de l'Algérie* ,ed. Enap et Publisud Paredes, C.E. et Sachs, J.D. eds., *Peru's Path to Recovery : A Plan for Economic Stabilisation and growth* ( Washington, D.C. : The Brookings Institution,).
- Pastor, M. (1987) « the effects of IMF programs in the third world : Debate and Evidence from latin America » *world development*, vol 15 février Reform in *Latin America : A Framework for Monetary Stability*, edited by J. Beaufort
- Pinto, B. ( 1994) "Black Market for Foreign Exchange Real Exchange Rates and Inflation," in *journal of International Economics*, vol 30 – mars.
- Plihon, D. (1994) « Mouvement de capitaux et instabilité monétaire », *Banque de France, Cahiers économiques et monétaires*, n° 43 PNUD "Algérie 1990: Sixième Programme de Pays ,1992-96.
- Roustoumi, N. A. (1989) « Le Pouvoir d'Achat du Dinar » in *Les cahiers de la Réforme : Economie générale du taux de chang : Le dinar algérien* Ed. ENAG Alger n° 5.
- Sachs, J. (1979) "Wages, Profit and macroeconomic Adjustment : A comparative Study" in *Brookings Papers on Economic Activity* 2
- Sachs J. (1980 ) "Wages, flexible Exchange Rates and Macroeconomics Policy" in *Quarterly Journal of Economics* n° 64/juin
- Sachs, J. (1981) « the Current Account and macroeconomics Adjustment » Brookings Papers on Economic Activity

- Sachs, J. (1981), "the Current Account and Macroeconomic adjustment in 1970" *Brookings Papers on Economic activity*, 1
- Sachs, J. (1986) "the Bolivian Hyperinflation and stabilization", NBER discussion paper, November
- Sachs J. (1987) "The bolivian Hyperinflation and Stabilisation" *American Economic Review*- May
- Sachs, J. (1988) « Developing Country Debt, in M. Feldstein », ed., *International Economic Cooperation*, Chicago : University of Chicago Press
- Sachs J. (1990), *Developing Country Debt and Economic Performance*, McKibbin, W.
- Sachs, J. (1990), *Developing Country Debt and Economic Performance*, vol. 2 Chicago : University of Chicago Press.
- Sachs, J. (1990) "Global Linkages : Macro-economic Interdependance and cooperation" in *the World Economy*-Washington, D.C. : Brookings Institution.
- Salama, P. (1989 ) « La dollarisation » Editions, La découverte
- Salama, P. et Valier, J. (1990) *l'économie gangrenée*, édition la découverte/textes à l'apui
- Salama, P.(1991) *La dollarisation*, Editions La découverte
- SARI Camille. (1982) " Introduction du taux de change dans les modèles intégrant les variables monétaires et financières" document de la filière Monnaie-Finance-Banque de l'Université Paris X-Nanterre
- SARI Camille (1987) « Taux de change, rôle économique de l'Etat : à propos de modèles », Doctorat de 3<sup>ème</sup> cycle. Université Paris X-Nanterre
- SARI Camille (2000) « Politiques des taux de change au Maroc et en Algérie : une étude comparative», Thèse de Doctorat. Université Paris 8. réédition Cabrera (2010)
- SARI Camille (2008) " 'Système monétaire international : de la domination américaine à la crise mondiale' ", Liberté du 26/27 décembre 2008.

- SARI, C. (1992), « Aucun développement n'est possible sans une base industrielle », *Le Citoyen*, avril
- SARI, C. (1996), « La Chine un formidable potentiel de développement pour les PME », *Partenariat* N°2, août
- SARI, C. (1997), « Le temps partagé : nouvelles formes de gestion des ressources humaines », *Partenariat* N°7, avril
- SARI, C. (1998), « L'Euro : mode d'emplois », *Partenariat* N° 13, mars/avril
- SARI, C. (2000), « L'ancienne et la nouvelle économie n'en font qu'une », *Entreprises partenaires* N°20, juillet/août
- SARI, C. (2000), « Va-t-on vers une crise pétro-euro ? », *Entreprises partenaires* N°21, novembre
- SARI, C. (2001), « 2001-Quelles perspectives ? », *Entreprises partenaires* N° 22, janvier 2001
- SARI, C. (2001), « Economie réelle, finance, les dominations périssables », *Entreprises partenaires* N°23, mai
- SARI, C. (2006), « La mondialisation : c'est aussi une chance... », *le Parisien*, 16 janvier
- SARI, C. (2006), « Aider les pays émetteurs d'émigration au lieu de les asphyxier économiquement », *Al Ittihad Al Ichtiraki*, 23 mars.
- SARI, C. (2007), « A propos des partenariats franco-algériens », *El Youm*, 19 avril
- SARI, C. (2007), « ne pas reproduire l'expérience russe en matière de réforme bancaire », *El Khabar*, 19 avril
- SARI, C. (2008), « la fin de la crise mondiale escomptée en 2010 », *Liberté*, 25 décembre
- SARI, C. (2008), « Impact de la récession économique », *Le Maghreb*, 27 décembre
- SARI, C. (2008), « L'Etat utilise les réserves de change pour étouffer les tensions sociales », *El Watan*, 27 décembre

- SARI, C. (2009), « la délicate évolution du franc CFA », *Jeune Afrique*, 11 au 17 janvier
- SARI, C. (2008), « Il convient de faire preuve de discernement dans l'accueil des IDE », *El Watan*, 16 avril
- SARI, C. (2009), « la relation de l'Algérie et les investisseurs étrangers », *Jeune Afrique*, 13 au 19 septembre
- SARI, C. (2009), « L'Algérie épuisera ses ressources financières en deux ans », *El Khabar*, 28 janvier
- SARI, C. (2001), « Passage à l'euro, la position des PME », *Entreprises partenaires N° 24*, juillet
- SARI, C. (2011), « Algérie et Maroc : quelles convergences économiques ? » Ed. Cabrera
- Camille SARI a participé à la rédaction de la revue Passages, numéro 172 : « Une communauté économique maghrébine, un partenaire d'avenir pour l'Union européenne ».

**Voici mes articles et interviews en 2011 et 2012 avec les liens internet de mon site : [www.camille-sari.fr](http://www.camille-sari.fr)**

- Industrie du luxe en Algérie du 30 aout 2012
- L'Ambassade du Canada participe au colloque sur les relations Maghreb-Amérique du Nord
- Article paru dans El Khabar.quotidien algérien daté du 7 septembre 2012
- Quotidien économique marocain les Echos du 10 juillet 2012
- Cité par The New African - Dossier spécial Algérie pages 15 et 16
- Cité par Safia Berkouk dans: le doute autour de l'indépendance de la Banque d'Algérie. pages I et II du supplément économie.
- Eco journal du 22 au 28 juin La une Page 1 Page 2  
Article le soir 29 mai
- Article El watan 28 mai«Un seul critère, la compétence»

- Journal du net 7 mai : L'échec de l'ultra-libéralisme: quelles réformes de la finance internationale ?
- Quotidien algérien Liberté 28 decembre (Page 9). CRISE DE LA DETTE EN EUROPE ET AUX ÉTATS-UNIS. Quelles conséquences sur l'Algérie ?
- Magazine Jeune Afrique du 18 au 25 décembre 2011
- Quotidien algérien El Khabar du 15 décembre 2011
- Elaph.com du 13/12 : La France et l'Allemagne ont convaincu les Etats de l'UE sauf le Royaume-Uni
- التجاري من دون عوائق الاقتصادي المغربي وسيلة للتبادل الاندماج
- Radio Monté Carlo du 5/12/2011 repris par France 24 en arabe
- El Watan 05/12/2011, supplément économie
- Contribution sur les élections législatives au Maroc le 25 novembre 2011 parue dans le journal du net le 29/11/2011
- هو ديمقراطي أم مرحلة للانتقال إلى هل 2011 عام يوليو 1 أدى تم التصويت عليه في الدستور الديمقراطية؟
- El Khabar du 10 novembre : Les économies européennes ne s'effondreront pas mais l'Italie souffre du sur endettement
- Site shaphir news du 31 octbre : « Le Maghreb doit s'adapter à l'ère des grands marchés »
- Journal Ilaf (London) 6/11/2011La Grèce, l'UE et le G20
- Journal du Net du 2 nov : "Pourquoi la zone euro flanche?"
- Article du site international Arabe Elaph  
للإمارات صفقة طائرات رافال فرنسية في طريقها أول  
غبشي من باريس بوعلام  
Le premier contrat français de ventes des rafales aux Emirats
- Quotidien algérien Elkhbar du 17/10/2011 à insérer dans le site:  
Titre: "La Grèce menace l'avenir de l'euro et répand la crise au Maghreb arabe"
- Maghreb canada express octobre (pages 14-15)

- Quotidien algérien Liberté du 25 septembre 2011 (page 5)
- Quotidien marocain Libération du 21 septembre 2011
- Econostrum du 19 septembre
- Quotidien marocain Libération du 15 septembre
- Quotidien marocain Almassae
- Liberté 14 septembre sur la crise financière et l'Algérie
- Interview hespress
- Maghreb canada express septembre : Ce que Camille Sari propose pour la construction d'une Libye... (Pages 22-23)
- Al Ittihad Al Ichtiraki du 24 août : la crise européenne aura des conséquences sur le Maroc
- El watan 23 aout
- Nouvelle République daté du 13 août page 3 colonne droite
- Quotidien La Tribune 13 aout
- Journal El Watan du 6 août  
El Khabar du 1er août 2011. L'expert international Dr. Camille SARI confie à EL Khabar:  
"La faillite des Etats-Unis est exclue , il n'y a pas de risque aux placements algériens"  
- Texte
- QUOTIDIENS ARABOPHONES EL KHABAR (900.000 exemplaires/ jour),  
FAJ' R  
(100.000 exemplaires/jour) ET CHOROUK (1.200.000 exemplaires/jour)  
du 28/01 aout 2011 - Texte
- Quotidien d'Oran le 27 juillet (page 6)
- Liberté 27 juillet (page 10)
- El Khabar 20 juillet
- El Watan du 25 juillet (page 7)
- Quotidien algérien El Watan du 19 juillet 2011 (page 6) ou lien internet

- Maghreb canada express du 7 juillet (page 12-13)
- Liberté du 15 juin 2011 sur les relations algéro-françaises (page 13)
- EL WATAN 14 juin 2011 page 7
- Libération du 11 juin
- La tribune du 5 juin
- El Watan du 3 juin
- Quotidien liberté du 1 juin
- Le Maghreb du samedi 28 mai (page 7)
- El watan 27 mai -Journal en intégralité (interview page 14)
- Le matin du 26 mai avec Abderrahmane Mebtoul
- Interview liberté du 25 mai
- Le journal du net du 16 mai
- L'expression du 15 mai
- Quotdien algérien le courrier du dimanche 15 mai (page 2 en bas à gauche)
- El Moudjahid du 14 mai
- El watan du 12 mai
- Liberté du 11 mai
- Horizon du 7 mai
- Maghreb canada express du 5 mai
- Article du Quotidien algérien EL KHABAR du 25 avril 2011 : " Les grands groupes français ont préféré le commerce à l'investissement"
- Quotidien *Al ittihad Al ichtiraki* du 20 avril 2011 : "*les points de convergences économiques entre le Maroc et l'Algérie*"
- Magazine marocain challenge du 8 au 14 avril
- Citation dans l'article Maroc-Algérie : Qui perd gagne paru dans les échos du 31 mars
- Agence maghreb express du 30 mars
- Matin du 25 mars 2011
- Les échos, 8 mars 2011



- Quotidien algérien EL KHABAR en date du 8 mars (page 10)
- El Khabar du 6 mars (page 7)
- Annonce de la parution du livre dans le journal Le quotidien d'Oran du 1er mars
- Article journal d'Oran du 1er mars Algérie-maroc : un "dinrham" pour deux !
- Maghreb Canada express janvier
- Site internet d'al Bayane
- Sebastian, E. (1989) "Exchange Controls, Devaluations, and Real Exchange Rates : the Latin American Experience", in *Economic Development and Cultural change*, vol 37 (Avril)
- Sedillot R.(1959), *Du franc Bonaparte au franc de Gaulle*, Paris, Calmann-Lévy,
- Sedillot R. (1996) *Furthter Consideration , concerning Raising the Value of Money* , Londres,
- Sidney, D. (1982) « stabilisation : the political economy of overkill » *world development*, vol. 10 august
- Solow "the Lender of Last Resort"
- Sorros Georges (2008), *“The New Paradigm for Financial Markets, The Credit Crisis of 2008 and What it Means”* , Ed. Public Affairs a member of Perseus Books Group, New York.
- Stemitsiotis, L. (1986) « Les niveaux de prix en Europe de 1970 à 1985 », *Economie Prospective Internationale*, n° 27, 3ème trimestre)
- Stemitsiotis, L. (1992) *Taux de change de référence et SMI*, Ed Economica
- Stiglitz (2007), « *Pour un commerce mondial plus juste* », Ed. Nouveaux Horizons
- Stiglitz Joseph (2006), « *Un autre monde, contre la fanatisme du marché* » Ed. Fayard

- Stiglitz Joseph, (2007), La gouvernance mondiale est-elle au service de l'intérêt général global ? » OFCE
- Structen, P. (1997) «Current Issues in Economic Development», M. G Ouibria et J Malcolm Dowling Oxford University Press, New York
- St Martins, Zulu, justin B, et M. Nsouli, S. (1985) « adjustment programs in Africa : the recent experience, occasionnal paper »34 - Washington : IMF,
- Taylor, (1995), "The Economic of Exchange Rates" , *The Journal of Econmic Litterature*, March.
- Thabet, M.N. (1989) *Le secteur des hydrocarbures et le développement économique de l'Algérie-OPU*, Thorvaldur, G. (1987) « crédit policy and economic activity in developping countries with IMF stabilisation programs », *Princeton studies in international finance*, n° 60 - Princeton university, New Jersey, Août
- TRIMECH Zouhaier (2008) “la politique européenne de voisinage (PEV)”, document de la faculté de sciences juridique, economique et de gestion de jendouba
- Walter,G. (1990) « Restructuring for Import Competition from Developing countries II : The Case of the Federal of Germany » *Journal for Policy Modeling*, vol. 11 n°2 mai
- Wijnholds, Sylvester Eijffinger, and Lex H. Hoogduin. Boston : Kluwer Academic Publishers.
- William H. Branson ("exchange rate regimes and policy interdependance in Staff-papers IMF 1983.)
- Williamson, J. (1983 ) « IMF conditionalit », *Institute for International Economics*, Washington.
- Williamson, J. (1985), « The exchange rate system », *policy analyses international economics*, Revised version, juin
- Williamson, J. (1987) "A comment on adjustment and economic growth : their fundamental complementarity", in corbo B., Goldstein M. et Khan M., (eds),

Growth – Oriented Adjustment Programs, Proceedings of a symposium, IMF World Bank, Washington, D.C.)

- Yahyaoui M. (1989) « le système des prix ; intervention au CENEAP » les 24 et 25 février
- BEN EL HASSAN ALAOUI Mohamed (1994) « La coopération entre l'Union Européenne et les pays du Maghreb », ed. Nathan



#### كامل إيساري - مدير عام مصرف أوروبا

- درس في العديد من الجامعات الباريسية منها السوربون الجديدة 3 وباريس 12 وباريس 13 وباريس 18 وكذلك في المدارس العليا للتجارة.
- درس على المستوى الدولي في الجزائر والكويت، ديفوار ومالي والمغرب والسينغال.

• عمل مشظا لشبكة الأعمال والشركات في شرق باريس، وطور منذ عام 1982 نشاطات استشارية ومرافقة الشركات في السوق الفرنسي وعلى المستوى الدولي. قاد بعثات اقتصادية في 52 دولة.

- رئيس معهد الدراسات الأوروبية والمقاربية للتوقعات
- عضو في مجموعة أوروبا المواجهات "بلاك-نالك" المتخصصة في إعداد التصورات حول الاتحاد الأوروبي. باحث مشارك في جامعتي كوينك ومونريال. المستشار السابق لـ صندوق النقد الدولي. عضو سابق في مجلس إدارة جامعة باريس الثالثة عشر ومسئول لجنة العلاقات بين الجامعة والشركات

**تحليلنا يعطي هدف البحث عن سعر صرف يعكس قدر ممتن من الأسس الاقتصادية. وقدمت فكرة أن العملة لها قيمة فعلية والتي تنجم من نوعية علاقاتها الاجتماعية واندماجها في العمليات الإنتاجية و التوزيعية. معدل سعر الصرف كما يظهر ذلك تحسيدا للقيمة النسبية للعملة.**

اليورو لن يستطيع لعب دور عملة قابلة للتحويل على المستوى الدولي، ويطمح لمنافسة الدولار الأمريكي كعملة احتياطي. دون القبول بدور أقوى البنك المركزي الأوروبي. كمؤسسة إصدار لهذه العملة وبأن يكون صامدا لهذه العملة بشكل قطعي. البنك المركزي الأوروبي هو بنك البنوك، وممارسة سلطة الإشراف والرقابة أساسية.

الاتحاد الأوروبي لن يخرج من الأزمة إلا من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية وبناء أساس يستند على الاقتصاد الحقيقي. وليس الاقتصاد المالي

الهيئة المالية

ومنذ الثمانينات توجهت بعض البلدان العربية إلى ممارسة برنامج الإصلاح الهيكلي تجاه مديونية كتيفة، و أصبح الدين فيها لا يطاق حتى انها قبلت، اللجوء إلى إعادة التسيط وكان لهذا الوضع ثقل كبير على إمكانيات الصرف.

وإذا كنت أعتقد أن العملية سوف تكون بظنية جدا فيمكن التفكير الراسخ في تحقيق عملة مشتركة ونظام نقدي مقاربي

لقد نصورت شتوة شراكات عربية في مراحل عدة. أولها تحقيق جماعة اقتصادية مقاربية مع عملة مشتركة. ثم التفاوض مع مصر وعقد اتفاقات معها للتجارة. دول المغرب العربي الخمس تعد 85 مليون نسمة، ومصر تعد ما يقرب من 80 مليون نسمة. إنها كتلة دول المغرب العربي تتفاوض مع أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان. والخطوة الثالثة في رأيي والتي بدأت ترسم هي للتعاون في مجال رؤوس الأموال مع دول الخليج